والذين كفروا

٩٢٥

سلسله بك ارسلان اول
عرنجان ابنه عرنجی ازجدان بباكی

سلسله بك ارسلان اول عرنجان ابنه
ازبدان بباكس بنا ادفان بنا قرقلی بنا ابنه
ابنا جانخو تا بنا قیشق قه بنابك ارسلان بنا
بشا بشقه بنا فازی قازی نلا بیعد ان اغلی
حضلیچه قه انی اغلی كورغوقه انی اغلی محاب انی
قسوس انی اغلی بك هرنج قازی نلا كنجی
اغلی جان بولت انی اغلی قیطع قه انی ارسلان بك
انی اغلی حمزه انی اغلی بك ارسلان انی اغلی
ارسلان بك قازی نلا اوشنجی اغلی مسعود
انی اغلی حطه چوقه انی اغلی قصی انی اغلی
بك مرده انی اغلی قبلان كمس كه بك ارسلاندن اغلی
سلسله تمام اولدی

اللهم صل علی محمد وسلم

٩٠٦

٩٢٦

٩٢٥

الا یا ایها الملك یا ایها الملک فلا
والذین كفروا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

حمدا لمن جعلنا غير منصرفين عن تحقيق الحق بعضا وبيان فوائد كافية لحل كلامه والصلوة
على من نصب رايات الهداية ورفع الضلال محمد الذي كان من بعثهم به على الكمال وعلى من امثاله في التحرير
رسالة خير الصحابة وخير الال وبعد فيقول العبد المفتقر الى الله العلي محمد بن محمد التلكوتي لما قرأت
الحاشية الجليلة على الفوائد الضيائية للعلامة عصام الدين من سعد بان سمي بشمس الدين الناقد
الزكي والرشيد العلي المسمى امر الموقوف عليه على وكتبت في قراءتها قرات فاستنح لي من بعض الفوائد ينظر
اليه بعض الاجلة ووجد فيه احسن الفوائد التي لم يعلم احد الوصل من الفضلاء ولم يهتد اليها كثير من الاذكياء
والتمس مني ان اكتب حاشية متعلقة عليه فشرعت في ذلك متوكلا على الله ومتضرعا اليه سائلا منه ان
يجعله مقبولة بين الطالبين ومرغوبة بين الراغبين وسميتها بالفوائد العلية في ترتيب الفوائد الضيائية وما توفيقي
الا بالله عليه توكلت وهو حسبي ونعم الوكيل قوله على الجميل الاختيارية اقول لم يفسر الاول
بان الوصف فعل اختياري والجميل صفة اذ المعنى هو الوصف المتلبس بالجميل فيكون الاول
اختياريا لا محالة اذ ان وصفه لا يحتمل الا حتى وصفه بصفة نفسه ووصفه بصفة
متعلقة والمتبادر هو الثاني اذ لا يوصف الا بصفة متعلقة فعلى هذا لا يلزم الاختيار
في الوصف بغير الاختياري ويمكن ان يقال عدم التقييد للاشعار بعلم ما على ان المعتاد
كونه صفة المتعلق والمعنى الوصف بالنعت الجميل وهو لا يلزم ان يكون اختياريا مع
ان المشهور عدم وصف الحمد بالاختياري بهذا ابقى انه لابد من التقييد بقوله على جهة
التعظيم لئلا يصدق التعريف على السخرية ويمكن ان دفعه بان قوله على الجميل يغني عنه
على ان قيد الحيثية معتبرة في التعريف لا محالة قوله نحمد الله على صفاته اقول اثنا على الله
فالظاهر انه حال ليشمل الحمد ولذا عبر ابتنى عموم الاول والثاني بلفظ الثناء حيث قال لا
احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك والافلا يمكن ان ينتفع بها قوله اما الاستقلال
الذات فيه انه يشير ذلك بالمكان والمشهور ان الممكن حادث اجيب بان المشهور
ان كل ممكن سوى الله تعالى حادث والصفات ليست سواء اذ معنى لا هو ولا غيره اقول
لا يصح الجواب على هذا الاشعار بالتغاير تأمل قوله وليس بحمد حقيقة لهذا الا ان يكون
الاختياري اعم من الحكم والافهو اي حمد حقيقة قوله وهو الله تعالى هذا اما لان الاصل
في الاضافة العهد واما لان الحمد لكل حمد ليس الا هو الله تعالى وقوله لانه يجب لكل حمد ان
يؤثر الثاني ويمكن جعله ببيان السعد على قوله اي كل حمد متعلق الى واو قيد فانما هو با
لحمد يا الى حمد قوله فيكون اعضع الى عدد يسئل تعالى اقول اختصاصها الى عدد يسئل تعالى على هذا
التقدير

بهذا التقدير العموم على المعنى الاول الاول اثبت لله ليحب اي حمد يسئل تعالى ليس الا هو فان غير حمده
يحب اي حمد يسئل تعالى الا ان من يحب الله تعالى اذ هو غير ظاهر وبعموم على المعنى الثاني من كون الحمد الحمد
حمد يسئل تعالى هو لا غير فلا يلزم كونه بمعنى قيام حمد تعالى قوله من الموالي التي في نسبة الحمد الى الاستقلال
في الجميع ثم التقدير بهذا لا صلى في الاضافة العهد لكون هذه الاضافة للعهد مناسبة لكون الحكم
لكون على افضل الانبياء مع تضمنه الصلوة على سائر الانبياء الا في اسلوب الاشارة بان المستحق لمرتبة ابلغها
برتبة النبوة قوله هي اشارة الى الحق ثناء اولي كونها مختصة كما هو صوته لا محال للانكار قوله الاول ابلغ
فيه ان تعلقها به لا يحتمل المنع التقدير بمعنى اي وان كان كثيرا وقد تقع في نفسها بخلاف الثاني فلا يكون المعنى
والتم الا ان يقال الحيثية باعتبار الدلالة على الكثرة وتمادي في نفسها مع تعلقها بالكل ولا دلالة على في الثاني
فافهم . في تقديره كانت للعهد فلا في تقديم الاثنية للعلاقة صفة الذي لم في حذف احد معمول مع
بعض صلته قوله كما ينبغي فيه ان اراد انه لا ينبغي لمطلق الاسمي صحيح ان فهو لا ينبغي
غير بعينها على طريق المبالغة في المدح وان اراد انه لا ينبغي التسمية به لشيء اخر الا بقصد
التسمية به فيه ان الاولى ان كان صحيحا لكن ان عليه بحسب اخر الثاني مطلق بل الا ان مقصوده او
يرد عليه ان الثاني مقصوده ان انجاز مع ان قوله لينبغي لشيء اخر لمن شيء اخر فلا يصح قوله و
المقصود في خير ما او اخر تأمل قوله من التعريف او اخر معرفته وعلى التقدير في الا يخفى ان التوقف على
التوقيف على الاول معرفة الاصول الامر بها وعلى الثاني لا يخفى في الجواب ان المعنى فيه لم يوصف بالتعريف
على الثاني والا لا يصح البيان وكذا على الاول كمعنى ان التعريف معرفته لان الطلب قسم اخر لا يخفى
انه اذا كان الطلب صفة لبعض لكون الكلام حتى بغيره السعيه ويلزم اللغو كانه توهم ان
التقدير البعض حاجته من جعل الطلب صفة للكلام وعليه يدل قوله في مقام الرد على اهل الكلام
الطلب وليس كذلك والا لكان احسن جعله صفة للبعض نعم يرد على هذا التأويل ان الطلب جعل
الطلب صفة للكلام مع انه يغير السعيه من غير حاجة الى التقدير الذي هو خلاف الاصل على
انه اقرب على ذلك التقدير الاتيان الكلام به بجعله صفة في المحال افتقارا لجعله صفة للبعض
ويمكن ان يريد المعنى ان صاحب هذا التأويل ان اراد انه يقدر البعض من غير قرينة ثم
وان اراد انه يقدر بقرينة تقييد الكلام فحينئذ لا يلزم اللغو قوله وهو كانت باقية لزم اه اقول
تم ضرر عند بقاء الجمعة لا يكون الجمعة على تقديره لجواز ان يكون عدم الا ان يكون الكلام حيث
البقاء كذب البعض فان كان حق وما الكذب العدم لم يكن كذب العدم وهو عدم الجمعة
يحتمل الامرين لكان فلا يكون الكذب لازم الجمعة على صحتها اذ لهما لم يكن الشرط به على

سيبويه لكونه جمعا فتخيل لو لم يكن جمعا لزم آه يمنع الملازمة بان اللام تبطل معنى الجمع الا ان يقال هذا فرد ليس بحقيقة على ان في
الجمعية بل بطل ليس الجنس وهو انه لو كان جمعا لزم تأنيث نعته بان الملازمة ممنوعة اذ الجمعية غير باقية والا لزم آه فلا
يكون عدم التأنيث مستندا الى عدم الجمعية بل يجوز ان يكون جمعا ويترك جمعيته وانما يكون مستندا لو لم يكن مما يبطل ما به
قوله ولا يخفى ان يتوهم الاضافات بعد دخول آه اقول الجنس بعد دخول التاء لا يقتضي الكثرة لان الجنس وان كان قابلا
للاطلاق على الكثرة والواحد لكنه يتعين الثاني بدخول التاء فلا مجال ان يتوهم الاضافات بمنع بخلاف اللام حيث لا يجعل التاء
متعينة للواحد بل يجعل مدخولها مستنبا فنعلى فيتوهم الاضافات بينهما بسبب ان اللام تقتضي عدم تعيين مدخولها
والتاء يقتضي التعيين فان قلت التاء لا يخرج الجنس من الجنسية والجنس من حيث هو يقتضي الكثرة قلت قد يخرج عن
اقتضائه الكثرة مانع ولا يمنع ذلك اقتضائه الكثرة من حيث هو هو فكان المحشي توهم ان الجنس من غير اعتبار دخول
التاء عليه يقتضي الكثرة فيتوهم الاضافات بل جمعهما كزيد وعليه ان التاء تخرج عن اقتضائه الكثرة بدخول فلا مجال يتوهم
قوله ان دفع الاضافات يمنع آه حمل قول الشيء والاضافات على امتنع غير ظاهر اذ انه فيما عدم الاضافات لدفع التوهم
بل يجعل افراد هذا الجنس آه احاد الاسم وترتب على الشيء ويجعله شاملا لكل فرد فرد فاذا دخل عليه التاء والتجعله اللام شاملا
الا لكل فرد متصف بالواحد وهذا معنى جعل التاء افراده مشروطة بالوحدة والى هذا اشار اللام افاد فظ على التقييد بالوحدة
آه بمعنى لا يجعل شاملا الا لكل فرد متصف بالوحدة ويمكن ان يقال ليس لا لتنبيه ان اللام يجعله شاملا لكل فرد مقيد بالوحدة وهو
اتصاف الواحد بالجنسية وكذا التاء يجعله مطيعا بالوحدة مع شموله لكل فرد وهو الضاف الجنس بالواحد وكلاهما
جائزان فلا اضافات وعلى هذا ايضا ما ذكره المحشي الخيالي الى ما ذكره المحشي قوله بغير الجنس اي الذي يقصد اليه
باعتبار نفسه وهو اسم الحقيقة من حيث هي لا اجعله قوله الاقسام الثلثة فيما سبق والا لزم ان لا يكون جعله بغير
الحقيقة فرد او جار الى آه ويحتمل ان يراد من جنس الحقيقة وهو الظاهر افاد الى من حيث حقيقته ولذا جعل المحشي
فيما سبق ما يقصد به الى الجنس باعتبار نفس اسم الحقيقة من حيث هي قوله لانه يقال فرد آه اقول ان اراد انه
يقال فرد فيما اذا رمى النواة لا من الغنم فقط يتجه عليه انه يلزم ان لا يكون اللفظ بمعنى رمي مطلق والا لزم ان
يقال فرد فيما اذا رمى من الغنم ايضا فلا يكون ح مثالا لما نحن فيه على انه بمعنى الرمي مطلق وان اراد انه يقال فرد
فيما اذا رمى النواة لا من الغنم كما يقال فيما اذا رمى من الغنم كما هو الظاهر من العبارة يرد عليه ايضا انه يحتمل
ان يكون اللفظ بمعنى الرمي من الغنم ويكون استعماله فيما اذا رمى النواة قبل ان يخلط التمر في الغنم يكون في ذلك الرمي و
رميا من الغنم حكما فلا يكون ح ذكره بسبب العلم بانه لم يقصد الرمي من الغنم بل لم يكن بسببا ايضا للعلم بانه يقصد الرمي
من الغنم لاحتمال ان يقصد الرمي مطلق ولذا قال التمر هو في اللغة الرمي لا الرمي من الغنم كما قال البعض لان استعمال فيما
اذا الرمي لا من الغنم يمنع كونه بمعنى الرمي من الغنم والاحتمال فيما سبق ليس بمتعين لاحتمال الاعم فان قلت
لا فرق بين احتمال البعض فكيف رجح السيد الثاني قلت بناء على ظهوره مع عدم الدليل على كونه بمعنى الرمي من الغنم وان
لم يكن

قوله لشدة المناسبة بين المعنيين آه او لان لا يكون النقل ابتداء منه هذا التقييد بل يكون من قبيل نقل اسم الصفة الى الموصوف او من قبيل اسم المتعلق الى المتعلق // منه افندي //

قوله فجعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد ارتكب آه يعني كما لا يكون في النقل ابتداء مناسبة العام الى الخاص لا يلزم في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ مناسبة العام الى الخاص بل يكون المناسبة فيه مثله المناسبة في النقل ابتداء فقد ارتكب في ذلك ما ارتكب في هذا // منه افندي //

لم يكن في ذات مضاف الى الاسم ايضا ومن هذا الظاهر ان المحشي آه كما اورده على المحشي فافهم قوله لانه لابد وان يتعدى بالباء اقول
في يجوز ان لا يكون بلا باء الا بمعنى الرمي فلا يرد ما اورده بقوله وفيه نظر قوله لكن الثاني اقرب لانه يخص آه اقول
الاول اقرب لمناسبة وعدم الاختصاص لا يضر لان النقل من العام الى الخاص شائع فتم [illegible] الثاني بسبب الاختصاص ليس
كما ينبغي على انك قد عرفت ان المحشي عند ويمكن ان يقال ان المعنى النحوي آه وايضا لا يكون بين المعنيين كثير فرق بخلاف
اللام قوله فيكون نقلا الاسم المشتق آه اذ رمى اللفظ يتعلق خاص وما يتلفظ به يتعلق خاص واللفظ قبل جعل
اسما للمتعلق الى هو في النقل الاول قوله وكانهم يقصدون الحقيقة بما يستعمل آه او قصد وانما يستعمل المستعمل لا فاقة
المعنى بالعموم ما لم يستعملها وبعد ما ذكره المحشي ولا يخفى ان اعتبار … من المهمل الا وضع له قوله والصواب آه اقول
لا يخفى انه تفصيل اللفظ الذي يتلفظ به حقيقة او حكما واطلاق اللفظ عليه اما باعتبار اللفظ المتلفظ به لا باعتبار
عتبار النقل فيكون المعنى المتلفظ به فالاولى على ان الانم انه ليس بسبب النقل يكون المستكي لفظا حقيقيا
اذ غاية ما لزم من النقل ان يكون اطلاق اللفظ عليه حقيقة لا ان يكون اللفظ حقيقيا وكون الا
طلاق حقيقة لا يمنع التقييد بالحكم لانه يفيد عدم التلفظ به حقيقة لا عدم كون اطلاق اللفظ عليه
حقيقة قوله الا انه صح قصده بان اقول هذه الملازمة ممنوعة اذ يجوز ان لا يكون مناط الوحدة
في اللفظ عند المحشي جعل صاحب المفصل كالاتي … وقصد الوحدة فيه غير صحيح لئلا يخرج مثل عبد الله
علما بخلاف الكلمة فلا يلزم من عدم الصحة فيه عدم صحته فيها قوله الكلمة الواحدة آه دفع لما
يكاد يتوهم ان التاء في تعريف المفصل تكون للافادة وما حاصل الدفع انه لا يريد بوحدة اللفظ ما
يراد بوحدة الكلمة او بيان ان المحشي اللفظ بدون التاء وان صدق على الكلمة الواحدة لكن
ضبط الوحدة في اللفظ عند افراد المعنى دون ما حسب المفصل قوله بل غير جائز آه اقول عدم
اللزوم فيه ليس الا لعدم الجواز اذ دلالة المطابقة لازمة فبسبب اللزوم يلزم بسبب الجواز
وقيل لا يتجه انه لو اريد التخصيص بالنسبة الى الالفاظ الغير الموضوعة بازاء ذلك المعنى والمعاني الغير
الموضوعة هو بازاء … لم يرد … قوله ويرد على الوجهين آه لقائل ان يقول لا يتعين في الحمى ز
والا لم يحتج الى التوينية الا ان يقال للدلالة على التعيين قوله لان شيئا من هذه الاطلاقين آه اقول
فيه انه ان اراد ان شيئا من الاطلاقين مطلق لا يكون بدون التوينية فهو مسلم لكنه لا من الاطلاقين في
الحمى ز يفهم المعنى الحقيقي منه بدون التوينية فان اراد ان شيئا من الاطلاقين … لفهم المعنى المجازي منه لا يكون
بدونها فهو مسلم لكن لا يلزم منه المدعى ولان اطلاقه بدون التوينية لفهم المعنى المجازي صحيح مع انه لا يفهم منه الا
المعنى المجازي فان قلت المجازي من حيث هو مجاز لا يكون اطلاقه بدون التوينية صحيحا قلت نعم
لكنه لا من هذه الحيثية اطلاقه بدونها صحيح وهذه الحيثية غير لازمة له خلاصة الكلام اراد كلا من الاطلاق

من الاطلاق بالنظر الى نفس اللفظ لا بالنظر الى حيثية من حيثياته والاطلاق المجازي بالنظر الى نسبة الاسناد الى كونه مجازا بدونها

والتوقية حتى ان لا يفهم منه المعنى المجازي ولا يلزم من خوله بعد صحة الاطلاق بدون التوقية بالنظر الى كونه مجازا فافهم

وعند سماع الحروف يفهم ان فيه منع اذ ليس المعنى في الحرف حتى تدل عليه اجمالا بل في غيره فافهم قم

يصح ان يكون الاسم زمان آه المناسب بين المفعول والزمان ليست بناقة اذ لا اختصاص ظرفية الزمان

بفعل دون فعل ومفعول دون مفعول بخلاف قوله خلا بمن تجريد الوضع عنه آه اقول ههنا حال ضم

شيء لا صلة واعتباره في المسند اليه او لم في ان الدلالة بالعقل ليست الخ فيه انه جعل فيما سبق الدلالة

العقلية قسيما للطبيعية والوضعية فلا مناسب له ان يقال لان الدلالة بالعقل ليست الا المحتملات الا ان يقال

اراد ههنا بالدلالة العقلية المعنى الاعم وههنا النقل فيه حد فلم قصد الا بيان المعنيين للدلالة العقلية

قم لا نزاد اذا قلت في المحتملات تعال كران يمنع دخولها فيها الا ان يراد بالمحتملات ما لا وضع له قم بقي انه اذا جرد

الوضع آه لا يخفى انه لا تقييد في المحتملات قم لان اكثر اجزاء حروف الهجاء وضع بمعنى آه فيه ان الحروف الهجاء

بعد ما ركب منه اللفظ ودال وضع بمعنى لا يركب منه اللفظ فلا يكون من تلك الحروف من كونه في صورة تلك

الحروف لا يلزم صحة اطلاق الحروف الهجاء عليه فصح الحكم بخروج جميعها بهذا القيد فان قلت بهذه

الحروف المذكورة لا من حيث وضعها بمعنى يتركب منها اللفظ قلت يكفي الا من حيث وضعها بمعنى يخرج

بهذا القيد تاء دال ومن هنا اعلمت ما في قوله الا ان يقال قوله الموضوعة اي الخالية حروف الهجاء ليست

موضوعة الا لغرض التركيب فلا معنى للتقييد بكونها موضوعة لغرض التركيب فقوله الموضوعة آه

لبيان حروف الهجاء لا للتقييد قم واللام في المقصد للعهد آه فان قلت المعنى اذا كان لفظا بقصد بنفسه

لا شيء فلا حاجة الى جعل اللام للعهد قلت المعنى من حيث هو معنى لا يقصد الا بشيء واذا وجد

المقصد بنفسه فيه فباعتبار ان يكون المعنى آخر لا باعتبار انه يكون معنى واي حاصل انه لا يكون معنى

بعد ما قصد بشيء ولا يمنع ذلك ان مقصود بنفسه باعتبار آخر قم لا يخفى ان ههنا القضية اه

اقول لا حاجة الى جعل هذا الجواب مركبا من مقدمتين بل الجواب باعتقاد الثانية الا ان الى با لمقدمة

الاولى تفسير لمفهوم المعنى حتى لا يتصور النفس جعل المعنى اعم من اللفظ قم ولم يتقبل المعنى مفردة قليلا

بيته قم آه استعار البان وضعها بازاء اللفظ الالفاظ قد علم جواب بالاول آه وان توجه السؤال

انما هو على تقدير جعل المفرد صفة المعنى قم ولو كان صفة للفظ لم يتجه آه اقول نعم لا يتجه الا ان

بين وحدة اللفظ وافراده فرق والافهم ما قال فيما سبق ان وحدة اللفظ عند الخصم الافراد من المعنى

يتجه قم وانى حاصل انها معان مفردة اي متوحدة باعتبار كونها الفاظ بمعنى ان الآخر وكذا ما في الاول

معان وفي الثاني الالفاظ والالفاظ الكلام في الالفاظ لا غير والحق ان هذه الالفاظ معان فيلزم ان يكون الافراد

والتركيب

قوله من كونه متعلق بقوله لا يلزم فيما بعده وهو جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحروف التي وضع بمعنى كالتي الاستفهام وان جزء الحروف العاطفة في صورة حروف الهجاء فاجاب بقوله من كونه في صورة تلك الحروف فلا يلزم آه

منها عاصبنا [illegible]

والتركيب باعتبار واحد الا ان يقال المراد آه فاحصل ان هذه التفقه المنع بل المسند باعتبار كونه حكما جاز

حالا بحذر الاحتمال ما لا يدل جزء اللفظ اه لفظ الموضوع لان المفرد لم يكن صفة الا للمعنى الذي وضع

له اللفظ وهو يصرح به التي لان اللفظ المعنى الذي وصف بالافراد والتركيب لا يكون غير الموضوع فليس

فيه اطلاق التوصيف قم يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب اقول ما يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب

ان لا يكون متعلق بهذا المتعلق فقلق في الاتصاف بمفهوم الصفة لان يكون الاتصاف قبل التعلق

البتة لكن هذا المستفاد انه فاسد لان الوضع لا بد ان يكون قبل صفة الافراد حكما لا يخفى لكون الافراد

قبل الوضع كذلك لا يخفى لكونه مع الوضع قم وانما سمي الافادة الحقيقية اي بالدلالة ضعف المفاد آه

يرد عليه ان تسمية الافادة لضعف المفاد وايراد غير ظاهرة بل نقول ان التسمية به لان هذه الافادة

وان كانت ظاهرة لكن ظهور كون الافراد والتركيب بعد الوضع يوفي عنه ما كان الدلالة ضعيفة بسبب

منع ذلك الظهور عنه اي قال لكن بد من ضعف الدلالة يراد به ضعف الدلالة بسبب منع ذلك

الظهور لا ضعف الدلالة في نفسها مع ان المقصود حيثية آه متصف بالمقصود حيثية بشيء ايضا

ثم المقصود حيثية بلفظ بعد الوضع لا يلزم من تعلق الوضع بالمعنى ان يكون الوضع المتصف با

المقصود حيثية بلفظ بل نقول المقصود حيثية بلفظ مطلق ليست بعد الوضع بل المقصود حيثية بلفظ

موضوع بعد الوضع ولا يلزم من التعلق ان يكون الوضع المتصف بالمقصود حيثية بلفظ موضوع

الا ان يقال ان المعنى المذكور ههنا هو معنى اللفظ الموضوع ولا يطلق اسم المعنى الا اذا قصد بشيء فيلزم

من تعلق ان يكون الوضع المتصف بالمقصود حيثية بلفظ موضوع فيجب ان يحمل على التجوز ايضا قم

ولا يخفى انه في غاية البعد آه اقول يريد الشارح ان اللفظ وضعين احدهما متأخر عن الآخر فاراد المص

ان ينبه على تقدم احدهما على الآخر فاتى الاول بالجملة الفعلية ليحصل التنبيه بحقيقتها على تقدم فلا بعد

اصلا قم فلما كان الوصف الوضع مقبول مشهورا لا تعال كران يقول لا نسلم ان لا يكون له مقبول مشهور

اذ التصريح بقوله بمعنى غير لازم قم لانه لو قرئت الثانية لا وجهت آه ههنا الى بمعنى بوجه معنى

في كونه صفة له كذا لا يستقيم ذلك الايراد في تقريره قم ولانه اراد ذكر اعتراض على وجه آه فيه ان الكلام

في كون المفرد صفة للفظ فافهم قم لان الافراد يستلزم الوضع اي افراد اللفظ لان الكلام فيه

ولا يخفى ان افراد اللفظ لا يستلزم الوضع كيف والدوال بالطبع او بالعقل موصوفة بالافراد

والتركيب مطلق وهو غير مسلم اليه لما عرفت فافهم قم لاحظ السمعية الذاتية آه اقول

يريد الشارح ان بهذا القدر كاف لاعتبار السمعية الذاتية في الى لية لانه يتقوى الى لية اذا وجد السمعية

الا انه فلا يرد ما ذكره ويحتمل ان يكون قوله لاحظ السمعية الذاتية آه تفسير لقول الشرح لا اعتبار الخ

بكلا يوهم قوله بكلا يوهم قوله وبلى ما بكلا يوهم قوله بمعنى بكلا يوهم ظ يهم قوله لان الاعراب جرى على الحرف قبيل التنوين لان
التنوين النون الساكنة والحركة التي هي الاعراب جارية على الاسم قبل التنوين الا انه يمكن ان يقال ان النون التي
بكلا كانت منصوبة حركتها اعرابا باعرابات واحد فافهم قوله الا ان يجعل واحدا آه اقول بل ينسب ان يجعل صفة
بوتيرة المطابقة مع النعت ما ذكره يحتاج الى تقدير موصوف على التقدير على هذا التقدير ايضا انه يستفاد من عبارة
ان حق قائمة ان يوجب باعرابات لفظ واحد الا انه يشترط الامتزاج اعراب باعراب لفظ واحد وليس كذلك الا ان يقال
المعنى ح ان يجعل عنهما الامتزاج اعراب باعراب لفظ واحد ولو لا الامتزاج لم يوجب الحكم على بدل يوجب بدل الاول او الثاني
فقط الا انه لو لا الامتزاج لم يوجب الحكم على بدل بدل باعراب لفظي وبعد فيه نظر لان البناء لكونه مبنى الاصل لا يستحق
الاعراب فلا يكون الاعراب في قائمة مثلا الحكم على بدل الاول وايضا يمكن ان يكون المعنى ... على تقدير كون الواحد
صفة ان الحكم على اعراب باعراب واحد لا امتزاج ولو لا الامتزاج لم يوجب الحكم على بدل الاول او الثاني قوله يستفاد
من العبارة ظ ان حق قائمة مثلا ان يوجب باعرابين الا انه لا امتزاج آه فهو مسلم الا انه ما يستفاد من العبارة
ان حق قائمة مثلا ان يوجب باعرابين مطلق لا باعرابين لفظا او تقديرا وان اراد انه يستفاد من العبارة
ان حقها ان يوجب باعرابين مطلقا الا ان الامتزاج آه فهو مسلم لكون البناء مبنى الاصل لا يمنع الاعراب
الحكم قوله على اعرابا آه فيه انه ما يجعل الحرف الصالح لان يجعل اعرابا لا يكون في آخر الحرف ... وهو ظ
فكيف يصح قوله ان الحكم على اعراب باعراب لفظ واحد قوله واما الرجل وان صح آه فيه انه وان صح
وقائمة لا ان يدفع بما ذكره الحكم ... عدم ظهور ما ذكره الشارح في مثل الرجل حيث لم يوجب الحكم على ... بل الثانية
فقط او لا يلزم من الالحاق صحة الحكم على اعراب باعراب واحد قوله بحيث يتناول حروف الهجاء العارية
عن الدلالة اقول ان اراد بالدلالة مطلق فلا نسلم ان حروف الهجاء عارية عن الدلالة اذ لا تخلو عن الدلالة ما
قطعا وان اراد الدلالة على المعنى يرد ان يتناول الوضع ايضا عن تمعنى الحروف العارية عن الدلالة على
المعنى لا تقدم ... الوضع الدلالة نعم يقدم ... وتناول العارى عن الدلالة مطلق الا ان يقال ذلك
ليس ذكر الوضع في التعريف آه اقول ليس المراد من الوضع في قوله فبعد ذكر الوضع الوضع الذي
في التعريف فلا يرد ... فافهم قوله لانه يجوز ان يراد بعد ذكر الدلالة آه فيه ان المراد من الدلالة وحدها لانه
يريد بيان الالتزام على وجه الطبعية فلا يرد ما ذكره نعم يرد لو كان المراد فبعد ذكر الدلالة مطلق لا بد من
ذكر الوضع فان قلت يرد ذلك على قوله كما في المفصل قلت في تعريف ايراد فيه على انه يمكن دفعه
منه بحمله على التنبيه بذكر الوضع بعد الدلالة لا لزوم ذكره بعدها قوله لان حصر بعض الصفة ايضا فيهما
آه اقول ليس الحصر بالنسبة الى سائر الاعراض بل بالنسبة الى التقائيد ولو جعل الحصر في الاول كذلك لا
يندفع الوهم حصر الصفة فيهما بخلاف الثاني ويمكن ان يقال يندفع الايراد بها ايضا لان ترديد مطلق

الصفة

(هامش: لفظا او تقديرا لم)

الصفة فيهما ترديد بعضها الى الثاني صريح في الدلالة على ان اعراه ترديد بعضها كان الحصر بعيدا عن ظاهر قول
القائل وهو قوله لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها باطل لانه يريد ان حصر مطلق الصفة فيهما باطل
فالحكم ورد عليه ما ذكر انما حصر بعض الصفة ايضا فيهما باطل وليس كذلك بل يريد ان حصر مطلق
في الدلالة بالنسبة الى عدمها وفي عدم الدلالة بالنسبة اليها باطل بخلاف حصر بعض الصفة في الدلالة
بالنسبة الى عدمها وفي عدم الدلالة بالنسبة اليها فانه صحيح قوله على ان معنى حصر التقسيم آه قد
عرفت انه لا يريد القائل انه يلزم حصر مطلق الصفة فيهما حتى يرد انه ليس معنى حصر التقسيم
انه ليس له امر وراءها ذكر حد في التقسيم بل يريد انه يلزم حصر مطلق الصفة في الدلالة بالنسبة
الى عدمها وكذلك العكس فلا يكون لزوم الحصر من التقسيم نعم يرد على ذلك القائل انه لا يلزم من حصر
الصفة في الدلالة بالنسبة الى عدمها مثلا جميع الصفة فيها فافهم قوله ام الاول لا ترتبط
بالذات او في الحدث يغاير الذات فلا يصح هنا حمل الدلالة مثلا على الكلمة الا بتقدير ادا في طرف
الذات اي حال الدال او في طرف الحدث اي الكلمة ذو الدلالة او بتاويل اي الكلمة الدالة
والقائم يرتبط آه لا ان ترى هنا مثلا وان كان بمعنى الحدث لكنه ليس كهو الحدث لانه
يؤدى معنى الدالة ويؤول اليه بخلاف الصريح قوله لانه يتوقف على ان يكون في الصوف قدر مشترك اقول انظر
ان الكلام الشارح ههنا تفصيل على ما قال سيد المحققين قدس سره في حاشيته شرح المطالع في قوله
وقد علم بان كل واحد منهما فان كل تقسيم حقيقي يشتمل على ما هو مشترك بين اقسامه و
على ما يتميز به كل واحد منها فان عد افراده وعلى اعتبار انضمام ما يميز الى المشترك وا معنى التحديد الا
تحرير بينهم فلا يرد ما ذكره قوله لا يظهر وجه الترك ببيان معنى اللغوى آه اقول كان الداعي الى
تركه ظهوره من بيان معنى اللغوى للكلام اذ يعلم منه ان الكلمة ايضا ما تكلم به الا ان البناء
تمنع شرح لفظ الواحد مضطر لكونها بمعنى اللفظ وينسب العالم بالاشتراك كما في الاشتقاق
من الكلام قوله ولا يخفى ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي آه يعني ان الكلمة بمعنى اللغة
بمعنى اللفظ كان جعلها بالمعنى الاصطلاحي لكونها بالمعنى الاصطلاحي للكلام بعدم شمولها لغير الواحد
بحسب اللغة بخلاف الكلام فالتخصيص ليس لمجرد التمييز بل للمناسبة قوله ورفع توهم فلا يلزم
اتحادهما يريد ان الحكم بما ذكره الشارح دفع توهم لزوم الاتحاد بين المعنى والمعنى في ما
يكون متضمنا للاجزاء لا دفع توهم لزوم الاتحاد بينهما في تضمن الكلام للكلمتين فقط كما جعل
القائل ما ذكره الشارح دفع ذلك ويمكن ان يقال لا يريد القائل بتقييده ان ما ذكره الشارح دفع توهم
لزوم الاتحاد بينهما في تضمن الكلام للكلمتين فقط بل يريد ان توهم لزوم الاتحاد ليس الا في الكلام

(هامش: اي لا يريد القائل)

(هامش: متعلق بعلى قوله في الدلالة تقدير ح ان حصر مطلق الصفة في الدلالة بالنسبة الى الدلالة ... على ما ...)

(هامش: لان فيه اي في ان يدل بنسبة الى فاعل وغيره ... نسبة معنى الدلالة ويوهم ... على ما هو ...)

الثنائي او في غير الثنائي المتضمن سواء كان الجزء او المتضمن هو الكلمتان البسيطتان بينهما اسناد فان
قلت الزائد ان كان له دخل في كون ذلك الكلام كلاما لزم كونه متضمنا له ايضا فيلزم الاتحاد في
غير الثنائي ايضا وان لم يكن لم يلزم ان يكون الكلام ثنائيا لا غير فلا يصح التقييد قلت الزائد
وان لم يكن له دخل في ذلك اذا كان له تعلق بالكلمتين المذكورتين يصح ان يحكم على الكلام باعتبار تضمنه لغير لا زم
لحصول الاسناد المقصود من الكلام بدونه قوله لا احتياج الى تصحيح كون الهيئة جزءا لانه لا يخفى ان كون
الكلام لفظا لا يثبت الا بعد ثبوت عدم دخول الهيئة ولم يثبت بعد الا ان يقال كون الكلام
لفظا ثابت ليثبت عدم دخول الهيئة او قوله لان الخبر عندهم قائم آه اقول انما جعلوا الخبر
قائم من حيث وجود الاعراب فيه والا ففي الحقيقة الخبر عندهم هو قائم ابوه ولان الاعراب الى ذلك
الجزء جعله من اجزاء اعراب الجملة على بعض الاجزاء قوله ولا يذهب عليك ان الامثلة اما ان يكون
او يصدق عليها ان كل واحد منها متضمن للكلمتين حقيقة بالاسناد لوجودهما حقيقة
في الاولى منها وفيه نظر لانه ان اراد بالكلمتين في زيد قائم ابوه مثلا زيد وقائم فلا اسناد المقصود
من الكلام سواء ابيهما زيد وقائم ابوه والثاني منه ليس بكلمة حقيقة فالتعميم لازم قطعا
قوله لانه متضمن للكلمتين هو تعلق زيد مع الاسناد وهو اسناد متعلق زيد الى الخبر وفيه ان المراد
من الاسناد ما يفيد فائدة تامة وذلك لا يكون الا بين [illegible] كلام لم يكن له معنى المجموع
من اجتماعه مع الكلمة فاية فلا بد من التعميم في الكل قوله ولا يذهب عليك ان الخبر فيه ضربت ولا
ينافي ذلك اتفاقهم على ان الخبر هنا جملة لان المجرد تركيب جملة فيصدق الكلام الذي هو مراد
فالجملة منه صاحب المفصل عنه لا يلزم ان لا يكون الكلام عنده هو ما تضمن كلمتين
لفظا ولو سلم ان الخبر هو المجموع لكن يجوز ان يكون اتفاقهم على كون الخبر جملة تضمنا في
الجزء على الجملة التي هي ضربت فقط لا يتضمن ذلك المجموع متعلقاته فيصدق الكلام عليه لا يلزم
ما ذكره ولو سلم ان اتفاقهم على ذلك لا يتضمن الجزء الى ضربت مع متعلقاته لا يلزم من الترادف لزوم صدق الكلام
الا ان يصدق على ما صدق عليه الجملة من جهة صدق عليه الجملة بهذه الجهة
اي اللازم من الترادف ان يصدق احدهما على ما صدق عليه الآخر مطلقا لا ان يصدق
احدهما على ما صدق عليه الآخر من جهة صدق عليه الآخر بتلك الجهة فيجوز ان يكون صدق
الكلام على ذلك الخبر الجملة بناء على الترادف بناء على تضمنه كلمتين اعني ضربت فلا يلزم ما ذكر
قوله فحكم بهم الا ما ذكره قطعا ان الجملة من الكلام آه اقول ليس في كلام الفقهاء ما يدل على حصر ما صدق الا
ترادف في الجملة الخبرية اذ هو ليس بصدد بيان جميع الموارد التي صدقت عليها الجملة
دون

مضمون الكلام حتى يلزم من الغير المحصور في ليس بصدد بيان افتراقهما عنه وذكر جميع موارد الافتراق
في بيان الافتراق ليس بلازم وكذا لا يلزم من ذلك بعضها الحصر قوله والا لم يصح قوله ولا يتأتى آه اي على ظاهره
اذ هو اعم من الحقيقي والحكمي والكلام المركب من الشرط والجزاء على تقدير كون الحكم بينهما يكون من قبيل
حكمي فلا يلزم عدم الصحة مطلق وقس عليه قوله ولا يكون توقيفه جاعلا لكلمة اعم من الحكمي
ويصح بكلمتين حكما قوله ومما يدل على ان الكلام عنده آه ليس قوله ان لو لم صدر الا لا حرفي في
الدلالة على ذكرا في يجوز ان يكون وقوع لفظ الكلام فيه على سبيل المسامحة بناء على صدقه على الكل
ما صدق عليه الجملة فذلك لو اعقول مع هذا الاحتمال لا يكون دليلا على ذلك قوله واعلم ان حصر مطلق
الكلام اقول بل ادعى حصر الكلام المعرف هنا وهو ما يكون من كلمتين اذ قوله ولا يتأتى الا ببيان
الكلمتين لان الكلمة لما ذكرت مطلقة في التوقيف اوهمت ان الكلام يحصل من كلمتين اي كلمة كا
نت فاحتمل حصوله على ستة اقسام فلزم بيانها فلذلك الحصر قال فاعرف ان الكلام يكون
من كلمتين فاعرف انه لا يكون من كلمتين اي كلمة كانت بل من اسمين او قوله لا يخفى ان الكلمة ما عبا
رة عبارة عما يكون اما ان الاسم مما كان من اقسام الكلمة يلزم ان يكون كلمة ما عبا
رة عنها فان قلت الكلمة لا في كون الكلمة ما عبارة عن الكلمة بل يجوز ان يكون ما عبا
رة عن لفظ الكلمة ولا يقتضي كونه من اقسام هذا ان يكون كلمة ما عبارة عن لفظ الكلمة
بل لا يصح اذ المعرف ها ليس لفظ الكلمة بل ما صدق عليه الكلمة وهو الاسم قلت نعم لا
يقتضي كونه اقسام الكلمة ان يكون كلمة عبارة عن لفظ الكلمة لكنه يقتضي التعميم لما هي
عبارة عنه بلفظ الكلمة في بيان مع كلمة ما فيكون لفظ الكلمة معنا بها لا بها الا عبارة
قوله فلا يتجه ان ما دل على معنى يكون المعنى فيه لا في غيره لا يخفى انه انما يتجه ذلك على تقدير عدم ارجاع
الضمير الى المعنى اذ على تقدير ارجاعه الى المعنى يكون لفظ الغير مغنيا العلم الاستقلال المعنى في
الدلالة وكذا في نفسه يكون مغنيا الاستقلال المعنى لا كون المعنى في الدال فلا يلزم المحذور عند
عدم كون اداة الظرف بمعنى اللام على تقدير ارجاع الضمير الى المعنى فيتفرع عليه عدم الاتحاد عن
كون اداة الظرف بمعنى اعتبار دخول انما يناسب ارجاع الضمير الى الدال لا الى المعنى كانه
قوله اراد التنبيه آه اي يشير قوله ومحصوله ما ذكره ان ما ذكره المحقق قدس سره
محصول كلام المصنف ومأخوذ منه ويحتمل ان يقال معنى هذا القول ان محصوله ما ذكره بعض
بعينه لان ما ذكره البعض محصوله قوله ولا خفاء في انه بعد الوضع آه اقول هذا انما يرد
بوجود الارادة شرطا في الدلالة اذ لا دخل للوضع في الدلالة التي بعد الارادة حتى يكون دالا

الدلالة بشرط متوقفة على ذكر المتعلق اذا اريد تلك الدلالة شرطا فيه وان اريد معنى شرط ذكر المتعلق
في الدلالة جعله الة لمعنى الحرف وهو معنى عدم الاستقلال معناه قوله فيلزم الذي في الخارج
موجود قائما بذاته الا الحقيقي القائم بذاته لا يطلق الا على الموجود في ذاته ولكن القائم بغيره لا يطلق الا على
الموجود في غيره فلا يقال الماء الذي في الكوز مثلا انه قائم بغيره كما ان المتحيز بزيادة الموجود موجود في ذاته
وموجود في غيره لكان غاية في الايضاح وتنويرا لما الاستقلال في الحدود المذكورة وبيان الحكون في تلك
الحدود بمعنى الاعتبار اخرا لكلمة في قولهم هو موجود في ذاته وموجود في غيره بمعنى الاعتبار .. وبعد
كرنا انتفع الا ان في ظنيهما بمعنى الاعتبار فيلزم ان هو احد امرين قوله حتى قال يظهر الى قوله فلم
يتم بل لان الظاهر من هذا التنبيه ان في هذه التلك الحدود بمعنى الاعتبار كما ان في قولهم موجود في ذاته
وجود في غيره بمعنى الاعتبار الا انه اشار بالمعنى الحرفي التابع لام الوصف التابع الجوهر صح ان ينسب
الى ذاته الغير حقيقة كما ينسب الوصف المحلى حقيقة فافهم قوله لاول ويصلح لان يكون منشأ الا الحقيقي ان
المقصود في هذا المقام بيان الاستقلال وعدم الاستقلال فاما بيان الصلاحية
للمحكوم عليه وبه عدم صلاحية لهما قوله ثم نقول يستعار [illegible] التحقيق اذ قد ظهر مما ذكره
المحقق قدس سره ان معنى الحرف ملحوظ تبعا للغير كما ان [illegible] تبعا للمحل فلا يمكن ان يلاحظ
معنى الحرف على هذا بدون ذكر المتعلق كما ان الوصف لا يعقل [illegible] وجود المحل فيرد عليه
ما يرد وهو انا نقول فيه انه لا يلزم من ذكر المحل وان يكون تبعية معنى الحرف للغير كتبعية وجود الوصف
للمحل اذ المراد من تبعية معنى الحرف للغير عدم كونه في نفسه متعلق وتبعية وجود الوصف للمحل ليست
مثل ذلك اذ الوصف وجود في نفسه الا انه لا يحصل الا بوجود المحل فظهر ان معنى الحرف ليس في
نفسه اصلا بل في غيره بخلاف وجود الوصف فانه في نفسه الا انه تابع لوجود الغير فلا يكون ملاحظا
معنى الحرف بدون ذكر المتعلق فلا يصلح شيء من المحكوم عليه والمحكوم به والبحث لا بد فيه من
ذكر الغير يعلم معناه ظاهر في ما ذكره من ان كلا منهما غير محكوم عليه وبه مع ان مفهومه ملحوظ
تبعا لان هذه التبعية ليست كتبعية معنى الحرف ومفهومه معقول في نفسه الا انه تابع للملاحظة
الافراد فبعد ملاحظتها يتعقل في نفسه بخلاف معنى الحرف اذ لا يتعقل في نفسه اصلا فهو صالح
لان يكون محكوما عليه وبه دون الحرف ولا يلزم ذكر الغير بخلاف الحرف فان قلت قولهم
الحرف ما دل على معنى في غيره يدل على ان المعنى في نفسه الاسم ملحوظ في نفسه بعد ملاحظة تبعا
للغير فبعد ملاحظة الغير يكون ملحوظا في نفسه فيكون الحرف حينئذ شرطا في كون معناه
ملحوظا في نفسه بعد ملاحظة الغير فيرد ما ذكره قلت بل يدل على ان هذا المعنى في الغير
والله اعلم

وهو يسلم انه لا يدل على كون طرف المعنى في الغير بل الاول يدل على كونه في نفسه بتبعية الغير بل لا يدل الا على عدم كونه في
نفسه فان قلت هو ان مفهوم الظرف معقول في نفسه بعد ملاحظة الافراد ليس الا كونه وسيلة الى
احضارها فيكون ملاحظة تبعية ومفهومه كذلك ملحوظ في نفسه بعد ملاحظة الافراد وليس الا
باعتبار مفهومه ملاحظتها فلا يكون مفهومه من حيث هو ملحوظ في نفسه بعد ملاحظة الافراد
اذ معنى الكلمة معنى مستقل في نفسه قوله اذ لا يوصف الظرف الا بالاقتران الى آخره يعني ان الزمان
داخل في معناه المطابقي فلو كان المراد المعنى المطابقي لم يصح وصف المعنى بالاقتران بالزمان
اذ لا يوصف الكل بجزئه قوله ورد عليه انه يتوقف دلالة المطابقية الى آخره اقول لا يرد لانه يستحق ان
الفعل دال على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني من حيث هو معنى تضمني اذ لا يتوقف دلالة
بنفسه على معناه التضمني من هذه الحيثية لعدم دلالته بنفسه على معناه المطابقي بل
يرد انه دال على معنى في نفسه باعتبار معناه الذي معنى تضمني له من حيث كونه جزءا من
المعنى الذي وضع له [illegible] وهو مجموع الحدث والزمان والنسبة و
انما قلنا ان الفعل [illegible] الحدث وهو ليس معنى تضمنيا له من هذه الحيثية
بل مطابقي اذ الموضوع له [illegible] والزمان والنسبة هو هيئة الفعل مع مادته فلا
يلزم في دلالة الفعل [illegible] معنى التضمني من حيث هو معنى تضمني فقد علمت
من هذا انه لا يرد ما قيل على ما ذكره ان المعنى اعم اذ لو كان المراد المعنى هو المطابقي لم يخرج الفعل
بقيد الدلالة بنفسه لان الدلالة بنفسه على الحدث من حيث الاضافة فان قلت لو اريد المعنى المطابقي
لم يصح وصف المعنى بالاقتران بالزمان قلت المراد بالاقتران ان معنى الفعل بالنظر الى دخول الزمان
فيه والتعبير بوصف الظرف بدخول جزء فيه قوله ونحن نقول كون الدلالة الى آخره حاصله ان معنى
الدلالة بنفسه الاستقلال المدلول بالمفهومية فلا يلزم كون الحدث مستقلا بالمفهومية الذي
هو معنى الدلالة بنفسه وجود التضمن بدون المطابقي اذ التوقف على التضمن اذ هو متوقف
عليهما الذي بواسطة يتوقف ما هو شرط فهم من حيث هو معنى تضمني اعني المطابقي عليهما
وان كان مستقلا في نفسه من حيث هو فلا يوجد من حيث هو معنى تضمني بدون المطابقي اقول
فيه نظر اذ لا نسلم ان معنى الدلالة بنفسه الاستقلال المدلول بالمفهومية اذ لا يريد من دلالة اللفظ
بنفسه ~~[illegible]~~ الاستقلال الدال بالمفهومية اصلا بل
معنى الدلالة بنفسه الاستقلال الدال في الدلالة فيكون دال الفعل بنفسه على الحدث يلزم
وجود التضمن بدون المطابقي لا معية فاي ما ذكرنا سابقا من ان دلالة الفعل

الكون بيان

بنفسه على الحدث ليست الا من جهة الاضافة فلا يكون دلالة على معنى تضمني من حيث هو معنى تضمني بدون الالتفات
المطابقي قوله لا خفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى اي خلاصته انه في الدلالة لا بد من تذكر وضع اللفظ المسموع
لذلك المعنى ولا خفاء في ان حصول ذلك المعنى في الذهن في ضمن تذكر وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى ليس
دلالة اللفظ اذ الدلالة لا بد ان يكون متأخرة عن تذكر الوضع لان في ذلك التذكر ليس الا تحصيل التفات
من اللفظ الى المعنى وهو الدلالة بل دلالة اللفظ على المعنى ان يلتفت اليه النفس من حيث انه مراد اللافظ وفهم
الحدث والزمان من الفعل انما هو في ضمن تذكر وضعه للمجموع من الحدث والزمان والنسبة لا من حيث كونه فهما
اوليا من الفعل فلا يكون فهم الحدث والزمان من الفعل دلالة اقول فيه نظر اذ النفس يلتفت الى الحدث
والزمان عند سماع الفعل لا تذكر الوضع فدلالة الفعل بنفسه على الحدث والزمان مما لا يخفى على فحل فحل بل
المخفي من الجواب ان الفعل بنفسه يدل على الحدث والزمان والنسبة الى فاعل فلا يحتاج معناه المطابقي الى
التضمني اخلا فيفهم ان معناه الموضوع له هو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين حتى يلزم الاحتياج
الى الضميمة في معناه المطابقي او نقول الدال على الحدث هو المادة والدال على الزمان هو الهيئة والموضوع للمجموع
الحدث والزمان والنسبة هو مجموع المادة والهيئة اذ فيه هيئة حاصلة من اجتماع المادة مع الهيئة
فح يندفع الجواب لان دلالة على الحدث اذا كانت بالمادة وعلى الزمان بالهيئة تكون تلك الدلالة مطابقية لا
تضمنية اذ تكون تضمنية لو حمل على المجموع من المادة والهيئة فالفعل دال على الحدث والزمان بنفسه ودال عليهما
وعلى النسبة بنفسه قوله وليس ما سمي تحقيق من ان الارادة متوقفة الى اخره كان ذلك القائل يريد
انه اذا سمع المشترك يتوجه الى معانيه بلا تعيين وليس ذلك الا دلالة المشترك فلا يحتاج في دلالته
الى القرينة بل يحتاج اليها في ارادة معنى معين منه فيرد عليه ان توجه النفس الى معانيه انما هو في ضمن
التذكر وضعه لمعانيه فانه اذا سمع احد المشترك يتذكر وضعه لمعانيه فيحصل المعاني عند الذهن و
ليس ذلك دلالة اللفظ اذ الدلالة لا بد ان يكون متأخرة عن التذكر بل الدلالة هي ان يلتفت النفس
الى المعنى من حيث انه مراد اللفظ فح يتوقف دلالة المشترك على القرينة كالارادة لتوقف الدلالة على الارادة
الا ان يقال ان مراد ذلك القائل ان المشترك اذا اريد منه معنى معين ونصب قرينة دالة على ارادة ذلك المعنى
يدل ذلك المشترك على ذلك المعنى بلا حاجة الى القرينة اخرى دالة على دلالته عليه اذ يصح ان يقال ح
ان القرينة للارادة لا للدلالة اذ في ح لا حاجة عليه تكفي لان الدلالة اذا كانت متوقفة على الارادة
المتوقفة دون الدلالة قوله ثم لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه لا يندفع به دخال آه لان الاسماء الا
فعال اقترانها بالزمان بحسب الوضع لمعنى الزمان فلا يندفع به دخالها والافعال المنسلخة عن الزمان
لا اقتران لها بالزمان بحسب الوضع لتغير الزمان فلا يندفع به اخراجها لانه يصدق عليها انها غير مقترنة

بحسب

بحسب الوضع الاول لتغير الوضع لمعنى الزمان في الاول ولتغير الزمان في الثاني فهذا القول يحقق انه يندفع اخراج
الافعال المنسلخة لوجود الاقتران فيها بحسب الوضع اي الوضع الاول ولا يلزم دخولها بسبب عدم
الاقتران الان بحسب الوضع اخر بل يخرج اذ لا يصدق عليها انها غير مقترنة بحسب الوضع والا لم يصدق
عليها انها مقترنة بحسب الوضع مع انه صادق فيلزم عدم صدق الاول والا لزم صدق المنافيين
على شيء واحد فالاولى الاقتصار على قوله لانه لا يندفع به دخال اسماء الافعال الا ان يقال صدق الاقتران وعدم
عليها ليس من جهة واحدة اذ صدقهما عليها بالاعتبار وضعين مختلفين فلا يلزم من صدقهما صدق المنافيين
على شيء واحد من جهة واحدة بل من جهتين وهو جائز فاذا صدق عليها انها غير مقترنة بحسب
الوضع لكنه صادق عليها ايضا انها مقترنة بحسب الوضع ومع صدق ذلك الاعتبار يصدق الاول
ويمكن ان يقال ان مراد المحشي انه لا يندفع بتقييد عدم الاقتران بقوله بحسب الوضع في اخراجها بل يندفع
بتقييد الاقتران اذ ليس في وجه الا من تقييد الاقتران بل الا من تقييد عدم الاقتران بقوله بحسب
الوضع الاول قوله فباعتبار ان فعلية يزيد آه يعني ان فعلية يزيد يدل على معنى مستقل مقترن اعني
الحدث بحسب الوضع الفعلي لكن لا يدل على معنى مستقل مقترن بحسب الوضع الاسمي لانه بحسب
الوضع الاسمي يدل على الذات وهي غير مقترنة بحسب هذا الوضع الفعلي ايضا لان الذات لم تكن
داخلة في الوضع الفعلي فيصدق عليه انه يدل على معنى غير مقترن بحسب الوضع الاول اقول لا
يندفع بتقييد عدم الاقتران بما ذكر في دخال اه لو لم يقيد لدخل ايضا بعدم الاقتران في معناه اصلا
لا بحسب الوضع الحالي الاول لعدم دخول معناه بحسب الوضع الثاني فيه بحسب الوضع
الاول لا بحسب الوضع الثاني وهو ظاهر ان هذا التقييد يضر في دخول الافعال في قوله غير
مقترن حالا من خير ... مع انه المناسب لما سبق في دليل الحصر لكون الاقتران وعدم صفتي
للكلمة فعلم انه لا يصدق على مثل يزيد انه غير مقترن بحسب الوضع الاول لوجود الاقتران فيه بحسب
هذا الوضع الا ان يجعل وضعه الاول منسيا في وضعه الاسمي قوله قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل لا
يدل الا بالقرينة آه كما سبق ان حصول معاني المشترك في ضمن تذكر الوضع ليس دلالة بل الدلالة
التفات النفس الى تلك المعاني من حيث انها مراد اللافظ فاذا توقف الدلالة على الارادة المتوقفة
للقرينة المعينة لاحد معانيه تتوقف الدلالة عليها ايضا فتكون الدلالات على احد معانيه فقط اقول
لا يريد الشيء انه يدل على جميع معانيه فلا ... بلا قرينة على ارادة واحد معين منها بل يريد انه يدل عليها
بالقرينة على ارادة معين بمعنى انه ... يلتفت النفس الى احد معانيه في وقت من حيث انه
مراد اللافظ والى اخر بعدها في اخر من هذه الحيثية فان قلت اذا التفت النفس الى احد معانيه في وقت

من حيث انه مراد اللافظ لا يلتفت الى الآخر من جهة الحيثية كما يشير اليه الاسم فتوهما في وقت واحد فلا تكون
الدلالة الا على واحد منهما قلت جاز الالتفات من واحد منهما من جهة الحيثية بحيث يصلح للالتفات منه
الى الآخر من جهة الحيثية لجواز ارادة كل منهما معينا منه فان قلت الدلالة هو الالتفات لا صلا
حية فاذا لم يوجد الالتفات اليهما لا يوجد الدلالة عليهما قلت ليس الدلالة نفس الا
لتفات بل كون اللفظ بحيث يلتفت منه النفس الى المعنى من حيث انه مراد اللافظ والمشترك حين
ارادة معنى معين منه كما يوصف بانه بحيث يلتفت منه النفس الى ذلك المعنى من حيث مراده
اللافظ كذلك يوصف بانه بحيث يلتفت النفس منه الى معنى آخر من حيث انه مراد اللافظ حين ارا
دة ذلك المعنى الآخر منه الا ان فيه شائبة عدم اشتراط الارادة في الدلالة لانه على تقدير الاشتراط لا
يكون الدلالة الا كون اللفظ بحيث يلتفت النفس منه بالفعل الى المعنى من حيث انه مراد اللفظ
لكن الحق ان للدلالة معنيين الاول كون اللفظ بحيث يصلح الالتفات النفس منه الى المعنى من حيث
انه مراد اللفظ والثاني كونه بحيث يلتفت النفس منه بالفعل الى المعنى من جهة الحيثية اذ يبعد
ان يكون الدلالة هو الثاني دون الاول وكيف وان النفس اللفظ دلالة على المعنى الموضوع
له بالنسبة الى العالم بالوضع واشتراط الارادة انما هو في الدلالة بالمعنى الثاني لا الاول فتامل
(قوله) فيكون حاله انه يوجد فيه الخ لا فيه انا لا نسلم انه يكون حاله هذا لا يقتضي رجوع النفي الى
القيد الاخير كما انه لا يوجد في غيره لانه غاية كون النفي راجعا الى القيد عدم كون المنفي المو
جود فيه بل الوجود في الغير لا كون الوجود مثبتا والوجود في الغير منفيا فان قلت اذا
افاد ذلك عدم كون المعنى الوجود فيه يلزم منه اثبات الوجود قلت لا يلزم من عدم قصد النفي
قصد الاثبات (قوله) وفي الاختيار الاسم على الالف سؤال ليس بظاهر اذ الظاهر هو الاقران اذا
لم يسمع التعبير عن حرف التعريف بالالف وان كان مما ذهب اليه المذهب المبرد وقوله بل الانسب
ان يكون دليله الخ الدليل مما فيه قد يكون متناقضا في الوصف وقد يكون متنا
سبا فيه ولا يرجح الاول على الثاني بمناسب تناقض الوضعية لتناقض المدلولية
اذ لا يبعد ان يرجح الثاني ايضا بكونهما دليلين متناقضين الذين بهما كانا متقضيا بعين
في انه لا يحضر احدهما في الذهن الا ويحضر الآخر (قوله) عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل الخ
لا يخفى ان مفهوم الفعل الحدث المطلق والا يجري التعريف والتحقيق فيه من حيث كونه مفهوم
الفعل نعم يجري فيه اذا لوحظ خارجا من مفهوم الفعل (قوله) ونحن نقول للحدث الذي
في مفهوم الفعل الخ اقول فيه انه اذا قيد لم يخف اعتبار نسبته اليهما على الوجه
لا يرد

لا يرد ان يقال انه لا يجري لوازم الاضافة في الفعل فيكون الحاذكره الشيخ على انه ان اراد انه اعتبر
نسبته الى الفاعل او المفعول لا على وجه الايجاد النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر
فعلا لا جيد اعتبار النسبة الى الفاعل او المفعول والا فهو غير مفهوم مما اذ لا يحصل العلم بذلك
الا بعد العلم بعدم جريان الاضافة في الفعل وان اراد انه اعتبر النسبة اليهما على وجه الايجاد
النسبة على وجه الاضافة حاز الاعتبار النسبة اليهما فهو مسلم لكن لا ينتج ذلك جريان الا
ضافة في الفعل اذ حاز اعتبار النسبة اليهما لا يعتبر نسبته على وجه الاضافة (قوله) لانه لا يوافق
لا قصد الجواز فيه ان المحقق بانهم سوا في اللفظ والتقدير ذا لا محل والفعل اذ كان مضاف
اليه يكون المجرور المحل (قوله) واني اشار بكلمة قد الى ضعف ما يبنى على هذه الدعوى الخ فيه انه
لا يجب حمل قوله المحل على المعنى المشار عليه هذه الدعوى ايضا اذ لا يستلزم ... الجواز حتى (قوله)
باعتبار كان الاعراب متحقق فيه الخ اقول المحل يرد انه لا يصح ان يشتق شيء من الا
عراب الوصفي من نفسه بل يشتق منه باعتبار تحققه فالمعرب بمعنى الاعراب متحقق فيه فظاهر
ان المراد من الاعراب الوصفي هو ما ذهب اليه المحقق لا ما ذهب اليه صاحب المفصل والا
لم يكن يشتق له باعتبار كان الاعراب متحقق فيه فائدة لصحة اشتقاق شيء من الاعراب الوصفي
نفسه على ما ذهب صاحب المفصل اعني الاختلاف فان قلت اذا كان المراد من الاعراب
الوصفي ما ذهب اليه المحقق لا يكون القياس معرب بالكسر لان المعرب ح يكون بمعنى ما وجد
فيه الاعراب فيكون القياس الفتح لكونه اسم مكان فتكون المحقق لان المعرب القياس معرب
بكسر الراء وصحيح ان المراد هو ما ذهب اليه صاحب المفصل لان القياس فيه على هذا
الكسر لكون المعرب ح بمعنى مختلف الآخر قلت قد عرفت ان الاشتقاق ليس باعتبار
نفسه بل باعتبار تحققه فالقياس على تقدير كون المراد منه ما ذهب اليه المحقق ايضا الكسر
لكون المعرب بمعنى الاعراب متحقق فيه على صيغة اسم الفاعل وبهذا علمت ما في قوله
وكانه اراد بالاعراب الوصفي الخ وفي قوله لانه لا يصح ان يشتق الخ لما عرفت ان الاشتقاق ليس
باعتبار نفسه بل باعتبار تحققه (قوله) وفيه انه لو جاز اخذ صيغة الخ اقول الجزم
الشاذ يرد ان المراد منه الاعراب الوصفي وهو ما ذهب اليه المحقق واعترض على ما ذكره بانه
لا يصح ان يشتق منه شيء ويوضح لي ان يكون اسم مكان بمعنى الاعراب موجود فيه لا صيغة
فلا يكون القياس الكسر لا وجود لهذا الاعتراض لما عرفت ان المحقق اشار الى ان الاشتقاق
ليس باعتبار تحققه فالمعرب بمعنى الاعراب متحقق فيه فيكون القياس الكسر لا غير (قوله) لان الاسم

الموجب مختلف الآخر اي على تقدير كون اعراب الاعراب الوقفي ما ذهب اليه صاحب المفصل
وفيه انك قد عرفت ان اعتراض الشارح على تقدير كون المراد من الاعراب الوقفي ما ذهب اليه الملي مع
ان ذلك سهو نظرا على تقدير كون المراد منه ما ذهب اليه صاحب المفصل فلا يرد عليه ما ذكره
قوله لا اعتبار بهذا التقييد آه اقول لا يخفى ان المركب اذا اطلق يراد منه ما يكون مركبا لافادة تامة
ليس الافادة التامة الا في تركيب يتحقق معه عامله فاطلاق المركب قرينة على كون المراد منه هذا
يتحقق معه عامله ... يرد عليه ظهوره لان المعرب لو كان نفس المركب لزم ان لا يكون المعرب كلمة
وان لا يكون اسما لكون الاسم من اقسام الكلمة فلزم خروج عن ظاهر معناه قوله فظهر منه خروج المعرب احد جزئي
المركب المجموع ... فالوجه في الاضافة بسبب صيغة ان لا يختص آه تقييد الاصل بقوله في البناء ليس
لتخصيص الاصل بل لبيان الاصل بعد اضافة الجمع اليه بمعنى الاصل في البناء فهو قبل ملاحظة الا
ضافة غير مخصوص ولا يمنع خصوصه بعد ملاحظة الاضافة لكون الاضافة بيانية لكون الاضافة
اضافة اعم من وجه قبل ملاحظة الاضافة قوله والتوجيه لكلام الشارح آه خروج التوجيه بهذا ان قوله فالا
ضافة بيانية ليس بالمعنى المشهور بل بمعنى ان اضافة الجمع الى الاصل لبيان الجمع بان الاصل
فيه البناء فلا يكون الاضافة على هذا الجمع بيانية بل يكون لامية قوله ابو حمد على طريق الموجب
اصطلاحي لم يرد اقول يريد الشارح انه يقال له مركب الكلمة متحقق ويسمى مبتداء اي وجه اعرب باعراب متحقق
وقوله لانه لا يخلو عن اعراب محقق او مقدر ثم او قربه كما يخلو عن الاعراب مع كونه محلا اعراب باعراب متحقق
قوله الا انه على الثاني لا ينبغي الشارح الا يمنع عدم وجود الاعراب بحسب اللفظ وجوده بحسب التقدير
فلا يكون سلب الاعراب ... دليلا على عدم اعتبار وجوده بالفعل في المعرب لان الاعراب بحسب التقدير
موجود بالفعل قوله والاول تعريف خاص آه ولان تأخر ذات الاعراب عن المعرب وان تحصيل سلب الاعراب
عنه بحسب الذات الا انه لا يوجب عدم اعتباره في كون الاسم معربا فلا يكون سلبه دليلا على عدم
اعتباره فيه قوله فيلزم منه تقدم معرفة المعرب آه اقول حاصل ما قال الشارح ان المقصود من معرفة
المعرب معرفة انه مما يختلف آخره فيه فمعرفة انه مما يختلف آخره على معرفة المعرب فلو عرف المعرب بما
يختلف آخره فيه توقف معرفة المعرب على معرفة انه مما يختلف آخره فيلزم توقف الشيء على نفسه لان
توقف معرفة المعرب وعلى معرفة انه مما يختلف آخره المتوقفة على معرفة المعرب توقفها على نفسها و
حاصل ما ذكره المحشي ان معرفة الاختلاف متوقفة على معرفة المعرب فلو عرف المعرب بما يختلف آخره
يتوقف معرفة المعرب على معرفة الاختلاف فيلزم توقف الشيء على نفسه ولا يخفى ان هذا غير ما ذكره الشارح
قوله لان معربا لا ... اختلاف العوامل في وقت ما فلا يختلف آخره به اقول فيه انه ليس اعراب الكلم

لا بد ان يعلم اولا انه مما يختلف آخره ... في بعض النسخ ...

بسببية

بسببية اختلاف العوامل آخره مع ان الا يصح الحكم بالسببية مطلقا لكون المعرب غير قابل عن اختلاف العوامل
مع الاختلاف في الآخر ويحتاج الى التقييد ليصح الحكم بتبادل السببية بل المراد الحكم بوجود الاختلاف في
الآخر بسبب اختلاف العوامل والفرق بين الحكم بوجود الاختلاف في الآخر بسبب ال
اختلاف العوامل وبين الحكم بسببية اختلاف العوامل للاختلاف الآخر ظاهر لا يخفى على الذكي فيحتاج
الى التقييد ليخرج المستغرق بكلمة من بوجود الاختلاف في الآخر فيه بسبب الاختلاف العوامل
الداخلة على المستغرق قوله ثم تقييد العوامل بالداخلة آه لا يخفى انه لا يراد من الدخول المعنى المتبادر
بل المعنى الذي يعم الاعتبار قوله على انهما سيان التوجيه في استعمال التعلق باختلاف العوامل
قوله فمعمولات رأيت والياء اليا بعاملها مختلفان في غير المنصرف اذ لا يطلب كل واحد منهما
اثرا اصلا بل الاثر الآخر هما الآخر في غير المنصرف فلا يطلبان الاثر الواحد فيه فلا يرد النقض بعدم اختلاف
الاول في بعدم اختلاف العوامل فيه او اقول لا يخفى ان كل واحد منهما يطلب اثرا مباينا للاثر الآخر
في الآخر ولو في غير المنصرف لان طلب كل منهما الاثر المباين بحسب الاقتضاء طائفة الاستعمال
بالنسبة الى المعمول فمعمول في غير المنصرف مختلفان البتة بالنظر الى عاملهما وان لم يختلف الى
نفسهما من جهة عدم الانصراف بل يقول انهما مختلفان بالنظر الى نفسهما ايضا لان عدم الاختلاف
بسبب عدم الانصراف لا يمنع الاختلاف في انفسهما بالنظر الى العوامل فح لا بد ان يجعل اختلاف
الآخر اعم من الحقيقي والحكمي حتى لا يرد النقض بعدم اختلاف الآخر في غير المنصرف حقيقة مع
وجود اختلاف العوامل قوله فمعمول ممتنع او مجموع متعلق بالمثل اقول لا يخفى انه ان اريد
بالمثل المثل حقيقة ينبغي ان يشتد المعنى بهذا ممتنع المجموع وكذا المجموع وان اريد اعم من ذلك يكون
ما ذكره التوانى قوله فمعموله مع ليس ظرفا الظرف بحسب اللفظ انما السر لا يرد التركيب بحسب
اللفظ بل يريد ما يعم التركيب بحسب الاعتبار فلا يرد ما ذكره التوانى قوله فلا حاجة الى الجواب
عنه بعدم جعل مع ظرف المستقر لبيت قوله الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد فيتحقق بما
فوق الواحد ... معنويين فلا يصح الجواب قوله لانه لم يتعلق بكلمات لسبب مع عامله ابتداء او يلغى
للنقض ما يركب مع عامله ابتداء اي لا يلغى سبق عامل معنوي عليه قال الشارح غاية الامر ان
هذا الحكم اقول اي غاية الامر ان هذا الحكم يعني الحكم بتحقق اختلاف الآخر مع تحقق اختلاف
العوامل في المعرب ليس من خواصه الشاملة بعدم وجوده في بعض المعرب لكن هذا المعرب اذا
تحقق فيه اختلاف العوامل يتحقق عليه اختلاف الآخر فيصح ان يقال المعرب انه يختلف آخره
باختلاف العوامل فلا يرد ما ذكره المحشي من انه لا ينبغي المبتدي المعلم ببيان هذا الحكم

مع بيانها

الكلمة هذا اذا كان المعنى ان الكلمة تحقق اختلاف الآخر عند تحقق اختلاف العوامل واما اذا كان
المعنى ان الكلمة تحقق اختلاف الآخر عند تحقق اختلاف العوامل فلا اشكال انه يكون هذا الكلمة من خواص
الشاملة له ولا يرد. يتحقق اختلاف الآخر عند تحقق الاختلاف العوامل قوله فنبه على الآخر الاول الحالي او
يقال انه نبه على المجاز جعلها موصولة اذ الاعراب ليس الا حركة مخصوصة او الحروف المخصوص اوان
التعبير بالموصول الشرح قوله والذي يقتضيه الى الثنية ان اخو كلام ابن الحاجب عاد على السبب الكلي
ويقال نحو الى الثنية لا يصح ذلك السلب وعلى ان يقال يجوز ان يكون ما ذكره في الى الثنية اعتراضا على
ما ذكره في الشرح فيكون ان الحاجب عاد على السبب الكلي قوله والذي ذهب اليه ابن قوله ولوليته
يدل على ايراد اه فيه ان ذكر القول يدل على عدم الابقاء والشرح ما فيه كلمة ما [illegible] لكلمة او حرف لم يبق
كلمة ما على عموم [illegible] عدم الابقاء حتى [illegible] الى الثنية واولويته الابقاء قوله ولا
يخرج المجموع من تقييد البيت بالقرب لان تقدم آه ولان سببية المجموع اذا كانت من اجتماع
السبب القريب والبعيد لكون سببية قرينة اذا لا يخرج ضم البعيد الى القريب عن قرينة [illegible] القريب
الا ان قرينة المجموع على ليس السلب قرينة القريب فيه فلا يكون قرينة بالذات [illegible] فلو اعتبر في وجه
بالسببية الذاتية القريبة [illegible] قال ليس المجموع سببية آه على
ان يقال يريد [illegible] التعليل سلب السببية بالذات عن المجموع لا سلب السببية عنه مطلقا قوله
كما تختص بافراد المتكلم الذي هو سبب آه فيه ان المتكلم سبب لحصول الحركة او الحروف
الذي هو سبب لاختلاف الآخر فيكون المتكلم سببا بعيدا لاختلاف الآخر لا قريبا فان
قلت المتكلم سبب لاختلاف الحركة او الحرف فيكون سببا قريبا لاختلاف الآخر قلت
المتكلم سبب لاختلاف الحركة او الحرف واختلاف كل منهما سبب لاختلاف الآخر فيكون
المتكلم سببا بعيدا لا محالة قال الشرح في حركته نحو غلامي اقول فيه انه يصدق على هذه الحركة
انها تختلف بها آخر المعرب من حيث هو هو فان قلت الاعراب هو ما يختلف آخر المعرب الذي
دخل عليه العامل آخر من حيث هو هو فلا يصدق التعريف على هذه الحركة قلت بل يصدق
عليها ايضا لان هذه الحركة تختلف آخر المعرب الذي دخلت هي عليه من حيث هو هو الا ان
يقال قيد الحيثية معتبر في التعريف فالاعراب هو ما يختلف آخر المعرب من حيث هو هو من
حيث يختلف به آخره فعلى هذا لا اشكال في عدم صدق تعريفه عليها قوله [illegible] في تعريف
الاعراب انه ما اخر المعرب آه لا يخفى ان هذا لا يصدق على الحروف الاعرابية قوله وهو ما يصدق
شيء فيه ان تلك المعاني ليست مما يقصده شيء بل بنفسها فان الفاعلية مثلا انما تقصد

بنفسها

بنفسها لا بشيء فالحمل على التقديم بالشيء اعم [illegible] الاولى [illegible] ما يقصده بشيء قوله لان الدعوى
على التقادير يتعلق باختلاف دون اختلاف آه اقول فيه نظر لان الحرفي ليس الدلالة على المعاني مطلقا
سواء كانت ماخوذة بصفة التعاور او لا بل الدلالة على تلك المعاني ماخوذة بصفة
التعاور فالدعوى على تقدير تعلقه باختلف ح ان اختلاف الآخر نوع في الدلالة على المعاني
المعتورة لا ان اختلاف الآخر نوع في الدلالة على تلك المعاني مطلقا وهذا الحرفي يستدعي
اختلاف الآخر [illegible] لان الدلالة على المعاني مطلق وان حصلت بدون اختلاف الآخر
لكن الدلالة على المعاني المعتورة لا تحصل بدونه قوله اسناد الدلالة الى الاختلاف آه
اقول لا يخفى ان الاصل في الدلالة على المعاني المعتورة هو الاختلاف او بعدم الاختلاف
لا يوجد الدلالة على تلك المعاني التي هي الغرض من وضع الاعراب فالاسناد الى ما به الاختلاف
ليس من حيث ذاته بل من حيث انه يوجد الاختلاف به قوله فما موضوع المعاني عنده
المص اقول ان اراد بالمعاني المعاني المعتورة يرد عليه انه لم يثبت بعد ان الموضوع
لتلك المعاني ما به الاختلاف ان اراد غيرها يرد عليه انه لا يلزم من كونه الموضوع
لغير تلك المعاني ما به الاختلاف موضوعا لتلك المعاني فان قلت الاعراب عند المص
ما به الاختلاف لا الاختلاف فيكون ما به الاختلاف اصلا في الدلالة على تلك المعاني
عنده قلت لا يلزم من كون الاعراب عنده ما به الاختلاف كونه موضوعا للدلالة
على تلك المعاني لجواز ان يكون الموضوع للدلالة عليها هو الاختلاف قوله الا تعيين ما به
الاختلاف المعنوي الا انه امر محقق فيه ان تعيينه امر محقق انما يكون لو كان
التعيين الا امر محقق والمعاني المعتورة مما يتعاور [illegible] ما به الاختلاف
للدلالة على تلك المعاني من غير اعتبار التعاور فيها [illegible] انه يرد الدلالة عليها مع
صفة التعاور قوله الا ان اعتبار المعتبر اخذ المعاني [illegible] اقول بل الاقرب عكس ذلك
لانه اذا كان التبدل في المعاني يكون اعتبار الآخر فيها [illegible] بانه على صيغة
اسم الفاعل ليس [illegible] ما هو المشهور [illegible] ان [illegible] قال
ان المعتور المعرب المعاني [illegible] ان اعتبار المعاني [illegible]
يتبدل [illegible] وان لزم التبدل في المعاني يقتضي اعتبار الاعتوار فيها
لان الاعتوار [illegible] المعاني لا يقتضي تبدل المعاني اصلا قوله فعلى هذا الفاعلية
ونظايرها صفات [illegible] الا انه ظ اقول لا يخفى ان المعاني المعتورة على المعرب صفات

قوله لان الالفاظ لا تعتور بها عليها في ظاهر الامر لكنها صفات لمدلولات الالفاظ في الحقيقة لان الاسناد و
الفعل وتعلقه الى مدلول المعرب لا الى المعرب نفسه اذ المراد من الاسناد والفعل وتعلقه الاسناد والفعل
اللغوي وتعلقه الى المعرب نفسه فيكون تلك المعاني ح صفات للالفاظ فيصح جعلها صفات
للالفاظ بل يريد بالفعل الفعل الاصطلاحي فلا يرد الاستشكال عليه بان المقصود من اجزاء الاعراب
بيان الاسناد والفعل او تعلقه الى مدلول المعرب لا المعرب نفسه نعم يرد على ما قال انه وجه تأخير الاعراب من ال
الدال على الوصف بعد الموصوف انه لا يلزم من كون الوصف بعد الموصوف كون الدال على
الوصف بعد الموصوف فافهم قوله فانه صريح بتميزه عن باقي المرفوعات ليس بداخل في الفاعل
حقيقة فلا بد ان يقول لكون الشيء فاعلا حقيقة او حكما صح تميزه عن باقي المرفوعات بخلاف المضاف
اليه فان المضاف اليه بالاضافة اللفظية ونحو زيد ... فلان فيه مفعول فلا
حاجة الى التعميم فاعرفه قوله فان المقيس عليه اكثر فيه لا يوجب ... للاكثر وايضا
ان المقصود بيان اختصاص الرفع بالفاعل وسوقه بتعميم ذلك .. لان المضاف اليه ايضا
كثير فيه ان يكون الفاعل مقيسا عليه لاعطاء الرفع في سائر المرفوعات يقتضي تقديم المضاف
اليه بتقدير حرف الجر مقيسا عليه لاعطاء الجر الى سائر المجرورات قوله لان اعتبار العامل في ... فيه
ان اعتبار العامل في مفهوم المعرب لا يوجب تأخر العامل قوله وتأخير بيان الاعراب لان توقيف
آه فيه انه لو صح ذلك يوجب تقديم العامل على بيان حكم المعرب لتوقفه على العامل قوله فان
الاعراب بسبب غير تام ... لم يورد ... الحصر في سببية العامل ليتقدم ولم يورد في
سببية الاعراب لاختلاف اخر الاول بانه تام في السببية دون الثاني اذ للعامل دخل في
سببية الاعراب لاختلاف الا انه ليس سببية الاعراب لتقريبه فيه ما فعل ... الاولى ان يقول
به المحصل لا يغيره لا ... غيره قوله يريد ان اللام للعهد الذهني ولا يبعد ان يقال يريد ان
اللام استغراق الى معنى من المعاني المذكورة في قوله سابقا على المعاني المعتورة قوله وتقوم
بالياء ثم بكسر زيد فيه انه لا معنى ليتقوم في التثنية مضاف اليه صورة بالياء اذ لا
يخفى انه لا يتقصر بالياء يتقوم ... قوله لي وجه تقييد المنصرف لكونه ... اقول الاولى
في الجواب ان يقال انه يعلم ... البيان على طريق الاستثناء او يقال ليس المقصود
الاحتراز عن باقي الاقسام مطلقا بل عن باقي المعرب بالحركة ولا يبعد ايضا ان يقال ان
لواحق المثنى والمجموع تخرج بتقييد المفرد لكونها لواحق المثنى والمجموع قوله والبيان ...
بطريق الاستثناء ومن قاعدة غير منصرف آه اقول بل ... قاعدة المفرد المنصرف فا

ليس

ليس تفصيل اخر الاجزاء ... الحكم ... عن عدم الانصراف قوله فيه انه ينتفض ... ان
يتحقق ... في المكسر اذا ... بعض الحركات لا يمنع السلامة والبقاء في موضعه الزوال قوله
ليكون الدال على صفة الشيء آه اقول ولان الغرض من وضع الاعراب الدلالة على المعاني المعتورة
على المعرب فوضع ما يكون متمحضا في الدلالة عليها احق والحروف ليس بمتمحضة في تلك
الدلالة بل وضع تلك ... وضع تلك الحروف ليس الا لكونها متولدة من تلك الحركات فيكون تلك الحركات
على هذا اصل الحروف في الاعراب وهذا مراد من قال لكونها ابعاض الحروف فلا يرد الاعتراض عليه بان
كونها ابعاضا لا يقتضي الاصالة في الاعراب وان اقتضى الاصالة بحسب الذات قوله وتقايس
ان يقول الاختصار ليس لانه قد علم آه اقول الجواب ان قول الشيء فانه قد علم بمعنى انه قد علم
ان اعرابه بالحركات الثلثة مقبول وسيعلم بمعنى انه سيعلم اعرابه بالحروف قوله على انه لم يعلم
المكسر آه فيه انه اذا علم ان المكسر المنصرف تابع للمفرد المنصرف يعلم المكسر الغير المنصرف تا
بع للمفرد الغير المنصرف قوله الاولى في كونها مبنية من تعدد ... اقول لا يخفى ان الاسماء على التعدد انما
هو في معانيها لا في الفاظها نعم لو كان التعدد معتبرا في معانيها لكان المبني هو اللفظ وليس
كذلك فان معنى لفظ الا ... مثلا ليس فيه تعدد لكن مبني عن التعدد منقول لان المبني هو اللفظ
غير صحيح على اطلاقه قوله واعلم ان الظاهر انه جعل كلا من الاسماء آه اقول بل الظاهر انه لا يريد بالحاق
اللام جعل كل واحد من الاسماء عن التعدد ووجود حرف صالح وجعل الاعراب بالحروف
من بين الاسماء دون غيرها ليس بجاهل بيان لكون اللغات جزاء اقول بحيث يكاد و
يستغرق العلة المخصصة المذكورة ايضا الحاق اللام لرفع توهم العطف على كون معانيها
قوله فانه لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم التركيب بان يجعل جمع المذكر في الاصطلاح ما هو با
لواو والنون سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا وسبب العلم ... انه صح يكون معنى
التركيب الاضافي منه مرادا وعدم كونه اسماء ولو كان جمع المذكر في الاصطلاح ما هو با
لواو والنون مطلقا لم يكن معنى التركيب الاضافي منه مرادا اقول لكون معنى التركيب
الاضافي منه مرادا لا يمنع ... جمع المذكر في الاصطلاح اعم من مفهوم التركيب لجواز ان
يسمى ما يكون بالواو والنون مطلقا بجمع المذكر لكون المذكر فيما يكون بالواو والنون
مذكرا الا في امثلة شاذة .. ولم يصح عشرين فلانه لم يتفق اليه لانه يختص عشرين
ولانه لا يصح ... الا ... للكون ... عند ... لجواز استعمال الجمع فيما فوق الواحد قوله
لان بيان الوجه من الاصل آه فيه انه لا يريد البيان في الملحق بل يريد التنبيه على ان اعتبار الوجه

في الاصل يغني عن الاعتبار في الملحق لان الوجه المذكور في الاصل يكون وجها في الملحق قوله الانسب تفسيره
بالاعراب المقدر اقول انما فسر الشارح بذلك تنبيها على ان المعنى ليس هو بيان مواضع الاعراب التقديري فقط
بل هو بيان سبب تقدير الاعراب قوله لانه لا يجمع في الاعراب بالحروف المقدر يمكن ان يقال تقدير الاعراب
في حرف واحد اعم من تقديره في ذلك الحرف ومن تقديره في ذلك الحرف من حيث كونه اعرابا على انه لا مانع ان يمنع كون
تلك الحروف اخر الكلمة ولو سلم انها في الكلمة لكن اخر الكلمة اعم من ان يكون حقيقة او
حكما وتلك الحروف بعد الاخر حكما اذ هو واقع بعد الاخير حروف الكلمة كما هو واقع بعد الاخر قوله فان قلت
الاعراب في عصا قبل الاعلال مستقل حاصل السؤال انه ان اعتبر التعذر والاستثقال قبل
الاعلال لا يكون عصا مما تعذر بل يكون مما استثقل وان اعتبر بعد الاعلال يكون قاضي مما
تعذر لا مما استثقل وان اعتبر التعذر بعد الاعلال والاستثقال قبله يتجه انه ما وجه الفرق بينهما
وحاصل الجواب ان الاستثقال في قاضي لما ادى الى الحذف لم يمكن اعتبار شيء من التعذر والاستثقال
بعد الاعلال فاعتبر الاستثقال الذي قبله واما الاستثقال في عصا فلما لم يكن موديا الى الحذف
بل الى القلب امكن اعتبار شيء منهما بعد الاعلال فاعتبر التعذر الذي بعده قوله وفيه ان
اصل عصاي مصطفى اه لقائل ان يقول يجوز ان يكون الاضافة بعد الاعلال فلا يكون
مما تعذر بسبب الاضافة بوجود التعذر قبل الاضافة وعن هذا يبطل الجواب عما اورد
المحشي على ذلك التقدير بقوله على انه تخرج عنه حو اه لانه اذا كانت الاضافة بعد الاعلال لا يكون
قاضي مضاف الى ياء المتكلم مما تعذر بسبب الاضافة بل يكون مما استثقل قوله لان الاعراب
في القاضي الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف اه بهذا امتنع على كون الاضافة قبل الاعلال
وقد عرفت ما فيه قوله لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل فيه ان العامل ليس لتحصيل الاعراب
بل لتحصيل المعاني المقتضية للاعراب وما كان وضع الاعراب لتوفي الدلالة على تلك المعاني جاز ان يكون
الدال على بعض تلك المعاني الحركة التي دخلت على الاخر قبل العامل وان لم يكن متحصلة في تلك الدلالة
كما لم يتحصل الحروف فيها في التثنية والجمع ولذا ذهب بعض الى ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة
القطع والعامل لتحصيل خصوص احدهما فيه ان التثنية لا تخلو اه خصوص احدهما قبل
دخول العامل فيلزم تحصيل الحاصل فلا يكون العامل لتحصيل ذلك المخصوص وعدم وجود
احدهما قبل العامل مما لا يصح عنه العقل قوله وكان الشيء لم يجعل ظاهره لدفع توهم اه فيه ان ترك
التقييد في عصا وغلامي مع التقييد في قاضي ومسلمي يفيد التعميم فلا يكون ذكره بعد ذلك
المقابلة بل يكون مع داعي التعميم لدفع التوهم المذكور ويمكن ان يقال يريد بعضا مطلق اه الا

يخفى

لا يخفى ان تقييده في قاضي بقوله بغلامي وجه اطلاقه عن حد الاطلاق على هذا المعنى ويمكن ان يقال يريد بالمعنى اه نحو
غلامي الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم سواء كان بواو مذكور او محذوف او مقدر الا الالف
في الاحتياج الى صرف الاطلاق عن ظاهره قوله فقوله وجه تقدير الاعراب في نحو غلامي بل وجه تقدير الاعراب
في غلامي اذا تقيس اليه يعلم وجه تقدير الاعراب في غيره مما علم من بيان الوجه فيه ان اشتغال
اخر الكلمة بالحركة قبل دخول العامل سبب تقدير الاعراب مطلق سواء كان تلك الحركة كسرة او
فتحة قوله والثاني يدل على انه باجتماع السببين يجب اه يمكن ان يقال يجوز ان يكون المراد
كلما اجتمعت منها اثنتان مع شرطها قوله وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع اه يمكن ان يقال انه
يدل على انه كلما اجتمعت اثنتان منها التاثير يكون منع الصرف السببين الا على انه كلما اجتمعت
اثنتان منها مطلق سواء كان تركب التعليل يتغير او لا يكون منع الصرف بالسببين قوله انما فيه بذلك لان
لغير المنصرف اه ولا اشعار لما بهذا الحكم ليس لذات غير المنصرف بل له من حيث الاشتمال ولا
يصح جعل هذا الحكم له من حيث الانصاف بعدم الانصراف لان عدم الانصراف لا يتم الا بعدم دخول
الكسر والتنوين قوله الموصوف التاء والتقاليم المطلق فيه انه ان اراد ان وصف التاء معتبر في العلم فهو
ثم والا فالتقاليم المطلق قبل الحاق التاء يطلق على العلم وكذا الى في التنوين قوله فيه ان غير ما فيه
علتان مؤثرتان يعني ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان في عدم دخول الكسر والتنوين فاذا
دخل الكسر والتنوين للضرورة والتناسب لا تكون العلتان مؤثرتين في عدم دخولهما فلا يوجد
في ذلك الاسم علتان مؤثرتان فلا يكون غير منصرف بهذا القول فيه نظر لان دخول الكسر والتنوين
للضرورة او التناسب لا يقدح في تاثير العلتين في عدم دخولهما بالنظر الى الاسم اذ الاسم يقتضي في
نفسه عدم دخولهما بالنظر الى وجود العلتين قوله والحاجة تندفع بترك الخط الاول نقول فيه انه
اذا دخل الكسر والتنوين للضرورة او التناسب لا يكون غير المنصرف منصرفا عن عدم الانصراف بل
يكون ممنوعا عن حكمه الا ان يقال عدم الانصراف غير المنصرف بعد دخول الكسر والتنوين فاذا دخل الكسر
والتنوين يكون ذلك ممنوعا عن عدم الانصراف قوله بل يكاد يرده ما ذكره المحشي اه فيه ان ما ذكره
يدل على ما تضمنه المجهول من الحدث سواء تضمنه بحروف بعينه فلا يمكن ان يكون اسنادا
الا على سبيل الوقوع ولا يمنع ذلك امكان وجود الاسناد فيه على طريقة القيام لجواز ان يكون
ما تضمنه المجهول من الحدث سواء تضمنه الموصوف بل يكون حدثا مبنيا للمفعول الا انه لا يعتبر
الاسناد فيه على طريقة القيام فلا يكون ما تضمنه حدثا مبنيا للمفعول قوله وما وضع له
ثبت الموصوف به حاصله ان ما يعرف كما حقق ثبت في وضعه معناه الذي هو الموصوف

بالعلمية وهو انه شيئ لا نهاية تحته القول على ما وضع له ثلث وهو الموصوف بالعدد الذي يدل على ثلثة ثلثة

اي الموصوف بالعدد الذي يدل عليه ثلث وفائدته التي هي علاقة ثلثة في وصفه بمعنى الذي

هو العدد المخصوص لا بل ثلث فوضعه بمعناه الذي هو الموصوف بالعدد الذي يدل عليه

ثلثة ثلثة قوله فان المادة ليست باقية فيهما فليس القول بابدال حرف اصلي الى حرف اخر لا يلزم

عدم بقاء المادة لان فراد الحرف الاخر يدل على حرف اصلي فهو باق من حيث المعنى والمعتبر ادر من

عدم البقاء هو عدم البقاء من حيث اللفظ والمعنى جميعا قوله فيقول هذا الشق مبني على انهم

ارادوا بالعدول تحقيقا امرا اي واوردوا ايضا بالاصل ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه وكان

الممتنع لم يصرح به بعدم امكان ان يراد بالاصل ما كان الاسم عليه وبالخروج محققا الخروج عما هو

القياس وجه بناء ذا الشق على ما ذكر انه اذا كان المراد بالاصل والخروج ما ذكر يكون الخروج

محققا ويستلزم تحقق ثبوت الاصل بهذا المعنى تحقق الخروج المذكور بخلاف ما اذا اريد بالخروج

المعنى الثاني فانه لا يلزم من ثبوت اصل بالمعنى المذكور الخروج عما ثبت للمادة فان قلت ما

يشتمل مبني على انهم ارادوا بالاصل ما كان الاسم عليه وبالخروج تحقق الخروج عما ثبت للمادة

اذ يلزم من تحقق الاصل بهذا المعنى تحقق ذلك الخروج قلت لو اراد ذلك لم يكن ثبوت الاصل

محققا ولم يكن الخروج ايضا محققا فقد ظهر من هذا الكلام انه اذا اريد بالاصل ما يقتضي القياس ان يكون

الاسم عليه وبالخروج الخروج عما هو القياس يكون كلاهما محققين واذا اريد بالاصل ذلك المعنى

وبالخروج عما ثبت للمادة يكون الاصل محققا دون الخروج واذا اريد بالاصل ما كان الاسم

عليه وبالخروج المعنى الثاني لا يكون كلاهما محققين وقد عرفت سابقا بعدم امكان ان

يراد بالاصل ما كان الاسم عليه وبالخروج تحقق الخروج عما هو القياس قوله ويتجه على ما اعتبر

والمغيرات الشاذة فان قلت علمهم بتحقق خروجه ثلث ليس الا بسبب منع صرفه فلا

يرد المغيرات الشاذة لانه لا يعتبر تحقق الخروج عما هو القياس بدون منع الصرف قلت

لو كان الحكم بان السبب منع الصرف مما كان خروجه عما هو القياس بدون منع الصرف قلت

لكان ثلث محقق بسبب الاضطرار الى اعتبار خروجه بسبب منع الصرف مع انهم حكموا

بتحقق خروجه قوله ويتجه على ما ذكره انه يختص موقعه غير المنصرف اذ يعني اذا لم يعلم الخروج عما

ثبت للمادة الا بعد العلم بعدم الانصراف يتوقف العلم بالعدل على العلم بعدم الانصراف فلو توقف

العلم بعدم الانصراف على العلم بالعدل لزم الدور فوجب ان يكون العلم بعدم الانصراف باتتبع

قوله فيمكن ان يعرف اي تحقق لا علية او علية لا يمكن ان تعرف بدون منع الصرف لما في سائر

الاسباب

الاسباب قوله كما في سائر الاسباب اي كما يمكن ان يعرف ذات السبب فيهما بدون منع الصرف قوله بغير

الصرف اه يعني كون الحكم بالعلمية للضرورة مشترك بينه وبين سائر الاسباب دون الحكم بالوجود

لكون الحكم بالوجود فيه لاجل الضرورة دون سائر الاسباب قوله لانه فرضها من الاصل المعدول عنه

بيان ذلك الاسم المعدول ليس هو الاصل المعدول عنه بان يكون ذلك الاصل المعدول عنه مقطوعا

عن الاضافة ويجعل معدولا حتى يلزم تقدير الاضافة في اللام ويجري قاعدتهم التي هي تقدير الا

ضافة بل ذلك الاسم المعدول مغاير للاصل الذي اعتبر فيه الاضافة فليس في اللام حذف تقدير

الاضافة بل فرضها في الاصل المعدول عنه هذا اقول لعل المراد انه يمنع مغايرة الاسم المعدول

للاصل المعدول عنه فيلزم تقدير الاضافة في اللام قوله فيه انه لو اريد انه ليس فيهما

ان يمكن ان يقال ان المراد ليس فيهما شيء من مطلق السبب سواء كان يمنع الصرف او البناء لا

السببان والوزن لم يستقل بان يكون سببا او يقال السبب في حيان البناء في الجملة والا منع

الكسر والتنوين بحالهما غير المنصرف قوله ومن قال الفاء تدل على ترتب العلم اه اقول لعل القائل

ان اللام تفيد ترتب المعلوم وهو العلية على هذه الشرائط والفاء تفيد العلم بهذا الترتب

اذ اللام تفيد ان الانصراف لاجل هذه الشرائط في الواقع من غير افادة العلم بذلك والفاء تفيد

العلم بان الانصراف انما لاجل هذه الاشتراط قوله والفاء في السببية ان فيه ان

الفاء في السببية لترتب النتيجة في الواقع لا يمنع كونها لترتب العلم في التوقيات

واللام لترتب الصرف قد عرفت ان اللام لترتب العلية قوله ورد امتناع الصرف الى عدم الحجرة

اه اقول هذا ليس بظاهر لان امتناع الصرف راجع الى اشتراط الاصالة وعدم

الحجرة وكذا ضعف اغني بتغيير في امتناع الصرف لوجود الوصفية لعدم حجرة

الغلبة وان ضعف او ان ضعف اغني لضعف الاصالة في الوصفية لا لحجرة

الغلبة قوله ان قوله قوله فلا تخرجه الغلبة وان ضعف سيقرر

اشتراط الاصالة اي فيه اتمام تقرير الاول لو كان بيان اشتراط الاصالة

مشعرا بلزوم الوصفية الحالية وذلك لان بيان اشتراط الاصالة مشعر بان الوصفية

الحالية لا يكون معتبرة مالم تكن اصلية قوله وشرطه في الاصالة علته اي قد عرفت

بيان اشتراط الاصالة مشعر بان الوصفية الحالية لا تكون معتبرة مالم تكن اصلية

فلا يظهر كونه علة لامتناع الصرف قوله وقلنا الاحاجة في عدم اعتبار الوصفية

العرضية بيانه ان علم ان الوصف العرضي غير معتبر لرد وفيه لم يحتج في عدم اعتبار

يتمنع ببيان

الا قاطع بل لو اعتبر التحتيا او قاطع ليس بجوا معتبار مع عمر وقد ينبغي ان لا يخفى انه لا ابرح عدم اعتبار مر قاطع بل
... الله لم يثبت عندي عدم اعتبار الوصف الوضعي بل نقول لا يجوز ان يعتبر الوصفية الوضعية في منع
الصرف ويكون انصرافه اربع لانتفاء اشتراط وزن الفعل وما قال المحشي وهو ان المعتبر في وزن الفعل عدم
قبول التاء في اصل الوضع واربع لا يقبل التاء في اصل الوضع وهو الوضع العددي بل بعارض وصفه
الوصفية فيكون انصرافه لعدم اعتبار الوصف الوضعي لا للعلم وجود شرط وزن الفعل ففيه نظر لان ا
لمعتبر في وزن الفعل عدم قبول التاء باعتبار السبب الذي يعتبر ذلك السبب مع وزن الفعل
في منع الصرف بمعنى انه ان اعتبر الوصفية مع وزن الفعل في منع الصرف فهو يجب عدم قبول
التاء باعتبار الوصفية وان اعتبر العلمية معه يجب عدم قبوله باعتبار العلمية واربع لو كان غير
منصرف لوصفية ووزن الفعل وجب فيه عدم القبول باعتبار الوصفية وهو قابل للتاء باعتبار
الوصفية واما لو ظن المعتبر في منع الصرف وان كان الوصفية مع وزن الفعل لكن قبوله التاء
ليس باعتبار الوصفية بل باعتبار الاسمية فظهر ان انصراف اربع لعدم وجود شرط وزن الفعل
لا لعدم اعتبار الوصفية ... ضعف الوصف قوله قلت تقديم السبب او حاصل الجواب ان الوصف
سبب مؤثر في منع الصرف لا يكون المنع الا بعد ثبوت المنع فضعف الاول يوجب ضعف
المنع وبعد وجوده بخلاف العدل فان وجوده لا يكون الا وزن الثاني قوله قيد بالفظ او
لا يخفى انه قيد بالفظ التنبيه على ان المقابلة حاصلة بالتاء لا ان يقابله بالتاء ومحل تأمل الا ان
يقال ان قوله بالتاء ليس بصحيح في معنى اي حصل بالتاء فيكون الاشتراك قوله فالتاء اخت ليس
للتأنيث الا لا يخفى الا ... بالتاء وهو ما يحصل تاء اخت لا يحصل التأنيث قوله لانها في منع
الصرف فرع تأنيث ولان هذه التاء وان كانت لازمة للكلمة لكن هذا اللزوم ليس كالملزوم
بالعلمية قوله فعبارة المحشي قاصرة لا يخفى انه بعد بيان كون العلمية شرطا في المعنوي يكون معنى
قوله وشرطه قوله انه لا يجب في المعنوي منع الصرف بالعلمية بل لا بد ان يكون مع العلمية احد
الا قوله جعل الاوسط عبارة عن اوسط او في الزيادة على الثلاثة لا حاجة الى اعتبار تحرك
الاوسط قوله وعلى هذا التفسير يكون العجمة الى في متحرك الاوسط وفي الزيادة على الثلاثة لا حاجة
الى اعتبار هذا قوله فاذا سمي بابراهيم او لعالم لم يكون يكفي فيه باعتبار الزيادة فلا حاجة الى اعتبار هذا
قوله لا نظر الى اعتبار حدوث تعدد في كل سبب الخ على ان يقال انه وان لم يلزم في كل سبب تعدد اعتبار
في الاسم لاجل التأثير لا يتم في اعتبار تعدد قوله لان العلمية يجتمع مع سبب الخ اي العلمية
تجتمع مع سبب الا ان هذا الشرط مما ينافي الشرط الآخر فلو كانت الشروط للعلمية لزم اجتماع
الشروط

الشروط المتنافية اقول فيه نظر اذ يجوز ان يكون اشتراط التأثير العلمية في كل سبب الذي يشترط فيه
ذلك الشروط لا التأثير في كل سبب فلا يلزم اجتماع الشروط المتنافية قوله لانه ينبغي ان يجعل
شرط العلمية الخ اقول فيه انه اذا جعل احد الامور الشرط تحقق تأثير العلمية لا يكون ذلك شرط
تأثير العلمية في كل سبب بل يكون شرط تأثيرها في التأنيث فقط كما عرفت قوله ان لا يكون
في الاصل مذكرا الخ يمكن ان يقال المتبادر من قوله فان سمي به مذكر ان معناه ان سمي بالاسم الذي
هو اصل في التسمية المؤنث مذكر فلا يرد ... مما ذكر لان الاولى اما مما يكون في الاصل مذكرا
وما يكون تأنيثه بتاء وبه ... لا يكون تذكره غالبا ليس مما يكون اصلا في التسمية المؤنث قوله
الا انهم جعلوه ... فيه ان الاسم انه في مقابلة الرابع اذ الزايد ليس الا ياء التصغير
وقولهم حروف ميزان التصغير لا يزيد على الاربعة حروف الخمسة لا تزيد على الاربعة لا بمعنى ان
حروفه مطلق لا تزيد على الاربعة او لا مشترك لا يبني الموصوف ان بتبادر من كلام الشيء ان لفظ
الموصوفة اسم الموصوف لا مشترك قوله والمراد ... شرط كون التعريف الخ اذ ليس المراد ...
ان التعريف سبب مؤثر والعلمية سبب آخر مؤثر بل المراد ان التعريف المؤثر هو ما يكون في
ضمن العلمية قوله وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة الخ يمكن ان يقال قوله وما فيه علمية مؤثرة
باشارة الى ان التأثير للعلمية لحصول التعريف الذي هو فرع التنكير بالعلمية ولا ينافي
ذلك جعل المعرفة سببا في العلمية بناء على كون النوعية التنكير الظاهر في التعريف فافهم قوله وسبب
تذكيره امر معنوي ... ان تذكيره باعتبار ... امر معنوي ... ان تذكيره لكون العجمة بمعنى السبب
... بمعنى السبب امر معنوي قوله اي تقويتها احد السببين ... لا يخفى انه لو قام مقام
الاوسط لاحدهما لزم ضعف الاخر ... وان كان ذلك الاخر علمية فالتقوية انما هي للسببين
لا لاحدهما وقوله تقويتها سبب اخر بمعنى تقويتها سبب في العجمة وهو السببين قوله قيل
شتر ... التنبيه على ما هو الحق عنده اقول حكم بامتناع شتر لا يجب ان يكون حكما على ما
هو الحق عنده اذ يجوز ان يكون اخذ على ما ذهب اليه البعض من غير قصد الى بيان ما هو
الحق عنده من الصرف وعدمه قوله ولان الانصراف لا صالة ... التقديم فيه ان المستحق
للتقديم في باب منع الصرف هو عدم الانصراف قوله وكون هذا اختلافا في العجمة لا في منع صرفه
قوله والاولى والوجه السمعي واولاده لا يخفى ان قوله ونزلنا ... ذلك فليس هو الا دليل على
ان الوجه السمعي واولاده لان ذلك استماع الى السمعي قوله الاظهر شرط تأثيره فيه ان
تأثيره انما هو بقيامه مقام السببين فيكون الاظهر شرط تأثيره بقيامه مقام السببين

على انه قد سبق ان الجمع يقوم مقام السببين يقتضي ان يكون الشرط قياما مقام السببين الحاصل
التنبيه على ان ما يقوم مقام السببين ليس مطلق الجمع .. لان امثال هذه على وزن افعل عليه الا انه لا يراد
لكون تنبيها على وزن مساجد ومصابيح الا توافقه لها في عدد الحروف والحركات والسكنات لاتوا
فقه في حروف الاصول والزوائد .. نظيره وان المراد من صيغة آه بهذا اهم لان المراد من صيغة [illegible]
اليه انتهى بقوله التي كانت اوله آه سوا [illegible] كانت تلك الصيغة صيغة التكسير اولا قوله ولذا لا يمنع
من دخول نحو صحارى وارادا ظن ان نحو صحارى لا يخرج عن الصيغة اذ ليس فيه بعد الالف حرفان فتح كاف
قوله فلا يرد ما يلزم ان يجب آه لا يخفى ان غير الوحدة … في غاية الوحدة فلا خلاف في كون الغير بمعناه
قوله ظني ولا يعم اذ سلب الوحدة مطلق لا يعم سلب التاء اذ التاء ليس بها في الوحدة ولذا سلب
التاء مطلق لا يعم سلب الوحدة اذ الوحدة ليس بها في الوقف بخلاف سلب الوحدة حال الوقف
فانه يعم سلب التاء اذ التاء ها في الوقف ولذا سلب التاء في الوحدة يعم سلب الوحدة فيصح …
سلب التاء في الوحدة قوله والانسب ان يجعل جمع فلوته اه يمكن ان يقال النوع … في الاصل الحدافة
وانما سميت الى دفيه المليحة او الشهوية الا انها بلغ ديتها لكون الملاحة والاسراع في الا … الفيل
الحدافة فالتسمية انما باعتبار اللغة الاصلية قوله وبهذا التفي يجب ان ينبه عليها حاصله ان الشرط
في الجمع عدم التاء وفي وزن الفعل عدم قبول التاء وجه الوفق ان علة اشتراط عدم التاء في الجمع
هي ان لا يكون الجمع بسبب التاء على وزن احمد وهي تقتضي ان يكون الشرط فيه عدم التاء عدم
القبول والعلة في وزن الفعل هي ان لا يخرج الاسم عن وزن الفعل وهي تقتضي ان يكون
الشرط عدم قبول التاء لا عدم التاء قوله والمقصود بالشرط آه حاصله ان المقصود بالشرط اخراج مداين
وفرازن في مداين وفرازنة لانهما منصرفان لكون الاعراب الذي يجري على مداين وفرازنة اعرابا مدايني
وفرازني مع ان الواحد منه مدائني وفرازني ان جمع فلا يصح ما ذكره الشيخ بهذا القول فيه نظر لان
مدائني زال جمعيته بدخول ياء النسبة ولو سلم ان جمعيته باقية لكن لانسلم ان اخراجه
لانه غير منصرف والاعراب الذي يظهر في ياء النسبة ليس اعراب مدايني كما توهم المحشي لان هذا — بي
يكون لفظا اذ سبب ياء النسبة [illegible] فظهر ان المقصود اخراج مدائني لا مدايني في
مدائني فصح ما ذكره الشارح قوله وتنوينها تنوين المقابلة مسلمات لقائل ان يقول يجوز ان يكون
علما للمؤنثة مع التنوين فلا يكون تنوينها تنوين المقابلة مسلمات وان لا … بالتقييد به تنبيه
اه بل يكون التقييد به للتنبيه على انه لا مساغ للانصراف اصلا لانه اذا كان غير منصرف مع كونه
علما وهو نوع من الجمعية يكون عدم الانصراف مع عدم العلمية اولى قوله فالاولى ترك الكثير فيه
ان

فيه ان ترك الكثير ايضا يوهم ان المنافي للجمعية اطلاقه على الواحد فقط مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها
فالاولى عدم ترك الكثير على انا لانسلم ان اطلاقه على الكثير مطلقا ينافي الجمعية لثبوت الاطلاق على الكثير
في الجمع بل الاطلاق على الكثير انما ينافي الجمعية اذا كان الاطلاق عليه كالاطلاق على الواحد فذكر
الكثير مع الواحد يكون اشارة الى ذلك قوله وفرق بينهما اذا انتقل عن الجمعية غير الجمعية قوله
لا اعتبار ضده مع وجود ضده اقول الثاني العلمية بهو الجمعية الى الجمعية الاصلية فليس
في حضاجر اعتبار ضده مع وجود ضده وانما يكون ذلك ان لو اعتبر فيه الجمعية الحالية مع وجود
العلمية من غير اعتبار بها في منع صرفه قوله ولو عند بعض كاحمد علما اه فيه ان علمية لا ينافي
اعتبار الجمعية الاصلية فيه حتى يكون اول العلمية سببا لا اعتبار الجمعية الاصلية فيه فعلى
هذا يكون التمم اجنبيه بعد التعليل … الا عند بعض قوله اعلم ان الشيء اذا تطلب مؤنثة
فيه اه يمكن ان يقال ان تاثير الجمع اذا كان لقيامه مقام السببين يجوز ان لا يعتبر الجمعية
عند وجود السببين ليستغني عن مؤنته اذ لا تاثير لها قيامها مقام السببين قوله وغير المعتمد
وان قد يغلب اه فيه انه وان سلم ان غير المعتمد يغلب على المعتمد لكن غير المعتمد
الى غير المعتمد بها … كان اصليا لا حاليا جاز ان يغلب المعتمد عليه لكونه حاليا قوله
تانيث احد اعتبار اه فيه اه لا يخفى انه يكفي ان يقال السماع مقصور على الفصيح لا يتجاوز
الى الخصام ولا حاجة الى نفي … تانيث احد اعتبار اه في تانيث للافراد واعلم ان الوجه
في منع التانيث اقول تعليل عدم تاثير العلمية بعدم الانصراف بعد التنكير مبني على تسليم التاء — نيث
والا يكفي في بيان عدم تاثير العلمية بيان عدم وجود التانيث فمنع التانيث يكفي بعد
ذلك بيان عدم تاثير العلمية بوجه آخر قوله وقد عرفت الاستغناء عنه اي عما ذكره … من ان الشيخ
يستعمل المذكر والانثى قوله فيه نظر اذ تقديم دفع السؤال بما لا يكون فيه حقيقة اصلا
ولى قوله ونحن نقول فيما ذكره من الجواز انه يلزم آه يمكن ان يقال الجمع اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فالجمعية الحقيقية شرط تاثيرها ان يكون الجمع على صيغة منتهى الجموع والعلمية
تاثيرها ان حصولها بكونها على تلك الصيغة كما سمعت من اشتراط العلمية للتنوين فلا
يلزم المحذور فافهم قوله الانسب ان يجعل شرط الجمعية فيه انه اذا جعل … فا
يرد المتفق على قاعدة الجمعية ايضا قوله يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار آه فيه ان
نقل سراويل سببه كون جمع سراولة بمعنى قطعة مطلقة الى الازار يخرج عن الجمعية الحقيقية
فلا يرد عدم توقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمع سراولة بمعنى قطعة من الازار عدم جعل

بسراويل جمع سروالة تحقيقا الا ان يقال ان قطعة من الازار يصدق عليها انها قطعة منطلقة فيلزم
في جعل سراويل جمع سروالة تحقيقا .. لو قال ان حرفه او يعلى او يقال اشار المص تذكر اذ فيه الى ا
صالة الانصراف سيما مع عدم العجمة قوله وبالجملة دفع هذا الاشكال يتغير ان قوله المص فلا اشكال
بالتحقيق وبيان لعدم الاحتياج الى جعله عجميا او جمع سروالة تقديرا في دفع التحقيق فلا يمنع الا
يحتاج الى جعله عجميا او جمع سروالة تقديرا في دفع الاستشكال بانه اذا كان سراويل منصرفا يلزم و
جود مفرد على وزن الجمع قوله بعد التركيب فهو متنا فحم تمايوهمه آه فيه انه لما يكون
الاعلال بعد التركيب يكون عدم الانصراف بعده البحث فهو زان يتوهم الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة
بعد التركيب على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها بعد التركيب قوله فلا وان الاعلال
الذي سببه تعذر آه فيه انه وان كان سببه تعذرا على سيبويه الكسائي يحلي دفع ذلك اشتغل بمنعوا
لصرف مع ان في دفعه ذلك اشتغل بمنع الصرف رعاية للصيغة قوله فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة
الا ان يقال ان يقول تمام الكلمة بالتنوين بالاعلال فلو كان الصرف بعد تمام الكلمة لكان بعد التنوين لا
بعد الاعلال قوله وانحى نقول التنوين غير جاء في الجمع لسبب الا انه لا يخفى ان المراد بكونه الى في حصول
التركيب بحرف لا دخول الجرف فاعرف مطلق قوله ويجعل النجم وبصري فاجيب شرط عدم ا
فيه انه اذا جعلا علمين لا يكون لكل التركيب التوصيفي في معنى الهنا دفلا يكون معنى النجم نجم
معناه قوله على انه مسمى بعلبك مؤنث آه فيه انه لما كان شرط التانيث العلميتين لكن
بين فما يبقى من اعتبار العلمية قوله وفيه انه لا معنى لكونه يمنع صرفه او يحلي ان يقال الحاكم
يمنع صرفه مع عدم ظهور اثره سواء كان نظير ظهور الاثر اذا لم يكن محكيا ولكون الاصل في الاسم الصرف
لا يعتبر مع وجود سبب منع الصرف قوله يقتضي ان يكون منتظرا معربا لا يخفى ان كونه مركب
معربا باعتبار الجزء الثاني ~~من مركب التركيب~~ لا يحكى الا فيما يكون الجزء الثاني منه معربا
عند عدم التركيب وهو هنا ليس الجزء الثاني معربا عند عدم التركيب يدل عليه ما ظاهره من ان
سيبويه مركب من كلمة وصوت قوله لانهما معدود واحد اقول اشار بلفظ التثنية الى
ان المعدود كلاهما معا لا احدهما مع وجود الاخر قوله والمتنافي قوله اذا الحقتا درسته الزيادة
انما هو عدم الاصالة قوله لضعف النوعية بزيادة آه اي لضعف النوعية بزيادة حروف التثنية
ولزم شرط عدم زيادة حروف التثنية لئلا يضعف النوعية بزيادتها وليس كذلك قوله
فيه كما في الافراد عند اضافة الشرط آه لبقيه ان السبب كلاهما معا لا كل واحد منهما
قوله لانه صار في المعنى الاول كالعلم لا يخفى انه يحكى ان راجع الخيم في سائر الاسباب ايضا الا انه
لم ينبه

لم ينبه اتفق على ذلك منها لعدم الاحتياج فالبيان هاهنا تنبيه على جواز ذلك في سائر الاسباب قوله
فلتنبيه على التنافي بين الشرطين فيه انه لا امتناع في بين العلمية والانتفاء فعلا نعم ولا الاراد ان اشتراط
احدهما في اسم واشتراط الاخر في الصفة يرجع ذلك الى ما اشار اليه بقوله او على التنافي بين
الشرطين قوله تفسير لما عم اي عدم الدخول اعم من الامتناع اذا لا يلزم من عدم الدخول الامتناع
قوله فانه يدل على ان المراد انتفاء او يعني ان المراد اشتراط عدم قبول التاء لا عدم وجودها
قوله فلا وفيه انه منصرف واحدا لا اختلاف او فيه ان الشق اعتبار هذا انه يحكى ان يكون التقسيم
اختلف في انصرافه حقا وان يكون لا اختلف في عدم انصرافه حقا قوله قلت كانهم لم يجدوه
مستعملا الا ان علمه انه قد يختلف في بعض الاسماء مع وجود الاستعمال فيه منصرف قوله بل يكون
مع الاتفاق ايضا لوجود الشرطين فيه قوله لا احتمال ان ينبغي على وجه يلزم الاختلاف اي لو جعل
الشرط انتفاء فعلانة عند بعض والانتفاء فعلا عند اخر لزم الاختلاف في سكران ايضا وجود
سكرى في جعله منصرفا وانما قال لا احتمال ان ينبغي على وجه الا احتمال ان يكون الانتفاء الا اختلاف
لتخصيص بان يكون الشرط عند بعض انتفاء فعلى وعند اخر وجود فعلانة فانه لو كان الا
اختلاف هكذا لم يوجد الاختلاف في سكران لوجود نقيض الشرطين فيه قوله لان علاء او
زان المشترك من اوزان الفعل يشير آه فيه انه يحكى ان يكون عد ذلك الوزن من اوزان الفعل
لكثرة وجوده لا لاختصاصه به قوله لان الوزن ليس مصدرا او اقول لا يخفى ان قوله الشق
وهو كون الاسم اه ليس تغيير الوزن الفعل بل بيانا ان تسمية ذلك الوزن الفعل لكون ذلك
الوزن مما يعد من اوزان الفعل على انه ليس المراد من وزن الفعل الا الوصف كما سمعت في
الموقعة وهو هنا لكون الاسم على وزن اه قوله هذا لا يصح وجها للتغيير اه فيه ان الوجه
للتغيير هو عدم اختصاص الوزن على بناء الفاعل بالفعل المعتاد بقوله فانه على البناء الفا
على او لا دخل بقوله وما يذهب اه في كون ذلك اعلاء الوزن وجها للتغيير قوله فليس جعل او مانعة
الخلو اظهر فيه انه يجوز ان يكون عدم قبول التاء شرطا لكل او ما زيادة كزيادة الفعل سواء
كان مختصا او لا فان قلت لا حاجة الى اعتبار الزيادة مع وجود الاختصاص فليف يحتاج
الى اشتراط عدم قبول مطلق قلت يجوز ان لا يعتبر الاختصاص عند وجود الزيادة الا مع
وجود شرط تلك الزيادة قوله قيد المراد عدم القبول بحسب الوضع آه اقول فيه نظر لان
اسود اذا غلب الاسمية لا يعتبر في القبول الا حال الاسمية فلا يحصل الجزم على عدم القبول
بحسب الوضع على انه لو اريد بعدم القبول بحسب الوضع لزم ان لا يحصل المقصود في

الاشتراط وهو عدم الخروج عن الاختصاص بل ذلك المعنى من الاشتراط لا يقتضي ان يراد بعدم القبول عدم القبول
بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله فان قلت اذا جاز قبول التانيث لسوء الحسب الوضع يلزم
عدم وجود الشرط عدم القبول بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله قلت لما غلب عليه العلمية لم
يعتبر فيه حال الوصفية في القبول فصح انه غير قابل بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله قوله اربع اذا سمي به
لا يتبدل لا يخفى ان الشيء يراد به ما يطلق على رجل ويلحق به التاء لعلامة التذكير ثم يجعل علما له وقوله اذا سمي
به رجل اي بعدم الحاق التاء ويدل عليه قوله فان لحق التاء به قوله فبعد وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط
يمكن ان يقال ليس المراد بهذا الكلام بامتناع الصرف والانصراف يحصل بسبب وجود الشرط وعدمه بل
المراد الاستدلال بالامتناع والانصراف على اشتراط عدم القبول قوله اذا استعمل في الحقيقة ما وضع بغير
معنى يمكن ان يقال الوضع تنوع الشكل مما لم من الحكمي والتقادير وضع لغير معنى فكلما اطلا كون الاستعارة
داخل الحقيقة قوله ان الممتنع منه لا يكون مفيدا الخ فيه انه لا يريد بتغيير الممتنع منه ما هو المعتبر
من التغيير بملاحظة الاستثناء الاول في الممتنع منه فيكون المآل ان الممتنع مستثنى بعد ملاحظة
الاستثناء الاول في الممتنع منه فيكون الاستثناء من الممتنع منه الاستثناء الاول مع ملاحظة ذلك الاستثناء
فيرجع الى انه استثناء مما بقي من الاستثناء الاول قوله ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تاثير العلمية الخ يمكن
ان يقال الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف راجع الى الاختلاف في لزوم الوصفية له وعدم تاثير
العلمية معه اذا لقول بعدم زوال العدل زوال الوصف هو القول بعدم لزوم الوصفية له وهو
تجويز تاثير العلمية معه كما زال العدل قوله فيكون العلمية التي هي اقوى منه الخ فيه ان اعتبار الوصف
الاصلي ليس الا لعدم زواله بالكلية فلا يلزم جواز اعتبار العلمية بعد الزوال بعدم بقاء اثرها بعد الزوال
قوله فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فيه انه يبقى الكلمة على سبب واحد او
بلا سبب قبل اعتبار الوصفية وبهذا القدر يكفي في دعوى ان ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
فافهم قوله ظاهره انه يبقى بلا سبب في غير ما اجتمع فيه سبب العدل الخ اقول بل ظاهره انه يبقى
بلا سبب فيما شرطا فيه العلمية في الالف والنون الا فيما يكون الالف والنون في اسم وسلمان
صفة الا انه يرد ان الاجمع قوله لانه مع مؤنثة الاعلى شرط فيه قوله الا العدل ووزن الفعل
لاجتماع العلمية مؤنثة مع الالف والنون اذا كانا في صفة مع عدم اشتراطها فيه الا ان يقال
اذا خرج عن الوصفية بالعلمية يعتبر اسمية ويجعل العلمية شرطا فولكسه الا ما ذكره بقوله
وايضا قد عرفت الخ او عدم انصراف آخر لا يقتضي اعتبار العدل قوله يتجه عليه ان الوصفية والعلمية
ليستا الا لان كل منهما يعتبر في هذا الحكم الا ان اعتبار احدهما يمنع اعتبار الآخر فيه لعدم جواز اعتبار
هما معا

هما معا وبهذا يمنع كون تمام المقتضى يبين فيه فلا يرد ما ذكره اذ عدم المنع من اعتبار المقتضى يبين فيما تو افقاه
فيه ليس الا فيما يجوز اعتبارها فيه وهنا لا يجوز قوله ليس في شيء ما ذكره اعتبار المقتضى ويمكن
ان فيه انه ان اراد انه ليس فيه اعتبار المقتضى يكفي في منع لفظ اصلا لا منعا شخصا ولا نوعيا فظ
انه ليس كذلك وان اراد انه ليس فيه اعتبارها في منع لفظ شخص فلا يكون ذلك ردا على التاويل
المذكور الا انه في هجو ورتبه المثال المثبت فيه انه ينافي ذلك ما ذكره فيما سبق من
ولا سيان
الاسم موصوف بالرفع اي اقول لو جعل الاشتمال اعم من اللفظي او تقديرا والحكمي لم يحتج الى هذا التكلف لان
هؤلاء في جاءني هؤلاء مشتمل على الرفع حكما لان كونه في محل لو كان ثم معرب لكان مرفوعا مشتمل
على الرفع حكما قوله لان الاتصاف بالرفع ايضا اي فيه ان الاشتمال اذا كان بمعنى الاتصاف يكون الاشتمال
حقيقة لان معنى الرفع الحكمي الذي في محل لو كان ثم معرب لكان مرفوعا وهؤلاء في جاءني هؤلاء متصف
حقيقة بانه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا قوله فلا حاجة في شمول التعريف بناء على النفي الشرط الخ
فيه ان هنا جعل الاسناد اعم من النفي والنوعي لا يريد تعميم نفي الاسناد وفرضه بل يريد ان الاسناد
اعم من نسبة شيء نفيا وفرضا والنفي والنوعي ليس الا في النسبة بل في المنسوب على انه لقائل ان يقول
لا نسلم ان في ما قام سلب الوقوع لا سلب الاسناد بل فيه سلب الاسناد اذ المقصود فيه
سلب الاسناد التقييم وكذا في ان قام اعتو فرض الاسناد لا فرض الوقوع مع تحقيق الاسناد فلا
بد من التعميم قوله بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان يمكن ان يقال ان كل منها اسناد
الفعل الا انه ليس كالاسناد الى المعطوف والبدل قوله والاظهر ان اطلاق شبه الفعل الخ لا يخفى
~~انه لا يريد بيان المراد بشبه الفعل ما يعمل في رفع الفاعل [illegible]~~ الشيء بيان وجه
المتعارف ووجه اطلاق شبه الفعل عليها بل يريد بيان المراد بشبه الفعل ما يشبه في رفع الفاعل
قوله لكنه والمسند اليه الذي يجب تقديمه الخ لقائل ان يقول يجوز ان لا يكون التعريف حقيقيا
بل يكون اسميا في يمكن ان يعرف وجب تقديم نوعه قبل معرفته قوله فهو متقدم رتبة وان تاخر
لفظا فيه انه اذا تقدم رتبة يمنع كون الاصل في المتقدم لفظا النوع اذا تقدم احد الامرين رتبة
تاخر الآخر رتبة ومعنى المتساوي ان اي واحد منهما يليه فهو في رتبته وكان لا ان كلا منهما
متقدم ومتاخر رتبة على انه تقدم ذلك الآخر رتبة يقتضي الى اجتماع اعتنا فيها اذ لا تاخر
الاول رتبة مع انه متقدم رتبة الا ان يقال ان تقدم ذلك الآخر رتبة بالنظر الى الاصل لا بالنظر
الى تاخر الاول رتبة فيجوز ان لا يعتبر في الاول الترجيح لا يلزم اعتباره الا اذا كان التقديم بالنظر
الى التاخر قوله ان اراد بالموضوع له يلزم الخ لا يخفى ان المراد من الامر الاول هو غير اللفظ فلا يرد

ماذكره قه اذ التوينية ما يدل على تعيين المراد اه فيه انه اذا اريد من التوينية بهذا المعنى للاول يصح الاكتفاء بانتفاء
التوينية لانه اذا لم يكن في التركيب ما يدل على تعيين المراد لا يكون الا حينئذ قطعا لان للاعراب ما يدل على تعيين المراد
من التركيب قه ويمكن ان يقال لم يشتق بهذا التوينية اه فيه انه يجوز ان يسبقه قرب الى ضمير موضع فلا يكون
تقدم موضع قرينة على ان الفاعل هو عيسى ومن هذا علمت ما في قول القاضي لانه لا يلتبس المفعول به بالفاعل
قه ليس المراد بالاتصال معنى اللغة اه لا يخفى ان المتبادر هو معنى اللغوي مع ان ~~الفاعل~~
كون الفاعل مما لا يستقر التلفظ لا يكون موجبا في وجوب تقديمه قه قلت فيما اذا كان الفاعل عاما اه
فيه انه لم يرجع ذلك القايل صدق عمو كالفاعل فيه قه وح يصح ان يكون زيد مضروبا بالغير يمكن ان يقال وان
صح ان يكون مضروبا بالغير لكن لا يمكن ان يكون مضروبا بالغير من تلك الجماعة والمقصود ذلك قه وادعاء
دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا اه دعوى ظهوره ليس فيما كان الفعل خاصا مطلق بل فيما
يمكن صدور ذلك الفعل من الغير مع كون الفاعل فيه خاصا مطلق ولعله توهم من قوله اما اذا كان عاما
فلانه ادعى الظهور فيما كان الفاعل فيه خاصا مطلق وليس كذلك قه اقتصارا على ما هو الاكثر
اذ التنازع في الاكثر قليل قه وبينهما فرق جلي اذ الاستحقاق عند عدم الاستحقاق الغير وهو
على الاستحقاق عند وجود استحقاق آخر قه بهذا منقوض في بعض اقسامه اه لا يخفى انه لا يمكن النقض
بهذا بالاضمار واضمار ضمير المخاطب او المتكلم في اسم الفاعل واسم ~~الفاعل~~ المفعول انما هو
في نحو انت قايم وانا قايم قه فينتقض به حد المبتدا اه لا يخفى قد عرفت انه لا يمكن الاضمار فيه فلا انتقاض
قه ولا يخفى انه يرد ان يخرج المثال المذكور اه فيه انه يجوز ان يكون مقصودا على التنازع في اسم واحد و
يترتب البحث عن التنازع في اسمين على المقايسة ولا يلزم خروج المثال عن البحث اذ التنازع
في اسمين انما هو اجتماع التنازع على قه وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلق اذ اختيار اعمال
الاول مطلق لتجويز اعمال الثاني مطلق والنزاع لا يجوزه فيما اذا الاول اقتضى الفاعل قه واختيار
اعمال الثاني مطلق اذ النزاع لا يختار بل يجوزه مطلق كما عرفت قه قلت ليس الاصل مختارا
مطلق بل اذا اه لا يخفى انه قد وجه هنا داع الى خلاف الاصل وهو صحة الاكتفاء ولزوم التكرار معنى
بالانذار وهذا يقتضي ان لا يكون الاصل فيه مختارا بل يكون المختار خلافه فقوله لكلا هم بيان
سبب اختيار الاصل مع وجود الداعي الى خلافه قه وان اراد انه لا يجب الحمل الخ ان يقول
هذا المنع مكابرة اذ الاحتراز عن خلاف الاصل واجب ما لم يقتضيه قه فقوله الا ان يمنع مانع
مستتنع من الحذف اي الحذف المشار اليه بقوله على المختار وشيء منهما غير لازم فيه ان عدم لزوم
شيء منهما ليس الا بملاحظة ذلك الاسم الداعي التصاف ذات بالانطلاق من غير ملاحظة شيئية

وافراده

وافراده ولا ففاه موهوم ظ . فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزم لهما وثبوت الملزوم
مناف لانتفاء اللازم اذ عدم المنافات بين ما نفى الملازمة قه ربما توهم متوهم ان
نسبته نحو واحد معيشة بل المراد انه بعد ما نفى السعي لا واحد معيشة لا معنى لهذا التوهم
بل الامر على عكس ما ذكره لان في الاستدراك يدل على ان السعي ليس نحو واحد
المعيشة بل المراد واللحوم اذ المراد من نفي السعي لا واحد المعيشة هو نفي السعي نحو واحد المعيشة قه
فيه ان ذاب اعني في هذا الكتاب اه لا يخفى ان فصل المبتدا يقتضي فصل الخبر وان لم
يكن ذلك معيا في البحث الا انه نبه بذكر الفصل في احدهما دون الآخر على التفاوت قه فهو الذي
يسبق عليه نكتة والنكتة فيه التنبيه على ان المبتدا ليس له شدة الاتصال بالفاعل قه دون
ما ترتب فيه الفصل قد عرفت انه وان لم يسبق على ذكر النكتة لكن عدم ذكره فيه مع ذكره في المبتدا
مع كون المناسب علمه اذا المناسب ذكر الفصل فيه لا عقيب الفاعل لا عقيبه قه فهو
من تخصيص اللفظ بقسم منه اه يمكن ان يقال الفاعل المحذوف مذكور معنى بخلاف فاعل الفعل
المبني للمفعول يدل عليه اطلاق مفعول ما لم يسم فاعله لدلالته على ان ذكر المفعول هو
ولم يكن ذكر فاعله قه اي فاعله النحوي فلا يشكل لحاجته الى هذا الرفع في الاستشكال
اذ ليس في انت الربيع حذف الفاعل اصلا نعم يرد الاستشكال به اذا قيل لم يذكر حذف
والوق ظ قه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل اه بهذا التغاير وان لم ارد من اقامة المفعول
مقامه اقامته من جهة اسناد الفعل اليه حقيقة اما لو ارد اقامته من جهة اسناد الفعل اليه
ظاهرا وهو ظاهر فلم يرد وايضا يمكن ان يعمم الاقامة من جهة رفع الفعل فلا ورد اصلا قه
وفيه نظر لان الصفة المشتهرة بها انه تقادير ان يقول كما جاز ان يكون صيغة المشتهرة
الماضي المجهول من الثلاثي المجرد كذلك جاز ان تكون الصيغة المشتهرة الماضي المجهول مطلق
على ان لا نم صيغة المشتهرة الماضي المجهول من الثلاثي المجرد بل هي الماضي المجهول مطلق لا بد
لنفيه من دليل قه ويعلم الخ نقصان كلام محشي اه لا يخفى ان الاولى ان يشار بقوله صيغة
الفعل الى ما ذكره ببيان الشرط في الفعل وان شرطه زيد مضروب غلامه يعلم منه اذ حاصل
الشرط المعين انه يتغير صيغة المعروف الى صيغة المجهول وصيغة المفعول هي صيغة
المجهول بالنسبة الى صيغة الفاعل قه على انه اذا جاز كون المفعول الاول تقيامه
اه فيه انه فرق بين كون الشيء مسندا اليه بالاسناد في تأديه وبين كونه مسندا اليه
ومسند اليه بل الاول ان كون الشيء مسندا اليه بالاسناد والقاعدة يمنع كونه مسندا به اذ الاسناد

اذ الاسناد لا يكون الا الى الذات فلا يمكن الاسناد الى شيء حال وجود اسناد ذلك الشيء الى شيء آخر بخلاف كونه
مسندا اليه بالاسنادين اذ اسناد شيء الى شيء لا يمنع اسناد شيء آخر اليه على ان كونه مسندا اليه
بالثاني ليس الا بعد التقييد بالاول فلا يكون مسندا اليه بالاسنادين قوله وعلى بيانه بان ذات
المفعول فيه حاصله ان المنصوب في المفعول فيه يدل على قصد الظرفية لا على الظرفية وفي المفعول له يدل
على العلية كقصدها قوله وبين سهله القاعدة وقاعدة ان المفعول له الخ على ان يقال ذكر قاعدة
ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى في بعد سهله القاعدة باستثناء بيان سهله القاعدة قوله
والتحقيق الا يقال كما ان المفعول به الخ حاصله ان غير المفعول به قائم مقام المفعول به في اسناد
الفعل المجهول اليه فلا يمكن جعل غير المفعول به قائم مقام الفاعل عند وجود المفعول به واقول
لا حاجة الى اعتبار قيام غير المفعول به مقام المفعول به في اقامته مقام الفاعل بل يكفي ان يعتبر في اقامته
جعله فاعلا على ضرب من التشبيه والتنزيل في اسناد الفعل اليه فعلى هذا اعتبار المفعول به لا اقامته
ليس الا لشدة شبهه بالفاعل قوله لانه يصدق على زيد في قايم زيد الخ لا يخفى ان قام يمنع
المبتداء ويجعله فاعلا قوله والا لم يوجد مشترك اصلا لان المشترك ما تعدد فيه الوضع فلو جاز
الوضع للمفهوم المردد بين المعاني لجاز وضع المشترك للمفهوم المردد بين المعاني فلم يبق
تعدد الوضع فلم يكن مشترك قوله لان كليهما ما وضع لهما المبتداء فيه ان كون كليهما ما وضع
لهما المبتداء لا يرفع التنافي بينهما قوله وفيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اه قد صرح
المحشي في بحث اسم التفضيل انه يعمل في المضمر بلا اشتراط واطلق المضمر فيه ولم يقيده بما
يستتر فيه ثم علل عدم الاشتراط في المضمر بان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ وبهذا
التعليل وان اوهم تخصيص عدم الاشتراط بالمستتر لكنه ليس كذلك لان غير المستتر ايضا كذلك ومن
هذا عرفت ما في قول المحشي في هذا البحث وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد
بعدم ظهور الاثر بعمل العامل في المظهر انه لا يظهر وجود المظهر حتى يعرف اثر العمل فيه بخلاف انه
لا يظهر في لفظه اثر العمل والا لجاز عمله في سائر المبنيات فافهم قوله لان خبر ليس مطابق لمورد
فيه نظر اذ لا نسلم ان خبر ليس مطابقا لمورد فافهم قوله لانه يبقى صفة رافعة لمضمر مستتر الا ان
الصفة فيه مبتداء في الكلام حتى يجعل الصفة خبرا عنه هذا اقول فيه انه لا نسلم استتار الضمير
فيه اذ يجوز ان يحذف الفاعل لدلالة اللفظ عليه قوله واورد على التعريف اقايم ابواه زيد اقول
يمكن الجواب عنه بان المراد برفع تلك الصفة الظاهر كون تلك الصفة صفة لذلك الظاهر فقط وقايم
في المثال المذكور ليس صفة للظاهر اي الفاعل الظاهر اذ المراد من الظاهر ليس الا هو الفاعل
الظاهر

الفاعل بهو صفة لزيد ابيه قوله واجيب عنه بتقييد الصفة بان يكون غير مطابق تلك الصفة مع فاعلها
لا غير الصفة فقط وهو الظاهر فلا يرد عليه ما ذكره المحشي قوله وفي قولنا اقايم ابواه زيد اعتماده
على المبتداء اي يرد عليه ان اعتماده على المبتداء ليس باقوى من اعتماده على حرف الاستفهام
بل يرجح اعتماده على حرف الاستفهام لقربه منه قوله بناء على ان الضمير كما يقتضي يقتضي يعني
ان النظر رجوع الضمير الى الصفة مع كون ما خوذه في تحقيق الفعل وذلك ليس على ظاهره لانه
ليس في الصفة الرافعة لظاهر الامر واحد على تقدير كون الصفة خبرا لكون رافعة لضمير
قوله ولا داعي اليه اي الى ما ذكره المحشي يمكن ان يقال الداعي اليه ما ذكره من [illegible] عدم جريان جواز الا
مرين في باقي الصور قوله والا لزم الفصل بين راغب ومعموله باجنبي يمكن ان يقال يرفع
الاجنبية لكون المبتداء ضمير الراغب قوله فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتداء لعدم
[illegible] ان يكون تقديم الخبر مخصصا فافهم قوله مع تقييد الكونها مبتداء الا يخفى انه
لا تعيين فيه لكونها مبتداء اذ يجوز جعلها خبرا بلا اتقاء قوله لانه يلزم من تقديم الخبر
مع انه موجب الالتباس [illegible] ان يقول يجوز ان يجب تقديم المبتداء فيما جاز فيه الا
مران يرفع الالتباس اذ ليس [illegible] المختص بكونه مبتداء بحكم [illegible] الالتباس
بالفاعل قوله واجيب بان قام زيد يتعين فيه اه حاصله ان كون زيد في قام زيد فا
علا لا يشتمل على خلاف الاصل فيتعين المقصود فيجب تقديم بخلاف اقايم زيد اذ كون
زيد فيه فاعلا يشتمل على خلاف الاصل وهو كون الصفة مبتداء فلا يتعين المقصود
الالتباس بعد زيد فلا يجب تقديم اقول يرد عليه ان كون الصفة مبتداء خلاف الاصل
ليس الا [illegible] كون الاسم الظاهر مبتداء فاذا كان كون الظاهر مبتداء مشتملا على خلاف الا
صل لا يكون كون تلك الصفة مبتداء مشتملا على خلاف الاصل قوله لكون مبتداء يشتمل
على تقديم الخبر على خلاف الاصل فيه ان كون تقديم الخبر خلاف الاصل ليس الا لوجوب تقديم
المبتداء لرفع الالتباس بالفاعل فما لم يلتبس المبتداء فيه بالفاعل فيه بالفاعل لاشتمال
كون الاسم فاعلا على خلاف الاصل لم يكن تقديم الخبر فيه خلاف الاصل قوله وفي اقايم زيد
يجب تقديم القايم اذ ليس فيه [illegible] في تقديم الخبر ايضا حتى يرتكب الالتباس
لاحتمال [illegible] زيد قايم قوله الخ عند بعض النحاة كما في ضرب لا يخفى ان الخبر
فيه ليس ضرب بل لفظ ضرب قوله قلنا المراد سواء كان او [illegible] حاصله انا نختار
ان الاسم اعم ولا يلزم دخول الجملة الخبرية فيه اذ لا ياون الجملة الخبرية بالمفرد

قوله وفي اقايم زيد فان قلت فليتقدم زيد مع حرف الاستفهام بان يقال ازيد قايم قلت يلزم تغير المعنى اذ السؤال بقوله اقايم زيد عن وصف زيد فلو قيل ازيد قايم يكون السؤال عن اتصافه بالقيام بانه زيد ام عمرو والله اعلم بالصواب

عند محققي النحاة صح يكون اسما لكلمة لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور لان الرفع فيه ليس علم الفا

عليه قوله والباء السببية اي الاسم المسند بسببه وانت تعلم ان جعل الباء السببية يمنع اسناد

عنه الى الجار والمجرور لاقتضائه الى اتحاد السبب والمسبب اذا اريد بالاسناد هو الاصطلاحي نعم

لو اريد به الاسناد اللغوي وجعل المسند بمعنى يصح وليس كذلك بل جعل الباء السببية

يقتضي اسناد المسند الى المصدر ليكون بمعنى ما يوقع بسببه الاسناد او اللفظ بسبب لا ايقاع الا

سناد قوله والفعل ملابس بالمحمول للعوامل اللفظية آه لا يخفى انه يصدق على الفعل انه ملا

بس بالمجرد لان ذلك المحمول مجرد قبل ملابسة الفعل به قوله وانما يندفع بان قول الشيخ في تعريف

المبتدأ آه لا يخفى انه لا يندفع الاشتباه بذلك الا بعد تعمق النظر فيه فاذا المراد دفع الاشتباه في

بادي الرأي فعبر بمعنى الى بالباء فالنكتة ليست الا ذلك قوله واجيب بانه لم يسند الى

فاعله آه ويلزم الجواب عنه ايضا بان الاسناد تلك الصفة الى ضمير المبتدأ اي ليس الاسناد الى المبتدأ

قوله واي متعلق ضمير لقائل ان يقول لا حاجة الى التعميم المراد الصفة مع ما يتحمل فيه ضمير الا او وحدها

والحكم بما مسند الى المبتدأ بلا خفاء قوله فلا يحمل عبارة الشيخ على ان تجريد الجزء الاول يتوهم من كلام الشيخ

ان الشيخ الخارج المبتدأ هو الابتداء بمعنى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء والعامل في

الخبر هو المبتدأ فالحاصل بمعنى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء الى ما كان شيئية

تجريد الجزء الاول الاسناد الى شيء الابتداء بعيدة لم يحمل كلامه على ذلك قوله هذا انما يتم لو لم يجز جعل

المتخصص خبر الخ انه لا يجوز جعل المتخصص خبرا من غير تاويل الاسم الاتي ذكره في البحث قيد بهذا الدليل جاز

في الفاعل آه فيه نظر اذ اذ ذكر ليس الا فيما يكون القصد منه الى بيان الذات مع بعض الاحوال وذلك ليس الا في المبتدأ والخبر

او لا اقصد في الفعل مع الفاعل الى بيان الذات اصلا فلا يجري فاذكر ثمة في الفاعل قطعا قوله الا انه منع ما

نع وهو ان المسند آه فيه ان كون المسند عاملا لا يكون مانعا في تقديم الفاعل لجواز ان يعمل في المتقدم بقوته

على انه لكون ذلك المسند عاملا ليس الا بعد وقوعه في محله فيجوز ان يكون ذكر الفاعل واقعا قبل

وقوع المسند في محله بالنظر الى كونه ذاته ولا يقتضي العمل تاخيره بعد وقوعه في محله قوله لان المبتدأ مشتق

انفعالها فليس المتقدم رتبة هو المبتدأ فقط بل هو مع ما اضيف اليه الا ان تقدم ما اضيف اليه

المبتدأ رتبة المبتدأ ليس بالنظر ذاته بل بالنظر الى كونه مضاف اليه المبتدأ وبهذا القدر لا يكفي

في تقديم رتبة ولذا منعه آخرون قوله لا مكان الجمع بتاخير الاصل المتقدم الى والجواب عنه اصل التقديم

لا يجب الا المتقدم على الاخرين قوله قيل لا معنى لعدم صحة انسان غير فرس اه اقول فرق بين

انسان غير فرس وبين الحيوان ناطق غير فرس حيث لا تقييد في الاول اصلا لعدم العلم

قوله وانما يندفع بان قوله اي اقول يمكن ان يقال انه لما كان الاصل في صلته الاسناد الى وكان الاخير اوبالي موضعي الا ان يكون المراد هو هذا ما هو المراد في تعريف المبتدأ غير او العبارة الى ما خلاف الاصل يحمل آه لئلا يكون ما هو مخالف لما تقدم لان من شان هو خلاف الاصل ان يشتبه له نكتة التنبيه على المغايرة

حمزه افندی //

قوله فتوضيحه دور وعلى ان يقال المراد ان يكون تعريف الخ لهذا ليعرف و يجري عليه احكام غير الرفع فلا يلزم الدور باخذ المرفوع في تعريفه وبوين ما ذكرنا عدم ايراد هذا الى هم اعني الرفع بعد كما اورد حكم الاختلاف بعد تعريف المعرب فتامل

حمزه افندی //

قوله تكلف بعيد جدا قلت ليس بينه اعتبارية في التكلف لان في تعريف الفاعل حاجة الى التعميم وهو قوله او شبهه وليس في تعريف المبتدأ داع اليه والمتبادر من الاسناد هو الاسناد التام لحمل عليه عند عدم الداعي

حمزه افندی //

اي المضاف اليه

بان افراد

بان المراد من الانسان النوع او الجنس على خلاف التعارف اذ الاحتمال فيه لان الحق انه وقع عليه صحة جسم نام

غير فرس قوله اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم ان كان اريد ان يقول ليس بتخصيص عند المتكلم

~~لانه يتوسل به الى التخصيص~~ فقط بل ليس تخصيص عند المخاطب ايضا لان المتكلم يدعي علم المخاطب

بانتفائه عنه وهو مسلم انه تخصيص قوله عند المتكلم فقط لا يلزم التخصيص عند المخاطب لم لا يجوز

ان يكون التخصيص عند المتكلم كافيا وهو مسلم لزوم التخصيص عند المخاطب لكن التخصيص

عند المخاطب الا يلزم ان يكون بعلمه بل يجوز ان يكون بعده بعلم المتكلم قوله وان لم يحصل فيه الا

تقليل الاشتراك او رفعه آه لا يخفى انه قد حصل رفع الاشتراك فيه قوله فلا بد وان تقلل التخصيص

آه لا يخفى ان تقليل الاشتراك ليس بحق غاية التخصيص بعض الافراد بل قد يكون باخراج جميع

الافراد قوله وان اراد المتكلم في شانه غير معتاد آه او الاحتمال فيه لكونه امر بسبب الحر

بل فيه احتمال عظيم الشيء وحق انه قوله ورد عليه ان قائم رجل كذلك يمكن ان يقال ان قائم في

قائم رجل لا يدل على ان قائم ذلك رجل هو الموصوف لصحة الاتصاف بالقيام اذ ليس ذلك الا لانه

الا فيما يحقق الاتصاف بتلك الصفة بامتثال ما يذكر بعدها وفي قائم رجل ليس كذلك اذ ليس الاتصاف

بالقيام مخصوصا باعتبار الرجل قوله ايقال الاستنباع بين كلام الشيء آه اقول انما احتاج الى و

جود التخصيص في ذلك الاستنباع تلك المتلفظات وبعض المحققين نفى الاحتياج اليها بتبيينها

بحصول الفائدة فيها فمع هذا التنافي بينهما ظاهر والتوافق ان لو حمل كلام بعض المحققين

على نفي التخصيص بوجود التخصيص في تلك الامثلة فينفي التنافي بينهما قوله ولانه شبه مضاف

لتعلق من غاية آه فيه ان تعلق من غاية بل لا يجعله شبه مضاف قطعا قوله يشمل قولنا

الشان زيد قائم لا يخفى انه يجوز ان يقال ان زيد قائم انه تفسير للشان قوله اذ مع الحذف للسياق

الا اذا كون الضمير عائدا اليه اغنى بها بحرف الزمان لكون المحذوف غيره قوله بعدم اختصاص الزمان

بحيثية دون حيثية التعليل بيانه ان عدم الفائدة في الاخبار عن الحيثية بالزمان ليس الا

فيما اذا اريد من الاخبار الحكم باختصاص الحكم للمبتدأ حتى لو لم يكن كذلك بل اريد من الاخبار

بيان اختصاص تلك الحيثية بذلك الزمان لكان في الاخبار فائدة فمع هذا الايراد الاعتراض بان

قولنا الزمان الخريف متفق على انه يعرف ان الزمان يحدث في الخريف قوله فان النحو فيه صحة سؤال

عن الفعل او اسم الفاعل فيه انه يجوز ان يكون كون صلته لكونه مقدرا بالفعل على انه لا نسلم صحة زيدا

في الدار ابوه او ما في الدار ابوه سوى ان مقدر فيه الفعل او اسم الفاعل بل على تقدير اسم الفاعل لا يصح

الا زيد في الدار ابوه او ما زيد في الدار ابوه قوله وفيه بحث لان الظرف لا بد له من المظروف آه بدائه

كما يجوز ان يكون الظرف ظرف لامور زيد من القيام والحصول لكنه لا يجوز ان يكون ظرفا لزيد من غير اعتبار شيء آخر
فاى فائدة الى التقدير اقول احتيج اليه لكون يوم الجمعة ظرفية وبه ظرفية الجمعة لكونه قوله الظرف في يكون
ظرف لامر من امور زيد انه كما يجوز ان يكون ظرف لامور زيد لكنه لا يجوز ان يكون ظرف لزيد فلا بد في لزوم
تقديره من بيان سبب حتى يتم البيان قوله اقول لانه اشترط قبول الربط اقول لانه في محل الاسناد
الى المبتدأ قوله لانه لم ينقل وذهب غيره لئلا ينتقض فيه انه لو قال وذهب غيره لم ينتقض بالتابع
سيبويه ايضا لان سيبويه يشمل تابعيه فلا يكون احترازا من غير سيبويه الاخرى مع تابعيه حتى قال
بل غير سيبويه بل غير سيبويه ~~يشمل تابعيه~~ مع تابعيه قوله لان ما قايم زيد مما يجب تقديم
الخبر فيه ان زيد في هذا المثال ليس مبتدأ بل هو فاعل ولو سلم انه مبتدأ لكن لا نسلم انه يجب
تقديم الخبر اذ يجوز ان يقال ما زيد قايم ومن هذا علمت ان مراد من قال لا يتضمن الخبر من موجبات
التقديم الا الاستفهام انه لا يتضمن من موجبات تقديم الخبر الا الاستفهام لا انه لا يتضمن من موجبات التقديم
مطلق الا الاستفهام اذ الخبر قد يتضمن من موجبات التقديم معنى النفي لكنه ليس بموجب لتقديم
الخبر بل يجوز تصدير النفي على مجموع المبتدأ والخبر على انه يمكن ان يقال معنى النفي ليس بداخل في
مفهوم الخبر بخلاف الاستفهام فلا يكون التضمن الا في الاستفهام قوله احترز عن كون الخبر بمتأخر
حصصي آه لا يخفى ان السيد اشار بقوله بتقديره الى عبارة الحصة فالمسامحة حيث جعل الخبر نفسه
حصصي والصحيح ليس نفس الخبر بل تقديره على كون الخبر حصصيا للمبتدأ لا يوجب تقديم الخبر بل انما يوجب
ذلك لكون تقديم الخبر حصصيا قوله بشيء متعلق قريب كل رجل ضيعته لا يخفى انه لو فسر المتعلق
بالجزء لكان شاملا له ايضا لان الضمير في قريب كل رجل مقوله دون تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق
الخبر آه في التقدير [illegible] التعلق [illegible] على ان عبده متوكل التقييد التعلق بالتبعية التي يجمع
معها تقديم على الخبر قوله ومن تقول [illegible] على ظاهره في قولنا آه فيه ان لكون عبدي ضرائم تحقق فيه ما
الذي هو معنى انا قايم ليس لكونه ضرائم ان يكون ان الواقعة مع اسمها وخبرها مؤولة بالمفرد مبتدأ فلا
فلا يكون الكلام المحمول على ظاهره الخبر قوله فيه بحثي بتعليل قدره آه وبيان الغاية بيان تعدد الخبر اذ
بيان تعدد الخبر مطلق غير مفيد قوله لانه الخبر المشتمل كما في زيد ابوه [illegible] فيه انه ليس فيه تعدد الخبر في الكلام
واحد اذ هو قايم خبر ليس في الكلام الذي يقصد فيه الحكم على زيد بانه قايم آه بل في كلام آخر وهو ما يقصد
فيه الحكم على الاب بانه قايم قوله لانه يجمع المتعدد او لا آه او لا اذ فيه المتعدد وثانيا يجمع قوله فلا حاجة
الى التلطف في احد اجزاءه فيه انه لا يظهر وجه التكلف حتى الخ لزوم الثاني للاول بل فيه لزوم الكل بالتفات
في الاول قوله وهو قبيل بتعلقه الفعال [illegible] لكان سبيلا آخره فيه ان لكون المتعلقة معرفهم لا يصلح
ان يكون

ان يكون من حيث الصدور والتبعية منه الخ فلو قيل بتعليل الفعال [illegible] بالوقف لا بالعام رجح فيه بهذا المثال الحصر قوله
تعذر الافتراق بصحة الدخول اذ قصد السببية ليس بلازم حتى يلزم الدخول ويمكن اعتبار عدم اللزوم سببا
عدم لكونه اصلا في قصد السببية قوله على خلاف الشرط لخلاف بالنسبة الى البقاء قوله الا يكون ظرف
ايضا اى كما لا يكون ماضيا باقيا على معناه قوله فان مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط
آه يريد التقابل ان المبتدأ المتضمنة بمعنى الشرط لا ينحصر فيما ذكره لان المبتدأ المتضمنة بمعنى الشرط
الذي يصح دخول الفاء في غير الاخير فيما ذكره ولا يرد عليه ما ذكره المحشي عن القائل اذ
يريد ههنا بيان المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط الذي يصح دخول الفاء في خبره لا مطلق المبتدأ
المتضمن بمعنى الشرط قوله اذ لا سببية للنزاع بالنسبة الى الملاقات يمكن ان يقال يجوز ان يعتبر
سببية النزاع بالنسبة الى الملاقات سببا بمعنى لزوم الملاقات كان [illegible] التوجيه
اليه قوله فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا بيان الايراد قد يكون امرا فلا يصح الحكم بكون كل من الشرط والجزاء
من قبيل الاخبار بل الحكم يكون المجموع من الشرط والجزاء من قبيل الاخبار [illegible] ليس الاخبرية قوله
يشعر بان بيان المانع بالاتفاق متطلب لبيان الاختلاف ولا حاجة اليه الشيء ان وجه التخصيص
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها مع الاستدلال بعدم صحة ذلك الاختلاف لا انه الا الاهتمام
ببيان الاختلاف الواقع فيها مطلق قوله لانه ركن اصيل في الكلام فيه ان كونه ركنا اصيلا لا يقتضي
عدم وجوب الحذف عند وجود ما يفيد معناه نعم يقتضي عدم الوجوب بل عدم الجواز عند عدم ما
يفيد معناه قوله لاحتمال ان يكون مقصود تعيين شيء بالاشارة لا يخفى ان مقصود
المستدل الحكم على شيء المعين بالمطابقة لا العكس اذ الاشتباه في بطلانه شيء معين لا في كون
المصرح المبتدأ بل يجوز ان يكون خبرا مقدما قوله يلزم كون المسند اليه محمول [illegible] لفظا آه
لقائل ان يقول يجوز ان لا يقدر المسند بل [illegible] يكتفي بما في لولا من معنى المسند فلا يلزم ما ذكره
قوله فان المبتدأ هو المصدر صورة آه يمكن ان يقال لم يقصد [illegible] ان الماول بالمصدر
ايضا فلا يصح جعل الماول مقابلا له لان الماول بالمصدر ليس بمصدر صورة قوله وفي ما ذكر
من التوجيه الثاني يمكن ان يقال لا يظهر تفاوت المحذوف في المعنى بعد كون المعنى متفقا قوله لان المعطوف
على المبتدأ وان كان من تتمته الخ فيه ان ما يكون من تتمة المبتدأ لا يصلح النيابة عن الخبر كما
لو [illegible] مذكورا بعد الخبر فعلى هذا لو كان ذلك معطوفا على المبتدأ حقيقة لم يصح ان يكون نائبا
عن الخبر فالحق انه معطوف على المبتدأ صورة لا حقيقة والمعطوف عليه حقيقة ضمير هو فاعل الخبر
ولم يرد ان ضرائم مبتدأ حذف خبره لا يخفى انه لا يبعد في تلك الارادة مع ان رعاية المطابقة بما قبله

توجب كون مقصود المصنف بالبيان ضروريا. قوله: ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف اه ولا يبعد ان
يقال ان قول المحشي هو المسند شيوعا في ذلك الشيء الا فراد والمتبادر ان المراد هو المسند الى شيء آخر فلو كان المراد بعد
دخول هذه الحروف على المسند وشيء آخر لم يكن بعيدا. قوله: لانه يرد في التعريف المسند الذي دخل عليه ان آه يمكن
ان يقال ان خبر ان هو المسند بعد دخول هذه عليه لاثبات اثر لفظا او معنوي وخبر ان المحققة ليس بمسند
بعد دخول هذه عليه لاثبات اثر معنوي لها اذ ليست بداخلة على ذلك المسند لاثبات اثر دون دخلت على مجموع
المسند والمسند اليه لاثبات اثر معنوي نعم لو قيل هو المسند بعد دخول هذه الحروف لاثبات اثر من غير في
كذا قوله عليه لورد ذلك. قوله: يقوم ليس مما دخل عليه ان بهذه المعنى اصلا اقول انما قيد بالحيثية
لشمول اللام الا انتفاء في انه هو يقوم من حيث هذه دخل الا ابوه حيث يصدق عليه انه مسند بعد دخول
الا مع انه ليس بخبر من حيث ذلك الاسناد وبيان بان يقوم مما دخل عليه ان بهذه المعنى من حيث اسناده
مع فاعله الى زيد مع ان فيه فائدة اخرى وهي الاشعار بان يقوم لو اسند الى زيد لكان مما دخل عليه ان بهذه
المعنى. قوله: عطف على قوله اي. لا يخفى ان الواو فيه للحال لا للعطف والمعنى فلا يحتاج الى الجواب عنه بهذا مع انه
يلزم منه الاستدراك. قوله: وكلامه يلزم الاستدراك يلزم آه فيه ان قايم ليس بخبر في الحقيقة وان كان اعراب
الخبر جاريا عليه بل الخبر هو قايم ابوه. قوله: ويمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل لان الخبر اه فيه ان ذلك الى الجملة بعد
تعريف الخبر مخصوص بذلك التعريف بالخبر المفرد وهو هنا ليس كذلك اذ ليس قوله واخر كان خبر المبتدأ اي مخصصا
للتعريف بالمفرد. قوله: نبه بالمثال على ان المراد بالخبر ان فيه انه لو لم يكن المثال لم يتبادر ايضا الى الذهن الا ان المراد
فرد احد منها وان المراد دخول احدها فلا حاجة الى ايراد المثال للتنبيه على ذلك. قوله: لا فائدة ان المراد من عبارة المحشي
توضيح فان البحث يعرف منه ما يصح وقوعه خبرا وما لا يصح بل بيان الاطلاق واتفق بعد ان صح وقوعه خبرا او
من هنا اعرفت الجواب ايضا من الايراد الذي ذكره بقوله على انه بعد ما فسره اه ليس المراد ان ادم كلام خبر
المبتدأ في جميع اقسامه بل في اقسامه بعد صحة وقوعه خبرا. قوله: فان حكم تقديم الامتناع يريد ان تقديم خبر ان
ليس من الامر الذي يمكن ان يكون كلام خبر المبتدأ لان تقديمه مختص بالممتنع فلا يصح الاستثناء واما حكم تقديمه من
الجواز والوجوب والامتناع فانه يمكن ان يكون كحكم تقديم خبر المبتدأ فيصح الاستثناء لكونه من الامر الذي يمكن
ان يكون كلام خبر المبتدأ. قوله: فيه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدأ اه لا يخفى ان المراد ان خبر ان اذا
كان ظرفا يجري فيه حكم التقديم كما يجري في خبر المبتدأ لانه اذا كان ظرفا يكون حكمه حكم خبر المبتدأ في جواز
التقديم ووجوبه حتى يلزم وجوب تقديم الخبر الظرف الذي يقتضي ماله صدر الكلام كما يجب في خبر المبتدأ
قوله: الا انه يقال اللام له صدر الكلام في غير باب ان لعله وجه الفرق ان اللام في غير باب ان متمحضة للابتداء و
في باب ان ادعوه فيه مع كونه للابتداء للتاكيد بمعنى التحقيق. قوله: فيه بحث لان ان يصح وقوع
الثلاثة

الثلاثة آه يمكن ان يقال الثلاثة وان يصح وقوع الثلاثة مبتدأ الا انه جرت العادة على تقديم الخبر هو باب ان الاسم
نكرة كان اسم ان مع ذلك اعتبارا وكون ان بعد تصحيح الخبر الاسم بتقديمه. قوله: فيقول المحشي الا اذا كان ظرفا فانه
قد عرفت انه لا قصور فيه انما القصور في المحشي حيث حمل قول المحشي [illegible]
ذلك الا اذا كان ظرفا على منع ان حكمه في التقديم اذا كان ظرفا كحكم خبر المبتدأ في جواز التقديم ووجوبه
مع انه ليس المراد ذلك كما عرفت. قوله: فيه ان لا رجل مستغرق لا رجل موجود يمكن ان يقال لا طائع
لا ضرورة في نفي الوجود في نفي الصفة عند اطلاق نفي الصفة او نفي الوجود هو نفي الصفة وان لم يدل عليه
ذلك بعدم وجود اطلاق نفي الصفة حمل على نفي الوجود بالاصالة. قوله: فلا يحتاج الى ما ذكر فيه ان الظاهر يمكن ان
يقال اذا كان نفي صفة الجنس كثيرا دون نفي الوجود وتبادر الى الذهن ان مراد المحشي هو نفي صفة
الجنس فحمل الشارح على نفي صفة الجنس ليس خارجا عن الظاهر. قوله: نظيره لا ابراز اثر معنوي آه فيه انه لا نعم
ان في يضرب ابراز اثر معنوي لان ابراز الاثر ليس الا في يضرب ابوه اذ لا اثر للنفي في الفعل قبل اسناده
الى فاعله. قوله: دون الظرفية لو لم يتعلق التقييد لم يصح آه لا يخفى انه ليس في هذا الاعتبار تغيير الظرفية
بشيء. قوله: ولا يخفى ان نفي جمع غلامه الرجل بليابه آه يمكن ان يقال نفي الجمع بمعنى ما نافي الصفة هو نفي
المقصود في اداء الغلام الموصوف بالظرفية فلو ترك بيان نوعي الخبر لكان يحتمل التوضيح ان يراد
في نوعي الخبر الظرف وغيره وانه يرد الافراد والتعدد. قوله: وهو الا ان قيم بقوله وبنو تميم لا يثبتونه اذا
المتبادر ان المعنى انهم لا يثبتونه في جميع الازمنة عنده او فيه ان الحذف الكثير هو الحذف في زمان كثير ما كان
ظاهرة وبنو تميم يبالي في الكثير الحذف فانه في مواضع الكثير لو جعل الاعلام تميمة ايضا لا يمكن ان يجعل قوله
لا يثبتونه بمعنى لا يثبتونه في موضع اصلا. قوله: اذا ثبت في لغة بني تميم ان بنو تميم ما اثبت في لغة
بني تميم لا غلام رجل قايم اصلا لكون قايم خبر لا صفة لم يرد به لانهم يقولون انه صفة
ليس بخبر فما ابن يحكم انهم لا يثبتون الخبر اصلا اقول الجواب عنه بانه يحتمل ان النفي وجه ذلك انهم
يقولون لا غلام رجل قايم في مقام ارادة نفي غلام رجل متصف بالقيام الا في مقام ارادة نفي القيام
عن غلام رجل. قوله: ووجه لكثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدأ او رعاية مطابقة آه وظهور خبر فيه
لا دون خبر المبتدأ. قوله: ومن قال المحل مستغنا عن التثنية آه يرد التوكيد ان اتصاف ما ولا بالمشبه بليس
اتصاف في المعنى لكونهما على حالتيهما عمل ليس فلا بعد في الاستغناء.. فلا حاجة الى
تقييد الامور الاربعة اذا لا احتياج الى التقييد بالحيثية انما هو في تعريف المنصوب لان المنصوب
ليس ما يشتمل على علم المفعولية مطلق بل ما يشتمل على علم المفعولية من حيث انه علم المفعولية
واما الامور الاربعة فهي علامة لكون الاسم مفعولا لا غير تقييد بالحيثية. قوله: فلا حاجة مع هذا التقييد

بكثرة

لا يرفع الا احتياج الى جعل الفاعل اعم آه لقائل ان يقول بهذا لا يرفع الاحتياج الى جعل الفاعل اعم لان كون زيد فى هذا المثال
مما قام به معنى الفعل المذكور غير مسلم تأمل **قوله** وثانيهما انا نقول انه لا ينفع لاخراج زيد فضلا عن ... لا يخفى ان
هذا ليس بمتبادر الى المتبادر ان معنى الكلام انه لم يرد اعلام فاعله فاعل فعل مطلق لا الجنس التركيب فلا احتياج
الى قيد فعل مذكور لاخراج المصادر ثابت **قوله** عند الشيخ مما فعله ان الفعل اعم من الاسم او اقول لا يريد الشيخ
بما ذكره كون الفعل اعم من الاسم الذى فيه معنى الفعل ان ذلك الاسم عامل بنفسه بل يريد كون المعنى الفعل عاملا فى
المفعول المطلق بل يريد ان ذلك عامل بسبب الفعل الذى تضمنه ذلك الاسم كان العامل فى الحقيقة
هو ذلك الاسم فعلى هذا يكون العامل مشتملا على معنى المفعول المطلق اشتمال الكل على الجزء فى الجمع
قوله لتاكيد العامل اى التاكيد المعنى المقصود من العامل وهو الحدث اذ المقصود ليس الا التاكيد
فلا يرد ما ذكره اذ المؤكد للمعنى المقصود من العامل ~~الحدث~~ فى الا فراد بالله اى اظهر حتى
يلزم كون ذلك الجمع فى مفعول المطلق للتاكيد نعم لو كان من التاكيد تاكيد معنى العامل مطلقا لزم ذلك
قوله لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا بهذا الكلام اى فيما ان معنى قوله فانه لم يوجد فى كلامهم
استعمال الفعل انه لم يوجد استعمال تلك الافعال ولذا حذفت من غير ان يكون الحذف فيها قاعدة ونقط
هذا اشارة الى الحذف بمجرد عدم وجود الاستعمال فمعنى وجوب الحذف سماعا انه حذف بمجرد عدم وجود
الاستعمال من غير ان يكون الحذف فيها قاعدة نعم لو كان هذا اشارة الى الحذف بعدم وجود الاستعمال
فقط لورود ما ذكر **قوله** لا حاجة الى حمل المثبت على ما ادير اثباته لا يخفى ان الاولى ان المثبت هنا
بمعنى ما اذ يراد اثباته بدليل ... توضيح الكلام **قوله** بتشبيه ما كان ... اقول انه لا حاجة الى
جعل المصدر فيه مفعولا مطلقا اذ يجوز ان يكون ضربا لكل على انه لو كان مفعولا مطلقا لم
يحتج الى التعميم ايضا لان نفى فيه واقع على الاسم صورة ومعنى يكون لفظا كان كالاراحة **قوله**
فيما المعنى لا يصلح ان يكون ضربا تاويلا او مبالغة اى ولم يقصد المبالغة ايضا كما هو الظاهر
فلا يرد ما ذكره **قوله** لا يخفى انه لا نفى العبارة بتقدير هذا يريد الشيخ انه التفى المحض مما ذكره
سابق والتهاد اليه الجميع بين الضد بطقين اذ الجمع بينهما مع عدم الجمع بينهما وقع مضمون
جملته مع اشتراك الجملتين على ان المراد ما وقع مثل ... لا يكون خبرا عنه **قوله** وفيه انه يقتضى
ان يجمع بين قاعدة او لا يخفى ان الجمع بينهما للتنبيه على الاشتراك فى هذا لا يقتضى الجمع بين القاعدتين
المذكورتين على انه بين الضد بطقين لا ... اصلا الخلاف قاعدتين ما وقع مضمون الجملة
قوله فانه يصح فيه تقديم العامل قبل الا اى ما انت آه لقائل ان يقول لا يصح فيه تقديم العامل ايضا
قبل الا بدلا لا ان يكون التقديم ما انت سير سير الا سيرا سير البريد ... الفعل عن الاستثناء

سير البريد

سير البريد عن ما انت تسير الا التقدير فعل فيه **قوله** البريد عن آه اليد البريد فى الاصل البغل ... كلمة فارسية اصلها
بريده ... ثم سمى به الرسول الذى ... **قوله** التبرين ... حرف اله
فى مضمون الجملة ... الى ... المقصود تفصيل ... فلا يرد ما ذكره **قوله** يرد عليه
... بغير الصوت مثل صوت حمار او ... ان اريد المفعول المطلق بحسب اللفظ ... او المفعول
مطلق بحسب اللفظ لا يختص بكونه تشبيها بل قد يكون من باب التشبيه فى هذا المقام وان اريد المفعول بحسب الحقيقة
لا نم انه يكون المفعول المطلق بحسب الحقيقة تشبيها بل هو تشبيه ... نظر الى المفعول المطلق بحسب
الحقيقة قد يكون تشبيها اذ لا فصل فى جعل صوت حمار ... بغير الصوت صوت حمار مفعولا
مطلقا حقيقة فلا حاجة الى ... التقدير فان صوت ... صوت حمار **قوله** يرد عليه وايضا
انه ... فى المفعول المطلق آه اقول ... المفعول المطلق الاصل لزيد
صوت يصوت صوتا من صنف الفعل واقيم المصدر مقامه ولم يبق على ان المفعول المطلق لئلا
يحتاج الى تقدير العامل وقف عليه فظاهر انه ... من ... لان المفعول المطلق
الاولى انه احترازه عن مثل صوت حمار اذ يحتمل ان يكون المراد صوت زيد صوت حمار انه لزيد صوت
صوت حمار فيكون المفعول المطلق بعد جملة بمعنى الجملة فمثل صوت حمار صوت زيد اذ ليس
هذا الاحتمال هنا ولقائل ان يقول هذا الاحتمال ثابت فيه ايضا الا ان المفعول المطلق مقدم على
الجملة معنى ... لا يمنع ذلك صدق قوله بعد جملة لانه متاخر معنى .. ونحن نقول الاحسن
بالنفى ان المؤكد لفظا المصدر او التاكيد ان كان جاريا فى المعنى فلا احتياج الى التاويل
فى البيان ... بيان المغايرة بان يقال انه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر
غيره من حيث هو ... وان كان جاريا فى اللفظ فلا احتياج فى الاول فقط الى الاستتار فى مغايرة
المفعول المطلق لفظ الجملة **قوله** لان هذا القسم ايضا التاكيد ... لا يخفى ان اعتبار
التاكيد ... فيه يقتضى اعتبار التاكيد لرفع ... فى الاول فلا يكون بينهما فرق
لا يقال ان الاحتمال فى الاول ... يكون التاكيد فيه رفع غيره لانا نقول اعتبار التاكيد ... فى الثانى
ثبوت الاحتمال مع ان ثبوته يقتضى ان لا يكون التاكيد فيه الا لدفع غيره يقتضى اعتبار التاكيد
لدفع غيره فى الاول **قوله** والاول انسب بمقام رعاية الادب لان الاحتراز عن ... سيحه
انما طلب انسب برعاية الادب ولا يخفى انه انسب منه ... التسليم ...
آه اذ هو انسب بمقام امتثال الامور ... ذلك **قوله** لانه وقع الحقيقة او تعلق به النظر

بحث المفعول به

الا ان الباء فيه للصلة فهو بمعنى الموقع به او المتعلق به فلا يرد ما ذكره ايضا قوله فان المفعول به في ضربت زيدا آه اى
المفعول له يتم الا بهذا اللفظ ويسمى ذلك اللفظ اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بل على ما وقع وفيه انه يجوز ان
يكون اسما للنصب كما جاز ان يكون اللفظ علما للنفس قوله على ما هو المشهور فيما بينهم من تسمية ذلك
اللفظ آه اذ المفعول به في الحقيقة مدلول اللفظ واطلاق المفعول به على اللفظ مجاز فتم لى ذلك الابهام هنا
تنبيه على عدم كون اطلاق المفعول به على اللفظ حقيقة قوله لا يقال قد يكون المفعول والا على ما وقع آه
توضيح السؤال انه قد يكون المفعول به متضمنا لمعنى الاستفهام او الشرط فلو كان المفعول به ما وقع
عليه فعل الفاعل لكان اطلاق المفعول به على ذلك الاسم اطلاقا كاسم المعنى المتفرع على اللفظ اذ معنى
الاستفهام او الشرط ليس ما وقع عليه فعل الفاعل وتوضيح الجواب ان المفعول به الذى تضمن معنى الاستفهام
او الشرط طارئة والا لزم ان يكون اسما للالة على معنى غير مستقل وهو معنى الاستفهام او الشرط قوله ويمكن
ان يقال هذا التعلق بلا واسطة آه ويمكن ان يقال ايضا لا نم انه يقال الا في نحو [illegible] واقع على زيد بل انما يقال
الزم [illegible] متلبس اى الفعل كما يكون متلبسا بالفاعل يكون متلبسا بالمفعول قوله وبعد التغيير تعلق
الفعل آه يعنى ان حرف الجر يجعل الفعل متعديا ثم يتعلق الفعل بنفسه من غير ان يكون الحرف مدخل
في تعلق الفعل بهذا فيه ان ذلك الحرف لما جعل الفعل متعديا كان له مدخل في تعلق فلا يكون التعلق
بلا واسطة قوله وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة آه لا يخفى ان المراد بوقوع الفعل تعلقه بلا
واسطة حرف الجر اصلا اذ قد يراد وقوع الفعل مع تعلقه بواسطة حرف جر معنى فعلى هذا لا يخرج الحال
بلا تكلف [illegible] اخراجها ان يقال المراد التعلق اولا قوله على انه يشكل بالمفعول الثانى والثالث الخ
ويمكن ان يقال التعلق بهما اول بالنسبة الى الحال ونحوها وان لم يكن اولا بالنسبة الى الاول قوله ولم
يتعرض التقييد لا ينفع في الاستغناء اه ويمكن ان يقال يخرج ذلك بارادة التعلق اولا بخلاف
اشترك زيد وعمرو ولذا لا يخرج بتلك الارادة بل لا بد في اخراجه من تقييد التعلق بغير الفاعلية والوقوع
بينهما [illegible] فكذلك فتفطن قوله لا حاجة الى هذا الاعتبار للاخراج لانه لا يقال آه فيه ان الشئ
يريد ان المفعول المطلق يخرج بقوله وقع عليه فعل الفاعل اذ لا يصدق فعل عليه بما يفهم فيه
من المغايرة المذكورة وظن المحشى انه يخرج بعدم صدقه عليه وغفل ان عدم صدقه عليه ليس
الا بما يفهم فيه من المغايرة المذكورة فيكون خروجه بتلك المغايرة المفهومة قوله ولا يلزم من الاسناد
الوقوع مع المسامحة اذ ما وقع ليس الا الفعل اللغوى قوله لا يصح الاقبال بالقلب اطلاق في
الاقبال حكما لا يخفى انه يلزم على هذا دخول الاقبال حكما مع ان الظاهر من الاقبال حقيقة اذ
اعتبار من الاقبال ما هو اعم من الاقبال بالقلب قوله فلا باس به بالتنزيل بعد ما ثبت في
الشرح

في الشرح على قوله في هذا القول ترك الادب لا يخفى ان لا باس بالتنزيل بعد ما ثبت ثبوته في الشرح على انه لا يلزم من ترك
القرآن على لسان العباد ثبوت التنزيل المذكور في الشرح قوله اى الفعل والفاعل مقدران حقيقة يريد ان
الفعل مقدر حقيقة والفاعل مقدر حكما لكونه حكما لا حقيقة لانهما مقدران حقيقة فلا يرد ما ذكره قوله
لا يخفى انه الحرف لا يقوم مقام الفعل آه يريد ان الحرف لما لم يكن مستقلا في الدلالة امتنع قيامه مقام الفعل
في افادة معناه والمستقل انه الفعل في الدلالة اقوى الحرف وان لم يكن مستقلا في الدلالة لكن حرف النداء يجوز
ان يفيد معنى الفعل بسبب مقارنته بالمنادى فحينئذ يستغنى عن تقديره قوله واورد عليه وعلى مذهب
سيبويه انه لو لم يكن المنادى آه اقول قد عرفت ان افادة حرف النداء معنى الفعل ليست الا بسبب
مقارنته بالمنادى ولذا لا يفيد بانفراده وان لم يكن المنادى جزء الكلام فظاهر الجواب على مذهب سيبويه و
على مذهب الجماعة ايضا يجوز ان يكون تمام الحرف حرف النداء اسم فعل بمقارنته بالمنادى لانه اسم فعل مطلق
قوله لانه متعلق حرف النداء يرد عليه ان حرف النداء اذا كان مفيدا لمعنى الفعل لا يحتاج الى المتعلق فلا
يصح هذا الجواب [illegible] ما ذكره الشارح المحشى [illegible] بقيام الحرف مقام الفعل في افادة معناه قال باحتياج
حرف النداء الى المتعلق قوله يريد ان اقسام غير المنصوب ثلثة يمكن الجواب عنه بان كلا من المستغاث باللام
والمستغاث بالالف داخل في اسم المستغاث فالمناسب ان يجعل قسما واحدا الا قسمين بخلاف المضاف
والمشبه به فلا بد ان يجعل كل واحد منهما قسما على حدة قوله ويمكن ترجيح الاختصار فيه
لكثرته او الكثرة اه [illegible] ولا يبعد ان يقال الاختصار فيه اوفق للكثرة [illegible] بخلاف البناء على ما يرفع به
فطلب الاختصار في بيان النصب لطلب كون البناء اخص قوله اما قبل النداء فيكون المنادى
يرجع الى المنادى باعتبار ما يؤل اليه بعدم صحة اطلاق الرفع على الحركة البنائية بل التعبير عن المنصوب به
بالمنادى باعتبار ما يؤل اليه قوله واما بعده فيكون التعبير اه فيه انه اذا اريد الرفع ابدا النداء يمكن
ان يكون التعبير بالمنادى باعتبار ما يؤل اليه ايضا بجواز ان يكون النظر الى كونه منادى بعده لا الى كونه
قوله ويتجه عليه ان ما به الرفع النون لا يبعد ان يقال المراد بما به الرفع رفع الاسم ليكون البحث في الاسم
والنون والنون ما به رفع الفعل قوله فظن ان المعنى انه من تمام الامر من حيث المعنى اه فيه انه اذا
كان ما بعد المنادى معمولا له او معطوف عليه وكان المجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لشئ
اما علم او اسم جنس لا يتم معناه الا بما بعده وكذا اذا كان المنادى موصوفا بالجملة او ظرف
فانه لا يتم معناه الا بها لكون المنادى هو الموصوف اذ لو لم يكن كذلك لزم وصف المنادى
بالجملة او الظرف كما ذكره المحشى فعلى هذا ليس المعنى الا انه من تمام الموصوف تمامه من حيث المعنى ومن هذا
علمت انه يرجح ما ذكره الشارح اى محصله يجب كون الجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء ومن

بـ ثالثا ان المنادى هو الموصوف بجملة او ظرف فلا يتم معناه الا بهما بخلاف ما اذا كان المنفي ليس هو الموصوف
اذ لا محذوف في وصف المنفي بجملة او ظرف وحسن عليه لكون الموصوف بجملة او ظرف شبيه مضاف في هذا الباب
دون الموصوف بالمفرد لان الوصف المفرد ليس من تمام معناه لانه ان لم يلزم المنادى الموصوف بالمفرد
بل كان الوصف للمنادى لم يلزم الحذف قو فقولهم الجنس ايهام المنع ما ناسب منع الاصل عن منع المناسبة
آه فيه ان الشئ ذكر في بحث المنع ان صاحب المفصل جعل مناسبة الاسم المنع الاصل اقساما
و منع تنكير باسرها منها وقوع الاسم موقع ما اشبه منع الاصل كالمنادى المضموم فعلى هذا يكون مناسبة
المنادى بمنع الاصل بلا واسطة قو وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع آه لان كاف الخطاب لا تكون لغير
معين بهذا وعلى الجواب عنه بانه قد يخاطب بكاف الخطاب غير معين من خاطب فالنكرة الغير المعينة
واقعة موقع كاف الخطاب قو ما يتعين في جوابهم ان العلم اذا اشتبه اوجب اللزوم ان العلم يزول
تعريفه بالتثنية والجمع اذ العلم لا يصح تثنيته وجمعه ما لم يؤول بالنكرة فاذا اشتبه او جمع يلزم دخول
لام التعريف بجبر نقصان تعريفه مخصصا الا سوى المنادى لان حرف النداء يفيد ما افاده لام التعريف
قو لا يخص المقصود فيما سبق انما ينبغي ان المنادى اذا كان محذوفا لا يقع الاسم المذكور موقع كاف الخطاب
صورة لا يقع موقعها حقيقة لان المحذوف ملفوظ حكما على انه لا ينبغي في فتح اللام ووقوع ذلك الاسم موقع
كاف الخطاب صورة قو فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا كما آه اقول المراد انه ينصب ما
سواهما لفظا ان كان في المنادى معربا لفظا قبل النداء او تقديرا ان كان معربا بالاعراب المقدر قبل
النداء او محلا ان كان معربا محلا قبل النداء وهذا الكلام ليس بمشتمل على كل منادى لان المنادى المفرد
المعرفة مثلا وان كان منصوبا محلا لكنه ليس محل الاعراب بالاعراب المحلي قبل النداء بل هو محل الاعراب بالاعراب
لفظا او تقديرا فان قلت قد يكون المنادى المفرد المعرفة ما يكون معربا بالاعراب المحلي قبل النداء ففيه خلاف
ذلك فيما سواهما الحاء منصوبا محلا قلت المعتبر هو محل التركيب وهو البناء على ما يرفع به لا محله
البعيد وهو النصب قو وعلى ان يقال اراده ويبقى على ما كان عليه اى يبقى على النصب اللفظي
او التقديري او المحلي الذي كان المنادى عليه نحو يا يوم لا ينفع باق على ما كان عليه وهو النصب
المحلي بخلاف المفرد المعرفة والمستغاث فانهما ليسا باقيين على ما كان عليه من النصب المحلي وهو
النصب اللفظي او التقديري فان قلت كل من المفرد المعرفة والمستغاث باق على ما كان عليه من
النصب المحلي قلت قد عرفت ان ما كان كل منهما عليه هو النصب اللفظي او التقديري لا المحلي
قو وبهذا عرفت فائدة قوله ان معربا قبله فدون آه اما الفائدة فهى اخراج يا يوم لا ينفع واما
الاستغناء فهو عدم الاحتياج اليه لاخراج مثل يا يوم لكونه داخلا في الحكم اذ هو باق على ما كان عليه
من النصب

من النصب وانت قد عرفت الاستغناء عنه ايضا مما ذكرناه سابقا قو لانه اذا قدر موصوف يكون
موصوفه آه يمكن ان يقال لا يلزم من تقدير الموصوف ان يكون ذلك الموصوف هو المنادى لجواز ان يكون المنادى
الوصف لقيامه مقام الموصوف بحيث يستغنى بذكر الوصف عنه قو وعمرو وفيه تابع للفظ عبد الله يعني
ان عمرو وان لم يكن مع كونه تابعا مع تابعا للفظ عبد الله بحسب الصورة لكونه مبنيا على الرفع لكنه تابع للفظ
بحسب حقيقته اذ لا يحصل له بسبب التبعية الا النصب المحلي لان البناء لا يحصل له بسبب
التبعية بل يحصل بسبب كونه في حكم المنادى المستقل هذا واقول فيه نظر لانه لا يكفي في تبعيته للفظ
عبد الله لكونه منصوبا المحلي بالتبعية بل لا بد في التبعية للفظ لكونه منصوبا في اللفظ اذ المراد من التبعية اللفظ
حصول ما يكون في لفظ المتبوع في لفظ التابع فان قلت قد يكون تابع المنادى المعرف مبنيا لا يكفي
حصول ما يكون في لفظ المتبوع في لفظ قلت المراد حصول ما يكون في لفظ المتبوع في لفظ التابع
فيما يمكن حصوله في لفظ التابع فان قلت ان عمرو لا يمكن في لفظ حصول ما يكون في لفظ المتبوع لكونه
مبنيا قلت ليس بنائه اصليا فهو بحسب الاصل يمكن حصول ما يكون في لفظ المتبوع في لفظه ومن
هذا ظهر عدم صحة ما ذكره بوجه آخر اذ البناء ما حصل له بسبب التبعية كان في حكم المستقل فالتبعية
بسبب للبناء الا انه فلا يصح انه لا يحصل له بسبب التبعية الا النصب المحلي قو الغرض الحقيقي
يشمل شبه المضاف آه هذا مبني على ما قال فيما سبق ان الغرض في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف
واما مقابلة شبه المضاف فقد ارجع الاراده بارادة مفرد مخصوص بقرينة شبه المضاف في مقابلته وفيه
نظر لان الغرض الحقيقي هو ما لا يكون مضافا ولا شبه مضاف قو فيه ان عدم الجريان انما هو لا يستدعي آه
اقول لا يرد الشئ انه يجب بتفصيل بل يرد انه يجب التفصيل قو وقوله الظاهر او المقدرة عام اقول
لا قصور لان المعنى انما في حكم توابع المنع الذي هو قبل النداء او حيث اخذ اللفظ فقال هذا على
ان غيره يعلم بالقياس اليه قو فلا ينبغي الفرق بينهما اى لا يبقى الفرق بين العلم واسم الجنس فلا يصح تعبير
قوله كاسم الجنس وما حكمه من الاعلام زيد قو فلما لا يصح ان يكون المعرف آه اقول يجوز ارادة نداء المعرف
باللام مع امتناع ضرابه لان تلك الارادة ليست ارادة ندائه من غير توسيط قو فالظاهر انه لا يلزم ان
يقال آه اقول هذا اظهر لو كان التمثيل بالنظر الى التوسيط والظاهر انه ليس كذلك او التمثيل بالنظر
الى الرجوع فذكر التوسط من قبيل الاكتفاء ان في الجواب ان في نقصان التعريف ما يمنع الا ان الاسم
الجواب نقصان تعريف العلم بكون اللام التعريف فيه فرع المعرف باللام اقول يرد الجواب انه الا ازال بسبب
اللام نقصان تعريف العلم يصير تعريفه بالعلمية كان قبل التثنية والجمع فلا يرد فرع المعرف باللام اذا
المعرف باللام ما يكون تعريفه باللام فان قلت قد زال التعريف بالعلمية وحصل التعريف باللام قلت

قلت بل حصل التعريف بالعلمية بسبب اللام والاولى ان لا يكون اللام تجب بعضهما تعريفه العلم بل يكون تحصيل
لتعريف اخر لكنه يمكن ان يقال اذا حصل تعريف العلم بالعلمية باللام يصدق عليه انه معرفا باللام فافهم قو وكذا
اى ولكون المعرف باللام عندهم ما يكون فيه اللام استقبح اذ لولم يكن كذلك لم يصح الحكم بالاستثناء اذ اللام فيه
لكونها لازمة للكلمة لا يكون تعريفه بها بل بالعلمية فلا يرد ظاهر المعرف باللام اقول فيه نظر لان علميته باللام
اذ لولم يكن اللام علما فيه فظاهر اللام فاعرفه قو حتى لو اريد بالزيدين المعهودون ان اكثر يريد انه اذا قصد
نداء المعرف باللام يراد بالزيدين المعهودون ولا يراد في ذلك اذا قصد النداء الى التثنية العلم اقول فيه نظر
لانه اذا قصد النداء الى التثنية العلم يراد الزيدان المعهودون ايضا لان حرف النداء قائم مقام لام
التعريف قو اذ لا يجوز يا هذا الرجل وجهان ان فيه انه لا يقصد نداء اسم الاشارة لا بهامه بل المقصود بالنداء
فيه ليس الا الرجل فاللام على اطلاقه كما لا يخفى قو ولان لا يجعل معنى قوله خاصة الخ الفرق بينه وبين الاول ان الا
فتصاص في الاول بالنسبة الى غير لفظ الله فيه بالنسبة الى اليها قو مثلا قو لمناسبة الياء اى لمناسبة
الفاء الياء بسبب الكسر الوارد عليها اذ الفاء بسبب ورود الكسر عليها يقتضي الى الياء في التلفظ
لا لمناسبة الكسر الياء الفاء وما ذكره قو ومحفوظ بعد حذفها فيه ان الفاء اذا اقتفت فتح ما
قبلها بحذف الياء بعد الكسر لا محالة فكيف يكون الكسر محفوظ بعد حذف الياء قو فلو كان اعتبار الاختصاص
اه اقول يرد على ما ذكره الشارح انه يفيد العبارة جواز يا ابن عمة على الوجوه الاربعة .. قو ولان لا يجعل اللام
للوقت اى اللام في عبارة المتن ومن ذكر اللام التي للوقت لاشتراك الا بيان لان فروقة في تقديم وقت
فروقة قو فقد غفل من قال لا بد من تقييد اللام آه يريد ان الحق يسيتو بالتقييد لرفع الاستبعاد ناقل قو ويمتنع
في الحسن على التواعلة اسم زال اه اذ لو ثبتت الدخول فيها للوجب ان لا يعد المحذوف بعد التثنية
في الاول ولا يحل بالفتح او الكسر في الثاني ولا يرد حركة في الثالث والرابع قو ليس ورد سهذا هو بالاعتبار
عمان قو باعتبار تاويله اه لا يخفى ان ما ذكره الشارح ليس تاويلا لقول المحشي اعمى بل بيان لظاهر معناه نعم لو
قال اعمى والمندوب كالمنادى لكان ما ذكره الشارح تاويلا ولم يقل اعمى فالمراد العقول بان حكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادى غير القول بانه كالمنادى في لا يصح قوله لكون قوله ولا يندب الا المعرف في حكم
الاستثناء عن قوله وحكمه اذ لا يلزم من قوله وحكمه حكم المنادى ان يكون المندوب كالمنادى مطلقا حتى يكون
قوله ولا يندب في حكم الاستثناء من قوله وحكمه في الاعراب اه قو فيه لا يرفع الالتباس بالمستغاث يمكن ان
يقال لم تبق ... الا الالتباس بالمستغاث قو ولا يخفى ان الرد ضعيف اه يمكن ان يقال مراد المحشي انه
يجوز الحذف في غير ما ذكر لسؤال من مع بل او بغير بل فلا يكون المستفاد من البيان انه يجوز الحذف من لفظ
الله مطلق قو ينبغي ان يذكر اى الذي اقول كانه لم يذكر لان فيه لان عدم جواز حذف النداء اى في البيان الوصف
المذكور

المذكور بقوله من عدم جواز حذفه عن اسم الجنس قو الا في احتراز عن ظروف التفعيل اه اقول المراد احتراز عن الجمع بين المفسر
الذى هو تمييز الابهام الناشئ من الحذف فلا انتقاض قو فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لا يخفى انه اذا
كان ضرب الغلام مستلزما للاهانة يكون ذكر اهنت بلا فائدة وفيه عليه التأنيث قو وعلى هذا
فقس اى او يكون مضافا اليه للمعمول صفة للمعطوف على مفعول او صلة او للمعطوف على ذلك المعمول و
على هذا فقس قو فيه انه جميع صور ما ذكره آه اقول لا يخفى انه لو كان شغل العامل المقدر ايا جاز لما
لتوقف اعراب الثاني على شغل الاول والحال ان شغل الاول يتوقف على اعراب الثاني فلزم الدور تأمل قو فان
الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اى ما ينبغي ان يكون ظاهر الكلام عليه بالنظر الى عمل الفعل المقدر من غير نظر الى
لزوم اجتماع المفسر والمفسر فلا يرد ما ذكره قو لابد له من قيد آخر وهو الاسناد اه اقول لم يرد ان الابتداء
هو تجرد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد ولا تجرده عنها مطلقا كما يوهم الراعى بتعريف الابتداء اقول لم يرد الشارح
ان تجرده عن العوامل اللفظية الذى هو الابتداء يصحح رفعه بالابتداء حتى يرد ما ذكره بل يريد ان التجرد اى
كونه مجردا عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء اى بكونه مبتدأ لان الابتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية
قو لانه في صورة استواء الامرين بناء ليس الامران يعني ان المفهوم من قوله اعمى والمختار الرفع عند عدم قرينة
خلافه انه اذا وجدت قرينة النصب مع قرينة الرفع لا يختار الرفع بل يستوي الامران فلو كان المراد من القرينة
ما حصل التقرير بصحيح النصب بالفعل وليس فيه بل فيه ما زاد على تصحيح النصب فقط ما يعني انه لو اريد بالقرينة
ما حصل منه الترجيح لزم ان المختار فيما يستوي الامران لعدم القرينة الترجيح خلاف الرفع بالفعل فيه اذ لا اذ الراجح
على تصحيح النصب فلا يلزم في لا وجه وما زاد على مصحح النصب فيه قو والتقييد بالرابع عدم ما يرجح النصب
يعني لو كان القرينة بمعنى ما حصل فيه الترجيح لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها لان عدم قرينة خلاف
الرفع بهذا المعنى شامل لوجود اقوى من قرينة النصب اذ عند وجود اقوى من قرينة النصب لا يوجد قرينة مرجحة
للنصب اما اذا كان القرينة بمعنى ما زاد على مصحح النصب فلا ... يلزم الاستغناء اذ عدم قرينة خلاف الرفع بهذا المعنى
ليس شاملا لوجود اقوى من قرينة النصب لانه لا يلزم من وجود اقوى عدم وجود ما زاد على مصحح النصب
قو الا موجب لاختيار الرفع التي هي ما يوجب اختيار النصب شامل لوجود اقوى اذ عند وجود اقوى لا يوجد
ما يوجب اختيار النصب اما اذا كان المراد مقتضى الاختيار الا اختيار في الجملة فلا يلزم الاستغناء لان
عدم قرينة خلاف اختيار الرفع في الجملة التي هي قرينة اختيار النصب في الجملة لا يشتمل وجود اقوى اذ لا يلزم من
وجود قرينة اقوى للرفع عدم قرينة اختيار النصب في الجملة قو ورد بان السلامة عن الحذف ارجح اى
السلامة عن الحذف التي هي قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب التي هي لزوم كون الخبر جملة على تقدير الرفع فيرد
ما ذكره الشارح لكون لزوم كون الخبر جملة قو على تقدير الرفع قرينة النصب فيه نظر اذ غاية الامر انه يقتضي

نعم ان قرينة الرفع لا انه يقتضي كونه قرينة النصب ولو سلم فلا يرد على مصحح النصب فلا يتم وما ذكره قوله على ان
القول بصحة نحو زيد عرفت اه يعني ان نحو زيدا ضربته غير جائز على بيان غير المفتاح لان غيره حكم بعدم
جواز نحو زيد عرفت وعلى بيان المفتاح لا يقبح نحو زيد ضربته لانه يجوز نحو زيد عرفت مع قبح فاذا جوز
ذلك مع قبح لزم ان يجوز نحو زيدا ضربته بلا قبح فتجويز النصب في نحو زيدا ضربته اذا كان على بيان المفتاح
لا يصحح الحكم باستقباحه لانه على بيانه يكون جائزا بالرفع مع قبح وبالنصب بلا قبح هذا واقول فيه
نظر لانه لا يلزم مع حكم غير المفتاح بعدم جواز نحو زيد عرفت عدم جواز زيدا ضربته على بيانهم لتجويز ان
يحكم بجواز نحو زيدا ضربته مع الحكم بامتناع نحو زيد عرفت وكذا لا يلزم من تجويز المفتاح نحو زيد عرفت
مع قبح تجويزه نحو زيدا ضربته بلا قبح قوله ولا حاجة الى الاول ولا الثاني اقول ويصح ان يراد ويختار النصب
[illegible] بترتيب الامر والنهي بحذف المجرور والجر وادخال الجار على المجتنب اه قوله فيرد عليه انه اقول
ليس لكون قوله بقدر جعلنا بين جميع متعلق بخلقناه رجحان لكون قوله خلقناه خبرا لانه يفيد
فائدة تامة تأمل قوله على انه تكملة يراد اه يعني لا نم ان الخبر افيد من الصفة بل الصفة افيد لانه تكملة يراد اه
اقول بل الخبر افيد لانه يزيد القيد في المسند فيكون الحكم افيد لانه ان كان قوله خلقناه خبرا تعلق به قوله بقدر
فيزيد القيد في المسند اما اذا كان قوله خلقناه صفة فلا يوجد زيادة القيد في المسند لكون الخبر ح بقدر
قوله فلا يتحقق خوف اللبس في الصفة المعرفة اذ يكفي جعل المفسر صفة للمنصوب المعرفة قوله ولا فيما اذا لم
يكن للمفسر متعلق لا بد من تقييد المتعلق بقوله يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب قوله فان المقصود بالافادة
اهانة زيد اه اقول ضرب الغلام اذا كان مستلزما لاهانته يستفاد اهانة زيد في صورة الرفع ايضا
فلا يختار النصب قوله لان الصفة غير مقصودة اه فيه انه اذا كان التقييد بالوصف معنى صحيحا لا يتم
الاخبار بالجملة التي بعد الاسم مقصودة قوله بجعل اتحاد الفاعل اه اقول ان المناسب ما يلابس الفعل المفسر
في الحكم المقصود ولا يلابس الفعل المفسر في القصد فعل الا مع اتحاد المسند اليه فاتحاد الفاعل رابطة قطعا
ومثل ازيد خلف في هذا الباب بتقدير اخلف السد زيد لانه مما يتحد فيه الفاعل معنى وبهذا يندفع ما يقال انه يصح
ان يكون ازيد ذهب في تقدير اذهب الزيد زيدا لانه ليس مما يقصد به لعدم اتحاد المسند اليه اذ الظاهر ان ذهب
مسند الى الجار والمجرور قوله اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال فيه انه يجوز ان يكون مراد الرضي بيان
عدم جواز اسناد ذلك الفعل الى المصدر مع غير توقفه لبيان وجوب الاتحاد ولكون ذلك كافيا في المرام قوله على ان
الاحتمال مرجوح اه فيه ان الحكم فيه بوجوب الرفع فقط لا بوجوب الرفع بالابتداء قوله فلا يتوقف اه فيه انه لا يتعين
كون الفعل الذي بعد المرفوع صفة له الا ان يكون ذلك الفعل بحيث لو سلط بلا نائب على تقديره ويصح على تقدير لا
لا يكون مقصودا قوله نعم ان هنا ما هو آخر ح مثل هذا الفعل ينبغي لو اسند الكتابة الى الالزام بسبب كونه سببا
كتابة

كتابة الالزام لزم اسناد كتابة كل شيء الى الالزام وهو ليس بصحيح لان الالزام ليس الا سببا لكتابة كل شيء بل هو سبب لكتابة
كل مفعول لزم قوله لان فيه بيان انه لا يكتب الا بان يكون المعنى ان ما هو مكتوب في صحائف اعمالهم مفعول لهم لم
يكتب فيها غير ما هو مفعول لهم يعني لم يكلم الكرام لهم بان يكتبوا ما لا يفعلون وهذا المعنى غير ما افاده قوله وكل
صغير وكبير مستطر اذ ما افاده ان الكرام يعملون في كتابة افعالهم وما افاده قوله تع وكل شيء فعلوه في
الزبر ان الكرام لا يظلمون بان يكتبوا ما لا يفعلون لكن هذا المعنى غير مقصود قوله فلا يحتاج الى تقييد الجملتين
بالاستقلال اذ لا يتجه ان زيدا ضربته جملتان مع انه من هذا الباب لان المراد انما هو جملتان مع رفع الاسم لا يكون من هذا
الباب وهذا المثال مع رفع الاسم ليس بجملتين هذا اقول فيه نظر اما اولا فلان هذا المثال مع رفع الاسم جملتان ايضا
الا انهما ليست بمستقلتين احدهما في الاخر فلا بد من التقييد بالاستقلال على هذا الاتي ايضا واما ثانيا
فلانه ان كان المراد ذلك ينبغي ان يقال ان كونه جملتين في حال الرفع لا يمنع كونه من هذا الباب لجواز ان يكون منصوبا او
منصوبا او يكون جملة واحدة قوله ولان الجملة اه بان يكون المعنى ان الاتية ليست من هذا الباب والا لزم ان يختار
النصب واللازم منتف وكذا الملزوم قوله لانه يستدعي اي لا يستدعي التخريج التقدير والمفعول له لا بد ان يستدعي
الفعل قوله واما ان الحذر ورفيه انه يوهم العطف على هذا لكون الحذر ورمنه معمول الفعل قوله فلا اولى ولا بد من عاليه
آه ... ان الاحسان التوجيه بان مراد الشيخ وجوب الضمير فيما يعمل فيه وجوب الا مطلق والا فالعموم وعلى
التوجيه ايضا بان المراد لا بد من ضمير في هذا العطف فلانه لا بد من ضمير في العطف في مطلق قوله نعم لا يناسب تقدير
بعد الطريق لان الحذر ورمنه في هذا القسم لا بد ان يكون معمول الفعل فلو كان التقدير بعد نفسي عن الطريق لزم
ان لا يكون الحذر ورمنه معمول الفعل اولا ان النصب الطريقة بتقدير الفعل الا لا يكون الطريق ح معمول الفعل قوله لكنه
ليس من فروات تقدير بعدا اي ليس من فروات تقدير بعد ان يكون نصب الطريق بالفعل المقدر فليكن بحذف الجار
الجار ويكون المعنى انه ليس من فروات بعد ان يكون التقدير بعد الطريق فليكن التقدير بعد نفسك عن الطريق قوله الا ان يقال
يلزم ح نصب الطريق آه ويلزم ايضا ان يكون الحذر ورمنه معمولا في هذا القسم قوله وما ذكره من الجواب بقوله قلنا ان
اقول يرد الشيء بذكر السؤال والجواب ببيان السبب عدم توقف العطف لامتناع تقدير الواو لان المعنى السؤال انه
امتناع اي الى الحصر لا يثبت امتناع تقدير الواو فلم يتوقف العطف ببيان امتناع تقدير الواو ومعنى الجواب ان
امتناعه اظهر فلا حاجة الى التوضيح قوله والمراد باسم الزمان والمكان المعنى الاصطلاحي آه لان المفعول فيه اسم الزمان
والمكان بمعنى الاصطلاحي كاليوم والجمعة مثلا لا الاسم الزمان والمكان بالمعنى الاصطلاحي كالمستقر والمغرب مثلا
قوله والا لكان الزمان ونحوه طيب يوم الجمعة وصفا له فيه لا مفعولا فيه وبهذا يندفع ما اورده بقوله ولان
نقول اذا قلنا طيب الزمان آه لان الطيب المطلق المذكور في طيب الزمان ليس بفعل فيه يوم
الجمعة قوله هذا لا يصح آه فيه انه ان اراد انه يقال جلست في جميع اجزاء البيت بمعنى ان يكون جلوسا وقع

علی جميع اجزاء البيت لم يكن في مفعولا فيه بل ان يكون مفعولا به مجازا في دون الاحتياج الى ان يقال ضرورة بمعنى شغلت
جميع اجزاء البيت بالجلوس ويتجه انه كما يصح ان يقال ضرورة ان يقال بهذا المعنى جلست في جميع اجزاء الدار
والمحلة او البلد قه فيه انه توسع آه يمكن ان يقال يجوز ان يكون هذا توسع لم يعرف انتصابه بالمفعول لا بكونه
لكونه مفعولا له قه وفيه ايضا التدبير وعليه اه اقول قيد الحيثية معتبر في التوسع فلا ورود قه قيل التاديب
علة الضرب اه اقول هذا مسلم الا ان معنى ضربته للادب او ضربته لتعليم الادب قه ويلزم آه فيه ان امتناع لا
يلازم ذلك الجواز التاديب بتضمنه التاديب مع امتناع انتصاب التاديب قه والاظهر ان
يقدر يخالف الزجاج بهذا التقدير قرئ يخالف فيما عبارة الشارح على البناء للمفعول لدفع ما ذكره قه بل دعواه
ان مراد الترتيب بهذا المعنى لا يخفى ان دعواه لو كان في المقام لكان على ان مراده في الترتيب بهذا المعنى ولم يقم
عليه دليلا الا مجرد دعواه وكذا في المفعول المطلق لصحة تاويل بما يكون معناه من المفعول المطلق و
لو سلم ان دعواه في ذلك يمكن ارجاع ما ذكره الشارح الى منع ان مراده من الترتيب بهذا المعنى بان يكون معنى
ما ذكره ان صحة تاويل نوع من نوع لا تؤثر في حقيقته فلا يوجب كون المراد النوع الاخر قه وهذا لا يتجه
لان قولنا التاديب مفعول له اه بهذا التحاير ولو كان مراده انه لا فرق بين التاديب وللتاديب في
كونهما مفعولا له وليس مراده ذلك بل مراده انه لا فرق بينهما فاذا لم يكن قولنا تاديبا مفعولا مطلقا لا
يكون قولنا للتاديب ايضا مفعولا مطلقا فان قلت فعلى هذا لا حاجة الى قوله في زمان واحد او مكان واحد
قلت نعم لكن فيه فائدة جليلة وهي التنبيه على انه قد يكون بالنظر في تلك الامثلة ركيزة الى وحدة الزمان فقط وقد
الى وحدة المكان فقط وان لم تكن تلك الامثلة مشاركة الا بوجود الزمان والمكان معا وبهذا يندفع ما اورده
المحشي في قوله الاتحاد اليد من انه لو اكتفى في الامثال المذكورة وحدة الزمان لكفى لان النظر في الامثال المذكورة وحدة
المكان لا لاتحادها في المعنى فلا يرد ما ذكره قه التوحيد بوجه تخصيص اللام هنا اه اقول لا يبعد ان تخصيص بوجه
اللام هنا الكمال قلة دخول الباء على المفعول فيه قه علة الفعل وهو الحامل الموجب مع الفعل آه فيه
نظر لانه لا يصح ان يكون الحامل الموجب مع الفعل وعلة الفعل الا ان يقال ان التقدم الذاتي كان في العلية
قه واقامة المصدر المؤكد اشار بلفظ المؤكد الى جواز اقامة المصدر المنوع بلا تكلف قه ولو قال بالمذكور
لكان الطف لانه يتبادر الذهن فيما ذكره الشارح ان المراد بلفظ المذكور بخلاف ما ذكره المحشي اذ يحتمل معنيين
قه اي الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا وتحكم قولهم وقوع الضرب على زيد وعمرو والافعال لكونهما
منزوعين فلا يصح جعل الواو بمعنى مع بخلاف كفاك زيدا ودرهم فان كفاية درهم ليست بلازمة الطالب وزيد
منفردين اذ لا يقبل الدرهم الانقسام فلا بد ان يجعل فيه بمعنى مع قه واعا [illegible] الشارح على ذكره لان في
الواو فيه بمعنى مع يقتضي كونهما في كفاك وزيدا درهم لكونها بمعنى واحد سيئا وقد عرفت ان البلاغة تستلزم [illegible]

لان المضاف

قه لان المضاف اه يفيد انه يمكن النصب فيه بالعطف بل لابد ان يجعل الواو فيه بمعنى مع بخلاف كفاك وزيدا ودرهم قول فيه
انه يمكن النصب فيه ايضا بالعطف على محل الكاف لان حرف الكاف مفعول بمعنى قه دبر الاشهر في السنة الحج هو من قولهم
آه اقول المراد مشاركته المعمول في صدور الفعل او وقوعه بمعنى ان صدور الفعل عنهما او وقوعه عليهما
معا لا بمعنى ان الفعل كما يصدر عن المعمول يصدر عنه وكما يقع على المعمول يقع عليه فلا يرد ما ذكره لان فعل الاستواء
صادر منه اي مع الخشبة بالانزال فقط ولا من الخشبة فقط لا ترى انه اذا انزل الماء ولم تكن خشبة لم يوجد الاستوى
الاصلا فان قلت معنى سرت وزيدا ان السير صادر مني ومن زيد قلت ليس معناه ذلك بل معناه ان السير صادر
مني مع زيد في المكان فقط وان كانت وحدة الزمان معتبرة فيه ايضا قه والحمل الملازمة منفية آه جوابه سؤال
مقدر تقريره السؤال ان الترك في زمان واحد لا يستلزم الارضاع لجواز ان يكون الترك في مكانين وتقرير
الجواب ان المراد من عدم الترك الحفظ والترك في مكانين من قبيل الحفظ تقول فيه نظر لان عدم حفظ الناقة
مع ولدها لا يستلزم الارضاع ولا بينه بقوله بمعنى لو لم تحفظ الناقة وفصيلها ولم تحفظ اه فهو معنى الواو
العاطفة لا معنى الواو التي بمعنى مع فالاولى ان المراد من الترك التخلية فيكون المعنى لو خلى الناقة مع ولدها
لرضعها وقد عرفت فيما تقدم النظر فيه ان وحدة المكان لا الى وحدة الزمان وان كان وحدة الزمان معتبرة فيه
ايضا في صدر معناه انه لو جعلا في مكان واحد لرضعها قه والاسم فعل فان اسم الفعل آه هذا يرد على المحشي
بان المفعول معه الذي علامته اسم فعل يجوز فيه وجهان فلا بد ان يقول فان كان الفعل لفظا او اسم فعل
قه وانما جعله عليه جعل معمول الفعل اعم قد عرفت فيما سبق انه لا بد من جعل معمول الفعل اعم من المفعول به
حتى يدفع خروج التوسع كذاك وزيدا درهم ولا يدرم دخول ضربت زيدا وعمرا في التوسع لان الواو والعاطفة
انما تدل على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة فان قلت فعلى هذا لا حاجة الى حمل الجواز على معنى عدم
الوجوب لا خراج مثل ضربت زيدا وعمرا عن التوسع قلت هذا التقسيم مطلق ليس مخصوص المفعول فلا بد
من حمل الجواز على معنى عدم الوجوب حتى يخرج المذكور بعد الواو العاطفة عن القسم قه خارج عن تعريف المفعول معه
آه قد عرفت ان خروجه بعدم دلالة الواو على المصاحبة لا التخصيص المعمول قه في ضربت زيدا وعمرا وخارج
عن التقسيم قد عرفت انه خارج عن التقسيم لاطلاق التقسيم فان قلت جاء زيد وعمرو خارج قد عرفت ان التقسيم
قه والنصب الذي ترجح الشيخ عن الحذف آه اقول النصب يلزمه مثل هذا الحذف الذي لا قرينة عليه بل ادرجه
قه واما تقييد ولا يخفى ان الحال اه اقول الحال تثبت للذات الا في مع صفة الفاعلية او المفعولية بل كون
الذات صادرا عنها الفعل او واقعا عليها الفعل وصفة المفعولية بل كون الذات متعلق عليها الفعل لان المراد
الفاعلية والمفعولية بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي نعم لا يثبت الحال للذات الا في مع صفة الفاعلية او المفعولية
بالمعنى النحوي وهي كون الشيء مسندا اليه الفعل او شبهه وواقعا عليه الفعل او شبهه لكن ليس المراد المعنى النحوي

وبهذا يندفع الاعتراض الذي اورده الحفيد قه فحينئذ لا يصح استثناء قوله الا رفون لا يخفى ان قوله الا رفون آه استثناء من المفهوم
من قوله من غير حاجة الى تقديم الفاعل آه يعني لا احتياج الى تقديم الفاعل او المفعول بل فوق شيخ الا رفون حاوقع آه قه وذا زيد
ليس تتعلق الاشارة به اي ليس تتعلق الاشارة به حتى يكون الاشارة المستنبطة من اسم الاشارة حالا فيه بهذا
وفيه انه اذا اخذ معنى الاشارة منه لم يبق للاشارة الا ما يفهم عنه باسم الاشارة قه نكرة فيه مستوفقة فلا يقال بهذا
من ان عدم الاستغراق فيه ط فاعل بعد الا الحال اي الحال في قوله او متقدما عليه الحال على سبيل التنازع مع قوله او متقدما
قه ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله آه اقول يجوز ان يكون معطوفا على ان يكون الذي هو صلة الموصول
بحذف العايد اي او هو بعد الا الحال فيه قه وعليك ان يجاب عن الاول بانه يريد اشتراط تقويم صاحب الحال لدفع الالتباس
الحال بالصفة بخلاف ما وقع الحال بعد الا لم يبق احتمال الوصفية فيها فيصح تنكير صاحب الحال فعلى هذا يكون التنكير
صاحب الحال فيه لدفع الاحتمال الوصفية فيها الاستغراق اقول يحكى ان يجاب عن الاول والثاني بانه ليس
المراد ما جاءني رجل في حال من الاحوال الا في حال الركوب بل المراد ما جاءني رجل من الرجال الا رجل في حال الركوب وفي الحال فيه
ليس نكرة مستوفقة وكذا واقع بعد الا قه وقوله نقضا للنفي لانه اذا كان منع الاحتمال الوصفية مصححا
التنكير صاحب الحال يكون تنكيرا صحيحا فيما وقع الحال بعد الاستواء كان الكلام مثبتا او منفيا قه لان الجملة
ليست بنكرة الخ آه فيه انه لا يكون الجملة موقتة ايضا فلا بد ان تكون نكرة [illegible] لا يصح [illegible] لان
تنزل الحال اعم من الحقيقي والحكمي قه بجعل الواو ونحوه مصدر الجملة الحالية الى الحالية لطريق اذ ما ويل الجملة
بالنكرة لازم وبعد تاويل الواو ونحوه بلوه مصدر الجملة الحالية بهذا وقد عرفت انه لا حاجة الى تاويل
الجملة بالنكرة لكونها في حكم النكرة قه وهو الاصح اي بلا تقديم الصفة لانه لا التفات الى صحيح والا ينبغي فيه ذلك
قوله السابق بجعل الواو ونحوه مصدر آه قه الحال المشتركة صاحبها بمجموع المعرفة والنكرة فيه نظر لان الظاهر
ان صاحب الحال ~~فيه نكرة فلا يخرج صاحب الحال~~ المشتركة كل واحد منهما لان الحال في معنى اثنان
فيصح ان صاحب الحال فيه نكرة فلا يخرج صاحب الحال المشتركة بقوله نكرة فيه ان جاء قائما رجل آه
اقول معنى لكونها في المعنى مبتدا وخبر ان جاء رجل قائما مثلا بمعنى مجيء رجل في حال القيام لانه بمعنى رجل
في حال القيام فاندفع ما ذكره او يكون التخصيص بتقديم الخبر الظرف من غير لزوم الاخبار عن الجثة بظرف
الزمان قه فالوجه ان يقال ان المراد انه آه فيه انه يرد على هذا الوجه ما ورد على الوجه الذي ذكره الشارح
قه فتخصيص آه عليك ان يقال الوجه التخصيص ان الظرف يناسب العامل المعنوي بعدم تقدم الحال
عليه في الجملة مما يتقدم على العامل المعنوي قه فاذا لم يوجد في العامل المعنوي آه حاصله الظرف لا يتقدم
الا على العامل المعنوي الذي هو الظرف او شبهه فعلى تقدير اخراج الظرف منه لا يصح لان الظرف يتقدم على
العامل المعنوي اقول عليك الجواب عنه بان مراد الشارح ان هذا اي المعينة اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل
المعنوي

30

المعنوي بالكلية بل يكون معتبرا منه في بعض الموارد دون بعض لان هذا في المعينة اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل
المعنوي اصلا بل يدل على ما ذكرنا قوله واما في جملة داخل آه لان الظاهر انه يريد به الا رفون في جميع الموارد فيه
ايجاد بالطريقة اذ اريد به دخول الظرف السلبي بالانانية ومعه الجزء لكون نقيض الايجاب الكلي السلب الجزئي قه لان الا تبع
اي حين ان زيد غير احتمال الثاني وهو الاول وانما كان الا يق ذلك لتعلق قوله بخلاف الظرف على الاول بقوله على العامل
المعنوي مع دخول الظرف فيه قه اعتبارا في عبارة المتن آه فيه نظر لان قوله ولا على المجرور معطوف على العامل
في قوله على العامل المعنوي باعادة الجار وفائدة الاعادة رفع توهم عطفه على المعنوي قه فيه ان المقصود من
النعت ايضا آه اقول لا بد في النعت من الدلالة على معنى في متبوعه بخلاف الحال اذ الدلالة على معنى في غير لازمة
فيها بل الدلالة على الهيئة كافية فيها ولذا لم يشترط فيها الكون وصفا لموصوف اعني فان قلت الدلالة على الهيئة
يستلزم الدلالة على المعنى فلا بد من الاشتراط المذكور قلت مراد المحشي ذلك بعينه ولا حاجة على هيئته قه لانه وان
سمي مسرك لا يسمى به اه حاصله انه ان كان هذا اشارة الى نقد يصح التاويل فيحتاج بان يسمى المسمى بمعنى
سائر ما عليه مسبر الخ لا يصح تسمية البسر تاويلا الى تاويل في جعل البسر وان كان اشارة الى ما عليه
لا يصح التاويل بالبسر بعدم بحي البسر بمعنى سائر مسبر اقول احتياج البسر الى التاويل على الاول ليس لصحة
الحالية بل بعدم لصحة تسمية النخل بالبسر من غير تاويل فلا ينافي ما ذكره من عدم الاحتياج الى التاويل في صحة
الحالية قه وانما جعل قوله المحشي آه اذ لو جعل بمعنى شرط الحال المؤكدة لزم تخصيص المؤكدة بمؤكد مضمون الجملة
الاسمية قه بيد ان رسولا لا يؤكد الارسال اقول لا نسلم ذلك لان رسولا لا يؤكد الارسال لتغايرهما في
المعنى لان الرسول بمعنى اسم الارسال جعل المحشي رسولا بمعنى اسم الارسال اذ ارسلناك بمعنى جعلناك
رسولا يؤكد بعض اجزاء الجملة وهو رسولا فعلى هذا الا يرد ما ذكره لانه لو اريد المعنى الشرعي لم يؤكد ايضا الا
بعض اجزاء الجملة ثم فراهم قه فيه نظر لانه يصح آه اقول لا قرينة على تلك الارادة انظر الا ان اريد مضمون جملة
اسمية مطلق اذ الحق ان مضمون الجملة الاسمية يكون مضمون الجملة الفعلية ايضا بل يجوز ان لا يوجد مضمون
اسمية لا يكون مضمون الجملة فعلية على انه لو اريد بمضمون جملة اسمية ما له مزيد اختصاص بالجملة الاسمية
لم يصح ما ذكره في كون مشتهما له مضمون جملة فعلية لانه لا بد ان يراد بمضمون جملة فعلية ايضا ما له
مزيد اختصاص بالجملة الفعلية ومشتهما له لم يكون مضمون جملة فعلية لذلك لا يكون مضمون جملة اسمية
قه فالاولى ان يعمم آه اقول يمكن ان يقال المراد التمييز بيكون المؤكد منه رفع الابهام فقط في يكون المراد النكرة اذ
في الموافقة زيادة على ذلك المؤكد فلا يرد التعويض قه ودفع بان زيتا يرفع آه حاصله ان الرافع للمؤكد
ذون
لان الوزن انما يوضع للموزون وزيتا يرفع الابهام عن الموزون وهو الموضوع للوطل وليس الوزن الذي
وضع له الرطل مرادا بهذا اقول قد يشير الى وجه الرفع بطريق آخر وهو ان معنى عندي رطل زيتا عندي مرطول زيتا

اى يشتمع وزنا بر طلب تحقيقا يرفع الابهام عن شيء الذى هو المعنى الموضوع له

للرطل الذى بجميع امرطول يدل عليه انه لا يريد المتكلم عندى الوزن بل يريد عندى الموزون بحذف ذو انتظم

فى سلك نظائره قو وبعد فيه ان الرطل آه اقول هذا الايراد على انتقى اذ لا يرد قوله وهو الوضعى على ان

اللائق هو الثابت فى الوضع مطلق اى سواء كان ثابتا فى الاستعمال ايضا اولا لان الثابت فى الوضع

والاستعمال مما يصدق عليه انه وضعى قو وفيه ان الثابت اعم من الثابت آه الجواب انه على تفسير الثابت

بما يقابل الحادث لا يكون الثابت اعم اذ الثابت المتغير الى حادث بحسب الوضع لان

الثابت بحسب الاستعمال حادث كان الممتنع وبريد ان الثابت اذا كان اعم يكون المفسر بما يقابل

الحادث هو الثابت بالمعنى الاعم وفيه ما فيه قو يتجه عليه انه لا يناسب آه اقول يمكن ان يقال

المراد كفاية رجولية زيد الكفاية نفس الرجل ورجلا بمعنى رجولية فهو يرفع الابهام عن شيء منسوب

الى زيد فعلى هذا قوله فان الرجل عين زيد مهم قو وفيه ان المعدود آه اقول الجواب عنه ان رفع الابهام عن النسبة

فى هذه الثلثة هو رفع الابهام عن هذه الثلثة فالمقابلة بالنسبة فى هذه الثلثة بين المقابلة بهذه

الثلثة على ان المعدود الى بمعنى ما يقابل النسبة قو ويتجه ما ذكره على التميز آه اقول ان زيد ايرفع

الابهام عن نفس المضاف لا عن المضاف مع وصف الاضافة فيرفع الابهام عن النسبة فى الاضافة

ليس رفع الابهام عن المضاف نفسه وكانه اراد هذا المعنى بقوله وكانه اراد بما يقابل آه قو وفيه

انه من قبيل التميز آه يمكن ان يقال المراد هذا المثال ليس للتمثيل بل لبيان اطلاق قصد الانواع

والعدد فى التميز قو الاولى ان يقال اذا الجنس لا يخصص الا يخفى ان ارادة الافراد من الانواع بعد من ارادة

المخصص من الانواع قو لكنه والجمع اذا قوبل بالافراد آه يريد انه يمكن ان يريد بصيغة الجمع ما فوق الوا

حد الا انه يمكن ان يراد بلفظ الجمع وما تيسر من غير المعدود ليسهم بشاحلا التثنية ايضا بل انما يراد ب

ايراد صيغة الجمع فقط ويمكن الجواب عنه بان الشيء يريد ان الجمع هنا بالمعنى اللغوى لا بالمعنى الاصطلاحى

وهو ايراد صيغة الجمع فالمعنى ان التميز الجمع فى صيغته وفى الجمع انما يكون بان يثنى التميز او يجمع فا

فهم قو والتوجيه الثانى بعيد جدا لان جعل التميز الا لا يخفى ان تعميم الابهام بالتنوين او النون اذا كان

علة النصب التميز يكون التميز فلبسا بها .. والمتبادر من قوله جازت الاضافة

اضافة المتلبس آه اقول المتبادر اضافة المتلبس اى اضافة الاضافة الى المتلبس يجوز ان يكون من اضافة

المصدر الى الفاعل وان تكون من اضافة المصدر الى المفعول اذ كل منهما متبادر لا الاول فقط فافهم

ظ وان كان اى وغيران كان قو بل يتفاوت الحكمين فى ان احدهما متعلق اه اقول بل يتفاوت الحكمين

فى ان احدهما متعلق بنفس التميز والاخر متعلق بالتميز بالنظر الى المميز قو لانه فى صورة الاضافة الى التميز نكرة

آه اقول

اه اقول بعدم وجود الفرق بين الصورتين فى صورة الاضافة يلزم الالتباس لكون حركات الاواخر فى موضع

السقوط قو الابهام فى طرف النسبة لا يستلزم آه اقول المراد ان الابهام فى طرف النسبة التى يرفع الابهام

عنها يستلزم لان الابهام فى طرف النسبة مطلق يستلزم فلا يرد ما ذكره لان قولنا عندى رطل ليس

رفع الابهام فيه عن النسبة قو وبازالة الابهام عن النسبة لا يزول آه فيه نظر لان بازالة الابهام فى

النسبة يزول الابهام عن الطرف لا محالة وايضا قولنا رطل زيتا ليس رفع الابهام فيه عن النسبة بل عن

الطرف قو وسيجيء تتمته بل هذا هو الاسم نظيره الا ما انه ليس بكل قو فبعد تقييد الشرط

هو هذا اى عبارت خطئة اه لانه اذا خرج بالاول بالتقييد بظن حصول فى الثانى وفيه ما فيه قو

لانه انما يحتاج الى التقييد فى القسمين لو جعل آه لانه ان حمل الصحة على معنى سلب الضرورة عن

جانب عدم يكون جانب الوجود اعم من الوجوب فيتناول لو كان زيد نفسا اما اذا حمل على معنى

سلب الضرورة عن الطرفين فيخرج من الوجوب جعل المنتصب عنه هذا او اقول التقييد لبيان حكم

المراد من الصحة هو الاطلاق الخاص قو ولان التميز لا يكون محتملا الا يكون لما ذكره آه اقول قد اشتهار

المتن اى جوابه بقوله والمراد بجعل اطلاقه الى حاصل الجواب ان المراد بصحة جعل المنتصب عنه صحة

اطلاقه عليه والتعبير به عنه ومن متعلقه الاستلزام جواز رفع الابهام عنه ومن متعلقه ولا يخفى ان

صحة التعبير به عنه وعن متعلقه الاستلزام جواز رفع الابهام عنه وعن متعلقه فضلا عن ان يكون عينه

لجواز ان يكون التعبير عنه وعن متعلقه ولا يكون رفع الابهام به عنه وعن متعلقه ولا يكون رفع الا

بهام به عنه وعن متعلقه جائزا فقوله فلا معنى بعدم كونه مضافا فى المنتصب عنه الا كونه اه اقول

نعم لكن احتمال كونه المنتصب عنه ومتعلقه هو جواز التعبير به عنه وعن متعلقه لا جواز رفع الا

بهام عنه وعن متعلقه حتى يلزم الاتحاد وبهذا اندفع الثانى ايضا لان عدم صحة جعله المنتصب

عنه لا يوجب لمتعلقه اذ يجوز ان لا يصح رفع الابهام عن المتعلق الا انه يصح جعله والمنتصب

عنه قو دون عين زيد الى قوله فلا حاجة فيه ان الذات المقدرة التى هى المتعلق وان كانت

غير ذلك زيد لكن قد يكون فى المثال عينا لانه لو كانت الذات المقدرة مغايرة لما كان صح جعل

التميز رافعا للابهام عن المنتصب عنه اذ التميز يرفع الابهام عن الذات المقدرة لا غير فلا بد من تقييد

الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغاير اه قو هذا ينافى ما سبق منه ان تثنية الجنس آه لا يخفى ان المراد با

لانواع هيهنا ما يراد بالانواع فيما سبق فالمعنى فانه اذا قصد تثنية وجمعه من غير قصد الى

الانواع او العدد لا يلزم ان يثنى او يجمع قو والطبق مفعول معه عطفا على فاعل كانت لا يخفى

انه لو كان المراد فلم يلزم ان يقال كانت وطبقها له فالمتبادر من العبارة كونه مفعولا معه

لمصاحبته خبر كان قوله لا معنى لحصر الاحتمال في الصفة يعني اذا لم يجب كون الحال مشتقة يحتمل التمييز الحال
في غير الصفة ايضا اقول يمكن دفعه بان غير الصفة من التمييز لا يدل على الهيئة بل يدل على الذات فقط قوله
يعني الطبق ان يجعل مبنيا للفاعل آه اقول فيه انه اشار الشيخ بما ذكره الى ان المصدر اذا اضيف الى المفعول
واذا اضيف الى الفاعل واشار بتقديم الاول الى كونه اظهر وان كان الثاني ايضا صحيحا لحصول المطابقة
من الطرفين لا لانه يصح جعل الطبق مبنيا للفاعل ومبنيا للمفعول فلا يرد ما اورده في قوله الاتي بقوله
لا معنى لاقتصاره على كونه بمعنى اسم الفاعل الا قلت بل زيادة من لتويزا احتمال الى ان يعني ان زيادة
من للتنصيص على كون تلك الصفة تمييزا لتويزا احتمال كون تلك الصفة حالا اذ لو لم يحتمل الحال لم يحتج الى
التنصيص على كونها حالا بهذا اقول المراد ان زيادة من في بعض الصفات التي يرفع الابهام تدل على كون انواع تلك
الصفة تمييزا لا حالا فلا يرد ما ذكره قوله فالاولى ان يقول ولا يتقدم التمييز اه يمكن ان يقال قوله فلا يقال عندي
درهما عشرون ما يدل على انه يريد نفي اذ رفع الابهام فيما ذكره من ذات مذكورة قوله الا انهم توسعوا لكونه
فاعلا حقيقيا باثر واه اقول بهما فاعلا حقيقيا عندهم عدم الرد ايضا على ما لا يخفى قوله وبهذا احتاجوا الى تاويل
في نحو الارض عيونا ولو كان قاعدة عندهم المشهورة ما ذكره الشارح لم يحتاجوا الى تاويل في نحو الارض عيونا
لكون التمييز فيه مفعولا في المعنى بلا تاويل على انه لو كانت القاعدة ما ذكره لزم ان لا يمتنع تقدم التمييز على
الفعل لجواز تقدم المفعول على الفعل وايضا علل الشيخ عدم تقدم التمييز على الفعل بكونه فاعلا في المعنى فقط
وانا فيه ان لفظ المفعول في موضعه خطاء من الناسخ الاول قوله وان اريد به الفعل او شبهه اه يمكن
ان يقال المراد في ذلك الا يلزم ان يكون الخلاف في الجميع بل ان يكون في البعض فلم يرد ان المناسب معينة على الخلاف
قوله في المصادر ان الكاتب يدل على ... ان لفظ المستثنى ما في قولهم ستثنى الذي يوخذ منه
لفظ التثنية فيكون لفظ المستثنى مغير المعنى جعل التثنية ستثنية اقول الظاهر انه ما في قولهم ستثنى بمعنى حرف
يقال ستثنى عنان الدابة اذا صرفه فان المستثنى معروف بان المستثنى منه وحكمه قوله ولكونه متعددا باعتبار
التقدير بان يجعل آه لا يخفى ان حمل التقدير على التاويل غير ظاهر الا ان يقال جعل العبد مثلا متعددا باعتبار التقدير
لا باعتبار التاويل قوله وبعيد بهو كبير وشنه ومعنى يقال بهو لبعر الكلاب بعيد انه يخيل قوله والظاهر ان الكلام في كونه
منصوبا بالنصب مستحقه آه لم يقل ان الكلام في كونه منصوبا على الاستثناء لئلا يرد عليه انه يخالف في قوله
او كان بعد عدا وخلا اذ النصب بعدهما ليس على الاستثناء وجاعلم الورود على ما ذكره ان النصب
بعدهما ليس لكونه ما بعدهما نائبا مناب المستثنى منه بهذا اقول المختص بالجاه الورود بما ذكره لان نصب
ما بعدهما ليس لاستحقاقه في ذاته بل بسبب عدا وخلا فافهم قوله فقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو
قوله آه اقول المتبادر ان خبر كان قوله بعد الا وقوله في كلام موجب متعلق بجملة اذا كان بعد الا اي منصوبا
وقت

وقت وقوله بعد الا في موجب لان العطف فاء على المقيد يقيد مقدم آه فيه انه لو قال اذا كان في كلام موجب بعد الا
لا قيد الاحتراز ايضا فان قلت يريد التقدم على المعطوف عليه قلت التقدم على المعطوف عليه ليس
بلازم في افادة الاحتراز فافهم قوله لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى آه اقول العطف على قوله بعد
الا لا يمنع كون المعطوف مقيدا بكونه بعد الا لان العطف على قوله بعد الا انما هو بحسب الصورة اذ يجب
بحسب الحقيقة العطف على مقدر وهو قوله بعد المستثنى منه ومتصلا لان خبر كان في الحقيقة هو ذلك المقدر او
حاصل التركيب منصوب اذا كان بعد المستثنى منه ومتصلا بعد الا انه لم يذكره اكتفى وجعل المعطوف
قرينة عليه مع دلالة كثرة وقوع المستثنى بعد المستثنى منه ومتصلا على ذلك المقدر على انه لا يكون وجه
النصب في المستثنى بغير بل يكون في غير لان اعراب كاعراب المستثنى بالا فقبر زيد وغير حمار في
قولنا ما جاءني غير زيد القوم وجاءني القوم غير حمار منصوبان وجوبا فما قال من ان يجيء حكم المستثنى
بغير بعد في حكم الاستثناء ... بعد الا كمنصوب فافهم قوله ثم يفيد كل منهما ما يقابل به الاخر فيعلم آه
هذا مبني على ان ما تقدم اعم من ان يكون المستثنى فيه بعد المستثنى منه اولا فما اجتمع فيه القسمان وهو
ما يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه في كلام موجب فانه من الاول والثاني فكان ... ان
الاول ليس باعم قوله الاوجه ان الضمير راجع الى البعض المضاف لا يخفى ان الضمير راجع الى ما يعبر عنه
بالبعض لا الى لفظ البعض حتى يتصف فيه الاضافة فان قلت المختص به الاضافة بحسب المعنى قلت
لا يجيء على هذا اقول والاضافة لا تستلزم لان الاضافة بحسب المعنى لا تنافي ... قوله ولا
... لاقتصاره على التوجيهين آه اقول رجوع ضمير ما خلا الى المجيء لا يفيد عموم مجيء زيد الذي يقتضيه
لان مجيء القوم وقت خلوه المجيء عن زيد لا يمتنع مجيء زيد لجواز ان يكون مجيئه في مجيء اخر منهم
بخلاف ما لو رجع الى المجيء او البعض قوله وفيه نظر لان عدم صحته وقوع الفعل خبرا آه لا يخفى ان
عدم الصحة لا ... فوائد ... اذ لا يصح في البعض ايضا لعدم العائد قوله والاولى
ان المعنى زيد عن المجيء آه لا يخفى ان معنى زيد يكون عن المجيء المضاف الى المستثنى منه على تقدير الرجوع
الى المصدر فيفيد اخراج زيد عن المستثنى لا عن المجيء مطلقا قوله ليس والبدل مستثنى
بعد الا يمنع اذا كان البدل المستثنى يكون المستثنى ... فلا يكون المبدل منه في حكم التنحية
بهذا اقول لكن هذا مبني على كون ما عبارة عن المستثنى وهو غير ظاهر اذ الظاهر عبارته عن المحل
قوله لانه في الابدال عن اعتبار ضمير في المستثنى اقول لا اضطرار الى ... اذ يكفي في كونه حالا عن كلام غير موجب
اعتبار ضمير ... عنه في جعله صفة قوله لان نقول تقدير قد اسهل آه فيه نظر اذ الاسهل في كونه حالا
تقدير الضمير مع تقدير الواحد اسهل من تقدير الاثنين قوله بان تجعل المنوي صفة المستثنى لحال متعلق آه

لا يخفى ان جعل الواحد متعلق بالمستثنى غير ظاهر قوله لان ايهام البدل من اللفظ ايهام الخلو لان ايهام البدل

من اللفظ ايهام تقديم حرف النفي بعد الا وهو ايهام الخلو وليس في غير معنى النفي حتى يتقيد لاجل العمل من غير

اعتبار معنى النفي مع انه لو كان له معنى اخر لامتنع التقديم ايضا لايهام الخلو قوله ولزم تقييد الكلمة من لانه

اذا جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور لا يحتاج الى التقييد لان من مطلق للاتراد في الاثبات عندهم

وهو الاقول عدم ذكر المحقق الخلاف فيه يدل على انه يريد الاتفاق وليس الاتفاق الا في الاستغراقية تامل قوله

ولا يخفى انه لا فائدة في قول المحقق عاملة بل اه فيه ان البدل على اللفظ يقتضي تقديرهما عاملة فلا بد

من نفي تقديرهما عاملة حتى يثبت تعذر حمل البدل على اللفظ على انه لو لم يذكر قوله عاملة لتوهم

ان المراد لا تعذر ان يعمل لافادة المعنى والتحقيق انه يجوز ان تعذر لاجل العمل للافادة المعنى قوله وفيه نظر

اذ نعت سلم لا المبنية اه حاصله ان لا تعتبر المعنى دفع ذلك غير في المعتد من غير اخطار قوله وكثرة

النصب المستفاد من قوله في الاكثر آه لا يخفى ان الاكثر هنا بمعنى الكثير فالمستفاد منه ح قلت النصب

لا الكثرة قوله جعل امتناع الحي والنسبة ائمة عند بعض لستر آه اقول ان تنبيه الفعل اياه عن نفيه يجوز ان يكون

لعدم تساقه المستثنى بالفعل ظاهر ح ما ذكره فيما قبل من انه لا يستثنى به لما لا يمكن نسب اليه سواء

الا ان يقال ليس ما ذكره فيما سبق بيان للقاعدة الكلية بل تنزيه على ما قال الشيخ واعترض عليه قوله

فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع اي فيما قصد بيان نسبتهما والا فلم وقيل ومرفوعا بالعطف على غير

وقوله لان المعنى ما جاءني الا زيد بيان جواز العطف على المحل لا بيان ان المعنى ما جاءني زيد فقط وفيه

نظر لان الاعراب بعينه اعراب اه حاصله ان المستثنى بغير ليس مستثنى بالا بل بغير وهو الذي اتى التفاسير يريد ان الغير

اذا كان بمعنى الا يكون المستثنى بغير المستثنى بالا ويمكن الجواب بان اضافة الغير بمعنى الاستثناء ليست

لكونه بمعنى الا قوله والاوجه انه يجب جعله تابعا لمتكلم اه فيه نظر لان وجوب جعله تابعا لمتكلم يفيد

ان الغرض جعله صفة مع ان جعله صفة ليس بمقصود ابدا بل بسبب الاضطرار قوله الا ان

يقال ما قال الشذوذ اه حاصله ان كان الضعف بمعنا يريد الضعيف بعد عدم الشذوذ وان كان بمعنى

القلة يريد الضعف مطلق والا فلا ضعف قوله لان المتعدد غير الواحد اقول فيه نظر اذ حاصل كلام

المحشي انه اذا كان الا صفة بمعنى غير يدل قوله تعالى ولو كان فيهما اه على انه ليس فيهما اله غير الله لان

الجمع كما عرفت في افادة الجنس فيثبت الواحدية بناء على ان الغير بمعنى الاثنية للمتعدد ونفي اللازم يستلزم نفي

الملزوم فاستلزم التعدد المغايرة ليس لكون المتعدد غير الواحد فمعنى هذا معنى قوله تعالى لو كان فيهما

اله الا الله لو كان فيهما اله غير الله لان معناه لو كان فيهما الهة غير الله باعتبار كون الجمع غير الله كما لا يخفى

قوله والاوجه ان وصف الالوهية بغير الله اه حاصله انه لو جعل الالوهية لكان المعنى الا غير مستحق للالوهية

مكان غير الله

مكان غير الله سهوا وفيه نظر لانه يكون المعنى ح لو كان فيهما الهة غير مستحق الالوهية لفسدتا وهذا

المعنى غير صحيح لان وجود غير المستحق للالوهية لا يستلزم الفساد الا ان يقال ليس المراد نفي التغيير

بل المراد نفي المغير والتغيير للبيان والتقوية وايضا يلزم العلم بعدم الدخول بتعيينه فلا يتعذر

الاستثناء في فهم قوله واقول يحتمل ان يكون الاشتراط اقول عدم وجود الوقت لا يكون سببا للفارقة

اي لا فيه بل يكون سببا للحكم بتلك المفارقة مع ان الحكم بتلك المفارقة ليس مراد قوله فيه ان الخبر

الخبر في توضيح الخبر توضيح الشيء بنفسه اقول المراد ان المراد بعدية المسند له فلو قال ان يكون اسنادا

الى الاسم بها واقعا بعد دخول على شئية بعدم نزاحمها بالاسم وعن الاخر بالخبر لاعلى الاسم وجزاء الاسم ولا

خبر قبل الدخول قوله وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال آه اقول معنى كون هذه الافعال من دواخل

الجملة الاسمية لكونها داخلة على ما هو جملة اسمية قبل الدخول الا قبله قوله فلا يرد انه لا يشارك المبتداء

آه اقول عدم ورود ذلك لكون المراد ان امر كان خبر المبتداء بعد ان صح وقوعه خبرا كما عرفت فيما سبق

قوله ويمكن دفعه بان المحقق جعل حكمه اه ان الاصل ايرفع ان المراد بيان جواز التقديم والايلزم منه عدم

جوازه على كل حال لا بيان انه يتقدم البتة اذا كان معرفة حتى يرد انه لا يصح على الاطلاق اقول على هذا

لا حاجة الى قوله في اه امتناع التقديم اه قوله ولا يخفى ان ارجاع الضمير الى المجرور خبر كان آه يمكن ان يقال

ان الضمير في ما سبق ظاهر مرجعها راجع الى خبر كان لان حال خبر اخواتها يعلم من بيان حال خبر

كان .. وانما ثبوت مقصود لو جعل الضمير الى الظرف يمكن ان يقال لو جعل الضمير الى الظرف الى ثبوت

مقصود صح ايضا لان كون الخبر في محله لكون الفعل خبرا في الخبر الكون الخبر الخ قوله وجعله عوضا عن

كلمة كان وموجبا للحذف فيها اه لا يخفى ان المراد انه زيدت لفظة ما لتكون عوضا الا انه زيدت لان في

حتى يمنع كونها عوضا زيادتها قوله فان المقصود في الاعلام رجل ظريف نفي جنس آه لا يخفى ان المقصود

هو نفي ثبوت الظرافة لا نفي الظرافة ثم لا يخفى ان قول الشيء وكلمة يشتمل نفي الجنس مثل لا رجل موجود

فانه ليس نفي صفة الجنس بل نفي صفة الجنس نفي حكمه للاشتمال الى بيان ان معنى نفي صفة الجنس

نفي حكمه وهو ثبوته للجنس قوله والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا آه فيه انه يرد ح انه يقال

ما وجه اختصاص المنصوب من اسم لا الاسم دون سائر المنصوبات قوله فذكره في تعبيره ما ينتصب

آه اقول يريد الشارح تعبيره الحركة والحروف البنائية التي ينتصب بها اعوذ لا تعبيره ما ينتصب به قوله

يستفاد منه منه ان خبر الجملة الثانية محذوف اه اقول الخبر في الاصل قوله موجود الا انه حذف واقيم

قوله الا بالله مقامه فاشار اليه الشيخ بما سبق الى الاصل وبهذا الى القيام فيصح ان الخبر محذوف قوله و

لم يقل ضعف ضعف الاول لا شتراك الى ان الظاهر ان المحشي يريد ضعف وجه الرفع لا ضعف الرفع في الجملة

في الاستعمال ولاسيما على تركه لو اريد ذلك لزم عليه ان يوهم قولها ضعيف بعد قوله وفتح الثاني لان الاول ليس
ضعيفا مطلقا والا لزم ضعف رفعهما باضعف مع فتح الثاني قه انما فصله لابيان ان الهمزة الخ حاصله ان
ابطال الهمزة معنى النفي لو يوهم ان الهمزة تبطل العمل ايضا لان عمل لا للنفي فقط فيلزم ببيان انها لا تبطل
العمل ايضا وفيه ان الوهم لا يبطل معنى النفي بالكلية لان لا التي للنفي في الجملة مع التوقع والتمني قه وجه
خروجه عنه الخ اما باراده الخ فيه ان بارد النعت يسلم الحكم لا المبنى فان هذا الثاني معرب لا بالتبعية فلا يرد خروج الحكم عن
ماذكره الشارح وان اراد ان المبني يشتاق الى معهود وهو المبني من اقسام لا بالاصالة يكون ما
ذكره على ماذكره الشارح قه بل يكتفي في منع البناء الفصل بالعاطف اقول نعم يكفي في ذلك الفصل في منع البناء
اذا لم يكن المعطوف في حكم المتصل مع المعطوف عليه واما اذا كان كذلك فلا اذ لا شك في ان لو في حكم المتصل بما
ذكره قه واذا كان معرفة يتعين العطف على المبتدا الخ فيه انه اذا كان معرفة فيكون العطف على الاسم لا يجب
الخ فيه فان في العطف على الاسم لا يجب التنقيد وايضا عطفه على محل الاسم لا على المبتدا على انه ما ذكره الشارح ليس
زيادة لا قيد بيان بل انه بيان العطف على الاسم لا انما يكون اذا كان المعطوف نكرة قه وقوله وحكمها علم
فيما سبق الخ لا يرد الشيء ان ذلك يوجب التنقيد بل يرد انه اذا علم حكمه فيما سبق يكون المقصود هنا غيره
بعدم الاحتياج الى معرفة قه جواز البناء في البدل دون وجوبه فلا يكون حكمها حكم توابع المنادى لوجوب
بناء البدل في المنادى لكونه كالمستقل قه فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيه ما لانفاح الخ اقول المقصود
بهذا الاستدلال بعدم جواز هذا التركيب على ان جواز التركيب المذكور انما هو تشبيه بغير المضاف با
المضاف اليه لمشاركته له في اصل معناه لا التعليل بعدم جواز نعدم المشابهة المذكورة بعدم المشاركة ..
وتاخيره الى البحث جر لا عطف على قوله شرك بيان الاضافة بمعنى لم يبين المصنف في البحث الاسم ما والان
يبين سلمها ولا لغة حتى زيد وتاخر الى هذا البحث قه جعل الاشتمال بمعنى لكون الخ مستبعد الخ لا يخفى
ان هذا المعنى للاشتمال لا يذهب اليه عقل بل جعل الاشتمال بمعنى التضمن فلا احتياج الى ثابت قه وهو جعل
الاشتمال بمعنى كون الخ متعلق به الخ اقول المتبادر من الاشتمال هو التضمن سواء كان لافادة معنى اولا
قه وان الجملة ما اشتملت على علم المضاف اليه ليس اولى الخ لا يخفى انه على تقدير ان لا يحصل المضاف اليه بما
عرفه يكون الجملة ما اشتملت على علم المضاف اليه اولى لكون المضاف اليه شاملا لغير ما عرفه بها .. لا ما
جته الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق الخ لا يخفى ان المراد ببيان الشرط بيان امتناع اضافة الا في
مطلق فلا اذا لم يعلم فيما سبق امتناعها الخ قه ان اريد اسماء الخ الى قسم من اقسام النسب الخ لا يخفى انه
كلما صدق على شيء ليث صدق عليه او بالعكس فاصحابهما او لا فر بالعكس او التي قسم من
اقسام النسب وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تجري في غير ذلك اقول ليس المضاف اليه فيه

من وجه

من وجه اذ وجود المعلول في نفسه بل وجود المعلول وظهر منه جواب اخر
وهو ان المضاف اليه فيه اصل للمضاف وبهذا يندفع الاشكال المذكور قه فلا
يضاف اليه بملاحظة هذا التنزيل بمعنى ضرب اليوم الخ اقول لا نسلم ان الاضافة اليه بهذا
التنزيل بل الاضافة اليه بملاحظة الاختصاص من غير اعتبار تنزيله منزلة الفاعل
قه ويكون صفة لنكرة بتقدير واقع اقول يريد الشارح بيان ان في اليوم يكون ظرف لغو لكن الظرف وان
كان متعلق به بل هو ظرف لوقوعه لابيان انه صفة لنكرة بتقدير واقع قه مع ان الاحتمال فرق
بينهما في تعريف الخ يمكن ان يقال يجوز ان يكون تعريفه وصف الاول فيما علم ان المقصود هو اشتقاق
الى معنيه او لم يعلم ان المقصود عدم الاشتقاق الى معنيه قه وبهذا الدفع ان طريق تنكير العلم الخ
لا يخفى ان تنكير العلم بارادة الشيء واضافته غير تنكيره بارادة واحد من جملة من سمى بذلك الاسم
اذ ارادة الوصف من العلم غير ارادة واحد مما سمي به فاذا خرج احد الطرفين في الافادة ليس بدير
بل المراد ان ابقى ذكر احد الطريقين بهذا التنقيح بما علم فيما سبق قه ولا يخرج عما وضع لغير
معناه اقول قد علمت فيما سبق ان الوضع في تعريف النكرة اعم من الحكم لئلا يلزم الواسطة بين المعرفة
والنكرة فما يعلم بالتاويل نكرة حقيقة اذ التاويل وضع لغير معناه حكما قه لان طلب الادنى و
هو التخصيص اي بالنظر الى نفسه الاضافة الى النكرة مع عدم ملاحظة تعريف المضاف فلا يرد ما ذكره
المحشي قه فيتعين ان الغاية الاضافة الى المعرفة اقول لا يلزم مما اشتمل على التحصيل الى اصل الغاية الاضافة
الى المعرفة لجواز ان يكون الاضافة الى المعرفة لافادة التعريف فلا بد ان يقول لا يجوز الاضافة الى المعرفة
لافادة التعريف لما يلزم من تحصيل الاضافة بتحصيل الشيء ان الاضافة الى المعرفة ان كانت لتحصيل
التعريف يلزم تحصيل الحاصل وهو محال وان لم يكن لذلك يلزم التضييع وهو ايضا محال فتعين الاضافة
الى المعرفة قه نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة الخ يرد عليه ان جعلها علما يقتضي
ترك التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل لا جعل التعريف لازما باقيا فجعلها علما لجعل التعريف لازما
تضييع لجعلها علما فافهم قه لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة الخ اقول في تعريف العلم زيادة
دلالة على تعيينه فلا تضييع قه وفيه بحثان احدهما الخ اقول لا يخفى ان قوله في اللفظ متعلق
بقوله تخفيفا لبيان موضع التخفيف بعد تمام معنى الاستثناء وهو الدالة على عدم افادة التعريف
والتخصيص فلا يرد ما ذكره من البحثين نعم لو جعل قيدا قبل تمام معنى الاستثناء وجعل المستثنى
الحقيقي مع القيد لا يتجه ذلك وليس كذلك قه والا لا تخفيف في المضاف اليه الا بتنوين او حرف متحرك
الخ يعني التخفيف فيه ليس بالحذف بل تبديل متحول وهو ضمير ساكن وهو الاسم ويمكن ان

ان يقال ان التخفيف المعتبر هو ما في الاخر وهو ههنا حاصل بحذف الضمير ولا يبالغ حصوله زيادة اللام فافهم
فهم ان قوله الا شبه بين ليس بلوح اذ الاولى تبديل حرف سالمي بحرف متحمل قه ويمكن ان يقال عدم افادة
التنوين يستلزم آه حاصله ان ما يوجب التنوين في الموفقة والتخصيص في النكرة معنى واحد في الاضافة فاذا لم
يوجب ذلك المعنى التنوين في الموفقة لا يوجب التخصيص في النكرة فيثبت عدم الافادة التخصيص ايضا بهذا اقول
وان يثبت بذلك عدم افادة التخصيص في النكرة لكن لا يثبت عدم افادة التخصيص في الموفقة لجواز ان يكون
في الاضافة معنى اخرى يفيد التخصيص مع التنوين بل الجواب انه يثبت عدم افادة التنوين بما ذكره
يعلم انه تبدل الاضافة لا يفيد المضاف من المضاف اليه ما يتعلق بالمعنى فيثبت عدم افادة التخصيص
مطلقا قه والاولى ان يقال من جهة انها تفيد تعريف آه اقول المتبادر الى المشار اليه بثمه سيتلزم
كلام الجواد والامتناع لانه يستلزم كلاهما على اخذ انظر في هذا المقام تقدم الربط على العطف ولذا لم
يقل انتفى ما قال المحشي قه وتقديم المنفي على المصرح على الموضعين متعلق بالممتنع ... وحده
يتوجه مصادرة اقول اذا كان تضعيف النفي لامتناع مثل الضارب زيد وهو الظاهر يتوجه
المصادرة اليه قوله وحده لا شبهة المصادرة اقول لا يبعد ان امتناع الضاربة زيد الا
بعدم ثبوت في تلك اقوال الفصحاء ثبوت المصادرة لازم قطعا قه لكنه ضعيف لان مدار
الاستدلال على نقل آه فيه نظر لان مدار الاستدلال يحتمل ان يكون على كون الظاهر المتبادر
الى الاعلى نقل الموثوق به الخ قه ولو لا يتحمل المائة آه هذا لا بد ولان مدار الاستدلال على
المتبادر لا على مجرد الاحتمال قول الشارح لزوال التنوين بالام اي لزوال التنوين الذي
لا يوجد التخفيف بل يستعمل في هذا المقام الاخذ به بالام فالاستدلال ليس بزوال التنوين
مطلقا بالام اي لزوال التنوين الذي ~~لا يوجد التخفيف في هذا الا بحذفه بالام~~ على عدم التخفيف
بل بزوال التنوين الذي لا يوجد التخفيف فيه الا بحذفه بالام فلا يرد ما ذكره المحشي قه وفيه نظر
لانه قد سبق في هذا التوفيق آه يمكن ان يقال الا تطلق في تشبيه الفاعل بالمفعول عند اضافة الصفة
اليه اقول لا نسلم ذلك التشبيه في اللفظ بخلاف التشبيه بالمفعول في النصب قه ويحتمل هذا ان يكون
مفعولا له لقال آه اقول لا مساغ للحمل على ذلك اذ المقصود بيان علة جواز الضارب في
قال انه مضاف لا بيان علة قوله انه مضاف على انه لو حمل على الضارب لا يقتضي القول بان الضارب
مضاف بل غاية ما يقتضيه جواز الاضافة فلا يصح جعل هذا مفعولا له لقال قه وفيه بحث لان
كلامه في ما يتبع الاضافة آه اقول يفهم منه ان معنى هيئة تركيب الصفة مع معمولها هو معنى اضافة
الصفة الى معمولها بعينه قه ويلزم السيد يسمى آه لا يخفى انه يبعد ان يراد من السيد المسمى

عند اضافته

عند الاضافة الى الضرب الذي يراد به المعمول قه ولو كان تقييده لا يطلب اذ جوابا اقول يريد الشيء ان يجعل
اذا مع جوابه صفة بمثل مسلمين وقيد اذا الى لو في تقييده مع الجواب قه وضمير افصح منهما هو قائم
ضمير منهما لان افصح قه لا في زيد ضرب ضرب فانه من افراد الحد وصدق ان الثاني تابع المرفوع الذي هو هم
لكن لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة للاوجه آه يمكن ان يقال المقصود تعريفها ايضا الى نسبة الفعل الى
شيء وتابعه للمدح او الذم او الترحم او يقال ما ذكره بالنظر الى الاكثر لا الى الكل قه على ان حمل قوله باعراب سابقه بتبعه
على معنى آه اقول بل ضرورة الحمل يجعله متعلقا بالاعراب هو يعني باعراب سابقه فافهم الا ان التنوين هنا
للتابع في الاعراب آه يريد الشيء ان المتبادر من قوله باعراب سابقه ان التابع والمتبوع كلاهما معربان
فلا يكون التنوين الا التابع في الاعراب بهذا اقول لا يلزم من قوله باعراب سابقه ان يكون الاعراب في
كليهما في اللفظ اذ يجوز ان يكون الاعراب في احدهما في اللفظ وفي الاخر في المحل قه اشتبه بايراق
حال كونه التنوين مانعا لان دخول كل يفيد صدق الحد وحده على كل افراد الحد وهو يمنع صدق الحد
على شيء لا يصدق عليه المحدود والا لزم عدم صدق الحد وحده على بعض افراد الحد قه هذا ليس مطلق
مستغنى عنه اقول يريد الشيء ان ذكر افراد الحد في مقام التوفيق على سبيل الشمول يفيد انحصار
الحد وحده فيها وهو ليس بمطلق مستغنى عنه هذا تمهيد بيان الجامعية عند افادة الانحصار
~~الحد وحده فيها~~ هو ان انحصار الحد وحده في افراد الحد يقتضي عدم وجوده في المحدود ولا يصدق
عليه المحدود والا لزم عدم انحصار الحد وحده في افراد الحد قه لان الوصف في المثال المذكور هو صفة
وهو يدل آه هذا انما اذا الوصف في المثال المذكور هو صفة غلامه وهو يدل على حالة اعتبارية
قائمة بالمتبوع لا على حالة قائمة بالمتعلق ومعنى القول بالوصف بحال المتعلق انه وصف كالة
اعتبارية تحصل للمتبوع بسبب حال المتعلق قه لكنه يدل باعتبار تركيبه مع متبوعه آه
فيه نظر لان النعت يدل على معنى هو حاصل قبل التركيب في متبوعه وان كانت الدلالة عليه
لا لمعنى بهيئة تركيبه مع متبوعه لا على معنى هو حاصل باعتبار تركيبه مع متبوعه قه لان دلالة
علمه على حصول صفة في زيد ليس آه اقول اضافة علم الى ضمير زيد وان دلت على نسبة
العلم الى زيد لكن لا تدل على حصول العلم فيه بل تدل عليه بهيئة تركيبه مع متبوعه والنعت
لا بد ان تدل على حصول معنى في المتبوع وكذا اضافة الا الى الضمير تفيد نسبة الشمول الى القوم
لا حصول معنى الشمول فيه قه او بتأنيث ها لا بد في الدلالة يعني تأنيث الدلالة غير معتبر للزوم
التاء في دلالة على معناه لكون التاء من الكلمة في العبارة بكافته قه فلو لا دلالة على حصول الشمول
في متبوعه على حصول معنى في المتبوع آه اقول دلالة بعض افراد التأكيد بهيئة تركيبه مع متبوعه

على حصول معنى معه في المتبوع لانتفاء اذ ليس في الكلام الا الدلالة قه وهو مندفع بان مدار الوقف على سياق
الاستعمال ويمكن ان يقال البيان مدار الوقف على ان النعت لا بد ان يكون فيه دلالة على معنى في المتبوع بخلاف
الحال فان الدلالة على الهيئة كافية فيها قه عطف الجملتين على الجملتين كلا آه هذا مبني على كون توهم حرف الا
يحتمل ان يكون صفة بتقدير العائد اي توهمهم سببه والاظهر ان يرتكب كلا آه اقول ويحتمل ان يكون من ترك العطف
في توهم سهو من الناسخ قه لا لتقدير الدلالة على عطف التنبيه للتنبيه على ان الدلالة ليس بتقدير الدلالة
اقول يمكن ان يكون لتقدير الدلالة اذ لو في من وضع اللفظ ليس المعنى بل الدلالة عليه نعم لو كان المراد
من الوضع الوضع في التركيب فلان الوقف بهذا المعنى لكن خلاف بعيد اذ المتبادر الوضع مطلق قه يرد عليه
انه ليس في هذا التركيب آه اقول ليس المراد انه لا يصح ان يقع نعتا في هذا التركيب بل المراد ان هذا التركيب
لا يصح ان يقع نعتا الشيء فعلى هذا يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل قه وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة
لكونها لا افادة آه اقول كون الجملة في حكم النكرة ليس لكونها لافادة نسبة مجهولة اذ افادة النسبة ا
لمجهولة بعد النسبة معلومة فلا تكون بسببها في حكم النكرة لان النكرة وان كانت لافادة فرد مجهول
لكنها لا تجعل الفرد معلوما بل كونها في حكم النكرة انما هو لكون مضمونها نكرة لان المحكوم به لا يدل الا على الحدث
المطلق او الوصف المطلق فيكون لذا مضمونها نسبة احدهما الى المحكوم عليه ومعلومية المحكوم عليه كلا م
توجب معلومية النسبة من كل وجه لانت الجملة في حكم النكرة ولم تكن نكرة حقيقة لمعلومية المحكوم عليه
فلا يرد ما ذكر من لا اعلام النسبة معلومة المخاطب لا يوجب معلومية النسبة من كل وجه كما عرفت قه لانه
لا يوصف بالجملة علة للنفي بل هو المنفي في الحقيقة واقول الاحتراز عن المعرفة لانها لا توصف بالجملة
اصلا لا قيد الخبرية ببيان حاصل الجملة الواقعة صفة قه اذ الجمل التي فيها محل من الاعراب تاويلها اقول
هذا ينافي ما قال فيما سبق ان الجملة على ما اصر افتوها فهي من غير تاويل بمفرد عند محققي النحاة الا ان يقال ان الالام
هنا على مذهب البعض فانه يأول الجملة الواقعة خبرا بالمفرد على ما صرح به فيما سبق البعض قه قلت لانهم
لم يتفقوا الله لا اختصاص له اقول اختصاص الوصف بالانشاء بالجملة الجملية ليس بثابت ليس والجمل
الحكمية لا تدل على معنى في المتبوع بل الجواب عن قوله مطلوبا ليس مع فيه حتى يكون مطلوبا باخبرية عليه قه
لانه لا اختصاص بالجمل الحكمية فتقدير آه اقول قد عرفت عدم الاختصاص بالجمل الطلبية فتقدير القول على حقيقته
غير صحيح اذ القول على حقيقته لا يدل على معنى في المتبوع لان كون رجل يقول في حقه اضربه ليس معنى فيه و
تاويل الانشاء بالا لا يدل على معنى في المتبوع لا يصح وصفية قه والشيء بما يقوم مقام الضمير هذا مبني
على ان غير الضمير من العائد يقوم مقامه في نحو ان رجلا في منافقته اذ كل واحد من الاقسام الاربعة للعائد يصلح
مربطا من غير اعتبار قيامه مقام الضمير بل الجواب عن المنافقة ان كون ان غير الضمير من العائد لا يوجد في الجمل الوصفية

بلا

بلا تكلف ما اخر قه يحتاج الى تاويل سلام من الجملة نكرة حقيقة قه فاعرف حال قوله اي بحالة قائمة به بل الانسب
في حال الموصوف بالى التقاعية به وهو غير صحيح لان زيد الحي من قبيل الوصف بحال الموصوف وسببا الحي
قائم به بل بالوجه وكذا زيد الحي نفسه او ذاته من قبيل الوصف بحال المتعلق مع كون الحي قائما به بل اقول
في كليهما نظر اذ لا نم ان الحي ليس قائما بزيد لان حي وجه زيد قائم بزيد وكذا لا نم ان زيد الحي
نفسه من قبيل الوصف بحال المتعلق لان نفسه تاكيد لزيد لا فاعل ولو سلم فهو من قبيل الوصف بحال الم
وصوف ايضا بتقييم الوصف حال قوله ويلزم ان يكون النعت في جائني رجل اه اقول الحق بعض بصفة
اعتبارية بتغير الحال وبيان ان الاضافة للملابسة لا تضر بالصفة تنبيها على ترادفهما ولا يلزم
من هذا التغير ان يكون النعت في جائني رجل حسن غلامه ما يكون به حسن غلامه بل النعت هو حسن
غلامه لان حسن غلام رجل معنى في رجل وحسن غلامه يدل على ذلك المعنى فهو وصف بحال اعتبارية
تحصل له بسبب المتعلق ولا يلزم ان الوصف هو حال اعتبارية حتى يرد ما ذكره قه فالوجه ان يقال
آه اقول معنى هذا القول على ما ذكره الشيء انه يوصف بسبب اللفظ بحال قائمة بالموصوف لا تحصل له بسبب
المتعلق وهذا المعنى سالم عن الاشكال والتكلف قه فيه بحث لان الالف التي تلحق التثنية آه اقول
معنى كون الوصف بحال الموصوف ايضا من الحسن الباقي كالفعل ان الفعل اذا اسند الى الضمير تلحقه الالف
في التثنية فكذا الوصف بحال الموصوف وهذا يكفي في كونه كالفعل قه ولو سلم يكفي كالفعل اه اقول
والمتبادر انه حسن قام رجل قاعدون غلمانه دون قاعدون غلمانه لانه حسن فالمولم يحسب
الا ول تركه اه اقول المعنى اذا اجتمع فيه فاعلان في الظاهر ولا وقت الا وقت الافراد في التفسير
الاكتفاء ابلاك فتد قه ويحتمل ان يجعل الاسم الظاهر آه قد عرفت عدم اتيانه هو ايضا على انه اعظم
هنا بمعنى المتبادر الى الزجاج وجعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا لا يتبادر اليه الذهن قه فلو سلم عدم
حاجة آه اشار الى ان الضمير المتكلم الواحد قد يحتاج الى التوضيح بتقي في الوصف حرف فيه خفاء
لان ذلك الضمير لا يقبل التوقيف الوصف حيث لكونه اوضح كل واضح قه فلا نم عدم حاجة المتكلم مع الغير
والمخاطب لا يخفى انه اذا كان المخاطب من شيء جاءه الحكم لا يحتاج ضميره الى التوضيح بل هو كضمير
المتكلم الواحد في عدم الاحتياج قه اما ان يراد بمثله مثله في رتبة التعريف لا يخفى ان المراد في ذلك
وقوله او بالمضاف الى مثله الاشتراك الى كون المضاف اخص من المضاف اليه لانه ابدا الموصوف
بالمضاف الى مثله بان المضاف اذا كان مثل المضاف اليه في الدرجة تكون الاضافة الى ذلك المضاف
لان المضاف الى المضاف فيكون الوصف بالمضاف الى مثله اقول ليس البيان على مذهب سيبويه والا
لم يحتج الى قوله او بالمضاف الى مثله لان الوصف به وصف بمثله عنده قه وبقوله باب هذا الاسم الشاذ

لا يخفى ان تاخير هذا اولى مما تاول الشارح قوله اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف آه حاصله انه لما فسّر الشارح
المقصود بقوله انما قصد نسبة لزم عليه خرق قوله بالنسبة ما المقصود اذ تعلق يفتقر في المقصود تنفيذه ساج
المقصود ليس اه يمكن ان يقال ان الخ غير البدل من التوابع اعتبار النسبة في الجملة لكنها ليست مقصودة
بالنسبة قوله فهم هذا المعنى آه اقول لا يخفى ان اقول المعنى تابع مقصود بالنسبة يدل على ان التابع
مقصود بالاصالة لان جهتها لكونه كالنوع على المتبوع وكذا قوله متبوع على ان المتبوع ايضا مقصود
بالاصالة ليس لكنه كالتوطئة للتابع فهم هذا المعنى العبارة ليس ببعيد قوله وبالجملة لا فرق آه
اقول يمكن الفرق بان زيد في جاءني زيد حمار غلط ليس مقصود بالنسبة بخلاف زيد في الثاني قوله ولو
كان كذا لما استحق الرفع مرتين اقول لو كان كذا لما استحق الرفع باعتبارين بل باعتبار واحد فانه كانتم في الرفع
موجود كلا المقتضيين بل في حالتين لا في حالة واحدة قوله يتجه عليه ان المراد ان يعني ان لكن بقوله تابع يتوسط
آه لم يلزم دخول مثل هذه الصفة لان المراد توسط احدهما تفصيل تسعة اقول يلزم دخول الصفة بمثل هذه
الصفة على ظاهر العبارة قوله لانه الداعي على الحكم بالتأكيد حاصله ان الحكم بالتأكيد فيه لا لما ذكر اذ يحتمل
ان يكون الفصل الضمير فيه للعطف لا للتأكيد ولذا لم يورد حرف العطف قوله بل هذا في النسخ قد وقع في بعضها
بوجود الفصل قوله فيه ان طول آه اقول المراد من الكلام عبارة التي لها دليل تركيب من المعطوف والمعطوف
عليه مع ما بينهما فلا يرد ما ذكره قوله وهذا انما يتجه حسبما آه اذ لو لم يكن زيادة الا في هذه الصورة لحصل
العلم بان المجيء للمفرد وانه كالعدم معنى قوله بوجود الفصل اقول لا اعتداد بوجود الفصل لكونه كالنبي ... الفعل
قوله وعمرو فيه في حكم زيد آه اقول القائم مبتدأ معنى لان المقصود صح القائم في زيد في القائم والتكلم القائم
هو زيد فالمعطوف فيه في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله معنى ولهذا في مثل زيد جائني وعمرو
فان التقدير جائني زيد وعمرو قوله لان معناه آه اقول هذا البحث يتعلق بان معناه الذي يوجب للمعطوف ما يوجب
للمعطوف عليه بالنظر الى العوامل لا تفاوت لكون المعطوف في محل المعطوف عليه في المعنى وكذا استحق المعطوف
في زيد وعبد الله النصب لكنه لم تنقله داخلة عليه قوله واعراب آه اقول بل المراد من الاعراب كون الاسم معربا ولا يخفى
انه ليس للعوامل دخل فيه نعم له دخل في كون الاسم معربا بالفعل لكن قد سبق انه لا اعتبار للاعراب بالفعل في كون الاسم معربا
قوله نعم قابليه آه اقول لو اريد من الاعراب قابليته لزم اعتبار الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا تامل قوله وبهذا اندفع
آه لان ما ذكره الشيء من الشذوذ في حمل الضمير على الشكال مع سبق المرجع لا الشذوذ الذي جعله جوابا ثانيا
قوله واندفع ايضا آه لان حمل الضمير على الشكال هنا مع سبق المرجع ليس الا على الشذوذ قوله التغاير ان يقول آه يمكن
ان يقال لكون الصفة مبتدأ في كلام مبتدأ والمعطوف ليس بكلام مبتدأ قوله فلما يجعل الفاء آه اقول في جعل
الثانية مع الاولى كالواحدة بسبب التعقيب صعوبة اذ لا يقتضي ذلك كمال الاتصال بخلاف السبب فانه كمال الاتصال

تام مع

مع السبب قوله فوصف على ملته اه اقول فيما لم يكن القصد الى بيان العموم لا حاجة الى الوصف لبيانه وبهذا
كذا لو في القول بان الوصف المتقدم مهتم بالعموم غير صحيح قوله لانه ضعيف آه اقول بهذا اذا رجع ضمير لم يجز الى العطف
واما اذا رجع الى التركيب فقصد فيه مثل هذا العطف اي اذا وقع العطف بناء على وجوه ما ملتي
مختلفة اي ما بجد ذلك التركيب فلا يلزم ما ذكره قوله يتجه عليه ايضا آه اي يكون حاصل معنى الكلام
انه لا يجوز ذلك العطف مع نفي لفظة النداء الا في مثل هذا التركيب فانه ليس فيه عدم الجواز مع نفي لفظة
النداء وذلك الانتفاء يتحقق ان يكون بانتفاء نفي لفظة فقط اذ بانتفائهما يصدق انه ليس فيه عدم
الجواز مع انتفاء لفظة فيكون المعنى ... ان هذا التركيب لا يجوز بلا نفي لفظة النداء قوله وان نفي لفظة
سيبويه آه اي يكون حاصل معنى الكلام ان ذلك العطف لا يجوز مع نفي لفظة النداء الا في هذا التر
كيب بخلاف سيبويه فانه يجوز ذلك العطف عنده بلا نفي لفظة النداء الا في هذا التركيب فان ذلك العطف
لا يجوز عنده في هذا التركيب اه خلاف عدم جواز ذلك العطف مع نفي لفظة النداء في هذا التركيب بل جواز
ذلك العطف مع عدم نفي لفظة النداء الا في هذا التركيب وقوله واثباته فيه اي اثبات عدم الجواز في هذا
التركيب هذا او اقول المعنى ان عدم جواز ذلك العطف مع خلاف النداء جائز في جميع المواد وعند
المجوز الا في هذا التركيب فانه ليس فيه عدم الجواز مع خلاف النداء بل فيه الجواز مع موافقة النداء فيه
بخلاف سيبويه ليس عنده الجواز في هذا التركيب مع موافقة النداء بل فيه عدم الجواز مع نفي لفظة النداء مطلق
في نفسه البيان ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلق قوله ومفاد التنبيه آه اقول لم
ان ظاهر ما اجيب به التجوز في المنسوب اليه كما يكون بظاهر النسبة الى البعض متعلق به يكون بظاهر النسبة
الى البعض من الجمع وذلك الظاهر لانه قد يكون النسبة الى الجمع مع ان حقه النسبة الى البعض فعلى هذا يكون
في التفصيل المذكور شمول ويمكن ان يجاب عنه بان ظاهر التجوز المنسوب اليه هو ظاهر عدم كون المنسوب
اليه منسوبا اليه حقيقة وذلك الظاهر انما يكون بظاهر النسبة الى البعض متعلق به اذ ظاهر النسبة
الى البعض من الجمع لا يكون ظاهر عدم كون المنسوب اليه منسوبا اليه حقيقة فافهم قوله ولا يخفى ان
البيت آه يمكن ان يقال ان ذكر المعنى يتعلق بغيره فيكون تأكيدا لا صفة قوله لانه يفيد ذلك
في الانسان كله لانه لو ذكر الافراد لافاد ان ذلك الافراد ... بل اراد الجميع قوله وان لم يلاحظ تلك
الافراد مجتمعة ولم تعتبر اجزاء قوله وطريق الجمع آه يعني لو قال بدله قوله وافواه اتبع والجميع
لكان بيان الطريق الجمع بين هذه الالفاظ في التركيب ولكنه تركيب فيه قوله نعم حاجة استوفى آه
يمكن ان يقال المبدل منه وان كان منسوبا في بعض المواضع في اللفظ لكنه منسوب اليه في الحقيقة
قوله فلا بد من زيادة آه حاصله ان المقصود من النسبة الى المتبوع اذا النسبة الى التابع كما في الغلط او

او تقديم النسبة على التابع ويعلم منه ان الزبن لما في البدائي واقول لا حاجة الى زيادة هذا التمثيل لانه اذا كان في لا
المبدل منه لتوطئة ذكر التابع يكون المبدل منه في حكم العدم ويكون المسند اليه كالمسند فيكون المقصود
بالنسبة ما نسب الى المتبوع فنسبة الى التابع فعلى هذا القول المحقق فيما سبق لان نسبة الجلي الى الاخ
ليست مقصودة بنسبة الى زيد في محل المنع كما لا يخفى قوله فانه في آه اي ان يكون المعنى ما نسب الى
~~المتبوع منسوبا~~ الى المتبوع اقول يمكن ان يقال ان ضمير دونه وان كان راجعا الى المتبوع لكن
فيه تقديم المضاف اي دون نسبة المتبوع فيكون المعنى ما نسب الى المتبوع كما في قوله وزعم كونه منسوبا
الى المتبوع على النسبة الى المتبوع يعني ليس النسبة اليه مقصود بالنسبة اليه كما لا يعلم على ان المعنى ان
ما نسب الى المتبوع مجازي وزعم نسبته الى المتبوع انه حقيقي اي ليست النسبة اليه حقيقة لان ما
نسب الى المتبوع مجازي وزعم كونه منسوبا الى المتبوع على المتبوع حتى يلزم المجاز وتاملك قوله يقال
الخطأ ان يقول ما ذكر في شرح التوضيح آه اقول معنى قوله بالنسبة الى زيد بالنظر الى زيد اي ليس نسبة
عدم القيام مقصودة بالنظر الى زيد وليس معنى الكلام انه ليس نسبة ما نسب الى احد من عدم القيام
مقصودة بنسبة الى زيد اذ لو كان المراد ذلك يلزم ان يقال وليس نسبة ما نسب اليه احد آه فلا يرد
ما ذكره قوله فمعنى الكلام قلب كان اصله وليس نسبة عدم القيام الى زيد معقودة بالنسبة
الى احد قوله والمعنى وليس نسبة ما نسب اليه اي احد من عدم القيام آه حاصله ان ذكر المتبوع اذا
كان لتوطئة النسبة الى التابع يكون النسبة اليه بسبب التابع فيكون معنى الكلام على هذا وليس
نسبة ما نسب الى احد من عدم القيام مقصودة بسبب نسبته الى بعض فقصد نسبة عدم القيام
الى زيد هذا اقول فيه نظر اذ كون النسبة الى المتبوع بسبب نسبة الى التابع في محل المنع لان [illegible] النسبة
الى التابع بسبب النسبة الى المتبوع لا العكس نعم النسبة الى المتبوع بسبب قصد النسبة الى التابع
لا يلزم في تقرير المقصد في قول الشيء بالنسبة الى زيد اي بسبب قصد النسبة الى زيد على انه يلزم
على هذا المعنى كون النسبة الى المتبوع مقصودة وهو بسبب النسبة الى التابع فالجواب ما ذكرنا
قوله ويكون هو الاعلى آه اقول لا يخفى ان الدال على البدل اجمالا ليس المبدل منه بل العامل
الذي اسند اليه او تعلق به فمثلا الدال على المبتوت اجمالا في قولنا سلب زيد ثوبه ليس نسبة بل
عدم صحة نسبة السلب الى زيد بنفسه قوله وجعل الاضافة الى المبدل منه اذ يكون معنى بدل
الغلط في بدل ما غلط فيه وهو المبدل منه قوله لانه لا يلزم آه يشير الى ان المراد نفي لزوم الاتي او
نفي المفهوم لا نفي الاتي وفيه قوله ووجه تجويزه آه دفع لما يرد من تجويز عدم اختلاف مفهوم مبداهما
كما يفهم من قوله [illegible] وان اختلف مفهوماهما غير صحيح ووجه الدفع ان في المنافقة في اشتمال [illegible]

الى المتبوع مجازي في كونه منسوبا
الى المتبوع على المتبوع اي لا يكون
المتبوع منسوبا اليه

في دلالته

في دلالته قوله وان اختلف مفهوماهما على انهما قد يتحدان ما صدقا قوله لان عطف على عاملين مختلفين وهما
معنى الابتداء وايضا ان كان ضمير جزئه راجعا الى الاول يلزم ان يكون المعنى [illegible] الثاني هو كونه جزء الاول
وهو غير صحيح ان كان راجعا الى مدلول الاول لان غير مناسب للاشتمال قوله لا بد منه لاخراج بدل
الغلط آه اصلا بعض بين الغلط ونسبة الاول والثاني لكن ليس بحيث يوجب النسبة الى الاول
النسبة الى الثاني اجمالا قوله وفيه نظر لان المقصد الى البدل قبل الغلط آه اقول المراد القصد الى
ذكر البدل فان قلت الاشكال باق ايضا لان القصد الى ذكره قبل الغلط قلت المراد من القصد
الشروع ولا شروع الى ذكره قبل الغلط قوله فلانه ان يراد ان يقصد الى البدل من حيث انه بدل ايراد
ان ضمير اليه في قوله يقصد اليه راجع الى البدل مع ملاحظة الحيثية اي يقصد الى البدل من حيث
هو بدل اي يقصد الى الابدال قوله قال الفاضل [illegible] لا يبعد ان يقال هو قصد [illegible] اقول يرد
ان الضمير [illegible] كان متحدا [illegible] في المرتبة [illegible] ان المقصد [illegible] الى المنفصل وذلك المتصل
توطئة او ان المقصد [illegible] الاول وذكر الثاني غير توطئة فلا يصح رد كلام الرضي بهذا [illegible] يمنع
ما قال الرضي ان هذا المثال يحتمل [illegible] والتأكيد فيه اضطراري لانه لا يجد
العطف بخلاف هذا المثال فانه لا اضطرار فيه للتأكيد قوله لان خبر افعال المقاربة جملة جعل منها
ويمكن جعله بمعنى شرع وجعل قال بتقدير ان قال قوله وهذا انما يتم لو كان موقفه الاصل آه لا يخفى
الى ان اريد التعريف الحقيقي كما هو الظاهر يتوقف معرفته بمعنى الاصل على معرفة المبنى والاصل
وان اريد التعريف الاسمي يلزم معنى الا قبل التعريف فيكون التعريف [illegible] المبني ايضا [illegible] فتأمل
.. واما اذا كان [illegible] اقول فيه ان التعريف اي حكمي بالسلام انما يجوز اذا كان السلام معلوما
قبل التعريف الى حقيقته قوله الا ان يقال قوله [illegible] ولا محذور فيه بمعنى ولا محذور فيه بما
قال الشيخ قوله بخلاف عدم [illegible] التركيب بسبب الضمير مقتضى للبيان في حال المناسبة وعدمها
الا ان يقال المقتضى في حال العدم [illegible] هو المناسبة قوله وان التعبير بها عنها الا بخصوصه
اي ان التعبير بها عن الحركات الاعرابية البنائية حال كونها غير مختص بها واي صار التعبير
عن الحركات البنائية مختص بها [illegible] القاب ولا يختص بهذه الالقاب بالتعبير عن الحركات البنائية
قوله واما الذي بناؤه بسبب عدم التركيب اه اقول الذي بناؤه بسبب عدم التركيب حكمه ان لا يختلف
آخره باختلاف العوامل [illegible] فيختلف آخره باختلاف العوامل لكن [illegible] حيث
كون بنائه بسبب عدم التركيب حكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل قوله ليس ولا حاجة الى [illegible] يمكن
ان يقال ان قيد الحيثية مع كونه لاخراج زيد [illegible] المراد بالمعتل [illegible]

صح

ظاهرة من قوله يجلي عن نفسه قوله نعم يتجه آه اقول التقديم ههنا في مقابلة التحقيق فلا ينبغي ان يشمل الملفوظ كليهما
بان يقال المتقدم لفظا اما متقدم لفظا تحقيقا او متقدم لفظا تقديرا انعم التقدير الذي هو مقابل الملفوظ لا يلي
جعل الملفوظ لفظا اليه قوله اذا جاء في آه يرد به دفع ما يرد ان مرجع الضمير ههنا من حيث انه مدلول اللفظ
متلو لفظا ووجه الدفع ان مرجع الضمير ليس مختصا باللفظ باستعمال فيه قوله والا يبقى الا ان اذا كان من حيث
المعنى لا يكون اللفظ لان معنى لو كان راجعا ضمير كان راجعا الى الحكم واداة من التي له قصد آه قوله تقديم
فاعلا وقد يكون مفعولا الاول في الموصوف والثاني في المجهول قوله وانما تم الثاني وجرى فاعلا قصدا اذ
لو لم يوجد الاضافة لا فرق في القصد نوعا وهو غرض الاضافة قوله لان الفعل لا يدخل آه التقديم آه اقول هذا
داخل في القصد لفظا وهو بيان من جملة رعاية التقديم لا في صفة غير جارية على من هي له على انه هذه الصفة
جارية على من هي له لا احتمال في الصفة في هذا المثال ضرب الجاني الامير فيما طابقت مفردا قوله قلت
الاحتراز عن التقديم بلا مرجع في بادي الرأي يعني المقصود الاحتراز عن التقديم بلا مرجع في بادي الرأي والتقديم
بلا مرجع في بادي الرأي موجود في اعطيته لان التمييز فيه يفسر من الفاعل قوله نون الوقاية آه انظر ان
نون الوقاية مبتداء وجمع الفاء صفة ولازمة خبر المبتداء والمعنى ان نون الوقاية الملاقية مع ياء
المتكلم لازمة في الماضي قوله لان لولا الكونها آه اذ لا يصدق على هذه الكسرة انها في آخر الكلمة قوله ومن ههنا ظهر
آه لانه اذا كان المراد من الكسر ما يكون في الآخر قوله لا يخفى ان الكوفي آه اقول اذا كان ياء المتكلم مفعولا
للفعل متصلا به يكون له اتصال تام به فلا يكون الكسرة عارضة بل يكون كاصله فافهم [illegible]
بمشترك قوله لانه عبارة عن مساوات الامرين بخلاف الاختيار لان الاختيار هو مساوات
الامرين مع ترجيح احدهما والتخيير هو المساوات آه اقول [illegible] ليس [illegible] في الاختيار
يستلزم الافضل في التخيير الاستلزام الافضل في الافضل الافضل في الاعم
لان الاعم لازم للافضل والافضل في اعلم [illegible] يستلزم الافضل في اللازم فافهم .. لان [illegible]
المبتداء والخبر آه اقول لا يخفى انه يجب الصاف ما قصدهما بعضهم [illegible] تعلق بحكم بهما
وان لم يكن مستعملا فالتعبير بحقيقة قوله وفيه ان آه اقول الضمير المرفوع يصدق عليه انه
صيغة ضمير مرفوع فالاشتراك بينهما قوله على رجمي له اي [illegible] لعدم كونه ضمير الدالة صيغة
ضمير على عدم كونه ضميرا هذا وقد عرفت ما فيه قوله من المبتداء النكرة اي للخبر النكرة فافهم واما لو كان الا اقول
ما ذكره الشي بيان انه ليس معنى الجعل مبتداء الحكم بكونه مبتداء بل معناه جعله في الحقيقة مبتداء
المبتداء بان يستعمله بحيث الحكم الناجح بكونه مبتداء فيما ذكره ليس توصيفا بسلام الميتين .. فهو
افرجه آه اقول انه اذا جعل المتقدم بحروف الا ان سبق عليه المرجع تفسيره فلا نسلم ان المتأخر هو المرجع

فليس

[illegible]

فليس في هذا التوجيه اخراج عن مقتضاه قوله الجملة مضافا اليه للمتقدم والمعنى تجوز
ان يكون مفسرا هو مع اضافته حين الى الجملة بجعل المتقدم بمعنى المذكور الآخر في الترتيب عن الدالة على معناه قوله
سيشمل بان اقول الاتم انه يشمله لكن يرد الكلام على ان التقييد بقوله قبل الجملة للاحتراز عن متقدم لم يسبق
عليه مرجع ليس قبل الجملة قوله لان التفسير الضمير بالجملة خلاف ما بيان الغائبة الوضع لاعلمه لا قوله
بل يكون تقييد الضمير الغائب آه لا يخفى انه تم بيان الفاعلة من غير تقييد الضمير الغائب وتعينه فلا ينبغي لزوم
التقييد في الدخول في بيان الفاعلة قوله فيه بحث آه اقول لو كان قوله يسمى ضمير الشأن داخلا في
بيان الفاعلة لافادة وجه التفسير بالجملة التي بعده لان ما يسمى ضمير الشأن ليس الا ما يفسر بالجملة بعده
فافهم قوله ووجه الانتقاض آه اقول ليس هذا وجه الانتقاض كيف وانه يندفع بهذا الانتقاض
بل وجه الانتقاض انه لو لم يحمل المتقدم على ما ذكره مع عدم دخول قوله يسمى ضمير الشأن في بيان الفا
لصدق على هذا القول ما ذكر في بيان الفاعلة مع عدم كونه ضمير الشأن اما اذا حمل المتقدم على ما ذ
كره او دخل قوله يسمى في بيان الفاعلة فلا يصدق ما ذكر في بيان الفاعلة عليه قوله والا فالابتداء
اي وان لم يكن [illegible] اصلا لكونه عمدة مطلق فاعتبار [illegible] آه قوله جعل الفاعلة آه اقول
الجمع ليس [illegible] من حيث المجموع لان المجموع من حيث المجموع ليس [illegible] لولا الحيثية يصح
ربط [illegible] باسماء الاشارة التي هي مرجع الضمير لكن لا يلزم [illegible] ان يكون [illegible] من هذه الحيثية
فان كان [illegible] بلا هذه الحيثية يكون كل واحد [illegible] المجموع [illegible] فاعلا فلا يصح جعل المجموع فقط
فالمرجح جعل [illegible] كل واحد منه قوله اي الالف آه لا يخفى ان المراد بغلبة الالف مع من التاء والياء
[illegible] فليس [illegible] الياء اظهر [illegible] يكون [illegible] البيان بالنسبة الى [illegible] فقط
[illegible] البيان [illegible] بالنسبة الى كليهما قوله لان هذا كان الالف المجهول الى كل الالف
[illegible] اصلها [illegible] بالياء [illegible] الخلاف في اتصال حرف الخطاب [illegible]
واحد فقط وهو [illegible] فيكون ما [illegible] حرف الخطاب قوله لا حاجة الى هذه
[illegible] اسم الفاعل مع [illegible] ليس الجملة وان كان مركبا [illegible] اسم المفعول قوله
[illegible] يعني [illegible] ولا يقوم مقام الالف واللام لا بان يراد بالذي [illegible]
[illegible] فيه الى ان [illegible] في قوله او يقوم مقام قوله [illegible]
في الاخبار [illegible] الالف آه اقول [illegible] الجملة [illegible]
الزمان [illegible]
[illegible] مقام الجملة [illegible]
الا بجملة فعلا [illegible]

ان بجعل

فان قيل ما الحكمة في ان الواو اذا خرج بطل انه يبطل الى السنة والاربع عينان جوابه انه لم يطل في ذلك بطلا وانما كان التسبيحا الاندوى في الاضبار انه يقول اربعة اشهر لا اله الا الله واربعة اشهر محمد رسول الله واربعة

اشهر اللهم اغفر لي ولوالدي وان قيل ما يقول في مدة الطلا في جوابه انه يقول اربعة اشهر لا اله الا الله واربعة اشهر محمد رسول الله واربعة اشهر يقول لعنة الله على والدي واذا اتم السنة فحينئذ يجئ بلا ء وفي يومه عيناه نقل من علم الكلام

ولكل حيوان اذا ذبح بلا اسم الله تعالى يلعن الله سبحانه كان الذابح محرما او جنبا رجلا كان او امراة حائضة او طاهرة صغيرا كان او كبيرا مسلما كان او كافرا كتابيا كان او غير كتابيا عاقلا او غير عاقل نقل من الفقه

ولو صليتم حتى تكونوا كالاوتار ولو صمتم حتى تكونوا كالاسنة ما تبلغوا اه كذا في الشفاعة حب الاثنين او في واحد صدق يا رسول الله

فان قيل ما الفرق بين الروح والنفس والحيوان قلنا الروح الانسانية ... [illegible]

فان قيل ما الفرق بين الروح والنفس قلنا الروح الانسان ناجي العبد ... والروان يذهب ويجيء واذا زال الروح زالت الحياة العبد نقل من شرح مطالع

[illegible] يبصر على ذلك العالم وذا قليلا يبقى في ظلمة الجهل ... اطويلا

العلم اوله ... البصر لكن آخره احلى من العسل

صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم يا ايها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون

والبغاة جمع الباغي من البغي وهو التجاوز عن الحد واغا جمع في مقام الحد لانه قل ما يوجد واحد يكون له قوة الخروج قوم مسلمون غير فاسقين لا سيما المتبادر من اباء ادعاء الاباحة كما في التمهيد عن طاعة الامام اي الخليفة العدل كما في المحيط وغيره وهذا في زماننا فاما في زماننا فالحكم للغلبة لانه لا يطلبون الا الدنيا فلا يدرى العدل من الباغي كما في النهاية وغيره وفيه رمز الى انهم يكونون اهل الباغي وان كان منعة الامام اقل منعتهم لان المنعة لا تعتبر في حق الشارع كما في الكشف والى انه لا يشترط ان يكون الظان يعني انهم على الحق والامام على الباطل متمسكين بشبهة وان كانت فاسقة لانهم غير فاسقين بالاتفاق فان لم يكن لهم شبهة فهم في حكم اللصوص والى انه يشترط ان يكون الامام والقوم مسلمين والى انهم مرتكبون للكبيرة كما في شرح التاويلات فان متابعة الامام فرض والى ان الامام لا يطاع في معصية بالنص والاجماع كما في المحيط والى انهم يخرجون بظلم الامام بغير تبينة الاضافة فان ظلمهم جاز لهم الخروج عليه اذا كانوا اثني عشر الفا كلمتهم واحدة يبقى على ظنهم انه علم ... صلى الله عليه وسلم فلو كانوا اقل ... بعضهم الخروج لعدم يبقى الغلبة كما في المضمرات جامع الرموز من عنه

... الصلاة والسلام تام عليه محمد ... واحد

هل الفرق بين الوسلمان والالف بسلمان قلنا الالف في سلمان حرف يدل على الاثنينية والالف في يسلمان اسم مسند اليه على ... قبله بالتقدير ... الزيدان يسلمان

قوله دمع علم حرف فيه ... يكون احسن ... لان احد نحو ... والابن لان احد بنون فلم يجعل على العلم والابن ... وفي قرآن ... لانه ... اجتماع ... الابن ... بنو ... البدل ... بنو او الواو ... [illegible]

اصباح

... التي آيتار ... وفي ... [illegible]

الشمس بيلك ... فوار

لا النفي الجنس لا رجل في الدار وقوله لا اله الا الله

لا المشابهة بليس لا رجل في الدار

لا عاطفة نحو جاءني زيد لا عمرو

لا نهية نحو لا تقرب

لا زائدة نحو لا حول ولا قوة الا بالله

لا نافية لا تاخذه سنة ولا نوم

لا زائدة نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين

الفرق بين التشكيل والشكل ان التشكيل تشكيل المخاطب والشكل شكل المتكلم

... افندي

اعلم

اعلم ... اعلم اسم الفاعل

اعلم ان الالف واللام في اسم المفعول ليس بمعنى الذي مطلق بل انما يكون بمعناه اذا كان اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث في الصفات ... بمعنى الذي ... الا ... الثبوت ... فلا يكون ... لا يكون ... صفة مشبهة والالف واللام فيه للتعريف فقط

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله رضي الله تعالى عنهم في عنهم سؤال مشهور وهو ان الضمير للبعض والجماعة فيلزم ان يكون رضي الله تعالى عنهم متجاوزا وهو باطل وقد يقال في جوابه ان معناه ان احدهما الزوال من الاول والوصول الى الثاني وثانيهما الوصول وحده وفي قوله رضي الله تعالى عنهم الوصول وحده فلا يلزم المحذور كذا في شرح بعض الاعلام تفاعل يكون بازاء التشريك فيما علا مثاله تباعد زيد وعمرو وتصالح القوم وقد يجيء بمعنى افعل نحو تساقط بمعنى اسقط وبمعنى افعل مثل تواريت بمعنى وتبت من الوثب بمعنى الضعف وتعالى في قوله رضي الله تعالى عنهم من هذا القبيل كذا قرره في شرح عبد الله التستري قوله مصدر المعلوم اي مصدر الفعل المعلوم وجعل الحمد بناء على ما اشتهر من القبلة حمدت حمدا قوله اي كل الحمد الخ هذا تفسير للحمد على تقدير ان يكون اللام فيه للاستغراق دون الجنس ورجح بان الحمد على الاستغراق بالتحقيق ودون [illegible] الوفي الى اعلم قوله او التقدير المشترك باب المصدر رتبا بمعنى الحقيقة مطلقة شاملة لكل طاهرية ونكرة وبهذا التعميم اولا بناء على ان المصدر موضوع بمعنى واحد بسبب نالي الى الفاعل فيقال انه بمعنى الفاعل وتاليه الى المفعول فيقال بمعنى المفعول اوا ما باعتبار انه مشترك بين المعنيين واستعمل فيهما اولا بناء على جواز استعمال المشترك في معانيه او بناء على استعماله في معنى مجازي مشترك بينهما والله اعلم قوله بلا نهاية يكون تابعا لوجه الحمد الاستيعاب اي يستوعب الحمد بلا نهاية اعني معنى المعلوم ومعنى المجهول قوله يكون الحمد بركة لان الكلام اولا في الحمد الى الحمد كان الحمد في الرواية وتقول يحليه السلام كل وجه [illegible] قوله العلامة التاء في الاصل للتأنيث وقد يطلق على النطق الاوصاف للمبالغة فيها بعلاقة اوفر الوصف لاتصاف بكمال من نسبت الوصف فلا نه علامة بتصيف لازم ومنه باب وقرب يشتد بعلاقة ان النقل في ابتداء على الاصل كان التأنيث فرع التذكير فجعلت ما كان علامة لاحد النوعين علامة للاخرى بعلاقة النوعية قوله بناء على ارادة معنى الرتبة بمعنى الصحيح المشارف الكوكب باعتبار الرتبة مشرف واحد وباعتبار البعد ايضا كذا الله اعلم بحقيقة الحال قوله موضوعه الكلمة نحو موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان في علم الطب فانه يبحث فيه عن احواله من الصحة والمرض وكالكلمات في علم النحو فانه يبحث فيه عن احوالها من حيث الاعراب والبناء وغيرهما كذا في و كمال العلم ان كان يبحث عن احوال الذاتية فهو الموضوع فموضوع العلم في الكلمة والكلام موضوع النحو فيتوقف الشروع في الكتاب الى تعريف الكلام او الكلمة ليكون الطالب على بصيرة ويمتاز العلم المطلوب عندنا من سائر العلوم الا ان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات والله اعلم قوله فمتى اي فكيف يبحث عن احوالها يجوز ان يكون الاستفهام من التوقيف كما يفهم من قوله ستعرف وان يكون من الموقوفة كما هو المناسب بقوله كيف يبحث

عن احوال الشيء لا يستدعي توقيفه الا موقوفه فان قرئ بالتشديد يتم التوقيت ولكن يرد عليه ان البحث عن احوال الشيء لا يستدعي توقيفه بل موقوفه فلا يجوز ان يكون الكلمة والكلام بديهيين ومعلومين من طريق اخرى من طرف الموقوفة لا يستدعي توقيفه مثلا الشيء والابصار وغير ذلك فلا يحتاجان الى التوقيف فلا يصح قوله كيف يبحث عن احوالها وان قرئ بدون التشديد يصح هذا القول ولكن لا يتم التقريب لان المطلوب بيان وجه الابتداء بالتوقيف ولا يتم هذا الدليل من فهمها فنقول في جوابه ان الكلام مقدمة محذوفة مطوية اي قد ثبت لا امكان موقوفيتها با وما فيه وبينهما وهما نظريان الا يكون موقوفتهما من طرف الموقوفة سوى التوقيف لانهما لما صار مقدمتين المقدمة لا واقع غير مسموعه في حكم موقوفيتها بطلان الاطراف وبهذه المقدمة اذا قرئ لم يصلحا بالتشديد لا تقدر قبله اي قبل قوله كيف يبحث عن احوالهما المحصول شاهد في حكم موقوفيتها فقد اطلع هذا المقام كما يشكشف لم فوق الكلام هذا المعه لم تقرير عبد الله ثم وان قرئ بدونه تقديره هو قوله كيف يبحث عن احوالهما قوله واتى بمعنى اه وهو في الكلمة لان افراد هذا اصوات وروف موجودة في الخارج مقدم على افراد الكلام الذي هو ايضا موجود قوله ولا يخفى اه وهو مفهوم الكلام الذي هو ايضا من اعتبار خارجية فهو بالنسبة الى التقدم الا افراد الكبرى قوله وان المتقدم بحسب الوضع والترتيب وهو مفهوم الكلمة فهو بالنسبة الى تقدم المفهوم كالكبرى بهذا تقرير المحمد البواقي قوله من الافعال المحتاجة الى المؤنث نحو كسرت الزجاج قوله والانفعالات التي يحيى فيه فلينت المؤنثات نحو فانكسر وكسرت الزجاج قوله بعلاقة بمعنى مجازي قوله اسماء فهيد في المعهوم وارادة الالازم قوله لم يستعمل الاثر توقيف على المحرم قوله لان الكلام الكلم لو كان جنسا يطلق على الواحد والاثنين فلو لم يستعمل الا فيما فوق الاثنين علم انه جمع قوله لا توقيف المصطلح عليه اي المتفق عليه وهو الماهية والجنسية لا تعريف المعهود الشيوع والا النوع والشخص كما في العهد الخارجي والا بيان الا الذي في الاستغراق اعلم ان الماهية والجنس والطبيعة والحقيقة بمعنى واحد واعلم ان الماهية والحقيقة والمعنى والمفهوم واحد بالذات ومغاير بالاعتبار فالحيوان الناطق مثلا ماهية لفظ الانسان باعتبار انه مقول في جواب ما هو وحقيقة باعتبار انه ثابت ومتحقق في الواقع ومعناه باعتبار ان المتكلم يقصد بلفظه ويفهم باعتبار ان المتكلم يقصد بذكر اللفظ بالفهم منه ذلك المعنى وقس على هذا التقرير قوله جنس وتكلم المطلق نوعان قسم على سبيل الشمول وقسم على سبيل البدل فالجنس على سبيل الشمول هو ما يطلق على القليل والكثير بلفظ واحد كالتراب والتمر والماء وهذا الجنس لا ينثنى ولا يجمع الا اذا اختلف انواعه يقال تراب وتمور ومياه والجنس على سبيل البدل كرجل فانه يقع على كل فرد من افراد الرجل ويجوز تثنيته وجمعه نحو رجلين ورجال كذا قرره في الكافية قوله اللام الخ والطبيعة اعلم ان الالف واللام على تسعة اقسام الاول لتعريف الجنس نحو الرجل خير من المرأة والثاني للاستغراق نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر والثالث للعهد الخارجي نحو انا ارسلنا الى فرعون الرسول فعصى فرعون الرسول والرابع للعهد الذهني نحو ادخل السوق واشتريت اللحم والخامس ان يكون بمعنى الذي نحو الضارب والمضروب والسادس ان يكون زائدة نحو الذي والتي والسابع جزء الكلمة نحو النجم والثريا والثامن ان يكون بدلا من المضاف اليه نحو زيد معمور الدار والتاسع للتزيين نحو الحارث نحو الرجل كذا في المفتاح قوله ولئن سلم انه اي لا نسلم كون التاء موقوفة او لا ولئن سلم فيجوز التقول ان يمنع ولئن اي كون التاء في

في الكلمة للوحدة ق كما يقال كلمة في تمر تمرة وجه الدليل ان الاشتية منافية للوحدة فلا تشبع بالتاء على ان التاء ليست للوحدة ق ولا منافاة
جواب عن سؤال مقدر كانه قيل اذا كان اللام للجنس فكيف يمكن ان يكون التاء للوحدة فان الجنس والوحدة تدل على التعليل وبينهما منافاة ان
فاجاب بقوله ولا منافاة وحاصل الجواب ان لا نسلم ان بينهما تنافيا لجواز اتصاف الجنس بالوحدة فلو كان متنافيين لما اتصف احدهما
بالآخر لان احد المتنافيين لا يتصف بالآخر كالابيض بالاسود والاسود بالابيض فلما اتصف احدهما بالآخر علم انهما ليس متنافيين
ق لكنه تمرة اي تمر لان التاء في التمرة للوحدة النوعية والتاء في الكلمة للوحدة الجنسية ق وهو اي كون اللفظ بمعنى الملفوظ به
هيهنا اي في تعريف الكلمة ق تسمية المسبب وهو ما يتلفظ به الانسان لانه تسمية باسم السبب وهو اللفظ بمعنى الذي
لانه سبب له ق باسم المتعلق بكسر اللام وهو اللفظ بمعنى لانه متعلق بما يتلفظ آه الله اعلم ق وليس فيه مؤنة تعدد النقل
لان في نقل اللفظ الى الملفوظ اولا وهو من قبيل نقل المصدر العام الى مفعوله العام وثانيا الى ما يتلفظ به الانسان وهو من قبيل
نقل المفعول العام الى المفعول الخاص ففي مؤنة تعدد النقل وفي نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان وهو من قبيل نقل المصدر العام
الى قسم من مفعوله ليست كذلك كما انه المحتج عليه بقوله وليس فيه مؤنة الله اعلم ق او حكما اي في مدخل المنوي في اللفظ ق وهذا
اقرب وجه الاقربية ان تسمية الخاص باسم العام مشهور لكنه فيه مؤنة تعدد النقل ق ابتداء اي يجوز منقولا من اللفظ بمعنى الرمي في الفم
ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان الله اعلم ق او بواسطة اي يجوز منقولا من اللفظ بمعنى الرمي بعد جعله بمعنى الملفوظ الى ما يتلفظ به
الانسان لمن اراد تحقيقه فليرجع الى الحاشية العصام الرسالة في هذا المقام الله اعلم ق وليس فيه دور هذا جواب عن سؤال مقدر
كانه قيل انه يلزم الدور لانه اخذ في تعريف اللفظ التلفظ فيلزم توقف الشيء على نفسه ق ان تحقيق معنى التلفظ وهو مشتقة اللفظ
اللغوي الذي هو الكلام والحرف والحركة الاعرابية ليست بحرف والا لما فلا يصدق عليها تعريف الكلمة ق انما قيد به ليخرج مع ان
ما يتلفظ به غير الانسان وهم لا يلفظ ايضا الله اعلم ق بتصدير اللفظ من الفهم لان تلفظ الانسان محسوس مشاهد بخلاف تلفظ غيره
كالملائكة والجن ق في الاقوال اي الاسناد اليه والعطف عليه ونحوهما الله اعلم ق تنبيها على علة النفي والاشتقاق ق والا اي وان لم
يكن مرادهم هذا ق قيل ان اعترض على جعل الشارح ما يتلفظ به الانسان واللفظ اعم من ان يكون مفردا او مركبا بانه لا يصح اطلاق
اللفظ على المركب باعتبار الاصل لانه في الاصل مصدر مفهومه [illegible] على الكثير على سبيل البدل لا على سبيل الاجتماع فلا يصح اطلاقه
باعتبار اصله الا على واحد واحد ولا يصح اطلاقه على مجموع اللفظين او الكثير مثلا زيد قائم وزيد ابوه قائم الله اعلم ق محذوف ان
جواب عن سؤال مقدر تقديره كانه قيل ان الكلم المذكور اقلام يصح وكلم المنوي داخل ايضا كما ان المحذوف في الكتاب الشارح
بقوله المحذوف ان ق فكيف يصح صدق اي كيف يصح صدق تعريف اللفظ على كلمات الله تعالى هذا اعتراض فان ق لا يقال
على الوجهين الاولين وعلى احدهما ما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان والثاني ما يتلفظ به الانسان الله اعلم ق لانا نقول
هذا قلت هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الادباء بل الحروف عندهم ان اللفظ لا يتعدد ولا يتغير بتعدد المحل وتغيره
وان تعدد بالنسبة الى اللفظ كالامكنة بالنسبة الى الشخص المتمكن وان كان بحسب التحقيق اللفظ الصادر من شخص
مغايرا

فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص [illegible] قيل انه من قبيل نقل الخاص الى الخاص

مغايرا للصادر من شخص واحد في وقت مغاير الصادر منه في وقت آخر كذا في حواشي العصمة ق فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف
المكان عنده بقوله غير ملتفت لا بقوله مغايرا بالشخص لا تكلم به الحق كما توهم البعض والله اعلم ق كما ان اختلاف المكان بالنسبة
الى الشخص المتمكن فلا يتعدد اللفظ ولا يتغير بتعدد المحل وتغيره اعلم ان اختلاف المكان يكون بان ينتقل الشيء من موضع الى موضع آخر
اي باعتبار المحل فان المحل ما يتلفظ به الانسان ومحل ما يتكلم به الحق سبحانه وتعالى الحق سبحانه وتعالى واختلاف المكان لا يستلزم المغايرة
فاختلاف المحل لا يستلزم المغايرة ايضا وقيد شبهه ان اختلاف المحل للعقل لا يوجب اختلاف اللفظ كما ان اختلاف المكان للشخص
فانه لا يوجب اختلاف الشخص ق وهو يخالف ما عليه لان الكلام الله تعالى على نوعين حقيقي وهو المعنى القائم بالذات وغير
حقيقي وهو ما يطلق بهذه الالفاظ المكتوبة الدالة على ما قام بالذات فالاول قديم قائم بذات الله تعالى ليس بمخلوق وليس من جنس
الحروف والاصوات وليس بعربي ولا عبري ولا غير ذلك من الالسنة والثاني حادث غير قائم بذاته تعالى الله اعلم اعلم ان الكلمات اذا
كانت قيامها بانه لا تقوم بالانسان فيحتاج الى هذه الاعتذار لتدخل في اللفظ بمقتضى هذا التعريف الله اعلم ق لجواز ان يعتبر
القصد جنسا والجنس فصلا واحدا او الجنس ما ذكر اولا والقصد ما ذكر ثانيا واعتبار الجنس فصلا والقصد جنسا بان يلاحظ
القصد مقدما والجنس مؤخر هذا على الشيخ الله اعلم بمراده وعلم فارجع الى الضوء في تعريف الكلمة ق واما لما تستلزم وهو
ان قصد الوحدة فاسد على في معنى الله اعلم ق وواقع فكم من تشبيه والتسمي ونحوهما ق مطابقة الحكم للمبتدأ آه تعريض
بالعبادة على الشارح لانه لم يذكر انتفاء الشرط الثلثة بل انتفاء الاشتقاق ق وجوابه انه ترك بناء على ظهور انتفاء
من الله سبيل الرشاد ق تخصيص بين الظ انه وضع هو التعيين وهذا اقام وضع بمعنى باللام الا ما لكتاب على
ان الاسم او باء وضع الشيء لان صلة التعيين باللام وصلة التخصيص بالباء كذا في الى افظ اعلم ان الوضع منقسم
على اربعة اقسام باحتمال العقل الاول وضع عام والموضوع له خاص كوضع امثال الضمائر الرابع والثاني وضع عام
والموضوع له عام كوضع الانسان بازاء الحيوان الناطق والثالث وضع خاص والموضوع له خاص كوضع
الاعلام والرابع وضع خاص والموضوع له عام وذكر غير موجود في الخارج واما في وضع امثال الضمائر الراجعة
اختلاف قال بعض العلماء قد وضع هذه الامثال بازاء مفهوم كلي وبعضهم مثلا وضع بازاء مفهوم كلي وهو
مفهوم مذكر تقدم ذكره فالوضع فيه عام والموضوع له عام وذهب الى هذا القول مولانا سعد الدين وقال بعضهم
قد وضع هذه الامثال بازاء كلي جزئي مخصوص لان الواضع لاحظ اولا مفهوم المفرد المذكر الغائب من حيث انه
تقدم ذكره وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ هو بازاء كل واحد من تلك الافراد المخصوصة بحيث لا يفهم الا
الفرد المخصوص وجعل هذه الواضع المفهوم الكلي آلة للوضع لا للموضوع له فالوضع عام والموضوع له خاص
وذهب الى هذا القول السيد الشريف ومن تابعه ورد مولانا سعد الدين وقال كيف تقول قد وضع بازاء مفهوم
كلي لانه لو وضع بازائه يستعمل في مفهوم الكلي في وقت ما وليس كذلك بل يستعمل في افراده فاجاب بقوله وهذه الامثال

مجازات مشتركة كالحقايق في استعمالها في غير الموضوع له ثم سال السيد السند عن [illegible] فقال كيف يقول قد وضع بازاء كل افراد بخصوصه وفرادى غير محصى لانه يلزم ان الواضع

ان يلاحظ الموضوع له وملاحظة الافراد وكلها ممتنع مع انه يستعمل فيه الاستعمال بعد الوضع فاجاب بقوله بان الملاحظة قسمان تكون اجمالا و

تفصيلا والاجمال الملاحظة كافية في الوضع [illegible] بان المراد [illegible] الحقيقة لانه لا [illegible] مثلا وارد به المفهوم [illegible] بلفظ مخصوص

هذا التقرير [illegible] نافع [illegible] قال وكلمة المفردات نحو زيد وعمرو وبكر وبشر وغير ذلك قال والمركبات نحو زيد قائم وزيد ضرب وزيد قام ابوه وغير ذلك والله اعلم

قال الحرف بفتح ما قبلها مثل [illegible] بكسر ما قبل اللام [illegible] الفتح وهي اي حرف وهي في المعنى [illegible] والله اعلم قال وبيان التصحيح [illegible] لا [illegible] فان

قيل [illegible] الافصاح [illegible] لا يوجد [illegible] وغيره وهو غير صادق على [illegible] لا [illegible] في نفس الامر وغيره قلنا ان الافصاح على

ضربين الاول افصاح حقيقي والثاني افصاح [illegible] والافصاح الحقيقي مثل افصاح الخليقة الله تعالى والافصاح [illegible] في مثل

افصاح [illegible] الخليفة لا توجد في غير الله تعالى [illegible] في [illegible] وغيره [illegible] بالافصاح هو [illegible] الثاني لا الاول [illegible] الافصاح

قال وسمع وفايدة هذه القيد ان الاطلاق بدون السمع لا يفيد فايدة للسامع مثلا ان زيد اذا اطلق ولم يسمع لا يفهم منه شيئا قال واحس

بغير السمع وفايدة هذه القيد ان الحس [illegible] لان السمع [illegible] وان لم يقيد به يلزم [illegible] والله اعلم وفيه اي في قوله متى

اطلق او احس اعلم [illegible] قال وان الاربع [illegible] المتكلم وهي [illegible] على الدلالة يكون [illegible] بحيث يفهم منه شيء [illegible] العلم بالعلاقة

[illegible] وذكر مفهوم [illegible] وهذا الكلام [illegible] في تعريف الوضع فالعلم بعلاقة [illegible] العلاقة

التحقيقي [illegible] العلم هذا التحقيقي وهذا معنى [illegible] والله اعلم قال ومنهم منه [illegible] فقد [illegible] قيل انه اذا فهم معنى من اللفظ الموضوع عند

الاطلاقة مرة يجب ان لا يكون المعنى مفهوما من هذا اللفظ الموضوع عند اطلاقه مرة اخرى عقيب الاول والا يلزم تحصيل الحاصل بمفهوم

من هذا التعريف انه يجب فهمه مرتين [illegible] لان كلمة متى [illegible] بمعنى [illegible] فلا يصدق التعريف على شيء من

افراد الوضع اجيب بان المراد من المفهوم [illegible] الالتفات هذا التقرير [illegible] قال يعني انه لا حاجة الى التقييد [illegible] وتحقيقه [illegible]

العصمة رحمة الله قال [illegible] التنبيه بقوله ما يقصد [illegible] وقوله [illegible] ناظر الى المعنى المطابقي وقوله او ضمنا ناظر الى المعنى التضمني وقوله

او تبعا ناظر الى المعنى الالتزامي قال وارد [illegible] فان يراد [illegible] الالفاظ قال وقال بعضهم [illegible] اي جعل البعض تنوين المعنى ما يصلح

[illegible] المعنى التضمني والالتزامي وغير [illegible] بالفعل [illegible] قال من المصدر المعلوم والمجهول الاول بالنظر الى

المتكلم والثاني بالنظر الى السامع [illegible] والله اعلم قال مع [illegible] لفظ لان [illegible] الياء [illegible] وتبديل الكسر بالفتحة وقلب الياء الفا بعيد

[illegible] والله اعلم [illegible] يكون المراد [illegible] الى جانب المعنى [illegible] المعنى الوضعي [illegible] ورفي

عن [illegible] بحث [illegible] اطلق [illegible] والله اعلم قال الشيء المشترك اي من مفهوم الوضع وهو الشيء الثاني اعني المعنى الذي

[illegible] الشيء الاول فيهم منه الشيء الثاني هذا تقرير عبد الكريم قال وهو الوضع لان المعنى [illegible] مفهوم

الوضع وجزء منه كما لا يخفى اعلم ان الوضع باعتبار الموضوع له على ثلثة اقسام وضع عام وموضوع له ايضا عام وهو ان يوضع لفظ بازاء

مفهوم كلي كوضع الانسان بازاء الحيوان الناطق ووضع عام وموضوع له خاص وهو ان يوضع لفظ بسبب ملاحظة مفهوم كلي بازاء

كل فردى

كل فرد اي يصدق عليه هذا المفهوم كوضع لفظ هذا بازاء كل شيء يصدق عليه انه مشار اليه [illegible] ومن هذا القبيل وضع [illegible] والضماير والحروف كلها

وضع خاص وموضوع له ايضا خاص وهو ان يوضع لفظ بازاء شخص معين كوضع لفظ زيد بازاء ذات مشخصة [illegible] هذا [illegible] العام

الى لفظ موضوع بازاء لفظ لا بازاء مفهوم كلي يصدق عليه وكذا اسماء الافعال موضوع بازاء لفظ [illegible] لا بازاء مفهوم كلي يصدق عليه هذا المقام

يستدعي بسط الكلام [illegible] الابهام والحاصل ان [illegible] قال جعل الوضع النوعي بمعنى [illegible] هذا المعنى للكلمة لفظ وضع اي جعل [illegible]

[illegible] ذكر المعنى [illegible] لانه لا يشتمل عليه [illegible] بعد الانواع الامر [illegible] فان [illegible] التعريف والتعريفي [illegible]

قيل [illegible] معنى التعريف والله اعلم [illegible] الوضع [illegible] وقوله تحقيقي [illegible] وقد [illegible] الاربع ومعنى

الاحتراز [illegible] والله اعلم قال [illegible] الحقيقة [illegible] وارتكاب [illegible] وجه [illegible] الحقيقة وهو [illegible] وقوله تحقيقي

[illegible] الحقيقة [illegible] قال وكذا

[illegible] يكون الالفاظ الدالة بالعقل والتي بالوضع [illegible] قال حروف المباني [illegible] حروف المباني [illegible] الالفاظ منها قال الحروف المعاني

كالحروف الجارة والحروف العاطفة والحروف المشبهة بالفعل وغير ذلك والله اعلم قال [illegible] لتقصد [illegible] السؤال الثاني لانه [illegible]

جواب الاول و[illegible] عموم كلمة [illegible] والتصريح [illegible] اجمالا [illegible] عموم [illegible] السؤال [illegible] فان قلت ان

الله اعلم [illegible] من قوله فان قلت الله اعلم قال ومقام [illegible] المقام [illegible]

او قيل [illegible] الغلمان [illegible] المقام [illegible] مقام [illegible] سؤال [illegible] اقيم

اقام وان كان المقام [illegible] سؤال [illegible] اقيم [illegible] القسم [illegible] الواو [illegible]

بدل [illegible] فاء [illegible] اقيم [illegible] مقام [illegible] الواو [illegible] الباء [illegible] التاء اقيم

مقام الباء [illegible] مقام [illegible] المقام [illegible] القسم [illegible] الثاني يكون لفظ

المقام [illegible] وافتدى بالالفاظ هذا

[illegible] الاول قال والظاهر [illegible] الثاني قال اي [illegible] معينة معروفة [illegible] الا قبل [illegible]

وضع [illegible] الواضع [illegible] الاحوال [illegible] المستعمل بعد وضع الموجودات لان الواضع [illegible] لانهم [illegible]

[illegible] ان الواضع [illegible] الالفاظ معينة [illegible] يحتاج في معرفتها الى علم اللغة [illegible] فالنوع [illegible] الالفاظ

فهي قياسية وذكر [illegible] ان الاسم فاعل من [illegible] فاعل [illegible] افعل [illegible]

وكذا [illegible] المفعول [illegible] الاسم [illegible] ويحتاج في معرفتها الى علم التصريف [illegible] القياسية و[illegible]

[illegible] المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى

علم النحو [illegible] قال او [illegible] قايم [illegible] قال وذكر اي بيان قيد تحقيقية قال اي في مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة

او مقام وضع امثال الضماير بازاء الالفاظ المخصوصة [illegible] الاول ان يقال في مقام رجع الضماير الى الالفاظ المخصوصة موافقة

كما في الشرح قه من حيث انه جزء لفظه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان تعريف المعنى المفرد غير جامع لخروج الشخص الانسان الموضوع بازائه الحيوان الناطق
فانه مفرد لكنه حقيقة فهو موضوع مع دلالة جزء لفظه على جزء معناه اجاب عنه بقوله من حيث انه جزء لفظه والله اعلم قه حال كونه علما وانما قيد به لانه لو لم يكن
علما بل اعتبر وضعه الجنسي لم يرد فارقه تعريف الكلمة لانه حينئذ يدل جزء لفظه على جزء معناه لان الحيوان يدل على الحيوانية والناطق يدل على الناطقية والله اعلم
قه من شيء بما فيه الخ اي الشيء المعبر عنه هو المعنى والمعبر به هو المفرد والمعنى المصدري هو الوضع المفهوم من قوله وضع قه اذا في صيغة نحو الخ
اي المعنى المصدري اذا حاصل في صيغة فعل وغيرها كاسم الفاعل والمفعول قه مع ان القاعدة وهو ما قوله اذا اعتبرت من شيء بما فيه والله اعلم قه
تتقيضه اي كون اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع والله اعلم. نظيره [illegible] بحسب المقام وهو المانع
المجازي وهو ارادة الاتصاف بعد الوضع كما اشار اليه المحشي بقوله فينبغي الخ والله اعلم قه كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا اي في قوله [illegible]
وقت القتال تحريضا للمؤمنين عليه والمعنى بقوله يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال من قتل قتيلا فله سلبه [illegible] وقوله قتيلا يسمى به مجاز
الترتيب بالقتل باعتبار ما يؤول اليه ويسمى هذا المجاز اول ويسمى مجاز الاول مثلا قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا قه قتل قتيلا فان هذا التركيب يوهم
ان يكون الشخص مقتولا قبل [illegible] التجوز في قتل قتيلا على اربعة اوجه الاول انه يراد بالقتيل الذات لا الذات مع وصف المقتولية
والثاني ان يراد بالقتيل القتيل بالقوة اي من شانه ان يقتل والثالث ان يراد بالقتيل الذات المتصف بالمقتولية الناشئة من هذا القتل والرابع
ان يراد بالقتيل من قرب ان يقتل والنكتة الاخيرة جارية في المعنى المفرد اي المفرد بالقوة او الذات المتصف بالافراد الناشئ من [illegible] وضع اللفظ
او المعنى قرب ان يتصف بالافراد والله اعلم قه المفهوم من كلام الشيخ وهي حاصل الكلام ان الشيخ الرضي ان الافراد صفة اللفظ بالذات وصفة
المعنى بالعرض بهذا خلاف المشهور كما في الحاشية وللاوسط من بيانه قه وكان النكتة فيه وكان النكتة الضعيفة تقديم الوضع على الافراد .. ايضا
اي كما ان النكتة في تقديم الوضع على الافراد كان النكتة في ايراد الموصوف جملة فعلية والافراد مفردة هي التنبيه على تقدم الوضع على الافراد .. فاستعير السبق
الزماني اعلم انه لا بد في الاستعارة من لفظ المستعار والمستعار منه والمستعار له والجامع فهنا لفظ المستعار وضع والمستعار منه المعنى المستعار
منه [illegible] السبق الزماني والمستعار له السبق الذاتي والجامع مع كونهما في زمان الماضي فهذا من قبيل الاستعارة التخييلية بالكناية فافهم والله اعلم
قه والام جواب عن سؤال مقدر وهو ان المفرد لم يجز ان يكون حالا من المعنى لان العامل في الحال الفعل وحرف في الحال اللام وهذا تغاير العامل فيهما مع ان الاتحاد
شرط فيه فاجاب بقوله واللام الخ .. كما اراد بالاعراب اي جواب عن سؤال مقدر كانه قيل هذه العبارة اعني والاعراب بالاعراب والمراد ان الجر لا يجئ في مثل
في مثل الرجل وقائمة ونحوه ويجري ينبغي ان لا يعرب محققة ان يعرب باعرابيا لان كونهما الكلمة بهما يشعر كونهما معربا باعرابيا الا انه اعراب باعراب واقر الاعراب
فاجاب بقوله وكان المراد والله اعلم قه حالة اي كل واحد منهما بانها قه والاولى صفة الحال قه وفيه تامل وجه التامل ما ذكره المحشي عبد الحكيم
بقوله وفيه نظر الخ فليطلع اليه قه باعتبار الوضع السابق كلمتان فيهذا الاعتبار يكون مركبا باعرابيا حسي قه ولما كان الاقرب منتفيا لا يجئ
جواب عن سؤال كانه الاعراب في وسط الكلمة الله قه لا يخفى ان ذكر الاهمال اه يعني ان هذا الاهمال واقع في مثل قائمة ويجري لا في مثل الرجل
فان الجزء الاول منه مبني على حاله والجزء الثاني منه معرب كما هو المشهور فاذا كان كذا ماتعاكس الامر في جميع ما ذكره ليس على ما ينبغي هذا قال الفاضل
لذا في كونها قائمة العصمة قه مثل عبد الله كانه فيه نوع واحد باعتبار انه علم شيء واحد ولا يدل جزء معناه قه اي مسامحة ومجاز اي بقاء قائمة

ويجري في توين الكلمة بطريق المسامحة وهي ان يطلق الحقيقة لان شيئا قائمة ويجري ليست لفظة حقيقة بل مجاز قه سائر الاسم الله قه او لم
يدل لفظه او يهملا بجمعه بل لان مايجعل فاقبله في حكم المسكوت عنه فلفظ بل ينبغي الاهمام لان المقام مقام الاضراب لا مقام التردد بين يكون لفظه
او نفي معناه ولفظه او كثير اداه معنى بل كما وقع في التنزيل الى مائة الف او يزيدون ووقع في التنزيل كلمح البصر او هو اقرب ولفظه او في هذه الابيات
ليست للعطف بل بمعنى حرف استيناف في الاضراب بمعنى بل قه اي هذه الاقسام الثلثة الفاظ الاقسام الثلثة فما عبارة كل جمع مؤنث لان المطابقة
شرط بين الصفة والموصوف تانيثا وتذكيرا وغيره قلت لا يتبع العدد لفظ المعدود [illegible] قه [illegible]
الا ان تقول ان المحل المتبع هو المراد بين الاثبات والاثبات وهذا المحل المراد بين الاثبات والنفي فيكون عقليا قه قيد بهذا الان قال اي مقدار هذه ابعد
وهو لان حاليا او لامتناعا او ان ما لا اه قه او لا التهافت فيه في هذا التقرير ليكون التفاوت في جانب المعنى والاول ان يكون التفاوت في جانب
المعنى كما اول الشارح فلهذا اختار المحشي الفاضل الكلمة التعريف اعني قيد قه مما يقبل القطع السلم عادة الفصول لان تقوم القبيل كتابا الى وفي قوله الشارح بحرف
و في خروجه ظاهر وان يقال الشارح قال بحرف اه فيكون التفاوت اكثر اعلم ان قوله غاية هو مفعول مطلق باعتبار المضاف اليه فافهم الله قه فلا بد من
مقام تقسيم الكلمة لان المقسم يكون حال الكلمة لا الكلمة نفسها والاقسام الثلاثة فيكون معنى قول الشارح بحرف اي حال عدم الدلالة بحرف و
على هذا القياس البواقي فيحتاج الى حرف وحرف افخويه من الاحتياج بخلاف تاويل الشارح لا المقسم حينئذ يكون الكلمة فيصح قوله بلا تكلف هما على
قه انما انتقالت من الشارح اذ انما قدر في نفس الكلام قوله من صفتها لان قوله ان يدل بمعنى الدلالة لا يحمل على الكلمة اذا الكلمة ليس بنفس
الدلالة بل من صفتها الدلالة الله قه لانه لما قال اما ان كذا او كذا او كذا اه بيان تقدير السؤال المقدر في كلام المحشي الله قه بحركات السين فيه اشارة ان
الحركات المتعلقة في السين الله قه حذفت الواو لكثرة الاستعمال للاعلال وهو حذف الجمع للاعلال بكلمان الحرف الاقرب منونا فالحال الاعراب
فلا يصح جريان الاعراب على ما قبله كما في محققا والالف حذف لم واتى محققا الذي يوجب كثرة الاستعمال كان منسيا ويجيء ما قبل محل الاعراب كما في [illegible]
قه فيصح الوقف لان من دابهم ان يبتدأ او بالمتحرك ويقفوا على الساكن قه عليه اي على ما بعدها اعني الميم لذا السمعت من الاستاذ فافهم قه
وارتفع التغليب تبعيد اي غير مطرد في تصاريف كلمة اسم في كلامهم فلو كان اصله اسم وسما كما يقول الكوفيون يلزم القلب في جميع تصاريف
كلمة الاسمية ويطرد وهذا التقدير عبد الكريم اعلم انه قلبت الواو همزة وحذفت الفاء والالف فصار اسم ثم زيدت في الفاء همزة معا
فصار اسما كذا في حواشي الفاضل الهندي قه فيكون من قبيل تسمية الدال اعني ضرب بفتح الضاد والراء والباء قه بالعلم المدلول اعني ضرب
بفتح الضاد وسكون الراء وكسر الباء قه وقد علم الواو ولا عطف اي او لسان طعنة على الحذوف اي قد بيان وقد علم او اعتراضية نموذج الابيات المذكور
شرعها اللطاف او للمراد بين ظني ان هذه حصر بدون توقيف الاقسام او تنبيه من لا ينتفع بالاشتقاق كذا في حواشي الفاضل الهندي قه
لتنبيه به لا يحد به ان جواب عن سؤال مقدر تقديره الاوان الواو او للاعتراض في فائدة حملة الاعتراضية ومن لا تخلو عن فائدة فاجاب بقوله تنبيه اه حسن قه
فعلى هذا التقدير اي عدم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اي وجه الله الهادي قه يحتمل ان يكون الواو للحال تقدير الكلام اذا وانحصار الكلمة حال كون
قد علم بذلك حد كل واحد منها كذا في حواشي العصمة الله رحمة الله قه الباء للاستعانة ويجوز ان يكون الباء السببية الله قه زيادة التملكي
في الذهن او تبعد من حس بسبب كونه ادامغنوا بالله قه انت انت الى المستحق للتعظيم الخ كما في قوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه

بمعنى

الاية الى ما مر انه لا يلزم فيما سواه لانه ان وجب في الاضافة اللامية جواز التصريح ينتقض بمثل يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك وكل رجل و
كل لان اظهار اللام فيها غير [illegible] صحيح لان اظهار اللام يوجب مغايرة المضاف للمضاف اليه وليس كذلك في هذه الامثلة قال رب قال وكل
رجل وكل يعني الاحتياج الى تقدير اللام في مثل كل رجل وكل واحد وغيرهما بان يقال الحمد لكل رجل وكل واحد فلا يصح ما قال العلامة الرهاوي قال وليس
[illegible] اثر احتراز من مقدر وهو انه لما قال وقد علم حد كل واحد [illegible] معناها وما ذكرت هي منها وهو انه قد علم حد كل واحد من حرف جامع
ومانع وليس معنى الحد فذلك لان الحد مركب من الجنس والفصل فقال وليس كذلك بل هو مثال الاسم الجامع والحرف المانع وذلك لان الحد يجمع مركب
من الجنس والفصل الذي هو جزء الكلمة واقسامها لان الجنس لا يعلم جزء الامور الاعتبارية فانه لا يرى في الحد بل هو هنا ما سوى المعنى قال مسعود رحمه الله
قال لا يستلزم الا ان يجوز ان يكون المميز والمشترك خارجين عن حقيقة الاقسام مثلا ان حقيقة الاسم زيد وعمرو وبكر وغيرها وحقيقة الفعل
ضرب وغيره وحقيقة الحرف من وعن وغيرها قال وبه ورد الحق اي شفقة على المتعلمين حيث لم يطلق المتعلم جانب الذكي والنقي و
المتوسط كذا في حواشي العصمة قال اللابس من قيد الاطلاق الحي اي واللابس اوردها الى الى الحق الى قال عند الغوري لان المراد بفعل النحو باعطاء
الابس الحاز اي من سلامة بيان الملزوم ويراد به اللازم الى قال وقد يقال في الله يتنبع وفيه بحث لانه اذا كان الاسم في نسبة التعجب لا يكون في قوله الشارح
وبه ورد المحو استعارة لان الابهام يستعار عن البحر اذا كان الاسم للتشبيه اذا كان الحق يكون في قوله استعارة قال ربت من التربيت كان ملا مفعول
ربت قال من الصفات الكمالية كالشجاعة والسخاء مثلا الى قال لم يتعلق الا انه لو عطف واربط عليه يلزم ح اما يكون مشتركين في الحكم لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه مع ان الكلمة والكلام ليسا مشتركين في الحكم اعلم ان حكم الكلمة انه لفظ وضع لمعنى فلو عطف عليه لزم ان
الكلام لفظ وضع لمعنى الى قال عطاء سهو لانه لا يعطى ثم يستعمل استعمال المصدر الى قال لفظ متضمن جعل ما هو صفة لا هو صفة لان
حق الخبر ان يكون نكرة ولان حمل لفظ في الشرح يسير ولان ينظر الى كثيرة وتوفيقه قليل على الكثير اولى قال متضمن الكل اعني المجموع زيد قائم
مثلا قال لجزئيه اعني زيد وقائم فقط مثلا قال اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فعلى هذا المعنى قوله الحق ما يتضمن كلمتين وكلمة في فقار
التثنية لا لانحصار هذا التوجيه لمحل الوافي قال لم يحتج الى هذا التاويل لان الاسناد ح لو وضع باب الاستعانة في كون المجموع الكلمتين متضمنا بالكسر
[illegible] لا المتضمن بالفتح كما ان القلم في كتبت بالقلم له مدخل في الاستعانة في الكتابة لا في المكتوب فيكون المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين
والاسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين فقط فلا يلزم اتحادهما فلا حاجة الى التاويل المذكور هذا التوجيه لمحل الوافي قال بل فيه مسامحة لانه يصح تركيب
زيد قائم اذا كان جزء الكلام كان لفظا مجازا لا حقيقة لان تركيب زيد قائم لا يكون لفظا الا قال فلا يلزم اتحادهما الى قال الفاضل المحقق
عصام الدين قال ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الثنائي فقد ضيق على نفسه انتهى اقول فيه متنفع المقام وهو ما قال
التعليل لان الاتحاد انما لزم في الكلام الثنائي مثل ضرب زيد بكر وقائما فاطلاق كلام المحلى انه يجيء على كلام من غير اخراج المتعلقات فلا كلام فيه اذ لا
تشكر في المغايرة في مجموع الكلمتين وان النعمان الذي قول المحقق فليس من الواجبات مع يستتبع تاركه وليس افندي قال حقيقة او حكما الكلمة الحكمية
ما يصح وقوعه مفردا موقعه لا يليق يخرج عنه اي عن تعريف الاسناد قال الاسناد الذي في الجملة الشرطية لانه لا يصح وقوع مفرد موقع طرفي الشرطية اعني
الشرط والاخر الجزاء فلا يصح ان يكون كلمة الحكمية مع ان الاسناد وحاصل بينهما هذا التوجيه لمحل الوافي وقوله لان الشرط قيد الجزاء

علمه

علمه لا يقال لان الكلام هو الجزاء لانه اذا قيل ان ضربت فاكرمني قال المص وغيره هو الجزاء على زعم المص وغيره الحق الوافي قال اي الكلمة الحكمية ما يصح وقوع
مفرد موقعه مثل زيد ابوه قائم اذ فيه الاخبار فيه مع ابهام كسبا في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب وهو ليس بمركب اذ المقصود منه القيام والاب مضاف
اليه لتعيين لا لنوع التركيب قال لان الشرط في الجزاء قيد الحكم فان الحكم في الجزاء فالكلام هو الجزاء نحو ان ضربت ضربت فالحكم عند المص في الجزاء و
الشرط قيد فالمعنى عنده ضربت وقت ضربك كما لا يخفى على المجموع كما ذهب اليه المحقق محل الوافي وقوله لان الشرط قيد الجزاء الى نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فان الحكم في الجزاء عند المص والمعنى عنده فالنهار موجود وقت طلوع الشمس وان لم يكن الحكم في الجزاء عنده بل في المجموع اعني الشرط و
الجزاء لم يصح قوله ولا منافاة في ذلك الا لان المجموع ليس باسمين فلا يكون تعريف الكلام جامعا الا ان المجموع بكلمتين ولا يصح قوله ايضا والى نحو لحق يسهم
الله قال ونحوه اي ولا يجب كون الشرط قيد الجزاء قال كما حققه الاعلى قوله المحقق ليس بمتبع في الشرط والجزاء لان الكلام هو المجموع الى الذي يحتمل الصدق والكذب
اعني والعبد اعلم انه لم يصدق على كون المشروط قيد الجزاء لان المعنى ح فالنهار موجود وقت طلوع الشمس وفي بعض النسخ عند وقت وعبارته اعلم انه لو كان الشرط
مشترك الجزاء منه اليه مع انه ليس بكلام بل هو جملة ويلزم نقض قاعدة الاختصار قال اي من شانه ان يكون سؤال مقدر وتقريره انه لا يصدق
تعريف الاسناد والواقع في الجملة التي تكون مرتبطا الى ما قبله او معلوم المضمون للنحو طلب فانه لا يفيد فائدة تامة قال يعني اي من شانه وعن المراد التحقيق
السؤال والجواب فيرجع الى العصمة الدين رحمه الله قال كان لحكمة التنوين عوض عن المضاف اليه تقديره لحكمة الكلام المتكلم قال ونسبة التنوين عن المضاف
تقديره ونسبة كلام المتكلم قال فهو فيه اي هذا التربيع بقوله اي شانه الى قال هنا والجملة الواقعة خبرا وصفة الى فانها طلب لم يفد فائدة
تامة بل من شانه ان يقصد بها فائدة النحو طلب والله اعلم هنا الجملة الى قال فانها طلب لم يفد فائدة تامة لانه قد علم سابق بل من شانه ان يقصد
[illegible] افادة النحو طلب الى قال اما مركب الابيان قيد المعرفة فافهم اه قال اي محكية بها اي يحتمل الصدق والكذب قال اي غير محكية
اي يحتمل الصدق والكذب قال اعني قائم الاب ليس المقصود المجموع قائم الاب فانه مركب وليس بكلمة بل هو الا القائم المضاف والمضاف اليه خارج
عنه لانه لتعيينه وهو ان قيل قائم الاب فهو مركب فكيف يصدق قوله في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب قلنا المقصود منه قائم فقط والاب مضاف
اليه لتعيين القيام لا لنوع التركيب كذا في فاضل الامير قال او وقوع حرف عطف او الاسم الثاني لمشار اليه الخبر الجملة اسم كسب يعني ان الجملة المؤولة في
حكم المفرد مثلا يقال زيد في مقام ابوه قائم لانه يصح وقوع المفرد موقع الجملة الخبرية اعلم ان كلمة او ههنا للتخيير في التعبير بتقرير الاسناد الى قال صح لا
يحتاج الى هذا التاويل اي تاويل حيث بحذف اللفظ لانه حينئذ يكون الالفاظ موضوعة لا لنفسها فيكون كلمة فلا يحتاج الى هذا التاويل حينئذ
سلم انه قال قلنا [illegible] الالفاظ يعني لو كان لي دلالة الالفاظ على انفسها بالوضع فكيف يثبت في الالفاظ المهملة لانها ليست بموضوعة
بالاتفاق والالزم باطل فالملزوم مثله الى قال كما لا يتقدم عليه اي بازاء المعنى ولا معنى للمهملات فكيف يتحقق فيها الوضع لانفسها الى قال مر ان سكنه
اي حقه لطيف بحث لان اي في صحة الاخبار عن الالفاظ غير الاسم ولحوق التنوين اذا لم يكن موضوعة لمعنى ومستعملا فيه قال ولا يجعى الى توجيه
كلام الشارح الى قال يلزم عليه ان كان تحقق اوزاد احدهما المجموع بمثال المذكور وثانيهما ضربت وثالثهما ضربت زيدا ورابعها ضربت قائما يعني ان
هذا بعيد اليه قال عليه اي على تقدير كون المجموع ضربت زيدا قائما الى قال فهذا التركيب اعني ضربت زيدا قائما قال بل الكلام هو المجموع فان قيل فيلزم قول
المحقق يلزم ان يبطل التعريف جمعا لان الجملة الشرطية ليست متضمنة بكلمتين بل جملتين وان يبطل الحصر في قوله ولا يتاتى ذلك الا قلنا ان

الكلمة ... الجملة الشرطية ... قال ولان الاسناد ... اسناد الجملة التي

[illegible]

[illegible]

...ولهذا البحث تتمة...

المطان تقول معنى لفظ الابتداء بخصوصه المتعلق الله قال في ضمير الغايب لانه وضع لما تقدم ذكره قال في ضمير المتكلم لانه وضع للمتكلم في اسم الشهادة لانه و
ضع لمشاهد قال بلا وكذا الابتداء اي بلا الابتداء المعين المخصوص فلما لم يذكر متعلقه لم يحصل فرد معين من افراد النوع وهو معنى من في العقل ولا في الخارج بل جزئي مبهم
قال ويعلم الوضع الخ جواب عن سوال مقدر كانه قيل لم يعلم من استعماله في جزئيات وضعه للجزئيات فاجاب بما اجاب قال بانه اي باستعماله في جزئيات
قال ثم الظاهر جواب عن سوال مقدر فان اردت ان تعرف السوال والجواب فليرجع الى عصام الربع قال اضافته اي بانتسابه الى البصرة وغيرها الله قال لانها علته
اضافية لا حقيقة قال فهو من الاول ومن الاعتبارية التي يحصلها العقل وافراد مفهوم الظاهر الاضافة الى الاشياء المعينة كافراد مفهوم الابتداء فلا يلزم
اي حصولها بنسبة الى الاشياء معينة كالسير والبصرة اي وجه فهو بتناسب من البصرة الى الكوفة وقولنا خرجت من البصرة بمعنى عنده قال لو حطت تبعا لمفهوم الا
بتداء فلا يلزم المغايرة ابدا بين معنى الابتداء ومعنى من بالكلية والجزئية الله قال والظاهر والى قال الظاهر لاحتمال ان يكون تلك الجزئيات حقيقة بناء على ان لفظ من مو
ضوعة للاولى والدال الجزئيات المخصوصات من غير تخصيصها بمفهوم الابتداء لكنه غير ظاهر المحشي الثاني قال وعلمت ايضا بسوئه المعنى الخ ولم يلتفت اليه لان
البحث في تحقيق مفهوم الاسم وان كان قوله فيما سبق من التحقيق يشير الى ما ذكره الرازي في العصمة رح قال في غير الخ المعاني اشارة الى كون الضمير الخ ورد
دخلها على المعنى الله قال او في كلمة اي اشارة الى كونه دخلها الله قال اي كون المعنى الخ غاية هذا التعبير بيان المحل المعنى قال وذكر اي بيان ظهور
عبارة المفصل الله قال اه اي كون المعنى ملحوظا في نفسه وكونه في غيره الله قال وجلال امتياز عن اخويه اي بسبب امتياز الحرف عن اخويه لكونه في نفسه وكونه
في غيره قال اي لم يرضاه بمعنى لم يرد الشارح عن الظاهر في عبارة المفصل كما هو ظاهر في عبارة المحقق وهو سبعة كينونة المعنى في نفس الكلمة لم
يعرف عن الظاهر قال مع انها لا زمنة آه والمشهور في ذلك الكتب التي رايتها ابهامان او السنة يستعمل اسما وظرف وثبت بلازمة الظرفية فيصح الا
خبار عنها وبها فليتبع وبيان معنى قول الفاضل المحقق هذا صح بعلم وجرى قال كما ير فيه بسبب شيء يوفى المفهوم المستقل بحسب الاستعمال
قال كما سوال ما يرد عليه بمعنى مدلول معنى الزمان واشترط ولزوم الظرفية يوفى من الاستعمال الان الزمان في نفسه يصح الحكم عليه وبه مثلا الوقت وقال
الزمان اعلم ان مدلول معنى اشتمال الظرفية والشرطية الله قال جرت العادة اي جرت العادة بان يستفاد المخصص جنبه من الاضافة اقول يلزم على هذا
ان يكون استعمال بعض الاسماء بالاضافة مع انها قد تستعمل منقطعا عنه من الاضافة لفظا ورتبته كما يايي في محله ومعلوم وجه التامل هذا تقرير عبد الله قال بمعنى اه اي
يرد الشارح بقوله كما جرت اه الله قال بان تستعمل تلك الالفاظ اه فوق تحت قدام آه اعلم ان الظروف يستعمل في العلو والتحت من غير ملاحظة الباقي قال
وفيه تامل وجه التامل وجوه سوف يجيء ما ذكر وهي سير البصرة الخ الاضافة لازم الاخبار الالن بحسب نفسه من غير ملاحظة العارض اقول ان
وجه التامل انه لا يلزم من كون الشيء مستعملا في المطلق والمستفاد المخصص صحة الاخبار عنه كما عرفت في القول السابق قال ولو
اراد المعنى المطابقي اي لو كان المراد بالمعنى المطابقي فقط لا حاجة الى اخراج الفعل عن حد الاسم لان الفعل يخرج من حده بقيد الدلالة لان الفعل لا يدل على
المعنى بنفسه لان الفعل لا يدل بنفسه اي بنسبة فاعل معلوم بل يحتاج الى ملاحظة غيره وهو زيد وبكر وبشر مثلا الله قال في زمان ما انت فيه هذا
ناظر للحاضر قال وزمان قبله وبعده هذا ناظر للماضي والمستقبل قال وشهرة امراة جواب عن سوال مقدر تقديره انه لم يعين الشارح الازمنة الثلثة
مع انه شانه تعيين المجمل فاجاب بقوله حيث اقول ان تقديره انه لم يبين الشارح الازمنة الثلثة كما بين المحقق عبد الغفور فاجاب بما الله قال لم
وهو بعيد اي وجه البعد ان يكون قوله غير مقترن حالا للعلق لا مناجه الى جعل المعنى مفعول له والى تقييد الدلالة بحال عدم الاقتران الله قال اي الوضع الغير
واما في الحقيقة ولا يتوهم في الاستقلال امتناع الحكم عليه المسبوق او به مثلا

المسبوق اي الوضع الذي لم يسبق قبله وضع مثلا وضع اسماء الافعال المصدر اولا وهو اسكت وضع الوضع لم يسبق وضع قبله ثم وضع ثانيا لفعل وهو
اسكت وهذا الوضع مسبوق قبله وضع وهو وضع الافعال المصدر رحمه قال علمتها بآه الا معناها العلمي لم يوجد في الوضع الاول فكيف يقترن با
بحسب الوضع الاول اعلم ان العلمي هو الذات المتصف بالزيادة ونحو قال باحد الازمنة الثلثة والثلثة صفة الازمنة يرد عليه ان الثلثة مذكر و
الازمنة مؤنث فلا يوجد التطابق او الازمنة جمع والثلثة مفرد ولذا لا يوجد المطابقة والجواب عنه ان اسماء العدد اذا وقع صفة يجوز او حذف
اليه لا تقع الا صفة نحو دار او جزء او يضاف اليه نحو الاعداد الثلاث من الحروف ثلاث وسبع ليال وثمانية ايام والثلثة فيه اذا وقعت صفة لجمع ان
اعتبر لفظ الجمع فيلزم ان يكون الازمنة تسعة وان اعتبر للعوقه يلزم التذكير فاحفظ فانه ادق قال في العلوم عنه اي فهم المعنى العلمي
بزيد ويبشر والله اعلم قال بحسب الوضع الاول الذي بازاء المعنى العلمي لان المعنى العلمي بلحاظ في الوضع الثاني قال ووضع اي في ترتيب الاسم
قال وسهوا اي هذا التفسير سهو لانه قال فيما سبق اتفاقا والله سيذكر ان شاء الله قال كما سنطلع وذلك لان الاقتران بحسب الوضع الاول هذا ان يكون منظ
الوضع ان يفهم ذلك المعنى مقارنا باحد الازمنة ولا شك ان المفهوم بحسب الوضع الثاني غير منظور في الاول غير مقترن باحد الازمنة تقرير لهذا قال وبعض مقصد
جملة حالية فالمعنى لان معانيها اي حالة مقترنة آه بقرينة الجملة الحالية قال وفيه بحث اي في هذه العلة وهو قوله لان معانيها آه قال وهو اي المعنى الذي
مقارنة صفة الا الاشياء الله قال بحسب الوضع الاول لان معانيها المقترنة باحد الازمنة هي المعاني الاخبارية قبل الانسلاخ وبعد الانسلاخ صارت انشائية الله
قال ذلك اه وجه اه حال الافراد واخرج الاغيار عن الترتيب قال بعدم الاقتران لكن المفهوم من قوله غير مقترن الله قال فيه خلاف اي في ترتيب الاسم قال على حاله اي حال
من المعاني الثلثة كما بزيد وبشر قال وخلافه اي في ترتيب الاسم وكذا اي حال الاوضاع لمعاني الفعلية الله قال بحسب هذه الوضع اي وضع السابق
قال وخلافه في ترتيب الاسم الله قال وما كان آه جواب عن سوال مقدر تقديره انه لم يسلك الشارح هذا الطريق فاجاب بقوله وما كان آه حتى قال غير مرضي للمحقق
اي غير مقبول عند المحقق قال كما يقتضيه ظاهر عبارته لان المحقق ذكر الوضع في ترتيب الافعال المعاملة وادخل في ترتيب الاسماء الافعال
يستلزم لان كون اسماء الافعال بمعنى الامر والماضي اما حقيقة لا يكون الا بالوضع المحقق افندي قال بناء على التغليب اي على تغليب الاكثر على الاقل لانه الاكثر
اسماء الافعال كلمة تدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة وبعضها لا يكون الكلمة هذا القول مقدم من الاقوال الثلثة لكنه اقرب لغفلة الكاتب قال لم
يسلك اي الشارح قال وهذا اي وان جعل كون القول المذكور غير مرضي للمحقق الله قال لم يجب الوجه كما توهم البعض الله سبيل
الرشاد قال ايضا اي كما يسلك هذا الطريق قال عن شبهة اسماء الافعال اي عن شبهة خروج اسماء الافعال عن ترتيب الاسم مع انها من الافراد قال قال
الشيخ والرضي من هذا القول رد القول بان اسماء الافعال مع صيغة الافعال الاصطلاحية لا لمعانيها المجهولة الخ قال بعيدا اي في نفسها اي حكم
اي بعض القول اعلم ان اسم الموصول اعني التي مع صلته اعني جملة مبتداء وخبر من محل الخفض الله قال لما لا يتعقله اه صلته قبولا نحو رويد وهو في
اصله مصدر ارود الا انه تصغير بحذف زوائده ويقال تصغير ترخيم بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز ان تكون تصغير رود اي رفقا الا يرم
بحذف الزوائد اعلم ان المصدر رويد ارواد ثم حذف الالفان والتي مكان الثانية ياء التصغير فصار رويدا الله سبيل الرشاد قال تصغير ترخيم اي
المراد بالترخيم التخفيف على وجه ان يحذف الزوائد من الكلمة حتى يبقى على وجه الاصلية لا الترخيم اي الذي يجيء في النداء قال لانه علة مستانفة تقديره
انما قرنا بقوله اي لم يثبت استعماله آه قال فلا يعلل لان الشارح قال والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول آه وهذا القول دليل على

على كون الاسماء الافعال منقولة عن اصل ق وشبه ما يكون اصلها اى الافعال [illegible] اعلم ان اصل قوقات قوقوة قلبت الواو الف

لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار قوقات واعلم ان اصل قيقاء قوقاء قلبت الواو [illegible] لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيقاء ق وكافرها

[illegible]

ق وارادة المشتق اعنى [illegible] اى [illegible] ق ولا يجوز [illegible] اللام والتنوين [illegible]

[illegible]

اى وان اريد بالتنوين كما هو الظاهر الراجح عدم الاضافة فيكون عطفا على اللام وان اريد به كون الاسم منونا يكون عطفا على دخول اللام قوله مناسبة التقابل
ووجه تقابل اللام مع التنوين ان لكون اللام علامة التعريف والتنوين في الاكثر في الوجود [illegible] رب زيد [illegible] اجتمع فيه والتنوين لانه مقدم على
التنوين في الوجود [illegible] الدال متقدم على التنوين [illegible] عنه [illegible] فافهم قوله اى الكلام اى بسبب الكلام لان الكلام لا يوجد بدون
المسند اليه بخلاف الاضافة قوله فوائد كثيرة اى كالابتداء والفاعلية وكونه اسم ان واسم كان [illegible] المشبهة بليس واسم
لا التي لنفي الجنس وكونه نائب الفاعل قوله اى حرف الجر اى اشارة الى ان الاضافة بحرف الجر من قبيل الاضافة [illegible] الى الاسم فمعنى هذا
يكون مرادا به الدال وعلى الثاني معناه اللغوي والى ان الاضافة بحرف الجر لا تنافي الملابسة والله قوله او حرف جر اه وفيه اشارة الى ان
الاضافة اضافة الموصوف الى الصفة والله اعلم اه علم ان الجر في الاضافة اللفظية ليس الا بحرف الجر وفي الاضافة المعنوية [illegible] بحرف
الجر وقد تقرر هذا في بحث الجر قوله فلانه [illegible] لان اللفظية جزء المعنوية وجزء الشيء مقدم عليه قوله والا اى وان كان مرادا لكون الاسم
مسندا اليه قوله اى الحكم اى الحكم بالانفصال لانه من توضيح الواضحات وان الاسناد الى الشيء يحصل بالغاية لان الشيء اعم قوله وتوجيه
ذكره اه جواب عن سؤال مقدر كانه قيل لم يكن التوجيه في كون المراد بالاسناد واليه لكون الاسم مسندا اليه ام لا فاجاب بقوله وتوجيهه قوله فلا يبقى
لكنه جواب عن سؤال مقدر وهو ان المحشي لما قال الاسناد واليه ولم يقل كون الشيء مسندا اليه مع انه هو المراد لكون الاسم مسندا اليه قوله انه افهم
وجه الافهمية انه اظهر في المعنى لا في اللفظ لان قوله لكون الشيء مسندا اليه يحتاج الى ان يعلم الشيء وقوله لكون الاسم مسندا اليه ليس كذلك
قوله وانه لا يترقى الى الانفصال لكون المراد به كون الشيء مسندا اليه يترقى الى [illegible] في الانفصال وهو الشيء لان ليس له مدخل في الا
نفصال قوله الاسناد الى الشيء اى كون الشيء مسندا اليه وهذا اعتبار الحكم قبل الاضافة وقوله وذلك الشيء هو الاسم اى كون الاسم
مسندا اليه وهذا اعتبار الحكم الاضافة بعد الحكم قوله ان ينظر الى المطلق بمعنى يكون معنى قوله الاسناد اليه لكون الشيء مسندا اليه قوله
حتى يكون الحكم [illegible] اى لم ينظر الى المطلق بان يكون المعنى قوله لكون الاسم مسندا اليه لم يلحق الحكم مفيدا لانه من توضيح الواضحات
قوله والتقول ان هذا توضيح الى الشارح قوله لاحظت الضمير فيه راجع الى [illegible] بتاويل التثنية قوله لا بعد اى لاحظت [illegible] معنى
النوع [illegible] ما يناسب اليه الشيء قوله صالح للمتقابلين اعني المسند والمسند اليه قوله لا على وجه ما يناق الى شيء او مناسب اليه
شيء اى الى [illegible] لاحظت معنى الاسم [illegible] مع كونه مسندا ومسندا اليه فلذا صالح الكلام قوله المراد بالتخصيص الى قوله وفيه تامل
اشارة الى بيان مراد الشيخ لتوضيح عليه بقوله وفيه آه فافهم قوله وفيه اى في هذا التوجيه وهو قوله والمراد آه قوله مراده نفي
الطبيعة اى نفي حقيقة الضرب لا فرد من افراد الضرب كالضرب بالخفيفة والشديدة مثلا قوله والا تبين منه الا بالنسبة الى الليل
مثلا قوله ولا يخفى ان هذا النوع اى نوع تقيد باشتراك الطبيعة لا نوع تقييد باشتراك الافراد قوله بالظرف جاءني زيد اليوم قوله والحال
نحو جاءني زيد راكبا قوله ان قلت جريانه فيه اى جريان التخصيص بالظرف والحال في الفعل قوله فلم يوجدا لان المعنى المصدري
لا يوجد الا في الفعل والمصدر مسلم قوله في قالب المصدر نحو ضرب يوم قوله او الفعل مثل ضربت اليوم قوله ذلك التقييد اى
تقييد معنى المصدري بالظرف والحال قوله وكيف لا اى لا يكون ذلك المعنى حاصلا لذلك التقييد وعدم الكون حاصلا لذلك بعيد لان المعنى
المصدري

المصدري ظرف في الزمان الماضي كما ان في الفعل ماضيا وحالا او الاستقبال كما انه كان مستقبلا قوله لو صح ذكره اى الاعتراض بان الجريان
باعتبار معناه المصدري اعني معنى الحدوث قوله واذا المحشي اه جواب عن سؤال مقدر تقريره انه قيل ان التخصيص بحذف التنوين او
ما يقوم مقامه لا يمكن في الفعل واذا التخصيص في المحشي الوجه يمكن في الفعل بان يقال في زيد ضرب غلامه ضرب الغلام [illegible] حسن و
حينئذ حسن الوجه فكيف لا يوجد هذا التخصيص بالفعل فاجاب بقوله واذا المحشي الوجه قوله اى لا بمعنى بالعبث اى لا يغير الشارح قول
المحشي فالاضافة بمعنى الاضافة بتقدير حرف الجر مطلق فتعدد عن هذه العبارة فافهم قوله مطلق اى سواء كان بمعنى الاضافة لكون
الشيء مضافا اى مضافا اليه عبارة المحشي اى في الايضاح قوله بحيث لا ينافي الاحتمال الثاني اى احتمال ارادة المضاف بتوينه لكون الافعال
مضافا اليه الاسماء الزمان واحتمال ارادة الجمع بتوينه الفاعل بالمصدر قوله الاضافة مطلق اى سواء كان مضافا او مضافا اليه بل المراد
لكون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر كما الشارح [illegible] النقض بالافعال المضاف اليها اسماء الزمان لو اريد المطلق قوله ان شيئا اى حال
باعتبار المعنى لان [illegible] اى الا عبارة عن معنى الاضافة قوله كما نقلنا في قوله المعنى او اريد الجمع لانه انما يضاف الى الفعل بتاويل المصدر
قوله لان الفعل والجملة الفعلية اى اختلف في ان المضاف اليه في المثال هل هو الفعل او الجملة مع اتفاقهم في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية
بتمامها [illegible] في ان الاضافة من خواص الاسم [illegible] في الاسم والفعل او الجملة فلزم الاعتراض عنه وهذا [illegible] ههنا لهذا قوله
قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف اليه تقوية بمذهب الشافعي قوله يبتني ان اعترض على الشارح وبيس فيه اعترض كما ظن على ما قال
الفاضل المحقق عصام الدين قوله بتاويل اى وان لم يؤول بالمصدر [illegible] على الفعل او الجملة فلا يصح الاضافة الى الاسم
قوله وبتاويل لفظ اى وان لم يؤول بالمصدر [illegible] في المضاف اليه الى ان الفعل والجملة اسم قوله كما ذكر [illegible] حيث قال
[illegible] عليه [illegible] الاقتضاء في موضع الفعل قوله نحو [illegible] يوم [illegible] الى ان المضاف الى الفعل معرفة بتوينه الموصوف
بالجار والمجرور [illegible] باللام فلو لم يكن المضاف اليه المصدر لم يعرف المضاف الى الفعل مع ان الفعل نكرة قوله وهو الا توضيح على
الشيخ الرضي بان هذا المثال مصنوع لا موضوع قوله وهو راجع الى لفظ [illegible] باعتبار ما صدق عليه قوله [illegible] اعرب [illegible]
معنى [illegible] يجري الاعراب عليه لا معنى [illegible] الاعراب قوله لان الفعل [illegible] الا ان الفعل انما يتحقق في الفاعل [illegible] بجعل الفاعل
[illegible] الحدث [illegible] ان الاسم [illegible] مختلف الاعراب [illegible] الاختلاف ولا يجعل الفاعل [illegible] الحدث [illegible] قوله
الاعراب [illegible] ووجه عدم كونه [illegible] اعني الاختلاف ان الاختلاف في الفعل [illegible] المفعول [illegible]
والقياس [illegible] اعلم ان المراد [illegible] الاختلاف [illegible] قوله
وفيه اى في العلة اعني قوله لان القياس [illegible] قوله وذكره اى بيان تسميته هذا القسم مبنيا قوله ويندفع فيه اى
بتغيير الشارح بقوله اى الاسم لان معنى الاصل [illegible] وهذا المناسبة اى المناسبة الموجبة
للبناء قوله منفية عنه اى عن مبني الاصل قوله والا اى وان لم يبتني المناسبة عنه قوله لزم الدور لان موقفه [illegible] يتوقف
على موقفه المبني وموقفه على موقفه التركيب قوله بخلاف المناسبة من قبيل اضافة خاتم فضة قوله ويستعمل اى التركيب الذي

كان بمعنى المضموم من الشيء ق وهو معنى الثاني اي مجموع المضموم ... لان المتبادر من المركب ما يقابل المفرد وهو ما يدل جزء لفظه على جزء معناه مثل قام زيد
لا المضموم الى الشيء فقط مثل زيد ق كما يقال الاحد عشر اي ... الاطلاق المركب على النوع والمجموع ... اعترض عليه اه ومن اراد الجواب
عن هذا الاعتراض فلينظر الى حاشية عصام الدين في هذا المقام ق الذي هو المشار اليه في الكافية مثل زيد الاسد فان زيدا مشابه للاسد
في الشجاعة اعني الكيف النفسانية ق المناسبة من قبيل ذكر الخاص وارادة العام ق الذي بني اه فيه لان المناسبة شامل للمشار اليه في الكافية
وغيرها ق ولذلك اي لتغيير ... في الايضاح ... لا ... فيه الاول اي المشابهة بدون المناسبة لان المشابهة بدون ... غير المنصرف
لانه مشابه بمعنى الاصل وهو الفعل في وجود العلتين مع انه ... المناسبة فيشمل التعريف غير المنصرف ق ولذا اي ولا
جل ان المانع من الاعراب الثاني دون الاول ق مناسبة مؤثرة في منع الاعراب لا يشكل ان ... المناسبة انما تعلم بعد ضبط المبنيات فتفصيلها
فالاولى تقديم المبنيات على المعربات كما فصل صاحب اللباب ق ... في بحث المبني اه جواب عن سؤال مقدر كانه قيل لم قال الشارح مناسبة
مؤثرة في منع الاعراب ... المناسبة مجهولة غير معروفة فيلزم في التعريف الجهالة ... التعريف لان التعريف محل الايضاح والتبيين
فاجاب بقوله مبنية اه لان النحو ... قد بينت تلك المناسبة في المبنيات ... فلا يلزم الجهالة في التعريف ولذا ذكره الشارح ق
ولم يبينها اه جواب عن سؤال مقدر كانه قيل يلزم تغيير المشابهة بالمناسبة المعنوية الجهالة في التعريف فاجاب بقوله ولم يبينها فيلزم
الجهالة ق كما توهم وقعوا اه توبيخ على كلام الجمهور وتوجيه لكلام المحشي ق في ذلك اي في التعريف بقوله ما يختلف اه ق ووجه
الاعراب اه اي باختلاف مثل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ق يبحث في نفس التعريف الا اي يبحث في نفس تعريف الجمهور
المعرب باختلاف ق وسط الحكم اي حد او وسط القياس لان المنطقيين يعبرون من هو وسط بالحد الاوسط ومن الحكم بالقياس ق و
... اي بيان لزوم ... المحذوف ق يلزم ان يكون الصغرى ... في المثال المذكور ق عين النتيجة ... قوله زيد ما
اختلف اخره باختلاف العوامل فهذه النتيجة عين الصغرى ... قوله زيد في المثال المذكور فيلزم الدور ق ابتداء اي في نظم
العبارة وقوله بالواسطة الدليل لان مقدمات القياس ... على النتيجة لان وجودها متوقفة عليها والدليل مقدم على المدلول
في الوجود والتصور ق وبواسطة الدليل لان الصغرى ... وهو مقدم على المدعى ق الصغرى مجملة ... قوله زيد قام
زيد معرب ق والنتيجة مفصلة ... قوله فزيد مما اختلف اخره باختلاف العوامل ق وذات الدال اي كالمعرب بالحروف الثلاثة
نحو جاءني ابوك رايت اباك ومررت بابيك ق ... دلالة المقصود اي كالمعرب بالحروف ... نحو رايت مسلمين ومررت
بمسلمين ق فان هذا التبدل اي تبدل ... دلالة ذات الدال ق في حكم تبدل الدال اي ... دلالته على المعنى المقصود ... المعاني
المعتورة على المعرب ق لان الحركة اه اي لان الرفع في زيد في جاءني زيد لا يقوم بالدال بل يقوم ... زيد ق الدال عليه ... بهذا
التعبير اه وتحقيقه مذكور في العصمة رحمه الله ق كما ينبغي على العنوان اي ... في قوله باختلاف العوامل ... العنوان ...
... وضع والابتداء ق يجب تقدير نفي الالف فقط فان في مسلمي يقدر نفي الفتحة ... وهو الياء ... في ياء المتكلم
ق كما في عصاي وقاضي لانه يقدر فيهما الالف ... اعلم ان التقدير على ... اقسام تقدير نفي الالف فقط وتقدير الالف وحركته
معًا

معًا وتقدير الحركة فقط ق لو جعلت اه مرتبطا بما قبله ق ولانه اي لكون تفصيلا للعوامل ق لا للاسم اه وجه عدم الملائمة انه كان قوله الآتي التقديري
واللفظي ... الى الاعراب وتفصيلا له فلو كان قوله لفظا وتقديرا ... العوامل وتفصيلا لها ق وفي ذلك اي بيان عدم ملائمة
لكون قوله لفظا وتقديرا تفصيلا للعوامل قوله الآتي التقديري واللفظي ق ورايت حبلى اه هذا مثال لاختلاف الاخر تقديرا احكاما ق
اي ... التصور ... جواب عن سؤال مقدر وارد على ظاهر قول الشارح وقولنا رايت مسلمي ومررت بمسلمي مثنى او مجموع
تقديره ان هذا المثال لا يشمل المثنى والمجموع معا فاجاب المحشي بانه ... لان الصورة الخطية تدل على المثنى والمجموع ق
اي علامة بين النصب جواب عن سؤال مقدر تقديره ان قوله علامة النصب من قبيل اضافة الشيء الى نفسه لان العلامة والنصب كلاهما
عبارة عن الفتحة فاجاب عنه بان اضافة العلامة الى ... بيانية من قبيل اضافة العام الى الخاص فلا يلزم المحذور المذكور ق ان قلت
التركيب اه هذا سؤال وارد ... وان كان قوله مع ... والا ... بان يكون ظرفا لمقدر فلا ق فيجوز اه وحاصل
ان قول الشارح اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة للمبني الاصل مع عامله ابتداء ... قولنا هذا
زيد وزيد قائم وجاءني زيد مع انه ... فيه الاختلاف في اخر المعرب ... العوامل فلا يتم قوله لا يتحقق الاختلاف الا في اخر المعرب ولا في العوامل
ق حاصله اي حاصل الجواب ق ان الحكم اه اي الاختلاف ق فلا يلزم ان يكون اه اي حكم الشيء ق لان لازماته اي الشيء ... هذا الوجه
المعرب بدون الاختلاف كترتيب الاسماء المعدودة مع عامله ابتداء ... سؤال ... ق قلنا فيه اي في قول القائل ان قلت بجوازه
ق ثم قابلية اه جواب عن سؤال مقدر تقديره انه كما لا يكون الاختلاف بالفعل الا في المعرب كذلك قابلية الاختلاف فاجاب بقوله ق من لوازمه
فعلى هذا يشمل الحكم اعني الاختلاف ما ركب مع عامله ابتداء الا انه قابل الاختلاف ق ولما كان ... جواب عن سؤال مقدر تقديره انه
لم يتعرض الشارح قابلية الاختلاف فاجاب ق فعلية الاختلاف اي الاختلاف بالفعل ق ... اي جواب السؤال بقوله فان
قلت اه ق يشمل الاختلاف اه فيوجد الاختلاف في ما ركب مع عامله ابتداء فيكون الحكم شاملا لجميع المعربات ق مبتدا او حال
البنائي فعلى هذا يوجد الاختلاف في اخر المعرب ... مع عامله ابتداء لان فيه اختلاف ... ق وباختلاف العوامل
... اي وجود العوامل ... الاختلاف ... على ما ركب مع عامله ابتداء ق قد علم اه اي هذا جواب عن سؤال
وهو ظاهر ق وباختلاف ... هذا من قبيل العطف على معمول عاملين ... بحرف واحد ق من جنس العامل فيكون المعنى اختلاف صفته
... العوامل وهذا يصدق على ما ركب مع عامله ابتداء فيكون الحكم شاملا لجميع المعربات قوله
اي من ... الاختلاف اه تغيير للمفهوم المستفاد ... لان قوله لا يكون ... الشاملة معنا ... الاختلاف ليس ...
صفته بحيث جميع افراد المعرب بل ... الاضافية بالنسبة الى المبني ... لا يلزم ان يوجد الاختلاف في جميع
افراد المعرب بل ... يوجد في بعضها ق لا يخفى ... ق اي ... بالنسبة ...
من قوله ... العلة التامة وهي مجموع العامل والمقتضي والاعراب ... ق لا يتحقق الاعراب ... فان ... المعرب اذا
حرك ابتداء بالضم مثلا لم يحصل الاختلاف فاذا فتح او كسر بعد ذلك حصل الاختلاف ق ان قبلا اه اي ... قول القائل

لا يقال لو كان المراد السبب التركيب للشيء لزم الخ ق ايضا اي كما اراد بقوله لانا نقول السبب التركيب للشيء الخ ق ومن التحقيق ان السكون الخ فان
زيدا مثلا قبل الوقوع في التركيب غير معرب بل مبني على السكون فاذا وقع في التركيب وحرك بالضم حصل هناك اختلاف للانتقال من السكون الى الحركة
ولحذا اي انتقال من سائر الحركات فالاختلاف حاصل بطرق احدا منهما فيكون الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء ق ومن عدم الانتقال الا لالة لانه والالة
لام الاسماء الستة قبل التركيب مع العامل بل بعده ق هذا جواب الخ ويمكن توجيه بالحكي بتغيير ان قيل يمكن ان يجاب عنه ايضا بان هذا نظر
الى وجود الاختلاف مع قطع النظر من ان يكون الاختلاف قبل التركيب او بعده ق يظهر فيه فلا يوجد الاختلاف في الاسم الذي ركب مع عامله ابتداء لان
طرفه الآخر السكون وفي بعض النسخ يظهر فيه هذا الحكم تاما والمراد من الآخر حرفا اي حركة والا فهو حرف ق في الصورة المذكورة من الالف التانيث
وياء النسبة وغيرهما . على انه ان يمنع قوله لانه خارج عنها اي فتدبره وجه التدبر ان الاسم معطوف على ضميرانه ومتعلق على خارج من قبيل العطف
بحرف واحد على معمولي عاملين واحد اليه الوجه الذي ق اي ما به معنى في كلام الشارح بكلام المحقق ان الاعراب باب الاضافة بمعنى
ق ووجه ذلك اي نسبة الالة الى الاختلاف بحرف من اسماء الجهة ق هذا التسويق وهو قوله الاعراب ما اختلف آخره به ق على تقرير
بعضه المتأخرين وهو الاعراب ان يختلف الخ فيكون الاعراب هو الاختلاف ق وقد يقال الخ اي المحقق انها حيث قال لان الاختلاف ليس
موجودا في الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج او في الاعيان بان تجعل علامة ق بل لا يجتمع الخ بعدم تحقق شمول
الاختلاف المركب مع عامله ابتداء ق والتعاريف الخ هذا جواب عن سؤال مقدر كانه قيل انه اذا كان الاعراب حركة او حرف لم
يحصل التعاريف بين الاعراب والبناء فاجاب بقوله والتعاريف الخ ق كالمضاف اليه نحو غلام زيد فان زيدا يدل على معنى في الغلام وهو التمليك
ق لكون الفعل عمدة لان المركب من المسند والمسند اليه فاذا ركب من الفعل يكون الفعل عمدة لانه جزء الكلام ق في الاسماء الخ لان الفاعلية
والمفعولية والاضافة لا يوجد الا في الاسم منهما مقتضية للاعراب ق تحقق كمال كالسواد والبياض ق في المحل لذات زيد مثلا
ق كما في الاعراب بالحركة فان الضمة مثلا في جاءني زيد متحققة في الدال كتحقق السواد في ذات زيد ق او تحقق الكل كالحيوان مثلا في
ضمن جزئه كزيد فان الحيوان متحقق في ضمن زيد فان زيدا الحيوان الناطق ق كما في الاعراب بالحروف فان الواو في جاءني ابوه مثلا
متحققة في ابوه كتحقق الحيوان في ضمن زيد فان الاسم وقال البعض في قوله تحقق الكلي في ضمن جزئيه ان لفظ الاعراب بالحروف المفهوم من
قوله وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة على تعميمه المختص يتبع في تحققه حرف الاعراب في آخر الاسماء الستة وفي التثنية والجمع ونحوها و
حرف الاعراب يتبع في آخر الكلمة الواحدة منها فرده وتحقق الكلي في ضمن جزئيه كما يقول المنطقيين الانسان الكلي وزيد مثلا جزئي منه
ق والنصب الخ نظرا الى الحروف فيكون الحركات الاعرابية في آخر الاسم لا معه ق اعلم ان الحركات الثلثة اي اعلم الضمة والفتحة و
الكسرة بالبناء واقعة على نفس الحركات لانه مشترك لكونها اعرابية وبنائية بخلاف الجر وفتح ما شاء فانها القاب البناء عند البصريين
وان عند الكوفيين فيطلق القاب البناء على الاعراب وبالعكس ق كالضمة مثلا الى ان ضمة ليست بنائية ولا اعرابية ق ولا
يختص الخ جواب عن سؤال مقدر وهو ان التسمية بالرفع والنصب الخ مختص بالحركات الاعرابية في التسمية للحروف الاعرابية وحاصل
الجواب ان التسمية بالرفع والنصب والجر مشترك بين الحركات الاعرابية والحروف الاعرابية فلا تخصيص بالحركات الاعرابية ق بل

الضمة

الضمة والرفع عموما من وجه فانهما يجتمعان في الحركات الاعرابية ويصدق الرفع والنصب والجر على الحروف الاعرابية ويصدق الرفع والنصب
دون الضمة والفتحة والكسرة على الحركات البنائية دون الرفع والنصب والجر وحاصل انهما يجتمعان في مادة و
يفترقان في مادتين ق فالظرف الخ يعني يطلقون الكوفيون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية والاعرابية والضمة والفتحة
والكسرة على الاعرابية والبنائية ق بقرينة المقابلة وجه المقابلة ان المضاف اليه لا يكون فاعلا ولا مفعولا ق لا يكون الشيء مضافا
لان الفاعل والمفعول يكونان مضافا فلا يحصل المقابلة ق والنصب الخ اي مبني على اصالة النصب في المفاعيل الخمس فافهم لا
يبنى عليها ق او ضعيف وهذا انما ظهر الى قوله ومن لا اربا تقول ان الرفع اقوى الخ ق احتيج اليه الخ كما ورد على المحقق سؤال ان البحث
في الاسم المعرب فينبغي ان لا يذكر فيه غيره فلم احتاج الى بيان العامل وهو غيره فدفع المحقق بقوله احتيج الخ ق وتأخيرها الخ و
الصورة فاقلت مما يتوقف على الاعراب الذي هو حال ومتأخر عن العامل عنهما ق والمراد
ان جواب عن سؤال مقدر وهو ان تعريف العامل لا يجمع الافراد لان العامل الفعل المضارع لا يحصل به المعنى المقتضي ق مما اي
اقتضاء اي وادخل في ما عبارته عن الاعراب وقوله المقتضي وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ق او التبع الخ وهو في الفعل
والاول في الاسم وفيه نظر لان التبعية تمام بالاسم يقتضي مطلق الاعراب دون الرفع والنصب والجر وكون مطلق الاعراب وجها
تحصل على العامل الآخر الاختلاف لا ما به الاختلاف ق لانه نص في ... لان المجاري و
الجر ورح لا يكون الا الاهتمام او تحصيل اطلاق ق فالمفرد الخ اي المراد بالمفرد ما هو غير المثنى والمجموع والجمع وما في
حكمهما مما يلحق بهما فلا يرد نحو كلا والاسماء الستة لانها غير داخلة في المفرد حيث اريد به المفرد ق بالجميع الافراد اي
في بعض الافراد بقرينة قوله فيما بعد في جميع الاحوال مع ان الاسماء الستة وكلا معربان بالحركات الثلث وان لم يكن
كذلك في كل حال ق لانه مقصود اي المصنف رح قوله نوع تغليب لان المنصرف يغلب الاسم كثير المنصرف وهذا يدل ان المنصرف
ق او نوع التغليب يعني لو قيل هذا التوهم ان المفرد والجمع المكسر غير المنصرف والاطلاق المنصرف عليهما باعتبار التغليب
كما يتوهم ق كما قيل متعلق الثالث من فاء اي توهم التغليب ق وقوله بانت اي المقام جواب بتسليم كما ان قوله لان مقام
الصرف جواب منع ق في المكسر اي المنصرف في المفرد ضعيف ولو قيل المنصرف فان لم يوجد ق في المكسر اي ان قيد المنصرف
لا حد بهما اي المفرد والجمع وكونه بهما المفرد والمثال ق والاظهر الخ ان سنسوا او فريا لا يخرجان بالمنصرف لانهما واسطة
بين المنصرف وغير المنصرف كالاسماء الستة ق ان الاصل الخ اعلم ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لان الاعراب حال الكلمة وحال
غير نفس الكلمة والحركة غير حروف الكلمة لان الحركة حالة الحروف لا نفس الحروف فمن اجل هذا الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة واما
الحروف فنفس الكلمة فالاعراب بالحروف خلاف الاصل ق وفيه اي وفي الجواب نظر هذا الاعتراض الذي ليس مراد ظاهر اللفظ ان يكون الحركات
ابعاض الحروف انها ابعاض حقيقة حتى يرد عليه الاعتراض بل المراد بالابعاض هو الخفة مجاز العلاقة اللزوم اذ البعض
يلزم الخفة فمعنى قوله لانها ابعاض الحروف احقه الاول ق يقتضي الاصالة لان الضمة مثلا يحصل الواو يحصل من

من الضمة بالواو وعلى الكسرة بالالف والياء قا من قبيل العطف اى لعدم المعنى للاضافة والجر ونحوه قا في الاعراب اى يعني بغيرهم
على تقدير المصدرية لكون الرفع والنصب والجر متلبسا بالحركات الثلثة بملابسة اللام لكن حين فيفيد لكون الحركات الثلثة
رفعا ونصبا وجرا اما على تقدير الظرفية والحالية فيفيد لكون الاعراب لا الرفع والنصب والجر متلبسا بالحركات الثلثة
فيفيد لكون الحركات الثلثة اعراب لا الرفع والنصب والجر فافهم وانما قال بملابسة العلم لكن حين لان هذه الاسماء لا يختص
بالحركات الا ما اعتبر معنا سهاث ملابسه وفي الاعرابية كما صرح به هذا المحشي في حاشية قول التفتازاني وهذه الاسماء الثلثة
قا تبين طلاسبة العام لان الضمة والفتحة والكسرة عام لانها تطلق على الحركات البنائية واللام البتة بخلاف الرفع والنصب والجر
فانها تطلق على الحركات الاعرابية قا اعادت وراء قا فذلك اى لكون الحركة الثلثة اعني رفعا ونصبا وجرا قا لا يحط الا لان غير
المنصرف بمنزلته المتعدد لانه قد يجمع نوعا وقد يكون جمعا فلهذا اقدم جمع المؤنث قا على ترتيب ذكرها الا ما وهو قول
المنصرف والجمع المكسر المنصرف لان الانصراف مؤخر فيهما والمكسر متقدم على المنصرف قدم جمع المؤنث قا على صيغة اه وهذا بان يكون التقدير
جمع المؤنث السالم وكان على صيغة وهذا رد على النحاة فالبرهنري قا اى اذا صح الى يعني الى المنع مانع وهو ان غير المنصرف اذا اضيف اه
وفعله الاسم يكون اعرابه بالحركات الثلثة واذا صح هذا فلم يكون بالضمة والفتحة قا لانه تحرك علته اه وفيه لانه لوم يتحرك الى العين واللام
لا يجتمع الساكنان فتحرك فالان فيتحرك على وزن فعل فلم يتم وزن فعيل فلا يصح لكونه تصغير قا بحسب سكونه فلو جعل اللام الغير الذي هو حرف
العلة حرف الاعراب في التصغير ايضا لوجب سكونه فيه كما في حاشية ما عرفت من انه لا بد من تحرك ليتم وزن فعيل فلم يكن حرف العلة حرف
العلة حرف اعراب فيكون اعرابه بالحركة بالضرورة قا ليتشابه الحركة ووجه التشبيه على هذا ان الكل اقسام الحركات وهي حرف الاعراب
لا يصح ان يكون محلا للحركة قا يحمل على التقديم اه اى يحمل على التقديم في الترتيب والتاخير في الصورة قا والتاخير لانه لم يقع الفصل
بالمبتدا والخبر في الاقسام الثلثة السابقة فان قوله مضافة اه نبوا في هذا التقسيم تلك الاقسام في عدم الفصل وفيه انه على هذا
يبقى في القسم الخامس ان يكون في قوله مضافة الى مضمر بين اسم المثنى وجوابه انه قدم لاجل قوله وكلا وذلك ظاهر باد في تامل قا
او الكثير بان يحصل الواو من ضمتها الحرف الواو ... فيجتمع الصفات وكذا الالف والياء قا حروف المعاني لان الالف في
مسلما مثلا تدل على التثنية والواو في مسلمون مثلا تدل على الجمع وليس الواو في ابو مثلا كذلك قا لانه اعلم ان الاولى ان تمثيل منفتحة
لكسرة او الياء وتكون هي منقلبة عن حرف مكسورة او ياء او واو زايدة ياء في الوضع قا وقال العراقي وهو الشيخ ابي علي وان
ارادت تحقيق فارجع الى قاحق قا يدل هذا اه مبتداء محذوف تقديره ان الالف بدل قا وسهو اى ولا جل ان التاء اه يحصل
اه قا يجب ان يكون معرفة انما اشترط ان يكون ما اضيف اليه كلا معرفة ومثنى لانه كالتاكيد لان كلا معناه التثنية
واذا كان معنى كلا التثنية وما بعده ايضا التثنية فكان تكرار فجعل ما اضيف اليه كلا مثنى اه كالتاكيد وشرط ان يكون
معرفة لان التاكيد لانه النكرة للتبس ... عند المحققين فلو كان نكرة يبقى احمال اللبس فلذا اشترط ان يكون
معرفة

بالحركات مع الضمير

يعني يا

لانه

كلا مواقفا للمضمر لكونه في الافراد والتثنية والجمع كذلك في ملحق الرضى قا جاريا على المثنى بان يكون تاكيد المثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما قا ويرد
اى كلا المضاف الى المضمر قا مواقفا لمتبوعه وهو المثنى المتقدم قا فينبغي ان يذكر او حده لا حاجة اليه لانه ان الجمع المؤنث السالم مايجمع
بالالف والتاء فيه فذكره فيه اه من غير حاجة الى ذكره لانه ان الجمع المذكر ما يكون بالواو والنون او الياء والنون بينه كما ترى قا وانما قدم الا لانه ان
جمع المذكر مشاه وضع لي اعنة بمعنى الاخ من غير حصر بخلاف المكسر قا لانه الجمع ولانه خفيف والعشرون ثقيل والخفيف تتقدم
العلاء ... لتعالوها قوله وهذا الضمة الحقيقة اى الكسرة التقديرية قا والاتى وان لم يكن التقدير اقوى اسم الحقيقة قا والا
ان تقول في هذا المحذور من باب حذف العايد بالان قا مطلق اى سواء كانت الحركة فتحة او ضمة او كسرة قا والخفاء ان هذا
التقسيم وهو حذف الالف المقصورة مثل عصا قا وظاهر مقابلته وهو ثابت الالف المقصورة قا فقيل اى الاسم المتمكن
بالاول اى قوله لفظا واعالم الطلق الاول عليه بناء على قول المحشي وقيل المراد بالاول مقابل الاعراب التقديري قا وترك التقابل
اى قول الشارح كالعصا باثبات الالف وقال المحقق ان المراد بالثاني مقابل الاعراب اللفظي قا حال من مرفوع الكاف اعني عصا وغلامي
قا ما هو اعني حصل وثبت واستقر وغيرها قا في الظرف اعني في تعذر قا نزل العامل اعني حصل مثلا ان باء غلامي و
امر او من باء غلامي الاسم المضاف الى ياء المتكلم قا مبني لاضافته اى باء غلامي قا الجمع اعني ياء المتكلم ضمير والضمير من قسم المبنيات
قا لما استحق ما قبل ياء المتكلم بالكسر للمناسبة فيعد من دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخول العامل ما قبل ياء المتكلم
مكسورة قبل دخول العامل فهذا الانزاع على المقدمة الاشتقاقية وهي قول من قال المكسورة ما قبل ياء المتكلم مكسورة قبل دخول العامل فافهم
قا وتوضيحه اى مقدمة الاشتقاقية اى بعضهم من قوله لان الكسرة الملائمة متقدمة على كسرة الاعراب لا بسبب تقدمها على العامل المقتضي
المقتضي المتقدم على الاعراب فلا يجوز بعد اى كسرة الملائمة ان يعاد اى كسرة الاعراب كما ذهب اليه بعض من ان مثل اعراب هذا الاسم حالة
الجر لفظي غير مرفوع قا اجيب بانه اه وقدم من المحشي في تعريف الاعراب ان النحاة جعلوا العامل علة للعلة المؤثرة ولهذا اسموه عاملا
وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان الشاء يتغير للمتكلم وهو علامة تعالى قا محلي اى رفع او نصب عطف على قوله تقادفي على انه خبر
مبتدا محذوف او صفة مصدر محذوف او جر عطف على قاضي ويكون الاستقرار ونحو مسلمي وليس بتكرار الا اتفاق التثنية الا التثنية الاول
في الاستقبال الثاني لكون اللفظ جمعا اسلما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم اه كي حين العطف جمعا قد لكونه وهذا
اى ولا جل ان المراد المورث واخر ابوها قا وشغلته الاعراب قا فان الاعرابية اى الاعراب لفظا قا وشغلته اى الاعراب قا لان الزبيل علته
لا تنقلع اه قا في حكمه انما ظهر لان قا فتحة الجمع اى فتحة جمع المؤنث قا على السكون لهما اى الياء المدغمة قا او بعضها كالمثنى المضاف
فان اعرابه تقديري في الرفع دون النصب والجر قا في المقيم الصلوة مثال لكون الاعراب منه ولا في سالكان واصله مقيمين الصلوة
حذف النون لاضافة اذا كانت الصلوة مجرورة او ... للتخفيف اذا كانت منصوبة لان اسم الفاعل اذا كانت
معرفة حذف نونه لما بين محله القول المراد بالمحيس بالمتعبر وهي ان يجانس حركة ما قبلها نحو قوله مقيمي الصلوة
منه معبرت لان الباء يجانس حركة ما قبلها وفي قوله من المصطفين القوم بجمع الواو لا يكون فيه معبرة كان اعرابه

بعدفيه بيان

بالجر وفي لفظا واعرابا فالمجرور بتقدير سواء كان مضافا الى الصلوة اولا بعطف التقوم لانه لفظ في احوال الثلثة ق فلم يتغير في اصله

نون فاعرابه بالقلب والادغام ق ولام يعود الحق في ثبت ق واضافة الى غلامي فيكون اعرابه بالحركة التقديرية اي فوائد وبين ما مراد ومما في

دابه وبين وجه وانما ينظر الى فوائد لانه بالنظر الى قراته يقتضي الى الكون اعرابا … كما قال المحقق وان اردت تحقيق هذا القول فاطلع الى السيد

في بحث الاعراب التقديري ق ثم يبقى الخ ويعلم ان الخ عنه بانه اي المحقق نظر الى سيبويه ولينتبه الى النحاة قدر هو انه احد لا يكون محكيا اصلا ق هو

نحو من زيد في استفساره يقول جائني زيد ق ومن زيدا في استفساره يقول مررت بزيد ق وكذا في المثنى نحو من مسلمان في استفساره يقول جاءنا مسلمان

ق والمثنى نحو الخ فمن اراد تحقيق هذا القول فليرجع الى الفاضل المحقق العصام الذي سبيل الرشاد ق لاستحسانه توفيق الشيخ الى اجيب بان

علامة الجر والتنوين امر موقوف بالاستقلال فلا دور كذا في الهندي ق غير المنصرف فان قيل غير المنصرف مبتدا مع كونه نكرة لان غير وشبه ومثل واخواتها

اوغال في معناه بها لا تكون معرفة وان اضيف الى المعرفة قلت تنوين المبتدا يكفي فيه صورة الاضافة او نقول غير المنصرف بمنزلة علم

بالنسبة الى المنصرف كذا قيل في شرح المفصل ق وقيل يلزم تنوين الخبر وتنكير المبتدا وهو لا يجوز بالاتفاق وجوز عند سيبويه اذا كان متضمنا بمعنى

الاستفهام نحو ابوان … افعل التفضيل معتمدا على خبره كما سيجيء ق في بحث وجوب تقديم المبتدا اذا كان مشتملا على ماله

صدر الكلام الخ ق من هذا المعنى اي بمعناه اللغوي وهو مفهوم محصل بلا ملاحظة منع المغايرة والله ق ايضا اي لعدم ارادة المعنى

اللغوي ق والقول الخ جواب عن سوال مقدر تقديره ظاهر على … قائله الفاضل الهندي حيث قال ويجوز ان يكون من

صولته مبتدا مقدم الخبر الخ ق وقد سبق اه في تنوين الاعراب حيث قال غير المنصرف بالضمة وبالفتحة ق مجاز اه واعلم ان تسمية كل واحد

منها علة مجاز لانه جزء علة ويسمى بعلة تامة اذ لا يصير الاسم غير المنصرف الا عند اجتماع اثنين منها او وجود واحد يقوم مقامهما

ويسمى المراد من العلة عند النحاة ما هو المراد عند غيرهم ق ما كون الا موجبة … مراد منها ما اذا فصل في الكلام بجمع

ومنتظم ان يختار بعد ما يطلب من الكلام الخ ق … [illegible] … احتجاج العلتين

اجتماع …

كلما في التاء في جمع يلزم ان يكون مثل نوح وهند غير المنصرف مع انه منصرف كذا قال في العصمة ق بعارض السببين وبيان ذلك

اي دخول اللام او الاضافة يعارض السببين احدهما ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كان العلمية شرط السبب الاخر زالت

معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا زالت احدهما كما في احمد فمن اراد تفصيل هذا الكلام فليرجع الى غير المنصرف تبيان … الله سبيل

الرشاد ق ليصدق التنوين اه فيه اه وجود التاثير يتوقف على ارتفاع المانع وهو موجود ههنا فلا يصدق التنوين وان

قصد قبيل التقييد فلا وجه لقوله يبقى النقض … ق اجيب عن الاول اي النقض وهو النقض بما دخله الخ وحاصل الجواب عنه

انا لا نسلم انه منصرف حقيقة عنده الا انه في حكمه باد خال الكسر والتنوين فان غير المنصرف عنده ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما

وهذا التعريف صادق على ما دخل الكسر والتنوين فلا يلزم خلو الاسم عنهما او … بالحرف في قوله ويجوز صرفه اللغوي اي التغيير لا الاصطلاحي

وهو جعل الاسم منصرفا فليتامل وهذا التحقيق الذي سيجيء في الشرح غاية الامر ان ينبه على الغفلة عنه ق كما يجيء اي في ان المعنى قوله

ويجوز صرفه ويجوز جعله في حكم المنصرف ق ما غير المنصرف ممنوع عنه والكسر اه فلا يمنع التنوين المقابلة ولا الترنم الغير المختصة

بالجر

بالجر … غير المنصرف بل يمنع التنوين التمكن والكسر المختصة بالجر منه الخ ق حتى يلزم تنوين الشيخ مما يساويه وهو ان يكون العلم باحدهما مع العلم

بالافراد … الجاهل بالاخر لتنوين حركته بما ليس سكون ثالثهما في المرتبة الواحدة من العلم والجهل في علم احدهما علم الاخر والجهل

احدهما جهل الاخر كذا في السيد الشريف ق والاول اوفق الخ لكونه اوفق بقوله او بواحدة بناء على ان لفظ واحدة صيغة جارية على موصوف

مقدر اي علة واحدة فينبغي ان يكون قوله تبع الخ … العطف بقوله من موانع الصرف تبع بناء على ان لفظ تبع ههنا اجرى

على سر موانع فكان المناسب ادراجه ههنا الخ على العلم … في جنس رحمة ق وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم قبل ان المعطوف ان

يكون … مع المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وعا كان الحكم … العطف فكيف يتصور مشاركة المعطوف والمعطوف عليه فيه

ويمكن ان يقال المشاركة في الحكم اعم من ان يكون كل منهما محكوما عليه او جزء المحكوم عليه فتامل ق او موانع الصرف اه هذا البيتان

من البسيط تصويب اي بيت … نسبة الى … يعني بيت حرفه … عند البلغاء ق حتى يكون اه متعلق بالمنع ق لانه

التوقيف متعلق بالمنع ق منه اي من اول الابيات ق بان يقال اه اي بدل من قوله … مبتدا محذوف اي وهو حاصل وثاني بان

يقال ق بحر واحد اطلعه على الوزن اي وزن الشعر … بالواو بدل ثم فكان المصراع الثاني انقص من المصراع الاول لان هذا

البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعلن فاعلن … فلا بد ان يكون الثاني ايضا كذلك … ثم بدل من الواو حتى لا يكون الثاني

انقص من الاول ق وكذا اي الحال ان ثبوت العلمية للتركيب ليس منافيا لثبوتها مما سبق ق والنون فيه … هذا

من قبيل اطلاق الكل على الجز … والنون الى الخ اعني النون ق لان النون اه … علة بقوله او منقوص بتقدير اعني تامل

ق او يدل بحذف الموصوف وانما احتيج الى حذف الموصوف لانه لو … مع المعرفة فالتوصيف واجب او وقع على

اختلاف المراد … كذا في الهندي ق مستغرقة بين الحال وذي الحال او باب الصفة والموصوف كما سيجيء فحقيقته انشاء …

المختص الجملة حال من صاحب الحال الاول اه او صفة فافهم ق او بيان لها كما … تبع … ق من الكلام

في قوله المحي والنون ق الجملة اي جملة من قبلها الالف سواء كانت فعلية او اسمية ق من صاحب الحال الاول اعني قوله زائدة فانه

منصوب على انه حال من النون ق من الاقوال المحمدية اي من قبيل … والشعر … وههنا قال من ضم … ق لزيادة ناظرا

الى التوجيه الثاني ق او نفس الزيادة ناظرا الى التوجيه الاول ق من جملة المصدر اي من قبيل جعل … لانه … صاحب …

في العددية وان لم يصح الحمل عليه لان … اسم الذات … اسم المعنى ق الا الظاهر … يعني ان الاسم الذي يقع في الكلام الناطق

ذا العلمية يجوز ان يكون استقرار العلم … تقديرا ق على ما ذكره … وهو قول المحقق عبد الغفور … كلام الخ

ق ضم التنوين اي جمع … ق لكثر اي … جعل … ق نحو

فكل … الوزن … ق ولانه ليس

منقولا من الصفة الى الاسم بل هو صيغة مشتركة بين الفعل والاسم الذي هو التفضيل الخ ق … لتركيب التانيث

بالتاء ظاهرة نحو طلحة او مقدرة نحو زينب وبالالف نحو حبلى فمن اراد تفصيل فليرجع الى الكشف في هذا المقام ق وقد تلحق

وقد تكلف اى البعض وهو توطئة لقوله بلا فائدة "هذه التسع" اى هو خبر مبتدأ محذوف اى هى هذه آه ق صح اعادة الاقسام آه وبيان هذا
الكلام ان نحو احمر لا ينصرف فى اول احواله لوزن الفعل والوصفية ثم اذا سمى لا ينصرف لوزن الفعل والعلمية ثم اذا نكر لا ينصرف فلو عاية الاصل وهذا هو
صيغة فظهر ان ما اعتبرت الاصل علة مخصوصة عند علماء العلل التسع فتذكر فى المتن والعلم اعتبار الاصل واى ذلك عشر سببه الانف
التانيث المعنوية كذا قال المحشى ق كارطى وجه المشابهة بين الف الارطى والف التانيث وهو ان الف التانيث زائدة كما ان الف ارطى زائدة لذا
قال محشى چلبى ق كقبعثرى اى الالف ليست للتانيث بقولهم قبعثراة ولا للالحاق لانها زائدة على الغاية وهو الخماسى فلم يجى السداسى
الملحق بالخماسى اعلم ان القبعثرى هو عظيم الخلق والانثى قبعثرات والف ليست للالحاق لكونها سادسة ولا ابنية فوق الخماسى
فيلحق به ولا للتانيث لمجى قبعثرات ولو كانت للتانيث لما لحقه تانيث آخر واذا الالف فيه لتكثير الابنية ق ورجع القسم آه جواب
عن سؤال مقدر تقديره ظ علم من هذا ان ترتيب ق فى الممتنع وجمع المذكر السالم وهما اذا كانا علمين يلزم ان يمنع منصرفا ق علمين
آه وانما قيد بقوله علمين لان التانيث لانهما لو لم يكونا علمين لما كان لهم فيه سببان بل سبب واحد يدل عليه قول المصنف
فيما ذكر آه ق لاذا اعرب بالاعراب الحركة مثال اعراب هما الحرف كقولك جاءنى مسلمون ورايت مسلمين ومررت بمسلمين ونحو جاءنى
زيدان ورايت زيدين ومررت بزيدين ق لا يخفى ان فرعية الموقوف فى مثل العدل موقوف على المعدول والتانيث موقوف على التذكير
وغير ذلك اعلم ان فرعية الموقوف للموقوف عليه فرعية العلل التسعة ماعدا الجمع ق كفرعية المركب اى كما ان فرعية التسع للتسع فان الا
وسقم مرجعه والتانيث راجحة ق ولم يعلم وكبولد اى وجه عدم اعتبار ق او بين عدم اى التنوين وجر ق معا اى على الخلاف المذهبين
ق اشارة الى الخلاف اى او بين عدم معا المذكور فى قوله السابق او سقوطهما بالاضافة المفهوم من فحوى الكلام وداء لهما واحد ق او منع
التنوين او الافعل بهذا ليكون تقديم الكسر على التنوين لا الاهتمام فتقديم او منع آه عطف على قول الشارح فمنع منه الاخر آه او على قول الاخر آه تأمل
ق وقد يجوز المحشى الامر الآخر اى سقوطهما بالاضافة وتاثيرها سقوط بالتبعية ق كما ضعف عند عود التنوين فيعود الكسر اعلم ان الجمهور
سقوطه فمن النحاة فى جواب مما فعج بهذا يقدر جوابها فتقديره كما ضعف آه لانه ان يعود الكسر والنحاة فى قوله فيعود الكسر جواب انتشر لكن وجز
ابى ما ادى دخول النحاة فى جواب مما فعج بهذا ليكون قوله فيعود الكسر جوابا لها فلا حاجة الى تقدير الجواب لهذا الى سبيل الارشاد ق ثم تنى معناه آه ولا هو
حق تابع الموصوف وجه فى اللفظ وتابع الشيء فرع عنه فى الانتاج ق قائم مطلق الذى هو المشترك اشترك الا معنى يا ابه المذكر والمؤنث موضوع
لمفهوم كلى يصدق عليهما واذا استعمل فى المؤنث عرفى عليه للتاء واذا استعمل فى المذكر جرد عنها والمذكر هو هذا الا العام المطلق و
كذا الرجل المطلق مشترك بين المفهوم وغيره واذا استعمل فى غيره جرد عنه والتاء هو هذا الا الرجل المطلق فافهم مطلق اى من غير اعتبار التا
نيث والتذكير فان اعتبر التذكير قبل التانيث يلزم اجتماع التذكير والتانيث وهو محال السبب ق فانه مشترك وكذا الرجل المشترك بين المفهوم
وغيره واذا استعمل فى غيره جرد عنه والتاء هو هذا الا الرجل المطلق كما مر ق ثم الرجل وهذا فى المعارف باللام العهدية التى سبق
ذكر مفهومه وهذا ظاهر بخلاف المعارف الباقية كالمضمر والموصول ونحوهما اذا تنكير مثل اصل الاسم الا ان يقال المراد ان الاصل
ان يعرف الشيء اولا على وجه العموم ثم على وجه الخصوص لان الخصوص زائد ق يعنى ان التنوين آه بناء على ان الاسم ووضع نكرة فى الاصل

فوجه والتنوين فرع على التنكير ق اما بوضع حرف كالتسمية وكانتج منه ق ثم قال ابن مضر ماله قال البصريون انما يمنع الصرف لمشابهة الفعل فى
التانيث وحاصل على ان فرع نشاء عدم الاحتياج وقال الكوفيون انه يمنع الصرف بالاصالة لا لمشابهته وحاصله ان فرعا على جاز بالتوسط لا الارشاد
ق ويجوز صرفه واما قال يجوز صرفه لان الجواز قد يجى بمعنى الواجب فى الاستعمال فيجوز بمعنى يجب فى الضرورة واما قال يجوز صرفه و
لم يقل يجب صرفه لان الجواز اعم من الواجب لان كل شيء واجب يكون فيه الجواز كالصلوة وصوم رمضان ونحوهما او بمعنى مع جواز
الجماع والاكل والشرب جائز مع عدم الوجوب فيه يكون الجواز اعم من الوجوب كما ثبتت الحمية فالجواز اولى بانه الا الوجوب فان قيل الضرورة
موجبة لا مجوزة فالواجب ان يقول ويجب صرفه قلنا يلزم منه ان يكون التناسب موجبا وهو يجوز لا موجب فالجواز ان الجواز
اعم من الواجب فاعلم انه يجوز الصرف للضرورة وهو وجوب الصرف وفى التناسب جواز الامرين او يقول المراد بالضرورة ليستوا السا
موازين بلا تقدير المشترك بين الوزن والزحاف والتعادل المشترك يجوز لا موجب ق وهذا اجاز قصر الممدود ولا اصل الممدود والمقصود
ق دون المقصود لانه المقصود الممدود فلان الاصل ق اى لا يمتنع فيه هذا التغيير فيعماتقال ان قوله ويجوز للتناسب يتقيد
بالضرورة لان الضرورة يوجب الصرف لان عدم الامتناع لا ينافى الوجوب ق ثالث الجواز يجى بمعنى سلب الوجوب والامتناع والصرف قد
يجب فى الضرورة كما اذا وجب منع الصرف لانكسار الوزن فظهر ان المراد بقوله لا يمتنع الممتنع ق الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن
الطرفين نحو كل انسان كاتب فان الكتابة وعدم الكتابة ليس بضرورى وهو المراد من الطرفين سلب الوجوب والامتناع ق الامكان
العام وهو سلب الضرورة عن جانب المخالف لقولنا كل نار حارة فان الحرارة ضرورية بالنسبة الى النار وعدمها ليس بضرورى
ق اراد به المعنى الاول وهو سلب الضرورة عن الطرفين ق بل يراد به المعنى الثانى وهو سلب الضرورة عن الجانب المخالف ق
غايته اى حكمه وهو ان لا يدخله الكسر والتنوين وهو المراد من الغاية الغائية انه ق وهو والتوجيه الاخ اى بقوله وقيل المراد بالصرف معناه
اللغوى آه انه فرع ما ذكر ~~بيان خلاف المحشى التوجيه الذى اختاره فى شرحه~~ فى قوله ان قلت يبقى التنوين بما دخل الكسر والتنوين للضرورة و
التناسب فى تحقيقه قول الشارح وتنبيه على شرائطه فى شرح قول المصنف علميته ق كما بينا اى بيان خلاف التعريف الذى فى التعريف فى
قول الشارح والتنبيه بتعريفه فى تعريف غير المنصرف حيث قال فتحا لى وهذا او مثل ماسبق فى تعريف المعرب بعدم تعريف النحاة ق
ق وانما اقتصر كانه قيد ما علمت الاعادة فقال فى جواب ان ذكره هذا ق ولم يمثل آه جواب عن سؤال مقدر كانه قيل لم مثل
للتناسب مثالا ولم يمثل للضرورة مثالا مع انه ذكرها قبله ق بقوله والا علم يمثل آه ق وقال السبكى ق اى قال الله تعالى سلسلا ى بالتنوين
لموافقة وهو لم الثلاث مع ان سلاسل بحكم المستعمل فى باب التفضيل ق قواريرا اى غير المنصرف على صيغة منتهى الجموع ثم صرف لتناسب فواصل
الاى ق او لكون فانها كالتقوى اى والاول فى جمع ق الاى جمع الاية ق كالتقوى فى جمع قافية ق الكتب يا قار فان الركب قد طاروا والقول قال
محار منادى مرخم يا حارث بهم للكاتب وقوله فان الركب الخ علة لاكتب ومفعوله محذوف وقوله بضم الراء متعلق بقال
او خبر مبتدأ محذوف نحو قال ويحتمل ان يكون ثانيه مفعول الكتب وقوله بضم الراء متعلق به فقط غلط فتأمل ق بحال المراد
ق اى باللفظ والعبارة التى امر الرسعفى بذلك اللفظ والقول او الافعال الكتب يا حار فان الركب قد طاروا ق وما يفهم

آه قيد ثم ثمه بيان التنوين فينبغي ان يتقدم على قيده وحكمه واجيب بانه لما انّ الشارح الى تعميم التنوين بدون لام بعلي الى قوله ما فيه علتان صادق
على حمراء وحبلى وان كان سبب واحد لكنه في قوة السببين ولهذا اكتفى ابو السعيد النحوي في اثبات الاول ولم يذكر وما يقوم مقامهما ق تقديم
اى تقديم قوله وما يقوم مقامهما ق على الحكم اى وحكمه الكسر والتنوين فمن اراد الجواب عن هذا الاعتراض فليرجع الى العصام الاسفرايني ق عن
جمع التكسير وهو احتراز عن جمع السلامة مثل صوات لانه يجمع [illegible] وهو اى قوة قيامه مقام السببين ق سلم ان الجمعية تحصل بسبب قوة
لفظا او معنى اما لفظا لا نظير في الآحاد واما معنى جمع واما نحو ثمان فانه اعلّ كاعلال القاضي جواب سؤال مقدر كانه قيل ان ثمان نظير مساجد فاجاب
بقوله فشاذ ق واما نحو يمان فانه ذكر في الصحاح ان النسبة الى اليمن وهو بلا ياء تخفيف وعيان المخففة والالف عوض من يا النسبة فلا
يجتمعان قال سيبويه وبعضهم يقولون ثمان بالتشديد ق هو الثمن لان الثمن جزء من الثمانية ق ليس الا اى ليس ثمان الا الثمانية ق
واما سراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان ما على لفظه [illegible] .. واما نحو الكلب اى كانه قيل لم يكن الا غير المنصرف لانه لا نظير لها
في الآحاد ق ولان الثري ولو سلم انه نكرة عربية ولان التأنيث ق نعم جوازا اى اربعة ق بابا اى بطلان ق والتزم ما يفيد ان [illegible] يطلق على الا
[illegible] الاكثر وعلى سائر الحيوانات في التعلقة ق الهمزة [illegible] والالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة قبلها الف الزيادة
[illegible] الالف المقصورة [illegible] زيادة الالف [illegible] فاجتمع الفان فلو حذفت احدهما لصار
الاسم مقصورا [illegible] ق وهي علامة التأنيث وانما قال
الف التأنيث [illegible] قال الشارح فيقولهم الف التأنيث باعتبار
اصلها فيكون تسمية الهمزة بالالف تسمية الشيء باسم اصله او لان الالف يطلق على الالف والهمزة [illegible] بالاشتراك اللفظي فيكون ان
اطلاق الالف على الهمزة حقيقة ق شرط التأنيث اى الالف والهمزة [illegible] فيكون اطلاق الالف على الهمزة مجازا [illegible] باعتبار ما كان
ق وان اتفق في بعض الاسماء [illegible] ق العدل [illegible] الا انه غير فرق ولا
[illegible] بخلاف الباقي اعلم ان الفرق بين العدل والاشتقاق [illegible] مشتق [illegible] والعدول ليس
بمشتق واعلم ان العدول خروج الاسم [illegible] المشتقات [illegible] واعلم ان العدل
مصدر بمعنى المفعول اى كون الاسم معدولا [illegible] المحقق [illegible] فان قال الشارح ان ما اجيب عنه وهو ان المصدر قد
يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كون الشيء مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم
ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول لكون المعنى صفة الاسم لا صفة المتكلم ق بالخروج وذلك لان العدل يستدعي الخروج لا الاخراج فلو كان العدل
مصدرا مبنيا للفاعل لاحتمل [illegible] الخروج تأمّل ق لا تغير معناه اى العدل ق بالتعليم وهو اخراج [illegible] ق اى خروج
الاسم [illegible] البحث [illegible] الاسم [illegible] الاسم مجموع
[illegible] مع الصورة ولا يتصور خروج [illegible] الصورة ق اولا يتصور [illegible] وانما قلنا خروج مادته [illegible]
[illegible] لا يتصور [illegible] الاسم مجموع المادة مع الصورة [illegible]

بلا غير جائز تصوره ق بعد جزئيه لان الاسم مجموع المادة والصورة اعلم ان المراد بالاسم [illegible] الصورة فقط ق من صيغة الاصلية يعني القلب ولا
تحقيق والالحاق ولا [illegible] فقولنا بغير القلب [illegible] احتراز عن [illegible] وقولنا التحقيق احتراز عن مقام ومقول وصحة [illegible] وقولنا المعنى يخرج
نحو رجيل ورجال فان قيل يلزم ان يكون ضارب منصرف العدل [illegible] الصيغة لانه معدول عن صيغة ضرب قلت المراد خروج الاسم عن صيغة الاصلية
التي كانت اصله ان يكون على هذه الصيغة كثلاث فان الاصل ان يكون على صيغة ثلثة بخلاف ضارب فانه مشتق عن ضرب لانه ليس اصله
ان يكون صيغة ضرب ق غير متناولة لانه ليس من الصورة الحكمية والصورة الحقيقية ق من الصيغة اى بيان لما هو صفة ق كلمة اخرى
وهي الامور الثلثة من الاضافة والالف واللام ومن اللازم لافعل التفضيل ق وقيد اى تغيير التغيير ق [illegible] جواب عن [illegible] بقوله وفيه
فلان [illegible] اى خروج يوم الجمعة ق لان [illegible] واما الجمع [illegible] جواب عن سؤال مقدر وهو ان [illegible] الثلاثة كاقوس
وانيب [illegible] فيهما كاقداس [illegible] على [illegible] ان [illegible] وتقدير الجواب انا لا نسلم
الصيغة الاصلية اينياب واقواس وانهما [illegible] بل انما جمع على اقوس وانيب ابتداء [illegible] ان [illegible] اقواس
وانياب ثم عدل عنهما الى اقوس وانيب بخلاف نحو ثلث فانه اعتبر اولا على ثلثة ثم عدل عنه الى ثلث [illegible] الثلاثة اى الهمزة
التي تغيرت [illegible] وانيب [illegible] الفاء والعين ان
يجيء [illegible] الثلاثة [illegible] وثلاث ورباع ق الثلاثة صفة الثلثة
ق على سبيل الشارح [illegible] التخصيص ق كابيض [illegible] اعلم ان اصله
[illegible] موضع العين [illegible] بفتح [illegible] سكون العين [illegible] تفضيل [illegible]
اى السعيد [illegible] ق على الصيغة الاصلية نحو [illegible] بفتح الفاء وسكون العين و
بكسر الفاء وسكون العين ق واسقط [illegible] ق [illegible] ق اى خروجا [illegible] ق الى
[illegible] ق [illegible] منع الصرف [illegible] ق [illegible] العلمية [illegible]
[illegible] ق [illegible] ثلث ومثلث [illegible] ق [illegible] ق في بعض ان
[illegible] ق [illegible] ثلث ومثلث [illegible] ق [illegible] ق اى العدل [illegible] التغيير ان
الياء في التحقيق [illegible] ق والاول [illegible] اى العدل [illegible] مقدر [illegible] التغيير
[illegible] ق [illegible] التقديري والتحقيقي ق ثابت [illegible] منع الصرف فهو تحقيقي [illegible] ثلاث [illegible] ثلث ق
ثابت [illegible] منع الصرف تقديري كعمر وزفر ق ان اصل ثلث ان يقال جاؤ ثلث ثلث اى ثلثة وكذا مثلثة واخواتهما يعني ان معنى
ثلث ثلثة ثلثة وكذا مثلث واخواتهما يعني ان معنى ثلثة ثلثة [illegible] ولذا لا يجوز تكريره وما وقع في التنزيل من
قولهم جاؤا احادا احادا [illegible] موحد موحد [illegible] تكرير اللفظ دون المعنى تأمّل اعلم ان ثلث ومثلث صفة لانه
تقول مررت بقوم مثنى وثلث [illegible] جاءت [illegible] مثنى فالمعنى اثنين اثنين اى جاؤا [illegible] احاد [illegible] وتصغيره [illegible]
[illegible] الاول اى الى [illegible] على طريق [illegible]
[illegible] اقواس وانياب ابتداء لا باعتبار [illegible]

وثنية واعلم ان ثنت ومثنت غير منصرف ومعدول من ثلثة ثلثة ق منع الصرف لما في غير المنصرف ق او فردك لما في البناء وتحقيقه في باب قطام في
الرخصة المعدول ق فان ذلك بحرج لثلث وبهو نحو ثلثة او صفة اخرى للمصدر المحذوف اي فروعا محقق كائنا كالحرج ثلث قوله نحو قرأت الكتاب
جزءا جزءا اعلم ان اعراب جزءا جزءا في حكم واحدة يعني قراءة جزءا منصوب لفظا على انه يجوز على بنائين فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم هاتا الكتاب
وهو فعل وعينه محولة وموحد قراءة ق للمزد والمتنازع فيه اي ثلثة ثلثة نحو قولهم جاء في القوم ثلثة ثلثة ما قاله بالاسم المتعلق بالاحاد وهم الاحاد
ثم الاطلب تكرار لفظ المقسوم عليه وهو هنا جزءا جزءا في ظاهر [illegible] ق تشبيه الحد لا حاجة الى ايراد الشارح باب التشبيه الحد لان لا متميل
بقوله فيما واوائلها فافهم التقى ق واشاحي قال الصحاح وعشار بالضم معدول من عشرة عشرة يقال جاء القوم عشار اي عشرة عشرة قوله وعن ابي عمرو اعني ثلثة
ثلثة ق اي غير مكرر اعني ثلث ومثلث ق او المعتبر الى وصفية وفيه نظر لان المحققين انكروا العدل المعنوي بعدم الفرق بين ثلثة وبين ثلثة ثلثة في المعنى
تامل وتحقيقه مذكور في التلويح ق باعتبار الوصف اعتبر تركيب كما جاء في نسوة ثلثة ثلثة ق مجاز في المعنى الوصفي وفيه نظر لانه يلزم عدم [illegible]
بنسوة اربع اربع لو صيغة الاصلية والوزن [illegible] الا ان يقال انه لا يلزم من لزوم والوصفية عند التكلم [illegible] واحد منهما [illegible] ينبغي
ان يعرف وكذا الجمع لا يمكن الا بمنع الصرف لان محل الصرف [illegible] ق اي في المعنى المعاني فلا [illegible] وان تكون
معناه اشارة [illegible] التفضيل لانه لا مثل [illegible] يتحقق في الصيغ المبالغة ايضا ق اي [illegible] عن المذكور ولا اعني
زينب ق [illegible] الصفة [illegible] يلزم
المطابقة اعلم ان افعل من لا يطابق موصوفة تثنية وجمعا [illegible] صيغة [illegible] زيدا والزيدان او الهندات
[illegible] ق [illegible] عند [illegible] البيضاوي [illegible]
[illegible] لانه لا يلزم منه تعريف لان المعنى كونه معدولا [illegible] ان ينتفع القياس الى ان يعرف باللام ولم يعرف لانه معرف باللام
في الاصل [illegible] عند [illegible] ق [illegible] فقصد [illegible] بينا [illegible] قصد الى العلمية مع العدل [illegible] الحرف
لانهم [illegible] اللام الاعلى [illegible] وكذا [illegible] عثمان وتميمة [illegible] بتقدير العلمية [illegible] العدل [illegible] يلزم من منع
الحرف [illegible] العلمية [illegible] بالاتفاق ق عما ذكره [illegible] ق فالاول ان يكون معدولا
عما يجب فيه المطابقة [illegible] المعرف باللام ولا يلزم [illegible] معدولا [illegible] المعرف باللام [illegible] التنوين في امس المعدول من الامس لان
امس متضمنا اللام [illegible] فانه غير متضمن ق [illegible] عنه اي [illegible] التفضيل المستعمل [illegible] والجمع ولا [illegible]
ولا يؤنث مع ان [illegible] التفضيل [illegible] الحكم السابق و
هو كونه مستعملا باحد الامور الثلثة ق يتحقق العدل [illegible] مستعملا بما يستوي الجمع فيه ويكون بلفظ
مفرد ق [illegible] الى باق على صيغته [illegible] الاستغناء عن ذكره باقتضاء الوضع [illegible]
[illegible] ق لعدم [illegible] علتان غير العدل [illegible] الصفة ووزن الفعل [illegible] عدم [illegible]
[illegible] البالغ الى صيغة منتهى الجموع [illegible] ق [illegible] الخليل فانه قال ان جمع غير منصرف بوزن الفعل والتعريف الاضافي
وقال [illegible] فلا اعتبار التنوين الاضافي عند حذف المضاف اليه [illegible] ق [illegible] الاول

مثل [illegible] اعلم ان [illegible] الثاني [illegible] مع كونه [illegible] محذوف منه المضاف اليه [illegible]
المضاف اليه [illegible] الاول [illegible] الثاني ايضا [illegible] قوله [illegible] كقول الشارح [illegible]
[illegible] بتقديره [illegible] تابع المعطوف عليه [illegible] قوله او
[illegible] علامة [illegible] والعلامة [illegible] والعلامة [illegible] وعلى ما ذكره الشارح
[illegible] الذي ذكره الشارح بقوله اعلم انا نعلم قطعا الى قوله فانتقام العدل [illegible] الاول
ان يذكر [illegible] قبل تقسيم العدل الى التحقيقي والتقديري [illegible] الذي ذكره بقوله انا نعلم قطعا الى قوله فانتقام العدل ق لا يرد بجمع
او يرد على [illegible] الجمع الثلاثي كاثيب واقوس والقياس واقواس [illegible] اوزان العدل [illegible] شذوذ
دون العدل [illegible] ان [illegible] مع [illegible] القياس [illegible] الواحد [illegible] اقواس وانياب والاشتراط فيه ق [illegible]
قلت تقدير العدل [illegible] الى العدل فيه يتوقف على عدم صرفه وعدم صرفه يتوقف على [illegible] فيلزم الدور [illegible]
قلت تقديره فيه يتوقف على منع صرفه ولكن لا نعلم ان عدم صرفه يتوقف على العدل [illegible] العدل والعلمية اي منع
الصرف يتوقف على العدل والعلمية [illegible] التقديري وتحقيق [illegible] الاصل [illegible] لان فاق و
فاسقة لا يختصان بهذا المذكور والمؤنث بل يطلقان على المؤنث والمذكر [illegible] يختص بنداء المؤنث [illegible] الاصل فيه عدم الا
[illegible] فاق [illegible] بنداء المؤنث [illegible] المذكر والمؤنث [illegible] فاسقة [illegible] فيه
[illegible] عدم الاختصاص [illegible] فاق معدول عن فاسقة وكذا [illegible] فسق وفاسق [illegible]
اعني فسق وفاق لان احدهما مختص بنداء المذكر والاخر بنداء المؤنث [illegible] في الاستعمال [illegible] التابع [illegible]
فاسق وفاسقة لا يختصان [illegible] بنداء المذكر [illegible] المؤنث بل يطلق [illegible] في الاستعمال
[illegible] ق [illegible] لانه [illegible] فعل معدولا [illegible] عدم [illegible] كان معدولا
عنه فكان [illegible] لا باعدل واذا كان فعل [illegible] العلمية لم يكن معدولا [illegible] ق [illegible]
[illegible] في الامالة [illegible] عند [illegible] وشرط الامالة ان يكون قبل الالف او بعدها كسرة [illegible] قبل كسرة [illegible]
[illegible] الكسرة [illegible] حروف الامالة والامالة تقتضي ان يكون الاسم مبنيا على الكسر ق والبناء [illegible]
طريقة واحدة [illegible] طريقة مختلفة ق [illegible] التوضيح على [illegible] الشارح ق ذات [illegible] و
[illegible] ق فائدة اي [illegible] ق [illegible] الكسرة [illegible] ق [illegible]
ق [illegible] التسمية مع [illegible] قوله فيما بعد ق [illegible] ان يكون [illegible] يجب الوضع [illegible]
[illegible] فيما بعد [illegible] ق [illegible] اصليا البتة ق [illegible] جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال ان [illegible] اربع [illegible] على عدم اعتبار الوضع [illegible] اربع منظور
فيه [illegible] ان يكون [illegible] ق [illegible] فيه وصفية اصلية [illegible] معتبرة [illegible]
[illegible] حرف [illegible] العلمية والوصفية [illegible]

قوله لعدم اثر علته بعد ان لم يصير اللفظ آه لا علته [illegible] وان فرع آه على ذلك توهم البعض منه

وفي بعض النسخ ولا علية فيجيء هذا يكون جوابا عن سؤال مقدر كأنه قيل الوصف معتبر في المفهوم في لكون الوصفية غالبا على الاسمية والله اعلم بالصواب

كأنه قيل الاسم تقييد نسبة الشرط الاصالة للامور الثلاثة [illegible] ولا النعت [illegible] احدهما

حيث قال ولا يلزم بناء تم علاقة تم في اعتبار المستفاد حيات كلمة واحدة قال وان كان انه كانه جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال في بعض نسخ الظرف
والمظروف وهما متغايران فكيف يصح نسبة الوصف الى الاصل بعينه فاجاب المحشي بقوله وان كان الوضع آه قال نسبة الدلالة آه وانما
عبر عن الوضع بالدلالة او الوصفي عبارة عن الدلالة على ذات مبهمة كما عرفت قال تشتمل الاصل فيكون الاصل بمنزلة الظرف
والفرع بمنزلة المظروف قال واستغراق فعلى تقدير المضاف لاحتياج الى توهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف
قال في زيد كان اي فيصح نسبة الدلالة اعني الوصف باللفظ في العدد قال فان اي وقت غلبة الاسمية على الوصفية متروطة ببقاء
المعنى الوصفي قال لم يجر اللفظ اي بلفظ اسود مثلا قال وان فرض الى الاصل ومعدوم كلمة الجزائية اي باللفظ على غير ذلك الوصفي
كلمة اسود قال وهو اي عدم صحة الجزاء على ذلك النوع قال ولا علية اي على ذلك النوع الاعتبار اي اعتبار المعنى الوصفي
قال السببية الكاف اي قال ظاهر الكلام المحشي وهو يقال كلام المحشي من غير نظر لجواز ان يكون اللام في قوله للسببية للاختصاص والفائدة
[illegible] فرد لا جد وكذا قوله للتقييد اي تقييد سود هي وهو قيد من يحده ان التقييد السود قال الفاء ادخلت كاف التفسير
[illegible] بتقييد نسبة الشرط الاصالة للامور الثلاثة والفاء [illegible] احدهما [illegible] لا يقول فحرف اربع ان
مع انه [illegible] لكن [illegible] منهما فائدة جديدة على ترتيب العلم اي علم انصراف اربع وامتناع اسود وضعف
افعى قال فيفيد ترتيب المعلوم وهو الصرف والامتناع والضعف اعلم ان مراد المحشي ان الفاء يدل على ترتيب قال العلم المذكور
على ما قبله واللام التعليل فيفيد ترتيب الامور المذكورة المعلومة على ما قبلها لان المعلول يترتب على علته فلا تشكل بان يقال
ان العلل [illegible] مغايرة اذ ترتيب علمها [illegible] ترتيبها فلا ينفع [illegible] قال ثم بمجموع الاصليين احدهما اشتراط الاصالة الوصفية
والثاني عدم مغيرة الغلبة قال وبحال [illegible] كاحمر غير منصرف لوجود الوصف ووزن الفعل في حالة التنكير وغير منصرف في العلمية
لوجود العلمية ووزن الفعل في حالة المعرفة وغير منصرف في ثلاث الاحمر بعد العلمية [illegible] الاصل وهو غير
منصرف في حالة النكرة وقال البعض ان المراد [illegible] تفريع على الصرف والامتناع والضعف والمراد من الاصل في قوله الى الاصل اشتراط
الاصالة وعدم غلبة المغيرة وقال البعض انه [illegible] انصراف اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم مغيرة الغلبة
ورد ضعف افعى الى اشتراط الاصالة قال نسبة الصرف الى [illegible] قال العصام [illegible] الكل [illegible] مجموع
الامرين [illegible] على احدهما وهو اشتراط الاصالة الوصفية وعدم مغيرة الغلبة [illegible] وهو مجموع الامور الثلاثة من
صرف اربع قال وامتناع اسود وضعف منع ادهم [illegible] الامور الثلاثة هذا وانت تعلم ان الفاضل المحشي [illegible]
[illegible] في قول [illegible] نسبة الصرف الى [illegible] الامرين [illegible] على احدهما وهو اشتراط الاصالة الوصفية
صفة ومنع اعتراض [illegible] عليه لكنه [illegible] ان مراد [illegible] ما ذكره المحشي [illegible] بالتركيب مررت بنسوة اربع
وبالجر لفظ اربع [illegible] لان ما ذكره المحشي [illegible] ان الحرف ليس صفة باشتراط الاصالة الوصفية
بل [illegible] قال واعلم ان ما ذكره [illegible] وانت تعلم آه مبني على اكثر نسخ الصحيحة وفي حرف مررت آه وفي بعض
النسخ حرف اربع وعلى هذا [illegible] ما حمله المحشي اعلم ان المراد من التركيب مررت بنسوة اربع ومن
الجر [illegible] قال [illegible] اربع قال [illegible] التعليل [illegible] لانه صفة حاصلة لا

لا جرم انه اعلم ان الحرف صفة تشتاء من جزئية قال اي حرف اسود ادهم وفيه اشارة الى ان ههنا امتنع الاسود مجاز فيحتاج تقدير
المضاف او اسناد مجازي قال تاء قائمة اي والمقصود من هذا الكلام دفع الاعتراض على المحشي وهو ان المحشي قال التأنيث بالتاء
يفهم من هذا الكلام ان كل التأنيث بالتاء فان وجد فيه العلمية منع الصرف مع ان بعض التأنيث بالتاء كاخت وبنت
لم يوجد فيه منع الصرف مع وجود شرطه اعني العلمية فلم يكن التائية منطبقة على جزئياتها والا لان يكون منطبقة فاجاب
بقوله مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء آه فلم يكون داخلا في التأنيث بالتاء اعلم ان المراد من التاء في التاء التي تحذف
للتأنيث حتى لو سميت باخت [illegible] ليست للتأنيث بل عوض عن الواو وقطعا [illegible] هذا الابدال بالمؤنث
دون المذكر [illegible] قال ليست متمحضة اي فيه [illegible] اخت على قياس ما [illegible] العلامة لان تاء اخت ليست متمحضة للتا
نيث بل بدل عن اللام قال لكنها لم يعتبر [illegible] لان هذه التاء وان كانت لازمة للكلمة لكن هذا اللزوم كالملزوم بالعلمية قال
هذا اللزوم لان لزوم التاء في جوهر الكلمة لا للتأنيث قال لان الاعلام اي العلم [illegible] علم [illegible] وعلم حقيقة الا
عيان [illegible] وعلم حقيقة المعنى [illegible] وعلم وقت [illegible] وعلم وزن [illegible] وعلم الاعيان
[illegible] في منع الصرف قال ولا يحال [illegible] ان كانت لازمة فلا يكون [illegible] قال وشرط التأنيث العلمية
وانما اشترط العلمية [illegible] المعنوي مع ان التاء نيث فيه لازم [illegible] على التأنيث بالتاء اعلم انه شرط العلمية في المعنوي [illegible] الاول
قال وفي الاخير اي [illegible] قال لانه لا يلزم [illegible] انما اشترط هذا [illegible] في الكلمة [illegible]
[illegible] قال فذلك اي امتناع الصرف او الصرف قال والاول اي [illegible] وهذا ما ذكر الشارح اعني
قوله ممتنع [illegible] بقوله يجوز [illegible] الامتناع [illegible] الصرف [illegible] الامتناع اليه [illegible]
[illegible] قال ومما ذكرنا [illegible] لانه يظهر بما ذكر ان التأنيث [illegible]
بالتأنيث المعنوي التأنيث [illegible] الغالب قال وفي [illegible] الشرط الثلاثة [illegible] التأنيث [illegible]
فعلى هذا [illegible] المحشي هذه الشروط قال وجه [illegible] الشرط ان المحشي [illegible] باستيفاء بيان الشروط المرادة
[illegible] الشرط النافع [illegible] التأنيث [illegible] الثلاثة قال وثبت آه [illegible] سؤال مقدر وهو ان [illegible] الوضع
التأنيث في ثبت فوق الثلاثة قال قيل [illegible] شرطها [illegible] ولو قال [illegible] شرطها العلمية [illegible] الموقوفة شرطها [illegible] و
انت تعلم ان الموقوفة [illegible] والتوفيق ليس [illegible] فلا يستقيم [illegible] قال [illegible] لزوم التكرار لفظا ان يكون لفظ
العلمية مكررا الاول [illegible] شرط التأنيث والثاني [illegible] وقال البعض انه لزم تكرار العلمية باللام لانه قال التأنيث بالتاء فشرطها
العلمية باللام ولو قال [illegible] فالموقوفة شرطها العلمية [illegible] لزم التكرار لفظا وهو [illegible] لا معنى لا [illegible] من مراده هنا
علمية [illegible] التأنيث [illegible] وفيه التوفيق في [illegible] كان [illegible] او مؤنثا وايضا العلمية هنا شرط
التأنيث وهنا شرط التعريف فلا تكرار في المعنى قال في اشتراط العجمة لانه قال العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمة بلا لام
وقال هنا الموقوفة شرطها ان تكون علمية بدون اللام فعلى هذا [illegible] التكرار لفظا قال الا [illegible] الظاهر [illegible] انه [illegible]
[illegible] قوله بان يكون حاصلة في ضمنه لكون التوفيق جزء من العلم [illegible] التوفيق ولو قال الشارح فيه [illegible] صفته لا لانها

سمى ذلك [illegible] ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان حصول الشيء في ضمن الشيء [illegible] بعضهم [illegible] في
ضمنه ولا يخفى ان ما نحن فيه من هذا القبيل وفي البحث انه لا بد لحصول الشيء في ضمن الشيء ان يكون احدهما جنسا والآخر فردا كالحيوان في
ضمن الوحش والانسان والتعريف ليس جنسا للعلم لان العلم ذات والتعريف وصف والوصف لا يكون جنسا للذات فالاظهر ان
يقال [illegible] فيه انه يمكن توجيه كلام الشارح قدس سره بان يقال ان المراد من مرجع الضمير العائد الى العلم هو العلمية بارتكاب [illegible] الذي [illegible] بذكر
الموصوف ويراد به الصفة فيكون الصفة جنسا للعلمية لانه وصف ايضا قه ولا يخفى ان هذا توجيه على الشارح بما لا يتم ان المو
[illegible] جنسا والعلم فردا [illegible] تحقق المعرفة في ضمن العلم وكذا في ضمن سائر اقسامها فافهم قه كما ذهب اليه البعض اي كما
اعتبر به البعض بتقدير اللام في الجمع والفواتة فيقولون بمعنى الاجمع والبعض بتقدير الاضافة فيقولون بمعنى اجمعهم وكذا في
سائر الفواتة كالاكتع والكتعاء [illegible] اعلم ان التعريف الاضافي معتبر عند الخليل وتحقيق [illegible] قه [illegible]
[illegible] الاظهر [illegible] ان فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة وفرعية العلمية بواسطة لكونها نوعا من المعرفة مطلقا ولا يخفى ان النوعية
بلا واسطة اظهر من النوعية بالواسطة قه لا العلمية لان العلمية [illegible] التعريف قه لا غير اي لا غير التعريف اي لا التوجيه وهو [illegible]
الصفة [illegible] كالصاحب [illegible] فانه [illegible] وضعه التوقه تاسع فاعل سمي وقوله [illegible] مفعول سمي وقوله بجميع عطف بيان له قه
وهو ان العجمة [illegible] بالعجمة ما ليس بلغة العرب [illegible] ان يكون عربيا او تركيبا او روميا او غيرها قه ولا اعتبار اي ليس [illegible]
ثابتة في الاسم [illegible] اضافي فلا يجوز اعتباره مع سكون الاوسط واما التأنيث في هذا فهو [illegible] تحقق فيه [illegible] مع
سكون الاوسط قه وكانه قاس [illegible] دفع قياس الزمخشري بما تقدم على السؤال [illegible] الشارح [illegible]
[illegible] فافهم قه [illegible] اي كون العجمة مؤثرة مع سكون الاوسط وكون العجمة [illegible]
[illegible] القسم الاول [illegible] على الثلاثة في التأنيث المعنوي واذا يكون سببا كالعدل في ثلث والعجمة في [illegible]
المعنوي [illegible] سببا في الثلاثة الساكن الاوسط [illegible] فصيح او غير فصيح [illegible]
الاوسط [illegible] سؤال مقدر تقريره ان التأنيث المعنوي على هذا التقدير سبب ضعيف فلم يجوز اعتباره مع سكون
وتارة اخرى وضع للمعنى المصدري [illegible] الواو يكون عطف تفسير قه الجمع وهو [illegible] لفظ [illegible] ثارة [illegible] بلفظ الرجال
اي الجمعية [illegible] وهو [illegible] لا يكون سببا لمنع الصرف بل الصيغة القاطعة قه
لانه [illegible] اي من قبيل ذكر الموصوف وارادة الوصف قه وجمعية اي من قبيل ذكر المضاف اليه وارادة المضاف قه [illegible]
[illegible] بما ذكرنا وهو قوله اي شرط قياسه [illegible] منتهى الجموع وهو مصدر
[illegible] واضيف الجموع اضافة الصفة الى الموصوف اي شرط ان يكون صيغة الجموع المنتهى قه والمعنى بلا ابهام
[illegible] والفرق بين بلا ابهام ولا ابهام ان الاولى ليست حرف النفي والسلب [illegible] ولا قائم [illegible] ولا
الثانية حرف النفي والسلب والفرق في المعنى انه يلزم على الاول ثبوت الابهام مع الجمع في نفس الامر وعلى الثاني سلب الابهام
[illegible] فلذا [illegible] قه منقلبة عن تاء التأنيث اعلم انه يقلب تاء التأنيث عند الوقف هاء [illegible]
[illegible] بالالف [illegible] التأنيث ولاقتضائها فتح ما قبلها [illegible] تقلب الهاء تاء [illegible]

في قربت

[illegible]
ولا اشتياق [illegible] ان الاشتياق [illegible] قه ولا اشتياق [illegible] بالتاء قه [illegible]
في قربت الاتيس [illegible] فيه توقف عليه [illegible]
[illegible] غير ان يتقدم عليه [illegible] قه وعدم [illegible] وان قال [illegible] فيه [illegible] في زنته قه ومشاركته المسمى والمراد بالمسمى
في زنته الذي اريد معناه قه ليس مع اعتبار العلمية لانها ليست بمعتبرة وقت اعتبار العجمة قه فعلى هذا اندفع السؤال بان فيه
العلمية والتأنيث فلا حاجة في منع الصرف الى اعتبار العجمة الا الاصلية قه واعتذار [illegible] سؤال مقدر وهو انه لم منع سراويل [illegible] الصرف
لان [illegible] بمعنى [illegible] وهو [illegible] في قوله [illegible] سراويل قه نعم [illegible]
[illegible] جمع مؤنث [illegible] قه واذا صرف [illegible] صرف [illegible]
صرف [illegible] لان [illegible] بوقوع الشرط واحد [illegible] بوقوع الشرط [illegible] الحكم النادر [illegible] ولا [illegible]
في ان الصرف نادر فهو [illegible] بالشرط [illegible] ان عدم صرف سراويل كثير [illegible] وقوع اذا [illegible] مطابق [illegible]
وصرفه قليل [illegible] وقوع اذا واعلم ان [illegible] اذا استعمل اذا كان الشرط مقطوعا به [illegible] ان [illegible] اذا كان الشرط مشكوكا
فيه ومنع صرف سراويل مقطوع به بالنسبة الى صرفه لان [illegible] وقوعه كثير [illegible] المقطوع به غالبا وصرف مشكوك فيه بالنسبة الى عدم صرفه
لان [illegible] وقوعه قليل [illegible] المشكوك فيه غالبا قه او بانه [illegible] يمكن ان يدفع [illegible] النكر في الاحاد عدم وجه
[illegible] قه ودعاءه
[illegible] فانه ينبغي [illegible] بحسب [illegible] نادر
اعلم ان [illegible] غير منصرف لكونه [illegible] على العاجل [illegible] متوسعة [illegible] قه بعيد [illegible] البعيد [illegible]
حذف [illegible] منع الصرف فيكون كلام البعض مخالف الكلام [illegible]
[illegible] على اللسان وهذا الذي [illegible] الحكمي ليس بتعيين قه ان منع الصرف [illegible]
والرفع قه [illegible] لان [illegible] سؤال [illegible] قه [illegible] سؤال مقدر [illegible] غلام زيد و
[illegible] التعريف لانها لا [illegible] العلمية [illegible] جامع قه العلمية [illegible]
[illegible] ليس المراد [illegible] كالكلمة [illegible] قبل
[illegible] قه [illegible] الوقوع
ان يعني ان العلمية [illegible] لا [illegible] بعد الوقوع
ان [illegible] قه ان قلت ان حاصل هذا السؤال ان يقال ان كان المراد [illegible] التعريف [illegible] منع الصرف فلا
وجه [illegible] بل [illegible] اعتبار [illegible] عدم الاضافة [illegible] وان كان المراد [illegible] فمطلق التركيب
فلا وجه [illegible] التركيب [illegible] ان المراد الاول [illegible] التركيب [illegible]
[illegible] التركيب [illegible] قه ومعناه ان [illegible] هذا الكلام [illegible]
[illegible] قه [illegible] التركيب [illegible] قه [illegible] وهو [illegible]
فيصح [illegible] قه [illegible] وهو ان الاضافة [illegible] الاسم الى الصرف [illegible]
الكسر والتنوين قه انما قال [illegible] قه [illegible]
[illegible] الاسم الذي لا يكون موضوعا
[illegible] مذهب البعض قه على الاتصال [illegible] عدم المناسبة بين الاسم والمسمى اعلم ان المراد [illegible]
[illegible] التأنيث والالف والنون [illegible] على منع دخول تاء التأنيث قه وجه اشتراط [illegible]
[illegible] العلمية [illegible] ان حرف [illegible] التأنيث والالف والنون [illegible] علما اي على منع [illegible]
[illegible] النوعية [illegible] سؤال شرط انتفاء التاء [illegible] قه وجهه اي وجه عدم [illegible]
[illegible] النوعية [illegible] ثابت [illegible] عليه [illegible] فلا يكون
اشتراط انتفاء التاء قه [illegible] انه [illegible] قبول التاء يكون [illegible]

في حق فالعلة فلا يؤثر وبعد اشتراط انتفاءه فعلانة ق ولا الاسم الحقيقي بالوصفية الاصلية لقوله مع عدم كونه مقابلا للصفة او الاسم من
اقسام الاسم العام ق ولا مقابل للصفة الا فانه اسم من الاسماء الحقيقي بالنسبة وهو في كونه بمعنى الطفة فيلحق [illegible] مقابلا للصفة ق ك
ليس على شرط وهو تقديم [illegible] المرفوع والمنصوب نحو [illegible] رجل [illegible] عمر وادعيا المؤنث ليس بمرفوع ولا منصوب لان المؤنث فيها
قوله فشرط العلمية وهو ليس بالمرفوع ولا المنصوب بل هو جواب ان [illegible] ق سهلا اي وقت وجود فعلى الاسلوب فعلانة ق ح
اي حال اجتماع فعلى وفعلانة ق والضمير راجع الى الفعل اي فالبناء دالا على المقصود عليه ق وفي اي العكس اعني رباع ضيم
يختص الى الفعل وضيم بناء الوزن ق كما هو المشهور [illegible] دخول الباء بمعنى نحو ق وفعل قرب ان اعلم الذي ينبغي ان يكون الشيء وضرب بجر
ويجري الضمير المستتر والانطلاق [illegible] كتب [illegible] شرط واعلم ان الثلاثي المجرد المعلوم والرباعي المعلوم [illegible] المفاعلة
او الحال علما ينصرف والباقي لا ينصرف سواء المعلوم كان او مجهولا ق والتغيير اي التغيير صيغة [illegible] ق اي الم [illegible]
العلة [illegible] ان الغلبة المعتبرة المبنية على السبب وهو وجود الزيادة مثل زيادة الفعل [illegible] بخلاف فعلان على افادة و
ان كان غالبا في الفعل الواقع لكن الغلبة العارضة غير مبنية على السبب وكذا ذكر بسبب الغلبة ولم يذكر بهما ق بنوعيه المقابلة لان
قوله او يكون [illegible] مقابلة بقوله الا ان يختص ق وفيه [illegible] على هذا الوجه كلمة او في قوله او يكون [illegible] بمنع الخلو والجمع [illegible] ق و
بهذا اعترف [illegible] ق بيان الشيخ [illegible] بيان الشرطين عموم وخصوص من وجه لان شرط الاختصاص والزيادة و
مثل [illegible] الفعل ويزيد [illegible] الا جعله اعلما وشرط الاختصاص بالفعل في جد فعله [illegible] وضرب فقط وشرط الزيادة و
[illegible] الاختصاص [illegible] ان يكون او بمنع الخلو في قوله او يكون [illegible] ق بما كان [illegible] او جواب سؤال مقدر كانه قيل انه يصح
راجع الضمير في قوله الى الوزن لان ذكره قد سبق فكيف يصح رجعه الى الموزون اعني الاسم لان ذكره لم يسبق فاجاب [illegible] بقوله ولما كان
اه وحاصل الجواب ان ذكره قد سبق ضمنا ق وكذا اه اشارة الى دفع ما قيل من ان اول احمر مثلا الزيادة في [illegible] والمطروف
ق لم يخبر لان وجود الزيادة [illegible] على وجود المبدل منه وكذا العوض ق كانه اه جواب من جانب المحي ق فلا يرد اه لانه غير قا
بل للقياس الجنس الوضع لا لا مؤنثه سوداء لا اسود ق بهذا الشرط اه في جعل الشرط علة للحكم لا للمنع و ق للحكم الحاكم في
امتناع احمر وانصراف [illegible] ق ليس الا التحقيق اه وقد تقرر بهذا في تحقيقه قول المحي فيما سبق الالف والنون الى قوله فشرط العلمية اه
لم لي اي ق اي بعضهم وهو المسمى بزيد ولا يطلق عليه لفظ زيد مراد بلفظ زيد عموم المجازي لا الذات ق بعد تقييد الممتنع
فالممنوع لاجتماع سببان الاسباب غير ما في شرط فيه غير العدل ووزن الفعل فغير الاول صفة بقيدة ليست وغير الثاني الا
صفة ثانية له بعد كونه موصوفا بالاول ظرفا مثل صمت في يوم رمضان في يوم الجمعة ق والفرق من الافانه حرف و
احد والاربعة الحرف والاخرية ههنا اظهر ق فالاختلاف تاء شرط العلمية فان تاء اشتراطها في المعطوف بدون الشرطية في المعطو
ف عليه بالشرطية ق واختلفوا الخ [illegible] هذا القوم عصمهم الله تعالى اما الاختلاف في زوال العدل ق عند سيبويه اي
تقويته يقول جماعة ق عند الكوفيين اي تقويته يقول الاكثر ق بكلمة جامعة مثلا صمت فيه العدل ووزن الفعل
والعلمية ق في كلمة التوحيد وهي لا اله الا الله فان الممتنع منه وهو الا منحصر في الله لان المراد منه المعبود بالحق لكنه
الاسم يحسب [illegible] لكونه نكرة ق يثبت فيه اه لان منع صرفه آخر لا يقتضي العدل لوجود السببين غير العدل وهما
الوصيفة

الوصيفة ووزن الفعل واعتبار العدل لا يرد من اقتضاء منع الصرف العدل ق كما في ازيد بين ان فيه بحث وترتيب وتأنيث معنوي
والالف والنون حيث صارت على السبلة فاذا انكر صرفا ق ولما كان قوله التلميذ يفيد بجمع بينهما في نفي الخلاف الا ان بناء الاسم بسبب الوقف
فيما يقصد به اظهار الحق كما في عبارة الفقهاء حيث قالوا قال ابو حنيفة كذا خلافا لابي يوسف بمعنى فالخلاف ابو حنيفة ابي يوسف خلاف
وقال ابو يوسف كذا خلافا لابي حنيفة رحمه الله فالحق ههنا جانب التلميذ فلذلك بعبارة الى الفقهاء اظهار للحق فلا وهم كما ذكر بعض الشراح
من ان لو يثبت رفع الاخفش بعدم طاعته بينهما في نفي الخلاف الى الفقهاء قصدا اعلى ان الفقهاء في نفي الخلاف الى التلميذ قصدا الابعد و [illegible]
من اطلاعه ثابت ق وامتناع نصب لان شرط المفعول له يتقدر اللام ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به ولا شك ان المعتبر سيبويه
لا الاخفش فاذا كان سيبويه مفعول له لم يوجد بهذا الشرط ق بمعنى ان المجرور ومن كان لا بمعنى الوصيفة بقاء بعد زوال العلمية
ق وضع الاعلام المنقولة مثلا زيد بمعنى الفقه وهو زيادة منقولة عن ان العلم ق علة للنفي لا المعنى والاية انتفي الى التقييد
ويبقى اصل الفعل مثلا فيقصد لزوم باب فاته بهذا فلق ق يعني انه اراد بالتضاد ان اي بطريق ظاهر الحالي وارادة العام
والخاص التضاد الحقيقي لانه كانه جعل احدهما وجوديا والاخر عدميا بناء على ان العالم بمعنى الاشتراك والوصف لا يعنيه و
يأتي لا انه وجه فليتأمل ق فقط واحد اعلم في جمع الكتاب لفظه واحد باعتبار النوع وهو غير منصرف ق من منع الصرف ومنع الصرف
واحد باعتبار النوعية ق بتعدده بمنع بقوله فلا يرد وبقوله ولا في منع ان الاخير فقط لما توهم فان قصد ولم يوجد في الاول
ايضا في وجه التحقيق اعلم انه كانه المتوهم حمل الكلام على اللفظ والنثر والمرتب فيكون علة الاول محذوف اي فلا يرد باعتبار
المتضاد بين في منع صرف الالفاظ بتعدد اللفظ لكن لا حاجة اليه ق وهو اي اللفظ واحد اي بالنوع كاحمر واحمر وهو فاذا
فيه اعتبار المتضاد بين وجهي واحد بالنوع لكونهما على وزن الفعل ق بعدم انتفاء صرفها بالتاء يعني ان الكسرة بالتاء تطلق على
الحركة الاعرابية والبنائية ايضا فظهر من هذا انه يجوز ان يراد بالكسرة الكسرة من الحالي والارادة العام ق عند قول المصنف مثلا بغير
مدخوله من التنكير الى التنوين ق في صوائح بيت الله يعني ان التنوين حذف بمعنى الصرف حقيقة وبالاضافة حذف التنوين
حكما كما سيجيء في بحث الجمع فيكون الاضافة معاقبة للتنوين فلا يصح القول بانه محذوف لا بمنع الصرف بل بالاضافة ق
المقدر اعلم ان المقدر كما تعلق طلبه ان يقع الدلالة على تقدير فلا يرد في صوائح اه ق تنزيل اه اي على البناء او بمنع الصرف فلا يرد
ما اورده انه اخف فتأمل ق كما تعرفه وهي الاولى للاول والثاني للثاني ق والاسم لاستواق الانواع اي على التقدير
الثلث ق وسيجيء الخ اي كونه موقوفا وقيل الاسماء الغير المركبة واما على التقدير الثاني فلا يحتمل العهد لعدم صحة حمل كما لا يخفى
ق على تقدير الاول اي على تقدير كون المرفوع مبتدأ لا على تقدير كونه خبرا الا انه للعهد الخارجي لا يكون قد يكون الاسم للعهد اي
اشارة الى انواعه المذكورة التي هي المرفوعات وذلك بعيد كما لا يخفى ق فيه تأمل وهو وجه التأمل ان المرفوع عام يتناول النوع
الاسم والفعل فيكون المرفوع المعهود الاسم ههنا ايضا متناول لهما لان عموم الملزوم يستلزم عموم اللازم بلا عكس
فلا يستقيم العهد لغة والتنوين جميعا والخفاء ما فيه على الاجمال في التفصيل على ما هو الظاهر الا ان يعتبر التخصيص وملاحظته
بنوع تقييد على ما هو التحقيق وقال البعض ان وجه التأمل انه لا شبهة في ان المعهود من المرفوع الاسم [illegible]

وهو اسم مرفوع المرة فلا يصح الحكم بوجود مرفوع المعنى في بحث اسم فعلنا وهو الفاعل اذ المعنى متصلا ويلزم تحقيق التعريف مع ان الشارح رحمه الله وقال البعض
ان وجه التفاوت ان الرفع ليس من جنس المرفوع قوله باستناد الى جزءه معناه انه اذا وقع فيه ربما مذكر ومؤنث يكون عبارة عن شئ واحد في المعنى يجوز
اعتبار كل جانبيه قوله على سبيل الطرد وهو ان الاولى ان تقيد بلفظ الطرد لئلا يتخيل فتجعل المبتدأ وتجعل المحدود وجزءه لتعود الكلمة لفظا وضع لمعنى
فليس الا باعتبارها فهذا يرد على ما قيل من ان معنى مرفوع مشتمل على معنى الرفع مع زيادة فيكون اصلا منه فلا يلزم تعريف الشئ بما هو
مشتمل في المعرفة والجهالة فلهذا الحكم بعض الشارحين بتساوي المعرف والتعريف بل يكون التساوي قوله ايهام الدور وجه الدور انما يتوقف
علم المعرف على علم التعريف وعلم التعريف على معرفة جزئه ومعرفة جزئه على معرفة المعرف قوله ولانه قال عن الشارح لانه ان قيل على الرفع لا يحصل
الاشارة الى ان المرفوع ينقسم الى قسمين اصلي وهو الفاعل وملحق به وهو ما عداه بخلاف اذا قيل على علم الفاعلية تامل قوله ملابسة
الكل الى ما هو اريد باستناد الى المرفوع الذي كان اعرابه بالحرف مثل ابوه فان ابوه الذي هو الكل فلابس بالواو الذي هو جزئه فيكون المراد المرفوع
نسبة الى علامة الفاعلية يعني ملابسا لها ملابسة الكل بجزئه قوله وملابسة المحل وعلى هذا باستناد الى المرفوع الذي كان اعرابه بالحركة مثل
زيد من زيد قائم فان زيد المحل وعليه والضمة في زيد طارى فيكون المراد المرفوع نسبة الى علامة الفاعل يكون ملابسا لها ملابسة المحل
وعليه طارى قوله كما ذكرنا انفا اي في بحث الاعراب وانواعه رفع ونصب وجر قوله ومن ابتدائية لان المعنى ذكر قوله فمنه الفاعل بعد قوله
هو ما اشتمل على علم الفاعلية من غير الفصل بالاجنبي بينهما قوله من التاويل وهو ان الاسم ابطلت بمعنى الجمعية قوله كقولك ما ضرب واكرم
الا انا وانما حذف الفاعل في ما ضرب واكرم الا انا لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصلح اضماره ولا بد ونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل
عن الفاعل والمقصود اثباته قوله اي رأى وفي هذا التغيير اشارة الى ان الفاعل على ما هو الحق وهو الفعل لان النسبة الى الفاعل ما فرغ منه
ما ذكر وهو عبارة عن ... قوله وقيل اصل الاسم مرفوعات المبتدأ قوله لا يخفى بعده وقال عبد الغفور ولا يخفى بعد بعد التوبيخ
لان المعنى قال اسند اليه الفعل او شبهه الفعل وشبهه واسناد اعم من الاصالة والتبعية وبعده في الشارح الاسناد بالاصالة
ويرد المذكور عنده وجود قرينة والضمة وهنا ليست قرينة والضمة فلا يصح التخصيص بعد التعميم والا قال ولا يخفى بعد بعد التوبيخ
والتنويع وهذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الفظ والتشكيك وهو الابهام ينافي التوبيخ الذي يقصد به البيان بقوله
او التنويع او في الدلالة ولم يقل الاشتقاق لئلا يخرج المصدر عن تعريف الفاعل قوله ولا يخرج الخ وهذا جواب عن سؤال مقدر كانه قيل
على قوله او في الدلالة على الحدث يخرج فاعل الظرف لانه لا يدل على الحدث قوله ولو اريد الاسناد الخ وانما كان ذكر قوله قدم يدفع توهم
دخول زيد من زيد ضرب على سبيله الاولى لان الاسناد يحسب الدلالة اللغوية في المثال المذكور ما تحته لحقا انه لا زيد فخرج زيد فيه
بقوله اسند لكن توهم الدخول بقوله من ما تحته وتوهم ان اسناد ضرب الى زيد ولو اريد الاسناد حقيقة وبحسب الدلالة اللغوية
كما اراد الشارح انه يخرج زيد في المثال بقوله اسند اذ اسند ضرب اليه فيكون ذكر قوله وقدم احترازا عنه ولا يكون لدفع التوهم اعلم
ان المراد بقوله اسند على بحسب الدلالة اللفظية لم يرد في تعريف الفاعل نحو زيد في زيد ضرب وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه
به فاصونا لجواب قوله عليه لدفع توهم فاعلية زيد في زيد ضرب الخ قوله لدفع توهم الدخول يعني يتوهم دخول زيد في
زيد ضرب اول الفعل مسند الى زيد بحسب الدلالة اللغوية مع انه ليس كذلك لان الفعل مسند الى الضمير وهما جميعا مسند الى زيد فيه
معنى الدلالة عقلية ولذلك تحقق انه مسند الى الضمير لا الى زيد واجيب بان قوله من فعل او شبهه ليس مقصوده بالذات في الحد على

فيه من التردد الذي هو مضاف الى ما والعائد محذوف كالمفعول مبيّنا اقسام المسند فلو لم يذكر قوله وقدم عليه يدخل زيد في زيد ضرب لانه مسند اليه مع قطع
النظر عن اسناد الفعل او شبهه فاحتيج الى قوله وقدم عليه اذ ما قال الفاعل هو المسند اليه الفعل او شبهه فقد جعل ذكر الفعل او شبهه
علة والة وعند ذلك لا يحتاج الى ان يقول وقدم عليه لما تبين انه لا يكون الا كذلك الا اذا صفة المحمول قوله الا انتصب بجعل زيدا مفعولا فرق
ولم يقولوا فرقه باثبات المعدوم الذي هو ضمير المفعول قوله نصب كله الخ لان المراد عموم السلب ولو نصب كله لكان المعنى
على سلب العموم وعادة في المطول في اوائل المسند اليه قوله لا يقع عليه بتقدير الضمير او نصب كله لانه حينئذ يكون رفعا للايجاب
الكلي وتحقق السلب الكلي بل بعضه يقع على شئ منكر الخ قوله طريقة قيامه به ان يكون على المعلوم اي علامته او من انواعها التصحيح
فسره تصحيح فيه قوله وذلك اشارة الى قول الشارح طريقة قيامه به ان على طرف الصفات والايقاع الصغرى لان طريقة القيام
لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر فايدة العطف ان الثبوت اعم من الوقوع في النسبة التامة الخبرية تشمل نسبة
المصدر واسم الفاعل ونحوهما قوله والتعبير عنه اي عن الثبوت قوله ليس الا بصيغة المعلوم هذه الكبرى مبنية على التفتنان والاتقيد
علامة او لازمة ليس الا صيغة المعلوم قد يوجد والمراد من لفظ المصدر ما هو بينهما الا ان نفسهما والاثم بنسبة المصدر على ما علمه
ودلالة الدال الذي هو صيغة المعلوم على المجهول الذي هو الثبوت لا دلالة على المصدر الذي هو من اقسام اللفظ وبيان عدم
وجود المصدر المجهول المذكور في حاشية عصام الدين في بحث السؤال والجواب من شرحه على الكافية ان المصدر المجهول الا يوجد في
مفهوم الفعل المجهول وانما قال ومصدر المعلوم قد يوجد متشابها ليشمل لان مصادر الافعال المبنية بالحروف والافعال
السلامية لعدم ثبت موجودة قوله لكن فيه تامل لعل وجه التامل ان عدم وجود المصدر المجهول انما هو الموصوف قوله والمراد بالاسناد
الذي هو على طريقة القيام ثبوت شئ لامر ثبوتا يماثل القيام ويشاكله في المعنى او التعبير فتعبيره تعبير القيام قوله جواب سؤال
نشأ من تقدير السيد وورد على التوبيخ وتقديره ان توبيخه منقوض لان الفاعل الذي مسند اليه عدمي كعدم وزوال ولم ينسب
لم يتصف بخارج عنه وهذا الجواب فالمنع اي لا نسلم ذلك فلم لا يجوز ان يكون بالاسناد المذكور هذا المعنى قوله فان قلت فعلى هذا
الخ هذا وان كان كلاما على السند لكن السند مساو فينفع وقال بعض اي قيام مدلول قد يضاف لان احدهما الا يقوم
لا بالفاعل بل سول تامل قوله اي ذلك علامته الا قدر فيصح الحكم كما سبق في وجه حصر الكلمة وبيانه في بحث الاضافة
قوله لا يوجد الا ان المصدر المجهول على المصدر المعلوم لا غير كما ذكره عصام الدين في بحث العدد الا انه في هذا المقام
بانه لم يجئ المصدر المجهول مطلق وعبد الغفور منه بالذي يجئ من المصدر الذي لم يذكر في ضمنه كما سيجئ قوله اصلا
اي لا يوجد من جميع الافعال قوله قد يوجد لان المصدر بمعنى الحاصل بالمصدر موجود ومصدر الامر والمستقبل والماضي
في معناه نفي غير موجود كما ذكره سعد بيك وغيره قوله فيه تامل لان معنى المصدر الحقيقي امر اعتباري لا وجود في الخارج
لو جود مذكور في التوضيح وتحقيقه في التلويح اقول لعل ان يقال ان المراد بحسب المصدر ... بحيث بعضها فكان نفس
القيام متشابها في طرفة التوبيخ ويرى الا يكبر الحال لم يكشف وجه ما على هذا ... المعقول والله تحقيق الحال اعلم ان المصدر
معنيان حقيقي ومجازي الاول يسمى معنى المصدر والثاني الحاصل بالمصدر وهو مذكور في التلويح والتوضيح وحدد
الشريعة ودرر وقيل وحسن جلبي المطول ونعم التلويح وعبد الغفور وسيد وغيرهما وقال الشيخ المحقق في ...

عندی ق قوله لان المصدر المجهول لا یوجد اصلاً اه جواب عن سؤال مقدر وهو ان المصدر وبیته فی ضرب زید علی صیغة المجهول قائم بزید
کما ان الضاربیة فی ضرب زید علی المعلوم قائم بزید فلا یتم الحصر فلا یخرج مفعول ما لم یسم فاعله عن تعریف الفاعل فاجاب الفاضل المحشی بقوله
لان المصدر المجهول لا یوجد اصلاً یعنی ان المضروبیة فی ضرب زید علی صیغة المجهول لا یوجد اصلاً ای سواء کان المصدر اللفظ
او المصدر الذی هو مدلول الفعل بل معنی فی المجهول والمعلوم هو الضاربیة لان المصدر لم یوضع الا للقیام بالفاعل
والضاربیة فی ضرب زید علی صیغة المجهول لیست بقائم بزید فیتم الحصر ویخرج مفعول ما لم یسم فاعله عن تعریف الفاعل وقوله
تامل اشارة الی جواب آخر السؤال انه لو کان معنی المجهول والمعلوم هو الضاربیة فما یفرق بینهما او کما قیل قولهم ان المصدر
یحتمل کلیهما او قال البعض ان لفظ الفعل یطلق علی معنی المصدری علی الحاصل بالمصدر وهو قریب الی الاذهان لان المعنی
المصدری هو ایقاع الفاعل وایجاده والحاصل بالمصدر فی ذات الموقع والحدث من معنی قائم به کالقیام والقعود وهی انه
والحرکة کما اذا قام فیحصل له هیئة هی القیام او قعد فیحصل له هیئة القعود او مشی فیحصل له حالة هی کذا او یمشی فیحصل له الحرکة
والا فرداً لیس کذلک کالآثار الحاصلة من المصدر الغیر القائمة بالفاعل والمراد بالمعنی المصدری ایقاع الفاعل وایجاده الا هو
واذا تمهد هذا فنقول المعنی الاول فهو اعتباری لا موجود فی الخارج والمعنی الثانی فهو موصوف قائم به والمراد بالمصدر المجهول
لا یوجد اصلاً هو المعنی الاول ومصدر المعلوم قد یوجد هو المعنی الثانی لا المعنی الاول المصدری لتنافیه والسؤال الوارد
علی قول الشارح انما سمی مفعولاً مطلقاً لصحة الاطلاق آه غیر صحیح المفعولات وبهذا التقریر ظهر وجه التامل لان من وضع
بحث الحصی بین فیه حاتیک ولکن من الشارحین واعلم ان اضافة القیام الی الفعل علی سبیل الظرف والتقریر فلا یقتضی ان یکون الفعل
قیام القیام و[illegible] قال البعض قوله لان المصدر المجهول آه اشارة الی ان المراد بالموجود فی قوله ثبوت موجود مصدر اعنی
الحدث الذی هو جزء الفعل والضمیر فی قوله فی قوله فی قوله والتعبیر عنه راجع الی المذکور اعنی قوله ان القیام ثبوت آه وقوله
لکن فیه تامل اشارة الی ان المصدر علی قسمین مصدر بالحقیقة ومصدر بمعنی الحاصل بالمصدر والاول لا یوجد اصلاً
الثانی قد یوجد لان الـ● الثانی علی قسمین قسم یوجد کما فی قولک ضرب زید علی صیغة المعلوم وقسم لا یوجد کما فی قولک بعد زیداً او
قرب زید لان البعد والقرب لا یقومان بزید حقیقة بل هما منشآن قائمان ما یحتمل الد ق قلنا القیام اذا دام الحکم
یعنی ان صیغة القیام فی ضرب زید مثلاً مماثل القیام فی دار زید فیما ثبت القیام الی البعض فیکون القیام اذا دام ق من باب اعطیت
آه نحو اعطیت زیداً درهماً لان زیداً اخذ ودرهم ما خوذ ق بمدلول الفعل اعلم ان مدلول الفعل الحدث والنسبة والنسبة
مقدم الفعل والفاعل مقدم والنسبة ومقدم المقوم مقوم الفعل ومع کان الفاعل جزء الفعل ق دلالة آه وهنا المسبب لکان
اللام والسبب لکونه کالجزء من الفعل والاستدلال بالکان اللام علی کونه کالجزء برهان انی ق کما ان السابق اه وهنا السبب شرحه
الاحتیاج والمسبب کالجزء منه والاستدلال بشدة الاحتیاج علی کون الفاعل کالجزء برهان لمی ق تلک الدلالة ای دلالة ان لان و
ضع الاعراب بعد الفاعل لیست علة لتحقق تلک النسبة بل الامر بالعکس الا انها سبب لتصدیق تلک النسبة تلک النسبة تامل
فیفیده آه جواب عن سؤال مقدر تقدیره ان اللام والفاء للتعلیل فیلزم الاستدراک فی الجمع بین العلتین فاجیب عنه بان
اللام یفید کون مدخولها علة والفاء ان یکون الفاء تعلیلاً فالمستدرک بالمعلوم علی العلة فیحصل الفرق بینهما فیصح

بحکم

بحکم بینهما عموماً ق تحویز المطروق فیه انه یفهم منه ان الاضمار قبل الذکر فی باب التنازع ممتنع فی نفسه وجائز للطروق ولیس کذلک ویرد
علیه ما اورده الفاضل المحشی بقوله وفیه ان ارتکاب القبیح ق وقد یقال هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان ارتکاب القبیح انما ارتکاب
الممتنع ق لم یظهر لکونه مطبوع وکلمة النوعین الاشرف والنعا احد المعادلین لا للاخر المعنوی لطروقه مجیئه الی ترک الفاء فیه ولا یظهر الا النفی
الا بالحذف والا بالجار ق اذ لولم یتوسط واخر الفاعل عن المفعول ویقال ما ضرب الا عمرو الا زید لم ینقلب الحصر المطلق الذی هو فی واقع
تمامها وهو غیر مستحق عند البعض هذا حاصل قوله لم ینقلب الحصر ق و کذا ای عدم ظهور جواز کون المفعول مفعولاً لا یحفی آخر
تغیر عامله نحو رأیتک اذ لم یبق الا الموت ضاحکاً فان ضاحکاً مفعول رأیت والعامل الموت لم یبق ق او یستتبع منه ای الا ان
یکون الخصم الواقع بعد المستثنی هو المستثنی منه نحو جاء الا زید احد وهو هنا لیس کذلک ق وکذا ای وجب تاخیر الفاعل
عن المفعول اذا اتصل بجملة الفاعل او صفة ضمیر المفعول وانما ترک اعتماداً بالعلم بالمقایسة وقد یقال انهما داخلان فی
قوله واذا اتصل به لان الضمیر المجرور راجع الی الفاعل مطلق سواء کان حقیقیاً او حکمیاً مستنداً الیه سواء صفة الفاعل وصلة
فی الفاعل یجوز الفصل فیفهم من هذا ان الجواز انما یتصور فی الصفة ویدل علیه قوله تعالی والذین تقتلهم لو تعلمون عظیم حیث
وقع عظیم صفة بقوله تقسم مع انه فصل بالاجنبی وذا جائز بخلاف الموصول ق لتقییم قرینة ای والباعث علی الحذف هو
طلب الاختصار والاحتراز عن العبث بناء علی الظاهر وغیر ذلک مما ذکر فی المعانی ق کما عرفت وهو قوله والاصل فی الجمل الا
فی هو الفعلیة اه ق لتنفید تقوی الحکم ای زید قام انما یقال لما تردد فی الحکم فانه اذا کان المخاطب خالی الذهن لا یحتاج الی تقوی بینه و
فیه ان زید قام لما تردد فی الحکم وهو نسبة القیام الی صحیحه زید ویلزم منه التردد فی اصل القیام والقائل کما قام
تردد فی صحیحه النسبة الی زید فیجوز ان یقال من زید قام ق بتکرار الاسناد فتکرار الاسناد یحصل فی الجملة الاسمیة لان قام یسند
الی الضمیر المستتر فی تحته ویسند ثانیاً الی المبتدأ ق قال الرضی آه ای الرضی من النقل اشارة الی ان قوله وانما قدر ره بما قال
الشیخ الرضی ق ان یبکی علیها ای ان یرحم علی ضارع ومختبط الناس لا علی یزید لانه مخزن جاء وثنیه ق مثل طاه ای [illegible]
واقف بمعنی ذی دفق یعنی ان الوصف اسماء بانه واقف به ونسبة الافق الیه مع قطع النظر عن صدوره منه کتام ولا بنی ای ذو ترد بنی
بمعنی مترتب وبنی ق بای سبب کان ای سواء کان الاهلاک بزید بسبب سعة تقاطع او بسبب الطواع فلا ینفی الاهلاک الطواع بزید تعلیل
هلاک الاهلاک مثل ان ای لانه ان اذا وقعت بعد لو المحذوف ثبت لفظاً فجر بها ان کان مشتقاً وجب ان یکون فعلاً ما قاله لان النوع المقدر
لا بد له من مفسر وان یکون لها دالة علی الثبوت ~~[illegible]~~ تدل علی معنی ثبت فالتزم ان یکون خبران فعلاً ما فیما یکون کالعوض
من لفظ المفسر ق وذلک ای المحذوف والتفسیر بان الدالة علی الثبوت التی خبرها اضماً فیما بعد لو فاصلة لا یکون فیما بعد ان ق و
التقدیر تقدیره ولو ثبت ان ذات سوالطمتنی فحذف ثبت وفسر بان الدالة علی الثبوت التی خبرها فعلاً ما کنا وهو لطمتنی
اعلم ان النظم الشرب علی العدو بیا طی الراحه وبانه ضرب ق ثم قیل تحاز بیان الثبوت ای من قبیل تنازع لکنة الفاعل وصفة الفعل
لا الفاعل والمفعول اومن قبیل تنازع الذی یتعدی الی المفعول ق تغلیب الاکثر ای [illegible] لانه اکثر استعمالاً لان التنازع من
شبه الفعل وهو ما فیه الشیء یرضی التنازع الفعل کما قیل انه اقبال شاء ظهرها فی العمل جاز اطلاقهم ق سواء کان
لکن اعتبار الشارح ان فی صورة المتقدم علیها کما اعتبر الشیخ الرضی ما التنازع فی الکلم المتقدم عارضه

عندی

اذا كان منصوبا بالخبرية جاز حذفه اكرمت ق كما اعتبر بعضهم شارحها في تلك الصورة وانما قلنا بالعموم اي المراد بالعموم الذي لم
يلاحظ فيه التثنية والافراد وانها الصور السابق المفرد ق ومتعلقهما اي حسبي وحسبهما الزايد متعلقهما فهو من قبيل عطف
المثال على المثال لان عطف العبارة على العبارة اوجب ق اوجب التصور السابق اي التصور السابق على التحقيق
من قبيل تصور المفعول الغائب بانه منهم حال على اتصاف ذات بانطلاق من غير تصور الفعلية [illegible]
[illegible] بالتثنية والافراد وانها التصور بالتثنية والافراد ومع تصور الفعلية فهو التصور السابق الذي هو مبدا التحقيق
فاذا عرفت هذا فاعلم ان تصور الفعلية مع عمومهما انهما غير ملاحظة تثنيتهما وافرادهما هو التصور السابق على التحقيق فتبين
ان هذا تحقق التنازع ق فلا تنازع الخ علته بقوله اذ لا يجب الاضمار او يجب التصور الخ ق ولا يخفى الخ دفع لما قد يرد وهو ان يقال ان قطع
التنازع بالاضمار يمكن في بعض الصور [illegible] فدفعه بقوله ولا يخفى الخ ق لا ينافي ما يقتضيه الخ لان الاصل السابق يقتضي
عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ق الاصل السابق يعني قوله الحق والاصح في الفاعل ان يلي الخ وما يقتضيه هذا الاصل
عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وما ذكر ههنا من قطع التنازع باضمار الفاعل يخالفه ويقتضي ذلك الاصل ان قطع على مذ
هب البصريين بالاضمار في الاول واعمال الثاني في نحو ضربني وضربت زيدا فيفهم جواز ذكر الاضمار من طريق القطع فاجيب
الى الاقتضاء باستعماله خلاف السابق ق واما ذكر اقتضاء المفعول الخ جواب سوال مقدر تقديره ان يقال في ذكر اقتضاء العاملين
الفاعل يكفي قوله الحق واذا تنازع الفعلان ظاهرا على راي البصرية مستثناة في ذلك اقتضاء العاملين الفاعل يكون قوله واذا
تنازع الفعلان ظاهرا الخ مستثنى من الاصل السابق فاذا ذكر [illegible] في ذلك اقتضاء العاملين المفعول فالجواب
[illegible] فيتم البحث ق حكم [illegible] فانه لا يمكن اضمار الزيد في الاول [illegible]
قطع التنازع بلا اضمار مع ان قوله ظاهرا [illegible] التخصيص اعلم ان الاضمار قبل الذكر جائز عند البصريين في العمدة ق
قياسا يعني جواز القطع بالاضمار قياسا لا يمنع [illegible] الا ان القياس فيه الاضمار لكن الحذف بحسب الاستعمال
نعم هذا ايضا قطع بالاضمار ظاهرا ق السوال ق كلام يستلزم اي التنازع في الحكم المنفصل الا بطريق الحذف اي الحذف انما علم
ان استعمال الاسم الواقع بعد الا بالحذف محمول على غير القياس لان المناسب بالقياس على الاسم الظاهر الواقعة بعد الا واعلم ان نون
[illegible] الواقعة بعد الا بالحذف [illegible] بالتثنية والجمع اذ يستعمل الاسم الظاهر التثنية والجمع بالاضمار فيهما لان في التثنية و
الجمع علامة مثل ضربا وضربوا واذا لم يكن والمفرد علامة يستعمل الاسم الظاهر بالحذف ق بان تترك الجملة اعلم ان معنى الجملة
في قوة [illegible] والمراد بالجملة ههنا الاسم الظاهر الذي لا يقع بعد الا مطلق ق على تقدير اطلاق الاسم يعني على تقدير ان يقال واذا تنازع
الفعلان الظاهر بغير قيد ظاهر ق والعامل فيه معنى الفعل الخ تقدير الكلام واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقط بتنازعان
في الفاعلية والمفعولية مختلفين ق لاكرمتك اي هو جواب القسم لا جواب الشرط لان جواب القسم يا اتي باللام وجواب الشرط
يا اتي بالفاء ونعلم لا حاجة كرمتك باللام لا بالفاء ق ونعم والبحر فعل تعجب الباء زايدة في بهم وبهم فاعل بهما وحذف فاعل
البحر اعني بهم اي والبحر بهم ق من عدا والممتنع اعلم ان عدو الممتنع ان المتنع من الممتنع الموضوع والممتنع الموضوع ههنا هو
الفاعل [illegible] الاضمار الاخر وفا سبا ونه ق ومن تنزى الخ نقط من مبتداء متضمن بمعنى الشرط لانه موصول صلته
فعل

نعم وهو تنزى فلا لا ان جاز دخول الفاء في خبره وهو لفظ فهو فاعلم مما ذهب الكسائي يعني ان مذهب الجمهور ان الفاعل لا يعمل بلا عامل على
مذهب الكوفيين هو فاعل ق وذلك غير جائز وجوابه مذكور في المعتمد ق الممتنع الخ يعني ان [illegible] العوامل المعنوية
في النحو توكيد على هذا [illegible] لكن ق على النحو اي عدم جواز اعمال الفعل الثاني عند الفراء بل يجب اعمال الاول عند الفراء ق فيما اذا اتفق
وما اذا اقتضيا احدهما الفاعل والاخر المفعول او بالعكس فلا يمكن تشريك الاول والثاني ق مفعول المفعول الاول والمراد من المفعول الثاني
هو الفاعل المفعول الثاني الى المفعول الاول تقديره الكلام صحت انطلاق زيد في الاول وانما قال في الفعل وهي كلا منهما في الحقيقة
المفعول بالمصدر [illegible] ق قوله [illegible] والاول كبعض عند قراءته على صيغة الحكاية لا الحذف في المفعول الاول وهو الزيدين والمفعول الثاني
لهم فالفاعل مستتر فيه الزيدين كما تكون الزيدين فاعلا على صيغة الغيبة ق اعترض عليه وتحقيقه مذكور في المتوسط رحمة الله
ق فيها اي في المفعول لا متناع حذف احد مفعولي باب حسبت وفي هذا المثال فليحتم قبل الذكر لو جوه وعلته جواز ق بل
المبتدا والخبر والمراد من المبتدا هو ضمير حسبت والمراد من [illegible] الجمع هو وحسبت زيدا منطلق ق و
قبله هو قوله [illegible] ولا ذكرهم قبل الذكر مثل حفظ الاثنين فان كن نساء فوق فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف
ق وقوله كفاني بدل وهذا البدل من قبيل الاشتمال الذي يقدر فيه الضمير الى المبدل منه نحو جاءني ثلثة زيد اي منهم ق لا زم تقييده اذا
فيلزم من هذا التقييد كون الكفاية المقيدة بنقيض الشرط لا زمة لهذا قلت لان النفي لا يستلزم نقيضه والا لزم اجتماع النقيضين لان النفي
لا يستلزم نقيضه والا لزم اجتماع النقيضين وهو باطل ق لان الطلب البليغ لان الامر في الحقيقة لا يحتاج الى السؤال الذي هو يطلب
البليغ المتناهي لكل منهما فاما منافية سوى السرف لا نقيضه واما منافاته لانتفاء الكفاية لان طلب القليل مع وجود الكفاية
والكفاية لا زالة ونقيضه اللازم مناف للسوم والا جاز اجتماع النقيضين مع الملزوم واللازم ونقيضه علوى ق عدم
صحة الاستدراك من قوله ولم اطلب وهو مثبت في المعنى لكونه من قبل لو وقد عرفت انه بعد ما دخل النفي مثبتا والمعنى ويثبت
النفي ويجب الكثير لما طلب العز والمجد ولا يخفى ان ظاهر هذا الاستدراك غير صحيح لفظا حيث لم يتوسط بين الطرفين المتغايرين بالنفي
النفي والاثبات ومعنى ايضا وهو ظاهر بادني تامل لان هذا الاستدراك اي الاستدراك انتفاء المجد من نفسه وهو غير جائز ق فاعله اي فا
علة النحوي يعني انه ليس المراد بالفاعل الموجب للفعل بل المراد الفاعل النحوي وهو الذي هو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه
على جهة قيامه به سواء كان موجدا او لا فلا اشكال بان انبت الربيع البقل لان الربيع هو الفاعل النحوي لكونه ما اسند اليه اخر فلم
يحذف الفاعل النحوي فيخرج الربيع من تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ق فلا يرد النقض صورة وروده ان يقال ان الربيع
يصدق عليه الحد لان الربيع مفعول حذف فاعله وهو الله تعالى ولا يصدق عليه المحدود لانه قائم مقام الفاعل ق بانبت
الربيع البقل اصله انبت الله البقل في الربيع حذف لفظ الله واقيم الربيع الذي هو الظرف في مقامه واسند انبت ق بالمعنى
المذكور وهو معنى ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه به بان يكون على صيغة المعلوم ق فيلزم خلو الجملة المعطوفة لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه اذا لم يكن في المعطوف الضمير العايد لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه ق عن الضمير الراجع لانه يجب
ان يكون في الجملة الواقعة صفة للنكرة ضمير عايد الى الموصوف ق اراد بالعلم المشهور الخ وهو لفظ فعل والمراد بالمشهور او هذا
صيغة المفعول اي اما في المجهول يعني انه تغيير الفاعل الى صيغة المفعول فيكون [illegible] اي لا الاصطلاحي

فلا اشكال بان فعلا مخصوص ق مبالغة تامل ق لانه اذا امتنع وقوع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل مع انهما اضعف بالامتناع
يكون المفعول في الثاني والثالث اولى لان الامتناع فيهما اتم ق لا يقع مقام الفاعل باللزوم ان يكون الجواب بدون السؤال لان
المفعول له جواب ووقعه مقام الفاعل لم يتم الكلام فاذا لم يتم الكلام لم يصح السؤال فكيف يصح الجواب بدون السؤال فيلزم ان لا
يكون جوابا ق يوجب امتناع اه لان المفعول له باللام والمفعول له بلا لام جواب لم فاذا امتنع وقوع المفعول بلا لام يمتنع وقوع
المفعول له باللام بطريق الاولى ق فيه تعليل له ان كان المفعول له متعينا تعيينا وجب قيام الزيادة في قولهم [illegible] قام مقام الفاعل وكذلك
قوله [illegible] لا يقوم مقام الفاعل ولا الزيادة بالرفع والنصب وقول ابو حنيفة بما كانوا يقوم مقام الفاعل ذكر غيره ق ان الذي يعني النائم
[illegible] انه متعين او بيان [illegible] كما ذهب اليه سيبويه ق وكذلك ينبغي ان يبني المجهول المبني المصدر المتعدي مع وجود
المفعول به تقديم [illegible] معناه اوقع البناء [illegible] ق لان المتكلم الا مع ان التكلم بالحقيقة متعين مع الكلام
التكلم [illegible] فيكون المفعول به متعينا مع غيره اعني الزمان والمكان والمصدر ق ظاهر لان الفعل يقع على المفعول بلا واسطة كما يقع
على المفعول به بلا واسطة نوع تأثير لان الفعل يغير الزمان الى النصب ويغير المكان الى النصب فيكون الفعل مؤثرا ق لا لانه
الفعل لان الفعل يقترن باحد الازمنة الثلثة فيدل على الزمان ق عند البعض لانه جعل التقديم في شرط الاشتراط المفعول فيه ويلزم
ايضا [illegible] ذكر فيه المكان وترك مثال المفعول به بالواسطة ق ليست بسواء بل متفاوتة فعند البعض يرجح الجار والمجرور
وعند البعض الظرف وعند البعض المصدر ق في جواز وقوعها اي ولم يفضل بعضها على بعض بل هي عند الاكثر سواء واليه مال النجم
الرضي ق وان لم يكن المفعول به فالجميع سواء وان وجد المفعول به فليس الجميع سواء بل تفاوت ق لكن فاعل
نعلمكم اعلمت زيدا عمرا ... ولفظ زيد ههنا عالم ولفظ عمرو ههنا معلوم فيكون في المفعول الاول معنى الفاعلية فيقوم مقام
الفاعل ق لان الامر يستحق لان [illegible] اذا كان ... الى جنب ... ولا يتاتي التثنية في الجمع لان التثنية [illegible] [illegible]
[illegible] في ينبغي ان يكون لابتداء اي الغاية ق كما تكلمه الا ... قال الرضي رحمه قالوا ان [illegible] الجمع [illegible] القائم الاول محذوف [illegible]
فاعله [illegible] وليس كذلك [illegible] لم يكن [illegible] المبتداء خبر الا [illegible] يحذف [illegible] غير [illegible] تقديم [illegible]
او [illegible] كالفعل والفعل لا [illegible] فلهذا ... فاعلية كلا ... جمع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
اشترى وفيه [illegible] لم يكن [illegible] الصفة [illegible] ان [illegible] الصفة [illegible] معنى تامل ق
وزن [illegible] [illegible] بصيغة الفعل [illegible] الفعل او شبهه [illegible] قول [illegible]
مفعول كل مفعول حذف فاعله ق من مقام التوكيد اعني وهو اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه وقول اسم مفعول
ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله [illegible] الحديث السابق ق تقييد [illegible] المسند [illegible] ان الاسم
مبتداء فيكون اسم الفعل مبتداء الا انه [illegible] المبتداء الاسم مثلا [illegible] قولنا زيد قائم ان القيام مقصور على زيد لا
يتجاوز الى غيره فيكون ... وقائم ق عند [illegible] لان [illegible] يكون اسم الفعل مبتداء الا يوجب ان يكون من القسم
الاول للمبتداء لجواز ان يكون من القسم الثاني ويؤيده [illegible] لكونه مبتداء [illegible] اقائم الزيدان ان لا يقال لم
يقع بعد حرف النفي والف الاستفهام فلا يقع مبتداء الا ان نقول انه لم يقع بعد النفي والف الاستفهام لكونه عاملا بدون

الاعتماد

الاعتماد على ... الصفة [illegible] المبتداء اي المؤنث ... عن العوامل اللفظية كانية في وقوعه مبتداء كالصفة ق لم يرد [illegible] وتحقيقه
عند [illegible] رحمه الله [illegible] ق اي تاويل [illegible] فانه [illegible] ان [illegible] ق اللفظية اي المنسوبة الى اللفظ نسبة
المقول الى المصدر او نسبة الجزئيات الى الكلي فلا يلزم نسبة الشيء الى نفسه ق من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي [illegible] سؤال مقدر لانه
قيل ان الامر [illegible] الجزئي بلفظ ان وكان وغيرهما والامر اللفظية بلفظ ان وكان وغيرهما فيلزم نسبة الشيء الى نفسه فاجاب بانه
من قبيل نسبة [illegible] اعلم ان الامر [illegible] الجزئي بلفظ ان وكان وغيره ومن الكلي بلفظ العوامل لان العوامل يشمل لفظ ان ولفظ كان وغيرهما
ق او باعتبار ان سلب العموم اه اعلم ان الفرق بين سلب العموم وعموم السلب عموم وخصوص مطلق لان [illegible] السلب
العموم ينفي جميع العوامل او بعض العوامل وعموم السلب ينفي جميع العوامل فقط فافهم ق واما التقول اه جواب عن سؤال مقدر
وهو ان حرف السلب [illegible] ان كان جزءا من الموضوع [illegible] الا [illegible] لا عالم [illegible] جميع [illegible]
[illegible] لا عالم [illegible] الموجبة [illegible] موضوع [illegible] فاذا عرفت هذا فاعلم ان عبارة [illegible]
[illegible] ليس [illegible] موضوع ولا المحمول [illegible] السلب فلا يظهر [illegible]
[illegible]
قلت على العدول او [illegible] عموم السلب ق فغير [illegible] لان [illegible] سلب [illegible] غير [illegible] السلب [illegible]
مع ان [illegible] السلب البسيط [illegible]
ق قلت ينبغي ان [illegible] بالعاطف [illegible] ان لا يجوز العطف على محل اسم ان [illegible]
في [illegible] فلا يصدق [illegible] عليه فلا يتصور [illegible] الا [illegible] بالابتداء ق وان [illegible] الا [illegible]
جميع العوامل [illegible] فيه [illegible] عموم السلب لا سلب العموم ق ولا يصح الجواب اه جواب سؤال مقدر [illegible]
على [illegible] ق لا يعدو [illegible] لان حرف السلب اعني لا ليست جزءا [illegible] فلا يصح العطف على [illegible] ق
و [illegible] المبتداء [illegible] اطلاق [illegible] عليه [illegible] اطلاق اللفظ المشترك على احد معنييه وليس من القسمة
في [illegible] الا [illegible] قسمة الكلي الى جزئي [illegible] لا [illegible] ان يجتمع [illegible] غاية الخلاف في الحقيقة
واحدة [illegible] والذهب [illegible] الموضوع [illegible] اللفظ [illegible] قسمة الكلي الى اجزائه وهو ظ ق والا لزم اه وجه
انه مشترك لفظي في قوله او الصفة عطف على قوله الاسم اي وهو الصفة المقولة الخارج اي غير داخل في الاول فلا اعتراض عنه
بانه [illegible] الخبر [illegible] غير المسند اليه ويجوز ان يراد بما يطلق عليه المبتداء فيشتمل [illegible] فقول الشارح وثاني قسمي المبتداء على
هذا ق استعمال اللفظ المشترك اعلم ان اللفظ المشترك ان يطلق على معنييه بحيث متى اطلق على احدهما لا يصدق على الاخر
كلفظ المبتداء مثلا واما اذا اريد العموم المجازي فيطلق عليهما ق لفظة او للانفصال فان قلت فكيف يكون للانفصال
الحقيقي وقد اجتمع القسمان في [illegible] الكلام قلت لان [illegible] لم يقع بعد حرف النفي والف الاستفهام ولم يكد [illegible]
[illegible] ق واما امتناع اه جواب عن سؤال مقدر وهو ان [illegible] الخلو [illegible] يكون ارتفاع الاسم والصفة [illegible]
ويكون الاسم والصفة [illegible] فلا يكون مبتداء ق بتقييد الصفة بالاتصال او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف [illegible]

والذي المستفهم به رافعة لظاهر او يكفي صاحبه لكونه مبتدأ الا ما ق ايضا اي كما قيد المصنف بقوله الواقعة آه ق لا يلزم على ذكر يمنع لانه
من قول نحو او الصفة الواقعة ان الصفة لا يكون الا الابتداء اذا لم يصلح غير الصفة ان يكون مبتدأ للصفة واما اذا اصلح غير
الصفة لان يكون مبتدأ لم يكن الصفة مبتدأ ق او من باب عموم المجاز وطريق عموم المجاز ان يكون اللفظ واحدا معنيان و
يكون احدهما حقيقيا والاخر مجازيا ويكون المراد [illegible] معنى الاعم منهما لئلا يلزم استعمال المشترك في معنيه والجمع بين الحقيقة
والمجاز ق على اللغة المشهورة واما اللغة الغير المشهورة لا يجوز تثنية وجمع اذا كان رفع الظاهر بالالف والواو على تثنية
الفاعل وجمعه كقوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على ما [illegible] لكون الذين ظلموا فاعلا لاسروا ويكون الواو دالا على جمعه
الفاعل وكان الواو في اكلوني البراغيث جمع غير العقلاء فينبغي ان يقال اكلتني البراغيث لان البراغيث تشبيهه بالعقلاء
في نسبة الاكل اليها باستعمال الواو وكقوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ولان الواو ليس
بضمير حتى يختص بالعقلاء فتامل ق تغير النظم الطبيعي وهو تأخيره عن الجزء والنظم الطبيعي تقديمه عنه لان الذات متقدم على الصفة
ق موافقة وهو تأخير الفاعل عن الفعل في نحو قام زيد فلا يسبق الذهن الى كونه مبتدأ الى لغة الاصل وهو تقديم المبتدأ
ق بالمعنى المذكور اي ما اشتمل على علم الفاعلية ق وهذا الوجه اي تقديم المرفوع ق كالمحقق هذا اشتمال بعض الصلات
ق وفي هذا اشتمال بعض النقض [illegible] انه صرح حيث قال [illegible] لما كان الخبر [illegible] فيما سبق مختصا [illegible] آه في [illegible]
ق ان لا يشتبه [illegible] الذي هو المسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ [illegible] اذا [illegible] فتكون الاول كما هو
الفاعلية المشهورة فلو ذكر المسند اليه [illegible] في تعريف المبتدأ ثم ذكر [illegible] في تعريف الخبر وقيل المسند اليه [illegible] انه ما ذكر
[illegible] قيل المسند به حيث لا يشتبه [illegible] فعلى ما ذكر [illegible] اعلم [illegible] بقوله ولا يخفى [illegible] فليتامل
ق ونحو اي [illegible] بالمعنى [illegible] لئلا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ ق فانه اي [illegible]
في ضرب زيد وفي [illegible] القسم الثاني من المبتدأ ق ولا اي وان لم يكن [illegible] على معنى [illegible] اليه
[illegible] لاغنائه بقطع المسند عنه ق [illegible] المسند اسم المفعول من [illegible] وهو في [illegible]
حرف [illegible] ق نحو [illegible] اسم فاعل اي فعل [illegible] الصفة التي [illegible] خبر المبتدأ الا انه [illegible]
[illegible] مسند الى المبتدأ [illegible] فيكون التعريف جامعا ق فان الاعراب
[illegible] فان اعراب [illegible] ق وفيه نظر وهو
[illegible] ق افعلا اي سواء كان مسندا الى [illegible] او الى متعلقه ق ان قيل
آه ومنشأ السؤال [illegible] معنى الابتداء [illegible] المبتدأ والخبر [illegible] فالاولى ان يغير
آه [illegible] معنى الابتداء [illegible] صدر الكلام تحقيقا او تقديرا [illegible]
ق لتاكيد المتكلم [illegible] ان يقول المتكلم زيد قائم بالرفع ق عامل في المبتدأ والخبر هذا مذهب [illegible]
[illegible] ومذهب [illegible] رافع للمبتدأ وهو والمبتدأ جميعا [illegible] لان [illegible]
فلا [illegible] في المبتدأ [illegible] التحقيق [illegible]

حرف بل

حرف بل مصدر وجوان وهو [illegible] لانه يكون المبتدأ [illegible] لان الكلام [illegible] والسياق [illegible] التحقيق وانما هو علاقة و
العلاقة قد يكون [illegible] فتامل ق لطلبه [illegible] الذي يقتضي [illegible] يقتضي المسند والمسند اليه [illegible] يقتضي المسند و
المسند اليه بالواسطة [illegible] على السواء [illegible] على السواء [illegible] ق على السواء فوجب
ان يكون [illegible] ظننت زيدا قائما لان المتفق عليه [illegible] ظننت [illegible] الا ان [illegible] الذي
يتقدم المعنى [illegible] المعنى الذي يكون [illegible] فتامل ق وقال الآخرون هذا مذهب الكوفيين و
[illegible] لا يكون مسندا ولا مسندا اليه الا باعتبار الآخر فوجب ان يكون احدهما عاملا في الآخر [illegible] المعنى [illegible]
ليس [illegible] المعنى الذي [illegible] احدهما مبتدأ [illegible] يقتضي [illegible] فوجب ان يكون [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] على [illegible] في كلام [illegible] واحد منهما عاملا [illegible] رفع الآخر
[illegible] يكون [illegible] متأخرة عن [illegible] عليه [illegible] لا يقال قد [illegible] وهو في قوله تعالى [illegible] ان [illegible]
انما هو [illegible] بمعنى الشرط [illegible] معنى [illegible] و [illegible]
زيد قائما [illegible] وان زيد [illegible] ان يكون مرفوعا [illegible] عليه [illegible] فتامل ق قول ان [illegible] ان [illegible] رافع
للمبتدأ وهو والمبتدأ [illegible] ق لان المبتدأ والخبر
آه [illegible] بلفظ المبتدأ [illegible] لان لفظ المبتدأ لا يكون ذاتا وان اريد ما صدق عليه لفظ المبتدأ لا يصلح ايضا
لان ما صدق عليه لفظ هو اللفظ [illegible] فلا يكون ذاتا [illegible] ما صدق عليه لفظ المبتدأ الا [illegible] ما صدق
عليه لفظ المبتدأ يكون ذاتا [illegible] على المبتدأ والخبر [illegible] ق وانما اعتبر [illegible] سؤال
مقدر تقديره ان يقال [illegible] الفاعل ذاتا والفعل وصفا وهو يقتضي تقديم الفاعل على الفعل [illegible] بقوله وانما اعتبر
ق والاعتبار [illegible] لان ذات زيد وهو [illegible] وحال زيد [illegible] زيد [illegible] وغيرها [illegible]
بل حال زيد [illegible] الاعتبار بالحدوث ق بطريق الاستئناف وانما قال بطريق الاستئناف لانه [illegible]
[illegible] وهو [illegible] ق فان الحكم آه هذا علة [illegible] تقدير الكلام ان يقال [illegible] الحكم السابق
ليست [illegible] لانه موضوع [illegible] وهو [illegible] في المعلوم [illegible] فان الحكم آه ق [illegible] قول نحو
[illegible] زيد [illegible] صاحبها [illegible] وهذا القول [illegible] قول [illegible] المبتدأ التقديم ق بالكلام [illegible]
[illegible] او غير الناطق ق [illegible] تاخيره لان المبتدأ [illegible] وجب تاخيره [illegible] فوجب
تاخيره [illegible] ق حكم المبتدأ اعلم ان حكم المبتدأ [illegible] فيكون المضاف مقدار رتبة لان المضاف
والمضاف اليه [illegible] المضاف والمضاف اليه [illegible] قيام زيد مبتدأ [illegible] رتبة ق وقد جاء في
[illegible] ق وقد يكون المبتدأ نكرة [illegible] وكان متساويين
في الاصل التخصيص [illegible] قوله وقد يكون المبتدأ نكرة [illegible] قوله وقد يكون المبتدأ نكرة الا [illegible] في المبتدأ
[illegible] قوله وكان متساويين في الاصل التخصيص [illegible] قوله وقد يكون المبتدأ نكرة [illegible] على الاصل

وكذا يعني قوله او كان الخبر فعلا على قوله وقد يكون الخبر جملة اذ يفهم من قوله او كان الخبر فعلا ان الاصل في الخبر هو الافراد ق مع انه
المناسب اي لان الحق بوقوعه ق واذا كان المبتدا مشتملا على ما صدر الكلام اي على قوله وقد يكون المبتدا اي نكرة يناسب التقديم
اعني قوله واصل المبتدا التقديم اذ التقديم يفهم من قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام الخ ق عما سيجي الخ وهو قوله
الحق فيما سيأتي او كان متساويين في اصل التخصيص اي اللفظ دون المعنى ومعناه التقليل اي اذ التخصيص باد من تخصيص و
على الثاني يكون الحسم والمعنى التكثير اي اذ التخصيص بوجه اي وجه كان من وجوه التخصيص كذا حقق ق في الامثلة المذكورة اعني مثل
وليعبد مؤمن خير من مشرك وشر اهر ذا ناب في الدار امرأة ومثل رجل جاءني خير من مشرك ونحوها في الحال ق على عدم الاختصاص يعني لا
يفهم من قول الحق ق بوجه ما الاختصار على امثال هذه الامثلة المذكورة مع ان التخصيص ينحصر على هذه الامثلة بل يفهم من قول
الحق ق اذ التخصيص بوجه ان التخصيص منحصر على امثال واحد لا جميع هذه الامثلة المذكورة ق الكلام لتخصيص النوعي مثل رجل
يرجل اي قيل كلا الخ في هذا الوقت جلت مع كذا فيه من التلويح فان هذا الوصف لا يختص على فرد واحد اعلم ان الفرق بين
التخصيص النوعي والتخصيص النوعي ان التخصيص الذي يقع الاشتراك فيه التخصيص النوعي والتخصيص النوعي والتخصيص الذي
يندفع فيه الاشتراك هو التخصيص النوعي نحو اعطاني شيء اي شيء ذات خالق فيتم وصف الذات بالخالقية لم يبق الاشتراك ق كما في امثال
المذكور اعني ولعبد مؤمن خير من مشرك والنوعي في هذا المثال هو العبد المؤمن لان العبد المؤمن نوع من البشر الطالق ق
الا ان يوقع اي فاذا فرق بينهما بالتقييد وبالعموم يكون مثل ولعبد مؤمن من حيث مشرك مبتدا ولا يكون مثل حيوان الناطق
خير من فرس مبتدا ولان كلام الحق في تخصيص التقييد لا بالتخصيص بالعموم فلا يلزم من كون النوعي حصي صحة الابتداء
بالانسان ق بيان لصحة اي الحكم وصحة الابتداء به يعني اذا لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به واذا وصف بالمؤمن الا
بتدا به بخلاف مثل الاربعة نصف الاثنين لان مثل هذا اذا لم يوصف مثل الاربعة بصفته يصح الابتداء بالاربعة فيفرق
بينهما ق فيكون نظر لما بطلانه لان العموم فيهما موجود فيكون مثل ولعبد مؤمن الخ نظيرا لمثل رجل لا في الدار ق فبان هذا
وجه الجواب عن هذا الاعتراض ان التخصيص عند المتكلم يستلزم التخصيص عند المخاطب ق يعني ان المراد بالتخصيص التخصيص
التخصيص النوعي وليس مراد الحق بالتخصيص التخصيص الذي يكون من قبيل فاتحة الشيء يوجد فيه ولا يوجد في غيره ق بقطع
الاحتمالات هذا التخصيص فردي مثل اعطاني هذا الشيء الذات اي الحق ق او كثيرا بتقليل هذا التخصيص نوعي مثل ولعبد
مؤمن خير من مشرك بعض من الجملة الخ مثل الانس والامم يختص بالبهائم ولا يوجد في غير البهائم ق وطلاحة اي جاحد ق هذا التوحيد
اي تخصيص النكرة بالعموم ق جاريتي اي مثل رجل جاءني من امرأة وتمرة خير من جرادة ق اذ اريد بالنكرة نفس الطبيعة
اي الذات ق بكل هو اي نفس الطبيعة ق امر واخر فلا يتعين واحد واحد بل بيعد او امران مثل زيد وعمرو ق باعتبار الاندراج
اي باعتبار ان جنس التمرة خير جنس الجرادة فيكون فيه معنى العموم باعتبار الجنس ق في العموم الخطابي كما قال النبي ام المؤمن
غر كريم والمنافق خب لئيم اي جميع المؤمن الافراد منه وجميع المنافق منه ق مافيه من التكلف اعني تخصيص الابتداء بالتخصيص
بالفاعل في هذا الكلف ق بمنزلة في تخصيص اعني الفاعل في مثل شر اهر ذا ناب شر وفي تخصيص الفاعل خفاء ق كما قالوا ان اب
يعني ان اهل العربية من المنطقيين المتصل والمنفصل فاعل معنى وفاعل الكلام على التقديم والتأخير ق يحتمل ان يكون مبتدا بحذف الالف

المستغرم

المستغرم لان المقرر لا سيغفر لنا تقدير اقام رجل ق في كلام على اعاه مثل رحمت الله ومثل سلمت الله وغير ذلك ق نوع اخر فيكون المبتدا هي ذوي المعنى
مع ما وقع في الخبر المقام اعني عليك ق باقي الغائب اعني لفظ الله ق ان المعنى ذلك عليك اي فيه قال مولانا سلام عليكم لان لفظ السلام مثل
سلمت الله تسليم مع مفعوله اعني كاف الخطاب ق وهو لزوم انه المفسر في المفسر فيه وهذا لان معنى سلام عليك اذا كان سلمت سلام عليك
ومعنى سلمت قلت سلام عليك واذا فيلزم الدور اعلم ان المراد من المفسر هو قول الحق سلام عليك والمراد من المفسر سلمت بمعنى
قلت سلام عليك ق معناه قلت او وسلام في مثل قلت سلمت مفيد بلفظه الله وسلام في مثل سلام عليك مطلق
لا مفيد فلا يكون عينه فلا دور ق اي سلام من قبيل في التغير ناكر وانما ذكر يشوق اسلاما او تحية نسبة الى المتكلم لانه باق على
نكارته كما في جميع المصادر الواقعة مفعولا مطلقا فيصح وقوعه مثلا النكرة المخصصة لعل وجه التأمل الا ان الشارح اثما ذكر ليلا
يتوهم من قوله سلام اي ان المبتدا قد تشرف بالاضافة الى المتكلم الذي هو اعرف المعارف فكيف القول بالتخصيص فهذا التغير يدفع التوهم
ق سؤالا اي التحريم الذي يمنعونه من وقوع الانشاء به خبرا للمبتدا ق وهو بالاقر كانه جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال لم كان الخبر
فعلية او اسمية مع ان المبتدا في اول الكلام لا في اخر الكلام والخبر يكون في اخر الكلام ق المعنى والكلام يعني يفهم هذا التقديم مقام هذا
المكان المستوي ويفهم عن في مقام التغليط فاول ان يوضح بالتغليط المشتق ق قال الكسائي يعني ان الكسائي قال الاخبر في الخبر سواء
جملة او مشتق او نكرة او جامدا ام على اي يبينه لهم اتفقوا على ان في خبر كان ضميرا فيعم كان زيد اخالك كان زيد اخا لك هو ولا فرق
بينها خبر كان وخبر المبتدا الا ان خبر كان في الاصل خبر المبتدا انما هو لازم في خبر كان مطلق لازم في خبر المبتدا مطلق ق والانصب
... لان يوهم لانه لا يبني العجب ... اذا لم يكن مضافا او متنافيا به يكون مبنيا على الفتح واما اذا كان مضافا او مشابها به
يكون منصوبا كما بيانه في محله فانظر لا بد لان الحق يبني كلامه على بعض اللغة فقال لا يدل على ان يكون هو مبنيا على الفتح ق
اذا كان الخبر عين المبتدا والفرق بين العين والتعين ان التعين مشروط بسبق الاوهام بخلاف العين فانه غير مشروط فالتعين
الخص من العين مطلق والاخص لا يشتمل افراد الاعم والاعم يشتمل افراد الاخص ق وهو صفة لها لان من البيانية ان كان ما قبلها
نكرة يكون صفة لها والا لكان حالا قال صاحب الدبياجي ق على الاثم واللام في الاثم غير متعلق فيكون لفظا يعني صفة الاثم
ق من الضمير الذي اه قال الشيخ الرضي قد صرح ابو البحر فالحق ان تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي ومع ذلك التعليل
البلد الابتعين حديثه اي الحكم منه حال والعامل بين الذي بحث الحال ق على العامل المعنوي ومن علم ان تأخير الحال اولى من تقديمها
لان جواز التقديم لا يمنع اولوية التأخير ق وذكر في الضمير المنصوب يعني ان المنصوب واجب ولا يحذف فان القيام قرينة بحذفها
موقوفا على السماع على ظاهر السمعت من العرب حذفت واذا لم يسمع لم تحذف ق لانه يوافق في الاحكام لان فعل الحال واجب ومقدر كما
ان فعل الظرف مقدر مثل طلقك تقديره اذا يريد حصل طلقك ق لا يقع جاريا اه يعني لا يقع ظرف الزمان خبرا لاسم العين فلا يقال الليل
يوم الجمعة بعدم الفائدة ق ظرف فليس لاوقات الا ان جميع المخلوقات موجودة في وقت المعين وفي وقت الظهر وفي
وقت غير ذلك ق المناسب لانه بيته لان الاشارة يستعمل في المعين وكذا الخبرية يستعمل في غير المعين فحصل المناسب
بينهما ق بقيام القرينة اعني قرينة اللطف بالتوجه الى الباب امر وهو قرينة بالطلب من الدار ق واما قوله تعالى الخ كما انه قيد الان
عنده في قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده ظرف مستقر لان عامله اعني مستقرا من الافعال العامة مع ان الفاعل المستقر لا بد له

ان يكون غير مذكور وحاصل الجواب انه ظرف لغو الا مستقر لكون [illegible] عامله من الافعال الخاصة فلذا ذكر ق مستقرا عنه فالاستقرار
بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام ق اي اعتبار الامر الآخر ح قلت الظرف يكون ظرفا لا مرين امر اليس من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك
فلابد من تقدير ما يتم به بيان ق افادة الزمان يعني عدم افادة الظرف الواقع خبر الزمان لان الظرف لا يفيد الزمان من الازمنة الثلثة والفعل
يقتضي الزمان من الازمنة ق قد يجب الاحكام الخمسة كالوجوب وهو الجواز بطريق الوجوب والمندوب وهو الجواز بطريق المختار
والاولى والاباحة وهو الجواز مع المساواة والكراهة وهو اي الجواز مع التقبيح وغير المختار وتحته اي عدم الجواز ق كما تكون في الشرع اي في
التلويح ان موضوع اصول الفقه الادلة والاحكام لان الادلة بالتعميم الى الاربعة وهو القياس والاجماع والسنة والكتاب و
الاحكام ح ق اي صدر داله او صدر نفسه وما في ظ تصحيح الكلام وتقديم الفاعل المصدر وهو الصدر بنية ان الوجب
هو الصدر لا المصدر نفسه فالاضافة الى الكلام اضافة المصدر الى المفعول والظرف بتقوله في كما سيجيء في بحث المصدر اي صدرية
في الكلام فانه اذا قدر الفاعل الدال فلا مساعة اصلا وان قدر نفس المعنى في الكلام فانه من قبيل اضافة صفة الدال الى المدلول
او من تقدير المدلول وراده الدال بكافر وجه التعلق اشارة الى انه لا يخفى على المحقق ان اللام في قوله وجب له التعليل النحاة اي وجب
صدارة داله في الكلام لو حق افادة هذا المعنى من اول الامر والاعلام من اول الامر ان هذا الكلام من اي نوع فاعل وجب في الحقيقة
الا فادة لا المعنى ولا الدال كما روي من اطلاقه على المعنى مجازي ولا يخفى انه لا معنى يكون اللام صلة كما روي الا ان يرجع
الى التعليل المذكور وما حصل اشار في قوله صدر الكلام الا في قوله وجب له ق وقال البعض اي صدره كما اي صفة
المجهول والضمير المجرور في داله راجع الى المعنى فهو جواب عما يرد من ان المعنى مما لا يجري فيه اعتبار الصدارة في معنى قول
الشارح اي على معنى وجب له صدر الكلام وحاصل ان قول المحشي بيان الى حاصل معنى كلام الشارح ففيه اشارة الى
ان المضاف في قوله ق له داله وقوله ق او صدر نفسه اي صدر نفس المعنى ق مسامحة ووجه المسامحة ان بين الدال
والمعنى علاقة الدلالية فاذن يتصف كل منهما بصفة الآخر وقال البعض صدر داله او صدر نفسه جواب عما يرد
على المحشي من ان المعنى مما لا يجري فيه اعتبار الصدارة في معنى قول العارف الجامي فقول المحشي بمعناه الواجب صدر
داله او صدر نفسه بيان لي حاصل المعنى لا تغيير بقوله صدر الكلام بمعنى انه يقدر فيه المضاف اليه اي صدر داله
فهو اشارة الى ان الدال يقدر في قوله فيكون المعنى وجب له داله صدر الكلام وفي ان اعتبار الصدارة في المعنى مسامحة
اطلاق اللفظ على معناه اي هذا المذكور مبني على كون اللام في وجب له صلة واما اذا كان التعليل فهو الموافق بموارد
استعماله ونظائره وتقيض لمقولهم الواجب لذاته والممكن لذاته والممتنع لذاته فقول المحشي تغيير بقوله صدر
الكلام ففيه اشارة الى لو وجب الصدارة وهو الموافق بموارد استعمال وابقاء لقوله المحقق على ظاهره وهو الاوجه
بخلاف الاول فتأمل وقال البعض صدر داله كانه جواب عن سؤال مقدر على قوله الشارح على معنى وجب
له صدر الكلام وهو ان الصدور واجب للفظ لا المعنى بل يتصور فيه وجواب الصدر الصدارة في المعنى
بان المراد به وجوبها المعنى ووجوبها اداته بحذف المضاف في ضمير له فعلى هذا ان الكلام على الحقيقة بل باد تكاب
للمجاز بان يطلق وصف الدال على المدلول او المراد ان معنى قوله صدر له الكلام صدر كلام المعنى على ان يكون في

الام

ما ناله لا يجوز تعرف فيها بالتأخير عنه

الام عوض عن المضاف اليه فعلى هذا لا يستقيم المعنى الا بتقدير الكلام واراد بها وهو دال معنى الاستفهام ق كالاستفهام نحو من ابوك ومن يكرمني اكرمه
ونحوك لا فعلن كذا ولزيد قايم او ليس زيد وما كان زيد الا قايم ق مثل الذي يأتيني اه اي هذا الاسم موصول ويأتيني صلة واذا كان المبتدأ اسم
موصول وصلته فعلا او ظرفا تضمن المبتدأ معنى الشرط فيكون الخبر شبيها بالجزاء في لزوم تضمنها ق مثل الذي يأتيني اه ادخل وبالجملة جواب عن سؤال
مقدر تقديره ان وجوب تقديم المبتدأ اذا اشتمل على هذه المعاني التي صدر الكلام هل يستثني الآخر على هذه المعاني ق والمفرد تية اللاوي المحنو عنه
هذا التعليق تنفيع للقياس وهو ظاهر وجه النقض انه قال ان معنى من زيد الذي لزم الخبر فيه تقديم الخبر ثم الجواب ان يقال لا نزاع فيه لكن لا يصح غيره
والحاصل انه يجب ان يقال في جواب من زيد عمرو امثاله ولذا المتقدم الثانية وجه قوله ويصح الاخبار عن الوصف بالذات لكونه المنطلق
زيد كما قال الشارح ق المطابقة في معنى احد منهما فان المخاطب يعلم احدهما دون الآخر فالمعلوم المبتدأ او المجهول الخبر فيقال زيد
اخو عمرو لمن علم زيد وجهل اخوته لعمرو واخو عمرو زيد لمن علم زيد وجهل اخوته لعمرو وزيد يعلم القائم ويجهل ان اسمه زيد وان
كان يعلمهما ويجهل انتساب احدهما الى الآخر فان كان احدهما اعرف فالمختار جعلت المبتدأ فيقال زيد القائم على كان ما سمع بزيد
وسمع ان رجلا قايم فعرف كلا منهما بقلب ولم يعلم ان احدهما هو الآخر وان لم يكن احدهما الجزء فانت ق مخير ق لم يجب التقديم
اتفاقا على انه يجب الحكم بابتدائية المؤخر عند ابي حنيفة وابي يوسف لان الامر التشبيه المتعلق للمبالغة والحمله ابو يوسف فشل ابي حنيفة
ق اومتساويين ليناسب حكم اشتراط التساوي في مرتبة التخصيص فان التقديم واجب في مثل ضارب امر اة ضارب رجل صالح
وفيه ان تصحيح هو التسوية ما يكون بتغيرها برفع ذلك الوهم في التسوية يكون بتغيرها برفع ذلك التخصيص فيعلم هذا قوله او متساويين اي
في اصل التخصيص لا في مرتبة كذا في الفاضل الهندي ق فلا اعتبار لان هذا الاحتمال ليس فعلا صورة بل فعلية صورة في هذا المثال
اذا كان الخبر فعلا صورة على ما سبق اعني قوله الشارح اما في صورة وقوع الفعل بعد الاسم بشرط توسطها بينهما في
صورتي التقديم والتأخير فلا يتغلب الحكم المطلوب ق اه ق او بالبدل احتمال البدل مندرج بلزوم الف وقيل الرابع بالفظ
ورتبة على التابع مع ان وجوب التقديم في هذه الصورة وقيل في قوله مع قوله وهو والنجوى الذين ظلموا نحو غلام زيد راكب
كتب على بالالف بتغيرها على ان بينه وبين في ورها نشبه التحال وقال البعض ان الحال غلام زيد راكب على ما حذف الالف لا في ارما
يعلم قال الشيخ الرضي وقد يحذف الالف للاستفهام على الاغلب لانه ارها يجري ثم او مضاف وفي كان لها صدر الكلام لكنها
استفهام ولم يحكي تأخيرها عنها بل تقديم عليها وربما جاء بعلم الحج كلمة موضوعة للاستفهام فلا بسقط
الاستفهام عن مرتبة التصدير وحذف الالف التركيب ح وقال المحشي تقديم الخبر على المبتدأ اما مع الخبر نحو غلام زيد
دبرونه نحو علام زيد راكب وقال البعض ان الاصل على ما معناه على اي شيء ثم كثر حذف الالف ما للتخفيف ثم ركبتا و
الشتر معاشاة امتزاجا تاما ابدل صورة الالف الى ما ثم ترك الامتزاج وقال البعض ان الاصل على ما اي على اي شيء
مبتدأ او الجار مع فاعله ومتعلق بالجار قدم عليه لتضمنه ما له صدر الكلام وحذف الالف تخفيفا فصار علام فتدبر ق الى
ما تقرب اه اقرب اعلم ان لفظ ان بمعنى الجملة فتقدم لفظ ان على لفظ من كالاستفهام ولفظ من مبتدأ اعلم ان لفظ ان هنا
تام تقرب اقرب لان لفظ ان حرف الشرط ولفظ تقرب جزاء الشرط ويتم حرف الشرط بالجزاء ق ان لا يكون ان واو قال
تقديم الواجب بشرط ان لا يكون ان بعد اما وحصر بعد اما مع انه لا يتحقق بعد اما وبعد لا وبعد الا الحق فان الا يجب تقديم الخبر ان

فقد تعلق ق بجملة تامة غير مأولة اي لا يحتاج الى ان المكتسبة الى غيره بل يتم مع جزئيها وجزئها لانها الجملة لا الجزء وان المفرد صفة يحتاج

الى المبتدا فيحتاج ان يكون الخبر جزءا من المفرد صفة ق [illegible] بالواو ويلتبس [illegible] في الكتابة [illegible]

ق وقد يستعمل هذا بالنظر الى الغالب فان المتعدد [illegible] ق والتحقيق هذا بالنظر الى الواقع فلذلك في الواقع كثير وكذا

[illegible] وقد يقتضي [illegible] المعطوف [illegible] جملة [illegible] الا اذا كان من المشتقات [illegible]

[illegible] ق فان الجملة في الحقيقة [illegible] لان الحكم [illegible]

[illegible] في جميع اجزائه حلاوة وحموضة [illegible] في جميع اجزائه [illegible]

بالانار [illegible] متوسطة لان في بعض اجزائه حلاوة وفي بعض اجزائه حموضة كما قال بعضهم ق فعلى هذا القول اي المقصود

اثبات الشيء [illegible] لا اثبات الكيفية ق وعلى ما قلنا اي من ان المقصود في اثبات الكيفية لا اثبات الشيء [illegible] ق فلنا جاز

[illegible]

[illegible] الامر [illegible] ولذا [illegible] الى فعل [illegible] في الاعراب ق [illegible] رسالة [illegible] بعض

الموت [illegible] الموت [illegible] بالقتل [illegible] ق كما ذكرنا [illegible] المبتدا اشترط في العموم كما يخالف في غيره ق لا تغير معنى

[illegible] فلا يبطل صدارته [illegible] ق واشترطوا [illegible] قوله [illegible] ان [illegible] المبتدا [illegible]

لانشائية [illegible] ق على انعقاد الربط كما ينعقد الربط بين المبتدا والخبر [illegible] زيد قائم كان [illegible]

الربط [illegible] القيام [illegible] الموضوع [illegible] الانشاء ق فيبعد [illegible]

[illegible] ق ووقوعه اي [illegible] ووقوع [illegible] ق قيل لا يجب [illegible]

[illegible] ق ونحو الحمد لله [illegible] الحمد لله [illegible] قطع [illegible] صفة

[illegible]

اعلم فهي بمنزلة المعرف فيه ان الكون مخبرا عنه وهو معطوف على خبره ق وجه آخر والوجه الاول لا افراد يكون تقديره قريب زيدا ما قبله فيما ق وان
ثبت اه واما اعلم ان اذا هنا ظرفية خالية عن معنى الشرط فان قوله قريب زيد اذا قائما الخبر بحصول قرب زيد في حال القيام ولا يكاد يخبر
لكون اذا شرطا لانه يقتضي عدم تحقق القرب ق لم يسمع اه فاذا لم يسمع هذا المنصوب نكرة كثيرا ما يكون هذا المنصوب الا افراد ان
حق الحال ان يكون نكرة فاذا كان هذا المنصوب حالا لا افراد يلزم العدول من مقتضى كان النقصية الى معنى كان التامة ق ولكن اه
ح انه لم يسمع تنوين هذا المنصوب مرة فاذا لم يسمع تنوين هذا المنصوب مرة لا يكون خبرا لان الخبر قد يكون نكرة اه
ق لازمة يعني اذا كان محمول الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لا اذا يكون هذه الجملة اسمية حالا لا افراد انه
لا يلزم من خبر الافعال الناقصة ق اذا استعمل اه اعلم ان الاسم يشتغل الطهارة والتراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هذه
الحقائق ق ببعض ما يقع اه مثلا اذا قيل ان الماء يقع على الاشياء جميع ما يقع عليه حقيقة التراب جميع بلا جميع وهو التوابت و
هو منه فلم يخص ببعض ما يقع عليه كزيد مثلا نرفع التراب جميع بلام جميع ق ولا يجوز اه لان الموصوف مع صفته كشيء واحد
فهو حذف لكان كحذف الزاد والياء واما الراء مثل زيد وهو غير جائز انها غير فروق ق يؤكده اه اي يؤكد كون قريب بمعنى
الفعل انه لا يجمع تاكيدا لهذا المصدر تاكيد المعنوي كما لا يجمع تاكيد الفعل بالمعنوي وانه لا يجمع ان يكون هذا
المصدر موصوف كما لا يصح ان يكون الفعل موصوف ق الظاهر ما الفرق بين اللفظ باللام وبين اللفظ بدونها ان اللفظ
باللام يكون معناه وهذا ظاهر الاحتمال في واما غير اللفظ بغير اللام يكون معناه والاحتمال بغيره ق في نسخة
اه ان التقدير كل رجل وضيعته مقرون فيكون خبر المحذوف خبر المبتدا اي فلا بسبب المبتدأ الثاني ق فنتفعه منه
والمبتدأ الاول لا يكون فلا يكون جائزا غالبا ق لا يتعين الرفع لان مع الخافية فلا يستحق
الرفع لفظا ق لا يجوز رجع الكلم نقال بعضهم انه مقيد وفيه التحكيم موضع المظهر تقدير الكلام كل رجل وضيعته فلا الرجل
ق بعطف مورفا والمعنى اذ لا بتر كل رجل مع ضيعته غير رجل والمراد منه غير عمرو وزيد وبكر وبشر كل الرجل مع ضيعته ذلك الرجل
ق قيل في توجيه التقدير كل رجل مقرون هو ان الكلم المستتر به لا يصح عطف ضيعته على المستتر كما سيجيء في بحث العطف
انه اذا اعطف على الضمير المرفوع المتصل التاكيد او الفعل ولا يجوز عطف على هو الذي وقع تاكيدا لان المعطوف
على التاكيد تاكيد ايضا وهو غير جائز ق وجواز الرفع اذا عرب المعطوف مثل اعراب المعطوف عليه فيجوز
الرفع ق والنصب او الواو بمعنى مع فيلزم جواز النصب بالنظر الى كون الواو بمعنى مع ق في القاعدة المذكورة
اعني قوله الشارح وتانيتها لا المبتدأ يشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف على المبتدأ اي نسخ بالواو التي بمعنى مع ..
ليست معطوفة بل هو معطوف على ضمير الخبر اعني لفظ هو والتي عقدة المذكورة ان تعطف وضيعته على المبتدأ لا على
ضمير الخبر فان اعطف وضيعته على ضمير الخبر لم يرد فمثل كل رجل مقرون وهو وضيعته في القاعدة المذكورة ق لا بد له من
ولا يرد اه انه لو كان الواو بمعنى مع وجب النصب لانه وجب لكان ما قبل الواو فعلا او معنى الفعل وهو هنا لا
فعل ولا معنى الفعل واما مقرون المفهوم بقرينة الواو فلا اعتداد لان الشرط ان يكون ذلك الفعل منفهوم من فاشية
ق نظرا الى الصورة لا الى الحقيقة لانه في الحقيقة معطوف على ضمير هو فاعل الخبر ق مشتمل محله اه يعني اذا كان الخبر مشتق

تحمل

تحمل الخبر بعد المعطوف لان المعطوف مبتدأ ثان فيكون الخبر مؤخرا عن المبتدأ فاذا كان محل الخبر بعد المعطوف لم يوجد لفظا يسد مسد الخبر و
الاول اما يوجد لفظ ذكر يسد مسد الخبر وهذا الا رجل وضيعته مقرونان ق وليس بعد المعطوف الا يعني الا ام
يكون بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر لم يجب حذف الخبر ونحو ذلك قد يقال كل رجل وضيعته مقرونان ق يقال وضيعته سافة اه
لان وضيعته مبتدأ ثان خبر عن الاول خبر الا باعتبار تكون وضيعته سافة مسه ق زاد لفظ الا ليصدق الا نوقش فيه
بان التنوين يصدق بدون لفظ الا لانه لا يدل على دخول جميع هذه الحروف في الخبر والا فالمراد دخول احد هذه الحروف في
التنوين بدون الا لكن لا يناسب هذا المقام لان المقام مقام التنوين ثم زيادة لفظ الا موضعه ق ليست بعد فلان ان
اذا لم يوجد بعد فلان لا واحد من هذه الحروف ق فلا يصدق اه ليس تحقيق الاخبار بهذه الحروف بعد وجود احدها لا يكون الاخبار
بهذه الحروف بعد فلان لا واحد منها الحروف ق فان تاكيد الحكم اه مثلا ان زيدا قائم معناه اكدت زيدا قائما وتاكيد الحكم يستدعي حسب
ان زيد وان قائم ق وعلى تقديرين لا يقتضي التحقيق مثلا ان زيدا يقوم ابدا الا تر لفظا ومعنى لان تاكيد الحكم في مثل ان
زيدا يقوم ابدا يستدعي الى المحكوم عليه ق ولا يجوز اه لان التحقيق في الخبر ينافي الاشتراكية ومعنى الاشتراكية طلب حصول شيء
قبل ان يحصل ذلك الشيء والتحقيق لا اثبات شيء بعد حصوله فلهما متنافيات ق فصار الظرف يعني شابه الظرف مع المحدث
الترتيب المحكوم المتخصص والاطلاق ان المشبه به اعني الترتيب المحكوم المتخصص كان المشبه اعني الظرف مع المحدث متسقا ق و
اعرفوا عليه اي على القول لا يصح الا المنصوب ق دفع الوجه وتقوم فقوله او لان النفي يقتضي رفع الوجه وان النفي يقتضي
رفع الوجه مطلق سواء كان ذكر الوجه وجه الارتباطا او غيره وجه وارد ان الامر الذي اقتضاه النفي رفع الوجه و
ان النفي يقتضي رفع الوجه والا بطل اعلم انه لا رفع الوجه والقيام عن رجل فلا تدل على نفي الوجه في نفسه فقط ق فيكون
في اي حين كان معنى قولهم لا اهو الا ان النفي الا اهو والحال ق ايضا اي كما ان هذه الفعل لم يكن على هذه الصفة
و ذكر اي بيان عدم ثبوت عمل لا وعملها ق لا براح كيف وانما قدم الجار والمجرور اعلاما بان خبر لا المشبه ظرف التقدير ق
نحو لا احد منكر يعني من قبيل هذا المثال ق على العموم لان البراح يشتمل كل شيء منه اي جميعها كان ق مع الفصل بينهما
نحو لا في الدار رجل ولا امرأة ق اي من حيث انها علامة لكون الاسم مفعولا يعني الذي ليس المراد بلامة لكون الاسم مفعولا لانه
العلامة بل مع وصف كونها علامة له فلا يبطل طرد تعريف علم المفعول به بدخول كسرت مسلمات ويا مسلمين وفي مسلمين
وان طرد تعريف المنصوب بدخول مسلمات ومسلمين ومسلمين ومررت بمسلمات والمسلمين والمسلمين لان الكسر بها
والياء فيها ليست متصفة فيه لكونها علامة لكون الاسم مفعولا وان كانت متصفة في غيره وانما قال بل مررت بزيد
لكون بطلان الطرد به اسهل صدق المعرف على كلها صدق المعرف والعلامة عكسه ق فلا يبطل طرد التعريف
توجيه البطلان ان مسلمات في مررت بمسلمات مشتملا على علامة لكون الاسم مفعولا وهي الكسر مع انها ليست من المنصوبات
بل من المجرور وتوجيهه مضاف اليه بمررت بواسطة حرف الجر وتوجيهه عدم البطلان ان قيد الحيثية معتبر في التعريف
والكسر في مررت بمسلمات ليست علامة لكون الاسم مفعولا من حيث انها علامة له بل من حيث انها علامة المضاف
فيتم التعريف منعا ق بمسلمات اه لان كسرت الكسر فيها وان كانت علامة لكون الاسم مفعولا لكونها ليست علامة

بمعنى الحينية ولان التكلم في بيان التعليقات ليس علاقة من حيث انه علاقة اليه بل الاثر الذي يفيده اليها علاقة الاضافة ق فيلزم التسلسل
لان الضرب في فعلت الضرب يتوقف على تعلق فعلت اليه ومصدر فعلت يتوقف على فعل اخر مثلا اوقعت فعلا ومصدره الذي هو الفعل
يا فعل آخر الى غير النهاية ق لما فرغ من ذات زيد موتا لانه لا يصدق التعريف عليه لكونه ظاهرا مع انه من الموصوف لانه يفعل الموت والطول
فاعل فعل المذكور ق واسم سمي قرب وهذا شامل لما قرب بفعل لغاية ق بفعل لم يسند اليه اعلم ان المراد بالغائية اما وقوع
الفعل عليه او فيه او له او بحيث يسند الفعل اليه كما في المفعول المطلق فقوله لغاية لاخراج مثل زيد ضرب بكرا على سبيل التعداد
وغير ذلك وقوله لم يسند اليه لاخراج التي عدد وقوله تعلق به لاخراج الحال والتمييز والمستثنى ق ولا يخفى ان المفعول المطلق
بحسب الاصطلاح سماه سم قرب بفعل لغائية والمسند ذلك الفعل اليه وهذا التعريف يشمل جميع المفعول فلا يظهر وجه
التسمية ولا التقييد بالتقييد ق انه ح اي حين يكون المفعول المطلق مفعولا اصطلاحيا ق سواء اي صيغ بالمصدر ان اعلم ان
الفرق بين المصدر والمنصوب بالمصدر ان المصدر ما كان له قيام من جهة المصدر وللمصدر والضرب من الضارب وبالمفعول به
جهة الوقوع كوقوع الضرب على المضروب فاذا عرفت تلك الجهتين يسمى اي صيغ بالمصدر فيعلم هذا اي فيعلم ان يكون المراد من
المفعول المطلقة سواء اي صيغ بالمصدر لا يكون مفعولا مطلقا منصوبا لا بدل فعليه ق بضرب ثم اسما محصة اي من قبيل
ذكر الموصوف اعني المصدر والفعل وارادة الاثر اعني المفعول المطلق ق على سبيل الاتفاق متعلقة بوالسطاين على سبيل
التنازع ق وامتناع صدق المطلق اعني امتناع صحة اطلاق المفعول اللغوي على الحقيقة لان المفعول اللغوي يصدق
على المفعول المطلق لا على المفعول المقيد ق مطلق سهله المقيد اه فاذا كان الامر كذلك يرد السوال وهو ان الحكم المطلق في مثل
زيد حسن الغلام لفظ حسن ومن المقيد لفظ الغلام فاذا قيل حسن الغلام باضافته الى الغلام يختص الحسن بالغلام
فلا يشتمل الحسن الا الغلام لا زيد اعلم ان المفعول ان المفعول اللغوي يصدق على المفعول المطلق لا على المفعول المقيد والمفعول
ليس يصدق على المفعول المقيد لا على المفعول المطلق وقال البعض ان الحسن الغلام مقيد فطلق سهل المقيد معنى يشمل الحسن الغلام
وحسن الاخ وحسن الاب وحسن الاخ وغير ذلك الا الحسن وقال البعض ان المطلق في زيد حسن الغلام معنى يشتمل حسن
الابنة والبنت وفاسد وغير ذلك الالفاظ زيد لكان مطلق المفعول معنى يشتمل به وله وفيه وغير ذلك المفعول ق وحال العلة
وسمي زيد معناه وحال الغلام طويل وجسم ساطعة ق نعم يجوز صفة المطلق في المطابقة كما طلق وللفاعل
المفعول والمضاف اليه في جاني زيد ورايت زيدا وغلام زيد عاز زيد مع ان الفاعل والمفعول والمضاف اليه صفاته معناه
المطابق اعني سمي زيد ق ان ضربا وضربت ضربا مفعول مطلق من قبيل جرى صفة المدلول المطابقي وهو على حاله وهو
ضربا فلو كانت ضربت الثاني ما فعله الفاعل يلزم اجراء الصفة اعني المفعول المعنى التضمني اعني الحدث على اللفظ اعني
ضربت الثاني وهو خلاف عادتهم ق لو لم يرد ان فيه ان هذا الكلام جار في غير موضع التعريف واما في موضع التعريف
فليس بجار ق قوله ايضا اي لكون الاثبات في قوله سهم ما فعله ق لما ساير المحدود وعدم زيادة لفظ الاسم
فيهما بطريق الاصالة على المقايسة تدبر ق لانهم يجوزون صفات آه والمراد بها اسم الحدث على الفعل ان يقع
بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا او بيان نوعه او عدده نحو جلست جلوسا او جلست جلسة القادسية والعالية
وتحقيقه

وتحقيقه منه لمورثه العارف اي في ضربت الضرب ق الويكة لان الويل ليس بمصدر لانه لا فعل له من لفظه بل على
الحدث اعني الحدث اعني الويل ق نحو ضربت انواعا ورايت الغافل انواعا والفن ليس بمصدر ولا بدال على
الحدث لكن يصدق على انواع ضربات مختلفة وضربات مختلفة ق وذلك التعميم آه فعلى هذا التعميم المذكور فقط وتعميم
الفعل فقط ق جلست اه لان مفهوم جلست ليس بمشتمل على مفهوم جلست لان مفهوم جلسته الجلوس و
جلست ليس بمشتمل على الجلوس من حيث هو على الجلوس ومفهوم ضربت ليس بمشتمل على مفهوم شيا لان مفهوم شيئا اعم من
الضرب وغيره ق لان الكراهة اه اعلم ان الكراهة التي هي مدلولة الفعل متأخر على الكراهة التي هي متعلقة الفعل
متقدم وتأخر بينهما اي مغايرة تتقدم المتعلق الذي هو المفعول له بوجه تتقدم على فعله وتاخر الكراهة التي هي مدلولة الفعل
ق على اعتبار التقييد السابق وهو كون متعلق الفعل باعتبار جزئه آه ق كان فاسقا ومعنى المساحة الغفلة وقلة يجمع
بالتاويل فهو ان كان بمعنى الفعل كان من ذكر الكل وارادة الجزء الذي هو الحدث اعلم ان الفرق بين المسامحة والتسامح
ان المسامحة استعمال اللفظ في غير ما وضع له حقيقة بلا قصد علاقة مقبولة اعتمادا على ظهور المعنى في ذلك المقام
والتسامح استعمال اللفظ بلا قصد علاقة مقبولة ولا نصب قرينة عليه اعتمادا على ظهور المعنى في ذلك المقام ق
المصدر المعرف آه اعتراض على الشارح فاعلم ان المراد المعرف ليس بصحيح ويمكن ان يجاب عنه باختيار الشق
الاول ويدعي ان ذلك التخصيص آخر قوله ان لم يكن آه ق وجب تخصيص آه اي كيف المفعول المطلق المعرف
بلام الجنس اذ في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل بما آه وهو عبارة عن الزيادة التي يفيدها التنوع والعدد ق
وجب ان يقال اذا اريد به المفعول المطلق المعرف بلام الجنس على بعض انواع الفعل على كله ق على الزيادة اه
معقولا لان يقال ق نحو القهقرى فانه سهم خاص موضوع لنوع من الرجوع اعلم ان القهقرى الرجوع الى خلف من غير ان
يلتفت ق نحو عمل صالحي وقد يحذف المصدر المفعول المطلق ويقام وضعه مقامه نحو عمل طويلا اي قياما طويلا
وضربت شديدا اي ضربا شديدا ق ولا يخفى انه للنوع والجواب عن هذا الاعتراض انه يدل على عدد ونوعه لا على عدد فا
فتفرق ق كان ذلك قميصا واحدا مثلا يقال قمت قياما سواء وارادت التثنية او الجمع الا يحتمل الجلوس ق وقد
مرا مثلته وبين نحو ويل انواع والف في تثنية قول الحص ان دل على بعض انواعه ق وبعضها اي من الامثلة التي المصدر
ق لحولد رسمه لان فيه رسمه راجع الى المضمون عامله وهو الدرس ،، فذاك اي اشار قريب ق مثل قعدت جلوسا
والمثال المذكور انما يصح لو كان القعود والجلوس مترادفا علم ان الفقهي استعمال القعود في مقابلة القيام
والجلوس في مقابلة الاضطجاع ق وفيه تأمل بعد وجه التخالف ان نباتا مصدر فعل لازم فلو جعل بمعنى انباتا
قلنا نعم وان كان مصدر فعل اللازم نظرا الى سبب المادة لكن الاصل فيه انباتا فحذف للاختصار ق ليس من هذا
الباب اي ليس من باب المفعول المطلق بلفظ فعله لانه في معنى انباتا ،، لما ذكر قوم في مقام تقديم قدمت قد
وما يحذف الموصوف ويقام الصفة مقامه ق وح اي حين يكون قيد لما يحتاج الى السوق بلا ذكر انا في كتبه قول الحص
ان دل على بعض انواعه ق من انه بعضها خلاف الامثال بان المفعول المطلق يدل الا ان يكون بمعنى الفعل ق الحق

ق واحتيف اليه اى في تقسيم المفعول المطلق حيث قال فانه اداوم سهم تفصيل بعض ما يخفى كلام الله ق اى سمع ان الاعلام
السماع في اللغة ما تسبب الى السماع وفي الاصطلاح هو ما لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياتها ق نطلوعه واظهر
لان الامر ادى ... بقطع اليد والانف والاذن والشفة ليس الشيء يقال التقطع وما اون فلا بد في نقطة او الانفصال
في المقطع وتوصيه ... لان الواو وقد يكون بمعنى او اعلم ان جواب ان المحمد في قطع الاثنين منها او الثلثة او كلها
ونزا عطف بالواو دون او المقصود ... الزال وتقبيح الحال كلها زاده التقطع الزال والتقبيح واذا قطعت
كلها يكون ذا الى القبيح فلا عتب القول من قال ... كلمة او بدل الواو وهو الموافق للغة لزاع ... ق وهذا انتقد
آه هو جواب سوال مقدر كانه قيل لم يحذف الفعل ق لا نسخه فيما ذكر اى قيل ان ما ذكر لا بعض قاعدة كلية لهم لم
كلها قلت لكن المصنف ذكر ما هو المشهور .. لكن او لكن ان يقال ... منتشا آه وقد وقع مكررا آه ق اقسم آه اى الفعل
... الاستخرام ق وصف الشيء لان المتعضم في هذه الفصول بالمجد والتكرير وصف المحلى الطب ...
حصول الفعل منه ولنزوله ق ووجه الفعل آه جواب سوال مقدر وهو ما هو مبتدا الجملة مستقلة وقوله على
المجد خبر .. زيادة المبالغة اى وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولنزوله ق جعلوا المصدر آه اى جعلوا
المصدر خبرا لمبالغة في السير وان لم يصح الحمل لان زيد اسم الذات والسير اسم المعنى ق وذلك اى عدم
وجوب حذف الفعل اذا اريد غيره ق الزم آه وصف الشيء بدوام حصول الفعل آه والاظهر ... ووجه
ان الكلمة اولا ... ولانه لا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف ق قلنا اذ الفعل في مواضع ... وهو المبتدا
والخبر والفاعل ونحوها ق والنصب وهو المفعول والحال والتميز ونحوها .. ان اعتبر ... التعبير دون انه لو كان
اعني قوله مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على الاسم لا يكون خبرا عنه ق كما اعتبر آه اى كما اعتبر الحافظ حيث قال ان الكلام
في المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله على تقدير تحقق القيد المذكورة ولا يجب على عدم تقدير ما فليس
مرفوعا بالخبرية فالحق ان هذا القيد مشترك لكل مطلق بل يحمل الله اعلم ق انسب آه لانه مقام المنصوب ق الا ان التعلق
وبعد جعل المثال من تتمة التنوين فانه يلغو كما سيصرح الشارح في الضابط السادس من هذه الضوابط ق وحه اى حين
اجتماع الضابطين ق وقياما آه اى مثل تقوم مقام تمشون ونحوها تقوم مقام تغدون هذا القول عطف على قوله
لا الله آه ق لا انه مضمونه آه مثلا مضمون الجملة ... ينتقل الذهن من هذا المضمون الى ... وهو ادا هي
او الغداء ق فيزاه آه لان ... في الكتاب الواو ... تقديم ... وبيع ... ق ويشترك ان الا
الاول في ... او الاكثر ... الانشائية لان فعل بعت ... منقول الى الانشائية
ق فاما يصح آه وهو تفصيل ... وهو ... المضمون جملته ق ام وهو قائم مقام فاعل يشبه ق فعلى هذا اى على قوله
لان يشبه على انا بمثابة ق لكونه آه كانه قيل ان الصفة تدل على معنى في موصوفه وصوت اسم جامد ولا يدل على
معنى في صوت الاول ... بقوله لكونه مع وضعه ق كما جعلوا الحال الموطئة حالا اى ولا بد في الحال من الدلالة على
هيئة في الحال ق صوت آه اى ولاجل كونه مع وضعه آه ق على ما آه اعلم ان العلاج فعل يتوقف حصوله على عضو من
اعضاء

اعضاء الانسان وقيل العلاج ما يتوقف حصوله على الجوارح ق عن ... التقدير ... بالخلاف ...
ق وسمع ... اى منع التقدير بان مع فعله خبره ق ليس قطعيا لان ان مع الفعل ... لان ان الاستقبال وحصول المستقبل
مرجو لا مقطوع ق بوقوعه لان ان مع الفعل اى المضارع مرجو اى ... يستعمل في غير الموجود وجعل المضارع
خالصا للاستقبال والمصدر مقطوع به اى مجزوم ... تتصف مجزوم الوجود فلا ان يقال
بان مع الفعل ق على احد التاويلين آه احدهما حذف مضاف اعني مثل وثانيهما المشتق اعني متلبس ق والحال العلم المشتق
العلم المشتق ... لانه خبر مقدم وصوت مبتدا فتقديره ما اذا مررت ... فقدم الخبر للافادة ق مثل الطويل
وهذا لا يجوز لان المثل ... التنوين لانه اشبه الاضافة ق جامد ... لان الصوت اسم جامد فلا يقع موصوفا فلا بد
من تاويله بالمشتق ق لانه اى لا صفة لانه اعني صوت حمار حين ... صوت اى يكون معرفا فلا يصح تاويله الموصوف
بالنكرة ووجه منكرا ق بانه اسم بمعنى او افعل ... لانه لا فعل ... ق قيل ... فلا ...
المضارع ... اقول ... ق وهذا الظاهر اى لكون ووقع بمعنى
كان ... قوله مضمون خبر ... عدم تقييد وقوع المفعول المطلق وان كان قوله مضمون ... منه ... الواقع
لان ... التقييد ... والمعنوى على ... على وجهين الاول يكون ... بحصول الشيء لغيره واجب
ق ويمكع وجه لفظي ومعنوى اى اما اللفظي فهو تقدير الاول لكون المتعلق جعل مقدما على المتعلق وعلى تقدير الثاني ... لا يلزم
الفصل بين المبتدا على نفسه ... على هذا التوجيه او يكون له خبر وعلى متعلق به والثاني يكون ... خبرا بوجوب الشيء على
نفسه ... وعلى هذا ... او يكون على خبر او له متعلق به وقال البعض ان وجه ... جزئيه باعتبار ان العامل
مقدم على المعمول ووجه على باعتبار ان المبتدا والخبر يفصل بينهما بتبع الاخر ووجه معنوى ... انه لو كان ... المتكلم
ان يعترف بانه درهم عليه لزيد مثلا لغيره يكون له خبرا ولو كان مراده ان يعترف بانه درهم عليه سواء كان
لزيد او لغيره يكون على خبرا ... تقديم ... اعتراف وقال البعض ان الوجه اللفظي ... ان مرتبة العامل
مقدم على مرتبة المعمول والوجه اللفظي ... على ان المبتدا ... لا يفصل بينهما ... والوجه المعنوى
... ان مراد المتكلم لو كان ان يعترف بانه درهم عليه لزيد لا لغيره يكون له خبرا ولو كان مراده عكس هذا المعنى
يكون على خبرا ق من التقييد وقوع المفعول المطلق تاكيدا للجملة ق قوله الحمد ... ابر دعوة الحق اى دعوت
... الحق ق اى دعاوى الحق لانه اى الله اكبر ق دعاوى الصدق فيكون دعاوى الحق ق وهذا اى ومن
ذكر التقييد ق ان زيد القيام قسمان لان قسما بمعنى التاكيد وهو اى التاكيد ... الكلام ق السابق
يعني ان زيد القيام ق بسبب ان واللام لانهما للتاكيد ق بمعنى التاكيد لان معنى التاكيد تقوية الثانية وتصديق
ما سبق ق وهو مضمون آه اى مضمون ... فقط دون النسبة بين الفاعل والفعل وهذا يحتمل التقوى و
غيره ... الرجوع ... اى حين يكون حق ... ق فائدته بمعنى القول آه اعلم ان قطع الحق
من ... على القياس لان الالف واللام ... مسموع ق الا انه تعلق بالفعل ...

بهذا الكون معنى المفعول به شيء اوقع الفعل متعلق به ق او وقع به فعلها بهذا الكون لا معنى المفعول به اوقع في الفعل ق ليس وقع
الفعل عليها اي لان في مثلا في قولك رأيت ليس وقع الرؤية على معنى المطابقة لما عنى تستحق مع الاستفهام بل على المعنى
التضمنى اعنى التحقق سواء كان في غير الاستفهام .. وامر او تعلق به اولا يعنى ان المفعول به هو ما تعلق به فعل الفاعل اولا او مع
الشيء لم يتعلق الفعل اولا بل تعلق اولا بدى الحال والمميز والمستثنى ق لان الاسماء الاستفهام الا نحو من رأيت ويعطى من
في قوله من رأيت مفعول به يعقد كلمة الفعل ويدل على التحقق تضمنا لا مطابقة لان دلالته من على التحقق والاستفهام
معا مطابقة بهذا القول مقدم في المفعول السابقتها ق فيخرج الحال لان الحال تتعلق بفعل الحال يعلم تعلقه الذي الى ال
اعنى المفعول به ق بما يقول ان مثلا ضربت زيدا مفعول به وتعلق به فعل الفاعل وهو ضرب المتكلم ولا يعاقب
لكن يضرب الامير يتعلق زيد يصلح للمضروبية ق في تشتراك زيد وعمرو وفان معنى اشتراك زيد عمرو والا بعلم معه هنا وكى
ايا ان زيد الايتبع الاخر وهو عمرو وتميم ونحوه وليس مفعول به ق واما قولك هذا جواب عن سوال مقدر كانه قيل لم يجمع
التسويف الافراد ق عين فعله اي فانه ان ليس عينه ... العدد والنوع واذا اذا كان كذلك فلا يكون عينه ق عينه تاكد
وجه التناقض الذي ليس عينه بل جزؤه الا ان يقدر المضاف اي عين جزء فعله ق تامل وجه التناقض انه اشارة الى السوال والجواب
تقرير السوال ان الشارح اخرج مفعول ما لم يسم فاعله عن الفاعل عن بحثه واخرج عن المفعول به في بحثه والاشك انه لا بد ان
يكون في احدهما وتقديره انه اخرجه عن الفاعل الحقيقي لا الفاعل الحكمي فيها تكون فاعلا حكما فيخرج عن المفعول به وانه اشارة
التسويف لان مفعول ما لم يسم فاعله مفعول به حقيقة وفاعلا حكما والاعتبار الى الحقيقي اولى من الاعتبار الحكمي ق وكذا
ساير اي وجه انه لما كان المفعول به مشاركا للفاعل في تستحق اقتضاء الفعل له وكان مشاركته اياه في اعرابهم مشاركته
اياه في امتناع تقدمه على الفعل فصح بيان تقدمه ق فتبنا فان مثلا قلت بضرب زيد عمرو والا كان قصدك بهذا الضرب لا صدوره
عن زيد ولا وقوعه على عمرو واو تقدم عمرو وكان قصدك وقوع الضرب على عمرو والا كذب ولا صدوره عن زيد فيلزم التاكيد
استقرام لان المتكلم لا يقصد بهما معا ق في باب الاغراء اي الاغراء لغة الاغراء والاصطلاح عبارة عن كون المفعول مكررا
مثل الحال الحال اي الزم ق ومعناه اي معنى قول المحقق على كون الواو للعطف ما ذكره المحقق لان كون المغايرة
في العنوان ومعناه اذا خص فالمصاحبة باشانه ق على الواو عن نفسه فيمنع بهذا الا يكون الواو للمصاحبة اذ لو كان
لما يلزم اجتماع الضدين وهما الواو والمصاحبة وهو غير جايز ق وليس بينه جواب عن سوال مقدر وهو
ان ما ذكره من ان الواو التي على تقدير الفعل انما ثبت اذا يكون قاعدة فلم يكن هذا المثال سماعي مع انك انتقله سماعي
فجوابه قوله وليس بينه كذا افهم من العصمة رحمه ويمكن تقريره بوجه آخر كانه قيل ان بينه المذكورة كانت ضابطة
لوجوب الحذف سماعا مع انه لا ضابطة ق غير منتصب لان التشبيه يحصل بان يجعل شيئا تابعا لشيء في شيء الى غير
امر وهو غير منتصب في انه تع ق لكونه شوون الاجابة انظر ان امرا بالاجابة الامر الذي يعبر عنه في السوف بالاستغاثات فالمراد
ما قاله عصام الدين ق من باب التخييل اي اعلم ان تشبيه السماء والارض والجبال بما يتصور منه استعارة بالكناية واثبات
لازمه عليها وهو استعارة تخييلية ق من جملتهم بالميت آه والحاصل مثل خطابهم الى الميت تتصورهم بمن يناد ي
الميت

ينادي الميت على ما عرفنا ق اي لا يعدت او انما فسر لا تبعد بقوله لا تبعدت لانه دعاء للعداى في انها او صفتنا دعوا بلا انشاء
لان الجملة الندائية آه وانما حذف الفعل واقيم لفظه بامقامه للتخفيف وليدل على الانشاء فان ذكر الفعل يوهم الاخبار بناء على العلة
لان الدعوة الاصل اخبار ق بان يكون اه تقديم الاذى طلب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لكونه ملفوظا او مقدرا ق
وهو ينصب المصدر اتفاقا واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة
الحق وزيد قائم حقا منتصبا على مفعولا مقدرا كما قيل منها واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا نادبته في حال القيام ق المجاز لانها المعنى
بينهما اعنى سيبويه والمبرد وجه انه كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل من العمل ووجوده ما التزم في موضعه وقال البعض
انه لا وجه للغضب بينهما بان يقال النصب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر وعند المبرد حرف النداء ..
الا يرى ان الترخيم لانه جوز ضمه فلا يجوز في غيره ق بانه يوضح الجملة قال الفاضل ان المحقق طال في بيانها عرض يحابقوم والنداء
لا بد له من المنادى ق والشرطية مثلا كانت الشمس طالعة جملة مستقلة فلما دخل عليها ان خرجت عن الاستقلال وجعلها
محتاجا الى الجزاء وكذا القسمية ق لا يقال اه كانه قيل ان العلم الموصوف يا بني الا يجب المحقق فيه البناء مع انه منادى فاجاب
بقوله لا يقال نكتة بامثلة ق بالعلم الموصوف مثل يا زيد ابن عمرو ولا انه لا يجب فيه الرفع بل انه منادى فوق معرفة ق فان في
تحلها اشتنان يرد عليه ان اقسام غير المنصوب مثلثة موصوفة معرفة ومستغاث بالالف والجواب عنه بان كلام المستغاث
بالالف والمستغاث باللام واخلقه باسم المستغاث فالمناسب ان يجعل قسما واحدا لاقسام بخلاف المضاف و
المشبه به فان المشبه ليس بداخل في المضاف والمضاف ليس بداخل في المشبه به فلا بد ان يجعل كل واحد منهما قسما على
حدة فانها ثلثة وهو ما يكون مشبه مضاف وما يكون مفردا وما لا يكون مفردا ولا موصوفة فالاقسام اربعة كما او جه قوله
ثلثة فلعله بناء على ما ثبت اليه .. وفيه خدشة لان التفريع في الكثير بعد الانواع عن القليل بل بعد الكثير والقليل بحسب
الذكر لا يجب التحقيق ق كما قال الشاعر سلام الله اه فيجب في الى الشعر يا ع بامطر عليها الطروق ولا يحتاج اليه
في يا مطر السلام واما قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وفيه المطر بهما ع فوع حتى يلزم ان يكون
المنادى محذوفا بل مطرها منادى ونون للضرورة ق يعنى انه قد قيل ارضعت آه يعني ان تعبير زيد مثلا في جاء
في زيد يا المنادى هو في قبيل ارضعت بهذه امرأة بهذا الشاب والتعبير عن الصبي بالشاب باعتبار ما يؤول اليه
وكذا التعبير عن زيد بالمنادى باعتبار ما يؤول اليه .. يعنى ان المفرد آه فانه تفسيره في وفق مقدر وهو
ان المفرد لا يخرج في شبه مضاف فانه مفرد بمعنى انه ليس بمضاف فيكون ~~[illegible]~~
المفرد فكيف يخرج به ق فيخرج اه لان المشبه مضاف وان كان فردا من افراد المفرد بمعنى ليس بمضاف لكنه ليس
بمفرد كامل للمفرد ق فبعيد ووجه ~~[illegible]~~
~~[illegible]~~ البعد ~~[illegible]~~ ان يكون المراد بالمفرد لكونه بدون اللام
والالف بعيدا واشار المحشي فيما بعد صحايف ثانية اي وجه البعد في حاشية قول الشارح لا لا فعل علته بناء واه آه
ق بما ذكره آه وهو قوله على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه كشيء واحد ق نحو يا ابن عم لا انهما لا يكون

ان سماه شيئا واحدا ق جاز جعله اى لوجود المطابقة بين الموصوف والصفة ق وفي جعلها الخ جواب عن سؤال مقدر
وهو ان الجملة والظرف نكرتان صفة لمعرفة اذا كان بين المعرفة والجملة او الظرف كلمة الذي بواسطتها نحو يا زيد الذي ضرب
غلامه وضرب ابنه فليكن من هذا القبيل فاجاب بقوله وفي جعلها الخ ق عند قصد التنوين الخ اشار الى صحة الثانية لا
قصد تنوين في قوله مثلا يا حسنا وجهه ظريف ق ليست الخ لان الاضافة لو كانت لفظية لزم التنوين في حال الاضافة
وليس كذلك ق مع ان محل المضاف مختص نحو غلام زيد لان حرف النداء داخل على غلام وغلام على زيد ومحل المضاف اليه مختلف
ق يتسارع الى فهم الخ اذ المراد ان المتكلم ان ينادي واحدا من الاكثر واحدا منهم ق جوهره الالفاظ اي افرادا او موصوفة
ق وتعليله اي لفظا ومعنى ق لزم فيه وجه اللزوم ان العلم قد زال تنوينه بالتثنية والجمع اذ العلم لا يصح تثنيته وجمعه حال
بقاء العلمية فاذا ثني او جمع لزم دخول لام التعريف لجبر نقصان تنوينه ق مخفف لفظه يا لانها الاصل في ابواب حروف النداء و
لهذا استغرب مرتها دون غيرها ق بالاستغاثة اي النداء فيه على المقصود اي الاستغاثة لفظا ق الا مع احد الثلثة اي الاستغاثة
والتعجب والندبة ق واللام في الاستغاثة قال الفاضل في حاشيته على المطول في بحث الانشاء ان اللام في الاستغاثة الا فلتبق على
المستغاث لم يستغرقنه او عوا المقدر عند سيبويه بسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء القائمة مقام عند المبرد ق وعارجا
عن الالف ووجوده في قوله اما كان المنادى مفردا معرفة ق وفيه اي في المجرور استثناء ق ههنا اي في قوله ان كان المنادى مفردا
معرفة ق كما في تنازع الفعلين فيه ان العامل اي ينبغي ان يتم على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين فلا فلهذا
قال والا بعد ق لم يكن مضافا علاه فيكون … قبيل يا رجلا … صالحا الا ان يوفق الخ ق لانه موصوف الخ فلا يكون
مضافا على المضاف اذ لا منه مضاف فالكون موصوفا بجملة او ظرف كما سبق ولا يخفى ان قوله لانه موصوفا بمفرد خطاء
والصواب ان يقال لانه موصوف مفرد ق الا ان يوفق الخ بان يقال ان المنعوت المقدر … بكونه مضافا على
المضاف كانه لم يكن لانعدام الطول ق وهو انه موصوف بالجملة مثلا يا طالعا جبلا الظرف ق فكيف يصح ان ليس
بل موافقا لما هو الحق فان الحق ان يكون الموصوف المقدر معرفة اذ هذا النداء او معين طلع على الجبل الا … ويا رجلا فقد يبدي
كما لا يخفى وقد ادرج الموفق بهذا المنعوت منكورا والمقدر بالكلمة المعروف اعني اللام … ق لم يمتنع
قصد تنوينه اي ترديف الوصف فقط مع قطع النظر الى كون الموصوف المقدر نكرة تامل ق ولا احتمال ان يمتنع لو كان المراد
معمول بنفس المعرف فيه النصب لم ان يوجد نصبه بدون هذا التقييد لان التقييد عام والعام يوجد بدون نصبه الى جلال كونه معمول
معرفة وهو باطل لانه حينئذ على الضم فلم يوجد نصبه فيما او في قيد فليس تقييد بل يتوقف له ق لا طال لا اي لا طال لكون
نفس المعين عطف على النصاري لا يقال طال كون … فلا نفس … انه تقييد ق ولا ذلك اي عدم وصف
نفس المضاف بمعرفة اذا كان نعتا بجملة او الظرف ق وان كان ذلك اي وان كان وصف المنادى بالنكرة
قبل النداء وبالمعرفة بعد النداء ق لم تقييده … وقول الشارح فيما بعد وهذا اعني لكنه الممتنع مع قاعدة جواز الوصف
بجملة الخ لكنه عدم تقييد الحق ق غير المبهم مع انه مبني ايضا على ما هو فيه بمحلا على المبهم مثلا مخطة
اي ويسمى … يعني توابع هذا المنادى الذي … على محله بل هو مرفوع ق كما في الجميع الا ان محل
زيد النصب

محل زيد النصب لانه مفعول الغرب ثم اضيف اليه كما سيجي في باب الاضافة ق ان اللام في الجميع اي في قوله وتوابع المنادى المبني ق كما
انتزاع اليه فيما سبق من المصنف في بيان قول الشارح اي لا يكون مضافا ولا شبيها الخ ق كما تحقق وهو جعلها منصوبا اذا كان تنا
منادى كالمضاف ق لان التوابع الخ اي المعلوم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو ق لانها تقييد وفي جاز يا زيد زيد ولا تقييد …
ما لا يتقيد الاول حكما يكون بدلا وعطف بيان كما في زعمهما ق لان العلم لا يوصف بالعلم لا يقع صفة ق على الاقتصار …
اللام منصوب بتقدير اعني او يكون مرفوعا لكونه خبر مبتدأ محذوف اي يا زيد هو العالم ق في جميع الاحكام بل في بعضها وهنا المنادى
مثل المضمر في البناء ولا يلزم ان يكون مثله عدم الوصف بل يلزم في البناء وهو كاف في المشابهة لان مشابهة الشيء للشيء لا
يقتضي كون الشيء متشابها في جميع الاحوال وقال بعض ان المنادى المضموم وان شابه بالمضمر في الواقع موقعه لم يلزم ان يشبهه
في جميع الاحكام يمنع في الوصف بصفة وفي العطف عليه وفي التأكيد به وفي الابدال منه وغير ذلك من الاحكام ق مذهب الشيخ
الا تعرف مذهب الشيخ الرضي انه يرفع هذا الحكم حكم البدل عنده فتأمل وجه التأمل ان البدل لا يجوز فيه الوجهان اعني قوله
ترفع الخ وتنصب اي فلا يجوز ان عطف البيان لان حكمه حكم البدل في المنع عنده ق مع الندا اظهروا وضيح واذا كونه …
فقط واذا كونه اوضح فلانه وضع لاخراج الى التعيين ق متوجها لانه جواب عن سؤال يظهر بالنظر ان سؤال لم ما رجل
ظريق ق عارضا مطردا وعرض اثر حرف النداء فلان المنادى في الاصل منصوب لكونه مفعولا به ثم صار مبنيا على الضم
بسبب حرف النداء فيكون الاثر عارضا واما عروض اثر الرافع فلان كل اسم وضع مبنيا على السكون نحو زيد وعمرو و
بكر ثم صار معربا بسبب الرافع مثلا فيكون اثره عارضا ق ولم يظهر الخ جواب عن سؤال مقدر كانه قيل انه رفع الندا صفة
المنادى ولم لم يرفع في المنادى … فاجاب بقوله ولم يظهر الخ ق مع تجويز النصب وهذا مضاف الى مفعوله تقديره مع
تجويز الخليل النصب في ذلك المعطوف ق لان المراد الخ جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لم قال الشارح مع تجويز
النصب فاجاب بقوله لان المراد الا ان الحكم بالاولوية يشعر بجواز في الطرف الاخر ق الى جانب اللفظ لانه لا يظهر حرف
النداء لفظا ق على الاستقلال اي منادى مستقلا ق غير المضموم نحو يا زيد والحارث ق بعلمي هذا الوجه وهو قوله لان
المعطوف بحرف الممتنع دخولها عليه في الحقيقة ق مع رعاية الاتباع اللفظي فان قيل الاتباع اللفظي غير لازم قلنا
اذا كان التابع مرفوعا وجب الاتباع والا لزم مخالفة التابع في الشرف للمتبوع ق قال الرضي الخ والذي …
تعريف على المعطوف ق على ما نسب اي عبارة عن قوله ولو عطفت ان كان كالحسن مثلا الخليل الخ ق لان الالف واللام مع
قطع النظر عن جواز نزع اللام وعدم ق اذا افسره اي قوله كالحسن ق بما فسره الخ وهو قوله كالحسن الخ ق في جواز
نزع اللام عنه واثباته … جاز في الحسن انتزاع اللام اذا كان علما لانه لا مانع هناك لفظا ولا معنويا لان انتزاع اما الاول
فلان اللام … من هذا العلم واما الثاني فلانه لا يفوت بحذف اللام منه معنى اذ ليس اللام تمكن فيه حتى يفوت بفواته ق
اذ لا يصح الخ لان اذا دخل اللام دخل اللام على العلم لئلا يشتبه صورته بالنكرة محلا وعلى الكمال تشبيها لاجتماع اداتي ق
منها ما يكون في الاصل الخ اعلم ان الصعق في الاصل اسم لمن اصابته الصاعقة ثم غلب باللام على خويلد بن نوفل كما ان
النجم في الاصل اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا ق وهو العلم الغالب اي الصعق والنجم ق والاتفاق الذي يصير علما

لامو صوفا على ما بو منع واحنى معرفين بل انما يضيه علما للاجل كثرة الاستعمال وغلبه نحو معاني من انواع جنس لا يذهب الوهم عند اطلاق
الى غيره مما يتناوله اللفظ ق من الثلثاء والاربعاء آه وهو سهم واحد من ايام الاسبوع وكذا الثلثاء والخميس يقصد بها
معان جنسية لكن لم يثبت لهذه الالفاظ فانها لم يثبت بمعنى الثالث آه ق وبهذه الاقسام الثلثة الاول ومنها ما لا
يتصور به معنى آه والثاني ومنها ما يتصور ذلك لكنه لم يثبت والثالث ومنها ما يتصور به ذلك آه ق لكنه بحسب الاستعمال
لا بحسب التحقيق على القسم الاول ق اى المخاطب المعارف لانه بدخول حرف النداء عرض الخطاب لتعيينه ق صفة لان غير
مضاف الى صفة واحد على الضم لا على الالف ولا على الواو وضح لو بنى على احدهما لم افتقار الفتحة ق نحو يا عبد الله اذ عبد الله
ليس بمفرد والمنادى المبنى على الضم مفرد نحو يا عبد الله بقيد المبنى ويا زيدان ويا زيدون بقيد البناء على الضم لان الاول
مبنى على الالف والثاني على الواو وانما قال اذا جعلتهما علما الخ اذا لم تجعلهما علمين خرج بقوله والعلم ق اذا جعلتهما
اى عبد الله وزيدان وزيدون باعتبار حاله للسيرهما ق فتقول في زيدان آه فيه خلاف الزيدان والزيدون في قم واذا نوى
المعرف باللام ويخرج عن قوله قيل يا ايها الرجل آه ق اعنى الارادة كما في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اى اذا اردتم القيام
الى الصلوة ق لا يستلزم آه لان وهم لمية الملزوم وجزئية اللازم وهو الرجل ق ايضا اى كما يقال ق واقوى اى يا ايها الرجل
ويا ايها الرجل ق الكلام الذى اى الهاء بناء على ان يا ايها الرجل واقوى فيه افراد بدليل سقط فلان على النفس والعلم يصح
تاويله بالوصف المشتهر صاحبه وذلك التاويل قال المحقق بقوله الكلام الذى وسط فيه آه ق مع انهما متشابهتان اى وجه المشابهة
بالمضاف ان المضاف يحتاج الى المضاف اليه والموصول يحتاج الى الصلة فيحصل بينهما المشابهة من جهة الاحتياج فلم
نصب اى مع ان المضاف ينصب اشير بقوله والمضافة تنصب فاجاب بقوله لانه آه ق اذا حذف صدرها لانها حين
حذف صدر صلتها خرج عن المشابهة المضاف لان الموصوف بجملة او ظرف مشابه بالمضاف دون الموصوف بغيرها كما سبق
ق بنى على الضم لاحتياجه الى المحذوف فشبه الحرف من جهة الاحتياج لان الحرف يحتاج الى متعلقه واى يحتاج الى المحذوف وهو
من المحذوف هو الصدر الى الموصول .. فالمبهم يوصف آه لان حرف النداء يبعده عن المنادى ذات عند بعض التنبيه فاتى هاء
منبهها وتنبيه ق في توسط ذلك الاقوال اى بعدا اوى وابهما ق وبيان ذلك اى وقوع النداء على ذاته ق فاق اى وقت
ان التبع النداء الا على ما هو معلوم الماهية والتحقيق منذ لو روى العجمة رح ق والا نسوق آه اى وان كان الواسطة يوقف
لانهما عند تعينه فيلتبس بالمقصود بالنداء تعيينه واذا كان مبهما فلا يلتبس بوجه لكونه معينا ق عنده اى عند
ذكر الواسطة المعينة حتى لا يتبادر الذهن الى المنادى ق فتم الانسب آه في اختيار اسماء المبهم في التوسط ق ثم الانسب
في الاختيار اسماء المبهم ق اى فلذلك ذلك المبهم طالبا لما يرفع آه ولكون ذلك المبهم مبهما طالبا للموصوف باللام آه ق كما عرفت
آه وهو قوله فالمبهم يتوسط اى التنبيه آه ق ح اى حالا قطعت عن الاضافة ق ح اى حين قطع آه اذا المعرف آه نحو يا ايها
الرجل او بوصفه نحو يا هذا الرجل ق يقال آه لانه بحسب اللفظ صفته ق الوجهان اعنى الرفع والنصب ق وقد يرفع الا
وهذا النعت الوهشري ق ايضا اى كالرفع الاول ق في المثال المذكور وهو يا زيد الآه ق وفيه اى الرفع الثاني ق المعرف
باللام اى الرجل لما اتى بها الرجل الظريف ق بالتثنية اى اليا داخلا على المقصود ق وغيرها اى وفي غير الله لا يقطع في النداء
ق وحذف

ق وحذف الياء آه اى وغير المعلمه حذف الياء ولا يبقى اثره ينصب على النداء الى اختلاف ق وحذف حرف الكاف في غير الله
تحذف ولا يعوض الميم عنها ق باسقاطه آه بيانه في بحث الاسماء اللازمة النداء ق نحو يا امر اى اصله يا فلون ق ويا نومان وهو
لا يوصف اصلا وكذلك يا فل ق ونحو اللهم جواب عن سوال مقدر عنده اى سيبويه ق على النداء مستأنف الحذف حرف النداء
نحو يا فلا واسمح آه اما لما ان تتبعها آه وهو تجويز من قبيل ابا لك ان المحذوف يعنى من حذف الاضمار لما سمع اى
النقباء النفع المتكلم التي تتبعها ان تطلب ق نحو صلح وهو من لا يكون صبا ولا مجنونا ق اى في تركيب
تكرر فيه المنادى المضموم المعرفة صورته اى في صورته تركيب تكرر فيه صورة المنادى المضموم المعرفة من غير اعتبار
كونه منادى مفردا معرفة لان الثاني تاكيد والافتراء ق قيل نصب الثاني وهو على قوله المبرد ق 2 اى حال اضيف
الثاني الى عدى ق مثلا اكيد المضاف وهو تيم اول ق وبين المضاف اليه وهو عدى ولا تيم ق اى في
تيم الثاني ق بكاى التاكيد ق الا بالطف مثلا ان ابينا ابا يوم تيم ان علينا صبا يوم ق وانه قال ان عطف على قوله
انك عقول ودليل ثان بقوله التابع لكانه هو الاول وذلك الاسم الجامد كرر فيه فالثانية كانها هى الاول والاسم
الاسم الاول عليها لامتناع دخول حرف الجر الا على الاسم ق بكلا يلزم اى تقديم عدى في الرتبة ق والثاني
خبرى تاخير تيم الثاني في الرتبة ق والعقد اى الفصل بين المضاف والمضاف اليه ق وتاكيد لفظى وهو عطف
تفسير تابع مضاف ق وهو آه وقد اختلف في ان الياء الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التى فيه
واحد هو حركته لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على حركة الفتح والسكون انما
هو عارض بالتخفيف ق الا كثر لان واضع المفردات نظر الى الكلمة حالة الافراد وهى وقت يتم كونها
ولكلمة على حرف واحد كالواو والعطف وغاية المتكلم اصلها لئلا يلزم الابتداء بالساكن واصل
حركتها الفتح لان الحرف الواحد ضعيف الثقيلة من الضمة والكسرة ولان الياء فيه الكاف في
غلامك والطاف في غلامك مضاف اليه وكذا الياء في غلامى ولانه على حرف واحد فيه ان يبنى على حركة
على حرف ق وهو الاكثر اى في الاسم حالة التركيب الاخر الاحتياج الى مع ان الياء حرف علة
وهملانها اوى ق وقد اى من الضم ق رب احكم اى بالالف ق وقوله هذا عطف تفسير بقوله لا امتداد ق والاصل
بالتبيا وهو تصغير ابن اصله بنيا بالالف ثم حذفت الالف اكتفاء بالفتح ق والطرفية اعنى قوله وبالهاء
وقف ق مضطر فيه اى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا وسكون الهاء وقفا اى حال كونه موقوفا ق على
الفعلية اعنى يجوز ق ببيان الالف بالهاء الالف حال الوقف ق وكذا اى جواز حذف الياء
ق مع ابقاء الفتح نحو غلامية ق وعلى كانت اذا جاء عن سوال مقدر كانه قيل لم طولت التاء ق غير متمحضة
خبر بعد خبر لكان ق لكنه آه وهو دفع لان قوله غير متمحضة آه ق بخلاف تاء بنت فانها عوض عن
حرف اصلى وهو بحرمة واو او واو ق لانها عوض عن الياء فكانه لم يكن عوض عنه الى اخبته
لا الزائد فيكون قريبا من محض التاء ق اجيب بان التاء ابدال التاء عن ياء المتكلم

لان التاء للتانيث والاسم مظنة التخفيف والتعظيم ق غير عزيز اى غير قليلة ق على مذهب الباء من جملتها ان الباء هو لا
من كسر تائها كما هو المشهور ق لانه اى مثل يا ابت ويا امت ق بينهما اى بين العوض والمعوض عنه ق من نحو يابتا واصل
نحو ياموه وقد وقعت الياء واعلال من الواو والميم فصار فيه وبهذا جمع العوض والمعوض عنه ق يعني ان الجواز وقوعي اى و
اقع في كلام العرب احترز عن الجواز عقلا اعلم ان القول بجواز ترخيم المنادى بعد وقوع ترخيم المنادى في كلام العرب لان
الترخيم جائز عقلا ق ويجوز اه اى يجوز ان يحمل الجواز على معنى اعم من الواقع في سعة الكلام ومن الواقع للضرورة
فيقال في بعداه وفي غمرة فرودة يتقابل الترخيم بالتخالص ق انتساب بها وان انتبه بهم تدرك الالتباس ق ولكن فعله فعل
الترخيم اه فيكون التذكير ويرخم في غمرة فرودة في وجه … لان فاعل الترخيم والاضطرار اعلم انك ان شئت رخمت
وان شئت لم ترخم عند وجود الشرائط وعند فقد بعضها فالمنادى كثيرة لا يرخم الا اذا اضطر الترخيم ضرورة لا
ق وانحلال اه وهو جواب عن سؤال مقدر ق لانه يخالف مذهب المصنف وهو لا يتركب في كتابه ما لم يكن مختارا
ق الترخم فروة وانما قدر الترخيم ليصح الحمل ق ويادعيه اه احتمال للترخيم في غير المنادى للضرورة شاعر تاعما اى
شاعرا … وتوافقا الضمير بمعنى وقت ق اى ترخيم المنادى كما قال قدس سره على التقدير الاول فحصل التوفيق
بين الشرح وبين مولانا عبد الغفور بان يرجع الشرح الضمير الى الترخيم فقط حيث قال ومن ط الترخيم والمخفف
الضمير الى ترخيم المنادى معا ق لان ذكر المصنف وهو ترخيم المنادى ق مسلم اه الا يعني ان الضمير يرجع
الى الترخيم مطلق لتقدم ذكره لكنما في فهم ذكر التعقيد ق لا يوجد في غير العلم وان وجد فى الغفور قليلا الا ان الاكثر
حكم الكل ق لكان اولى بهذا الخاتم لوجاء المنذر بعني بالبيت بعضاف والاشتباه وهو هم ق منه اى من هو
ق بعد الجزاء اه حيث قال اذا كان مفرد اموقفة ق قيل الشيخ اه فعل بهذا الاكتفاء الى التعميم ق بهذا
اى علام كون الاخر الاول الا اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ق اذا كان المركب اه نحو يا عبد الله فانه العبد
بمنزلة تراد زيد فلو ترخيم الاخر العبد لوقع الترخيم في الوسط فلا يصدق تعريف الترخيم عليه ق واذا لم يكن
علما نحو يا غلام زيد لان المنادى الغلام المخفف وهو لا يستفاد بدون زيد ق بهذا اى علام كون
الاخر الثاني الاخر من اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ المركب الاضافي في نحو غلام زيد ق علما مثل عبد الله ق
لم يلزم تنفي الاسم وهو الممنوع العارض كان المنادى فان البناء عارض فهو في حكم المعرب وضمه
ضمته بالرفع ق عن كل معرب بالرفع ق الاخر غير المرخم مثال بعد المرخم نحو يا ثبت بفتح التاء وكولم يعادلا
في الاخر معادلة المرخم وهي نحو فتح الياء بضم التاء الا المنادى المفرد الموقت بضم ق في بعض اه ظرف
لقوله غير المرخم ق معادلة المرخم وهو التخفيف واذا فتحت التاء يحصل التخفيف فيكون معادلة
الترخيم ق الف الاطلاق وهو الالف الذي يقع في اخر الابيات حاصلا باشباع فتحة يسمى الاشاد
وتسمى الف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتداده ق نحو تنغيم وهو امر حاضر من الوقف ق يا صبا غامناوى
مرخم اى يا صباغا والف للاطلاق ق نحو عجيب فان الصاد والياء زيدتا معا لا بمعنى الاضعف عجب

بدون الاخر اليوم شهد … واذا لم يكن معناه كذلك ولان الصاد والياء البسا بمعنى شيء اللفظ … مسلمان لان الالف فيه للتثنية
والنون عوض عن التنوين في المفرد ق وبسلمان لان الالف علم التثنية والنون علم الاعراب فتقابل في المعنى ق علم بين
وانما قيد به لان العلمية شرط في الترخيم ق وبهذا تنوالى في نحو علباء فان بهذه زيدت الالف ق بعد طاسح ق كان عليه اى
وجب عليه لان كان اذا تعدى بعلى يكون بمعنى وجب ق فيه على هذا اى على تقيد المرخم ق يكون النسبة بين القسمين عموم
وخصوص من وجه اذ ربما يصدق الاول دون الثاني كبصرى وربما يصدق الثاني دون الاول كمنصور وربما يجتمعان كما
سماء ومروان فلهذا لم يكتب باحدهما اعلم انه لا يكون النسبة بينهما عموما وخصوصا من وجه على تقييد الشارح قول
المص صحيح لكونه اصليا للعدم وجود مادة الاجتماع ق بينه اى القسم الثاني ق وبين القسم الاول وهو في اخر المنادى
زيادتان وعليق بالحضرموت … الاعتماد مستقلا … والى ق فانه يحذف ان … الاسم … التثنية الجواب
ق فلانه ليس … جميع … السالم … الواحد … النون كما يحذف الحرف
الواحد من نحو … واعلم ان ثمود وهو مفرد اذا رخم حذف حرف واحد ق واعلم انه لا ينبغي ان يقال اختار مذهب الاخفش
من جواز حذف الحرف الاصلي مع الحرف الاخر لانه خلاف المختار مع ان الظاهر الاحكام الوجوبية ق بهذا التفصيل … فان كان
في اخره زيادتان في حكم الواحد ق ولهم تقل يحذف حرفان ليكون الخ واتم ق قالوا اذا رخمت اه ولا يلزم ان يتبع اثنا
عشر واثنا عشرة فانه يحذف فيهما الاسم الا اخر مع الالف عند الكل لان الاسم الثاني منزلة النون في اثنان وكذا لا يجوز اضافته
كما يضاف ثلاثة عشر واخواتها الا اثنا جامعا فيه والكلام مبني على مذهب … البناء على مذهب النحاة الا …
باب بعلبك … في حكم الواحد لان الاسم الثاني مع الالف المتقدم عليه منزلة الالف والنون التثنية
ق مع الالف والياء في النصب والجر فيحذف من اثنا عشر واثني عشر الاخر ق بمنزلة التاء ق لان الجملة الاسمية اذا
وقعت جزاء فالفاء لازمة ق لكون بهذا الجزاء اه هذا علة بطريق … عن السؤال المقدر وهو ان يقال ان الفاء لا يكون
قرينة الاسمية فقط المضارع المثبت اذا وقع جزاء ترك الفاء عليه ايضا فاجاب بقوله لكون هذا اه ق تعليله موجبة لما يفعلها
ق كالمحذوف اى حذف منسيا ق زيد ودم ويد … فيهما يكون نسيا منسيا … ما قبل المحذوف مقتضية الا …
ق الاخ … الرخول في هذه القاعدة موجب ان يعود المحذوف بعد الترخيم في الاو ولا يحكى بالفتح
في الثاني ولا يرد حركته في الثالث والرابع ق ماله حسب مفعول اتزال ق حرف لين اى الياء ق منه اى من اسم فيقال
في اعلمون اعلم لان اصلها اعليون … قاضيون فحذفت الياء فيهما لالتقاء الساكنين اصلها الياء وثانيهما الواو
فصار اعلون وقاضون فاذا رخمها حذف الواو ويقول واعاد وسيابه فيقال يا علا وياقاضى فلو كان في حكم الثابت
لما اعاد الياء وتحقيقه مذكور في العصمة رح ق اصل السكون وهو صفة جرت على غير من هي له ق كحذار
اصله احمار فحذف … الثانية وبقى الاول مع سكونه ثم حركته على اختلاف المذهبين فيقول يا احمار
بالفتح لالتقاء الساكنين فبقى الاخر بحكمه ق بكسر الهمزة اه … الهمزة في الاول احمار ق فيسيوه
بفتح الاخر وقت الترخيم بحكمه الفتحة بهذا اه جواب سؤال مقدر كانه قيل …

فاذا حذف م اى علم عدم كون الياء المحذوف في حكم الثابت فان قلت بقوله فسيبويه آه وتقديم الجواب ان يقال فلو كان المحذوف في حكم الثابت
لم يصح سيبويه الى فتح الآخر وغيره الى جواز كسر الآخر ق وغيره جوز عليه الكسر [illegible] ق نحو يا ادم اصله يا ادمي
فانه اذا ضم لزم التقاء الساكنين على غير حده وهو غير جائز فيرد الى اصله حركته ق يا غلام اصله يا غلامي بالتشديد فانه اذا ضم لم
يلزم التقاء الساكنين [illegible] ق الياء فصيحة [illegible] ق اذا [illegible] ق
او بالوقف [illegible] ق او بطيبها [illegible] ق نحو التفتازاني [illegible] ق والمنادى جواب عن سؤال مقدر كانه قيل
[illegible] ق [illegible] ق ويلزم [illegible]
ق [illegible] فان قلت [illegible] قلت [illegible]
[illegible] ق وفي هذا [illegible]
ق في [illegible] ق [illegible] ق [illegible]
ق وفيه اى [illegible]
قولهم [illegible] بالعبادة [illegible] ق [illegible]
[illegible] المنصوب [illegible] ق [illegible] سؤال مقدر كانه قيل [illegible]
لانه [illegible] ق اى [illegible]
[illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible] ق [illegible] ق [illegible]
[illegible] اعلم ان [illegible]
[illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible] مضاف
الى ياء المتكلم [illegible] ق [illegible] المنادى
[illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible]
[illegible]
[illegible] ق [illegible]
و [illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible] ق دون المضاف والمضاف
اليه

والمضاف اليه ويجوز الفصل بالظرف [illegible] ق [illegible] يا تيم تيم عدي [illegible]
والمضاف اليه وقد وقع [illegible] وقد وقع بين المضاف [illegible] وبين المضاف اليه وهو [illegible]
بانه شاذ ق فيه ان هذا التعليل [illegible] هذا التعليل [illegible] الحذف في غير العلم [illegible] علة الحذف [illegible]
[illegible] العلة الواحدة [illegible] علة [illegible]
[illegible] ق [illegible]
صفة [illegible] ق [illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible] ق [illegible]
ان الاسم [illegible] ق يوسف
[illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible] ق [illegible]
اى [illegible] ق [illegible] ق [illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible] ق [illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible] ق [illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible] ق [illegible]
[illegible]
[illegible] ق [illegible] ق [illegible] ق [illegible]
ق [illegible] ق [illegible] ق [illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible] ق [illegible]
[illegible] ق [illegible] ق [illegible]
ق [illegible]

الترجيح امر جعلته للرفع بيه اقوى من الترجيح امر جعلته للنصب لان الترجيح امر جعلته للرفع في امثال ... اقوى من الترجيح امر جعلته للنصب
وهو السلامة من الحذف والمشهور انه ارجح في اختيار الرفع عند عدم قرينة فلا بد اي جملة اذا كان السلامة عن الحذف ارجح
او مثل اذا كان وقوع جملته خبر الهمزة ... **ق** بعد هذا الضابط وهو ما اختير فيه الرفع بوجود قرينة اقوى من قرينة
خلاف الرفع . فقرينة الرفع مبتدأ وخبره قوله الاتي شيئان قوله هاانا بدل او خبر مبتدأ محذوف **ق** الا التفاء وهو الطلب
لانه يوجب اختيار النصب كما سيجيء لان الى علته بقوله الا **ق** بين التناسب والمناسب بين المعطوف والمعطوف
عليه لكونهما فعليتين **ق** فمن الطلب الى وان كان الطلب متناول الاستفهام والتمني والعرض ايضا لكن الامر او ... هنا
غير هذه الثلثة لان التسليط فيها ممتنع لاقتضائها صدر الكلام **ق** من هذا الباب اي باب اضمر عامله على شريطة
التفسير **ق** على الاسم لاقتضائه صدر الكلام **ق** فلما تكون الى اعلم ان الفعل فلما يكون كناية عن الشيء لو وقع بعد النفي
واذا اذا لم يقع بعد الشيء لم يكن كناية عن الشيء بل عبارة عن ... التعليل كذا في السعد الرسالي **ق** بلزوم الاسمية
فيعلم هذا ليكون اللزوم الزوما اكثريا **ق** لزوم الاسمية فيعلم هذا ليكون اللزوم الزوما كليا **ق** في تقسيم هذا الجواب
اي مواضع ما اضمر عامله على شريطة الى **ق** وهذا الى وهو معطوف على ضاب عمرو اي يقتل هذا ابقتله **ق** وهو متبع
سيبويه واختار الجملة المعطوفة عليها الرفع لكون فعل التعجب منصرف فيه ومن ... وفي التانيث وغيره
لاحق بالاسماء **ق** نحو احسن بزيد الى على وزن الحرية **ق** نحو الروحى من التغير الى المضارع والمجهول والتانيث **ق**
والنطق هذا التوجيه على سيبويه **ق** لا عاطفة اي لا ذات عاطفة واللفظ لا معطوفة اعلم انه اذا كان الجملة
الفعلية معطوفة على الجملة التعجبية يختار الرفع لان اختيار النصب بالعطف التناسب بين الجملتين في كونهما فعليتين
ولما كان الاحق بالاسماء كان في حكم الاسم وكانت في حكم الجملة الاسمية فلم يبق عذر في الاختيار النصب بل
يبقى الرفع وهو سلامة عن الحذف **ق** على الانشائية لان الجملة التعجبية جملة الانشائية ولان فعل التعجب ما وضع
لانشاء التعجب فيجيء فيه هذا المثال عن قوله ومختار الى **ق** مما يجب الى ما سيجيء من قوله ويختص كما بالاستغراق و
هو ان حرف الفعل نحو قول الشاعر تسارعت الحرسية وكلما اي اذا خطابي بجئت الفعل **ق** بكلامي يحتمل الى
لان كلمة الاستفهام اعم من حرف واسم الاستفهام فيكون كلمة الاستفهام يشتمل من حرف الاستفهام وخرج منها ما اذا
كان الاسم احد ونفس الاسم الاستفهام بقوله بعد الحقيقة **ق** فاذا الى اي كلمة هل **ق** تسلك اي فرغت
كلمة هل **ق** عنه اي فعلا **ق** تذكرت اي كلمة هل **ق** بان تعانقه اي فعلا **ق** فيجيء اذا لان هل الاسم على الاسمية خبرها
فعلا نحو زيد قام الا على الشذوذ ولان الحال اذا لم يكن بمعنى قد **ق** في وقوع الكلمتين بمعنى ان بعد اذا الشرطية لا يقع الفعل
غالبا حتى يكون قرينة بل يقع بعدها الفعل والاسم ايضا فيكون ما بعد اذا فوقعا وقوع الفعل الاسم فيه بيته فلما
يكون اذا قرينة النصب **ق** حكم معنى الشرطية اي يجب النصب فيما بعد معنى الشرطية **ق** لكنها الى ... قائم واذا
بهذا اجاب عن سؤال مقدر كانه قيل اي ان الشرط وبعد الشرط النصب واجب فاجاب بقوله لكنها الى **ق**
ومنه قوله وذلك اي المطابقة ووجه المطابقة ان الفعل المفسر مرفوع والفعل المفسر ناصب فلا يطابق المفسر المفسر

ق درفعه واجب لما يوجب النصب فلما يكون فيه **ق** ما فيما لا لان الخبر كون الكلام يحتاج الى الصفة فانها فضلة **ق** كلمة
محلها قدراه فالمخلوق المقيد لدليل قدر الاختياري والجامعة مضاف اليه **ق** فاهو عنه **ق** في جواز كان لا يحتاج الى الحذف
العائد في الكبرى بل في الصغرى **ق** توجه الى غرض المصنف **ق** وقد يجيء اي المصنف يسبعه **ق** وذلك اي المشابهة ليس
بين اي كما صرح بعض قوله فغرض فيتبعه الى دخبره قوله الاتي ليس **ق** جملة الاسمية المصدر فعلية المعجزة مثل زيد نحم ذا
ضمير جملة الاسمية دينجي جملة زيد وذا هنا فعلية وهي جملة قام **ق** قلنا هذا اي عدم التشابه بالمغرب في العقد بان
الصغرى الكبرى والذي الى كيف تجد جملته مجاز الا ان الخبر في الحقيقة **ق** فاهم الملفوظ اي جزاء ... بيان
النعل المجاز ما كيدها وغيرها هذا الضمير اي الضمير مستتر **ق** لعدم التقصا اي لا عرض لبيان فتقيدا
التخصيصها بالصفة نحو حرب الشديد وعاشدة تخصيص المصدر ان هذا لا يعلم هذا مع فعل لما فيد تخصيصها
اذا لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه وبيانه في بحث مفعول مطلق اسم فاعله ... فليكن تقديره اي بتقدير جانب
على صورة التسليط **ق** الاظهر وجه الاظهرية انه بصورة المفسر بالفتح وتقديره الشيء بصورة المفسر بالكسر **ق** في التنازع
وهو اولى وليابسة **ق** مبتدا الصفة اي صفات بها **ق** بموصوفها اعني زيد **ق** موقع الاسم اي فاذا وقع الاسم
الذي قدرته الى موقع الاسم المشتغل عنه المفسر يحصل الاتحاد في المبتدا بين المفسر والمفسر **ق** مقوم الكلام اي
المستتر في المفسر **ق** لم يعلم الا انهم فوقع ان زيد موقع الاسم **ق** الا ان اي وقع ان زيد موقع الا ان **ق** ان يلابس
ق على صيغة المجهول **ق** وزيد الى فلا يكون مسندا اليه فتحد **ق** لم على المفعول لان الاستفهام يقتضي ان يدخل
على الفعل **ق** وقيل اي في كون من مبتدا **ق** نظر اللزوم لكون المبتدا نكرة اذ لا يتوقف المثل هنا **ق** وذلك تقدير
تقديره كبيرا كم فليه **ق** نسبته فليكون قوله الفاء بمعنى الشرط الفاء كائن بسبب معنى الشرط **ق** عند المبرد وهو
ظرف لقوله بمعنى الشرط لانه ظرف مستقر **ق** متعلق وهو قوله مرتبط وقوله الظرف وهو قوله بمعنى الشرط **ق** فهو هذا
التوجيه اي توجيه سيبويه **ق** الى اختيار الى يعني انه على توجيه سيبويه يحتاج الى الحذف والتي يحتاج الى ... و
لا يحتاج على توجيه المبرد الى الحذف **ق** وهو هو اي ولاجل كون توجيه المبرد اقوى من هذا التوجيه **ق** لكن فيه اي في توجيه
المبرد **ق** ان يكون الانشاء الى لان الجملة الخبر من الانشاء والاسم في الزانية **ق** في الفعل الى اي هذا انفصل **ق** هو الحكم
وهو الجملة **ق** نقيض التابع وهو ان من النقيض هو بطلان اختيار النصب والتالي هو قوله لى لاختار النصب
ق نقيض المقدم وهو ان من المقدم هو عدم كون الفاء بمعنى الشرط وعدم كون الاية جملة وقوله ونقيض
الى وهو كون الفاء بمعنى الشرط وكون الاية **ق** وانما جعله اي الشارح قول المص والا لاختار النصب
ق على ذلك اي قياس استثنائي **ق** فان قيل هذا دفع السؤال مقدر تقديره ان اختيار النصب في الاية
وقع عند بعض القراء اعني عيسى بن عمر فلم قلت لكنه وغيره رفع **ق** معمول نقل الشيء من قبيل اطلاق
اسم المتعلق على المتعلق **ق** الى اطلاق المعمول وهو الاسم الى الحال اعني الشيء العامل وهو النصب فيكون من قبيل
اطلاق الاسم الحال الذي هو الشيء العامل على المحل الذي هو اللفظ **ق** على اللفظ اي محل **ق** باعتبار اي بالاصطلاح

وهو النصب بها والنصب
للقرب ... العامل ...

ق د الفتر اي من الشرق ق والاول اولى اي وجه الاولية ان تقدير اضاربت تقول ايال داخته او ينصرف باول تأدبا ق بعد الا نحو الاذكر حضابه
للمعلم له او وخر معنى مصدري والمصدر والمفعول عبارة عن ذوات ق اتصالية اي بعين متصل الى ما قبله ق ٥. ان يليها وانحصر
انه اذا كانت ما قبلها او الاتصالية من او ان يكون ما بعدها لذكر واذا كانت جملة يكون ما بعدها جملة وليس كذا لك ههنا ق
مثل المذكور كما في جاءني زيد وعمرو ولو كانت منفصلة جازت اي الغفة بان ما بعدها وما بعدها نحو انا مقيم ثم بعد انحو
او ما شئ بمعنى بل انا ما شئ فيكون عن الاول او لا لاثبات للثاني كما يجي في حروف العطف ق قيل وهو مبني على الضم لانه حذف
منه المضاف اليه منويا اي قبل او ق وانما جازت اي الغفة اه بان كان ما قبله مفردا او بعين جملة او بالعكس ق الا الكمال
الاخيم وهذا قوله وفي بعض او ذكر بصيغة المجهول ق حتى يلزم الكلاريتا ق من الحذف وهو في الغفة ق بل جعله اي الشئ
ق على فعل مقدر فلا يكون الغفة بين المعطوف والمعطوف عليه باو الاتصالية ق من باب جرد اي من باب اضافة الصفة
الى الموصوف ق المعطوف عليه اي المفعول والمحذوف رعنه ق باعتبار القيد اي قيد المعطوف مكرر او قيد المعطوف عليه تحذيرا
مما بعده ق من نوعه التحذير ق بين ضمير الفاعل والمفعول اي اذا كان من طبين او غائبين او متكلمين الا على العكس ق فلما خارج
اي الضيق الوقت ق من ضوء النفس لان اجتماع الضميرين زان يحذف الفاعل مع الفعل ق تقدم الاحتياج لان الاحتياج
اليه ضميري الفعل والمفعول سواء متعدد فيه ق فرجع الكلام اي … الذي لا فصل بينه وبين عامله بالنفس على تقدم عامله لان
عامله اي لا يمكن الاتيان به متصلا لعدم ما يتصل به فوجب الاتيان به منفصلا وهو … ق ولا يخفى انه هذا جواب عن
سؤال مقدر ووجهه فليتقدر بعد مع عدم التعلق فاجاب بقوله ولا يخفى ان الخ ق يمكن ان هذا جواب من جانب الخ ووجه الضعف
المستفاد من قوله يمكن ان يلزم على هذا ارتكاب الحذف في التوسع وهو مستغنى عنه ق او تقدير الحق اه من قبيل حذف العطف
ق التخصيص مفعول للاتباع ق … اي المحذور عنه ق وبين اي بنفس ق محذورته لا المحذور عنه ق لفظا اي عبارة من ان
بلا صلة ويحتمل ان يكون نافية ق فيه اي ان ق في تأويله اي التي اي فيكون من قبيل … ان الحذف ق وهو اي لفظا وهو في المعنى
ق اي المواد اي وانما … بقوله اي المذكور فان مواده … فيتمم التقريب ق لم يجمع اعتبار قيد الخشية لان فعل شهدت
لم يقع في يوم الجملة بل فتح في يوم الجملة في شهدت يوم الجملة بلا اعتبار قيد الخشية ق لا التحدي اي تنفع ق لان هذا
المعنى اي المعنى الحقيقي مثبتة لقوله لا التحدي اه ق يصير قيد الان اعتبار الخشية في التوسع قيد الخشية حاصله ان يوم الجمعة
في شهدت يوم الجمعة يصدق عليه انه ما قوله فيه فعل مذكور مع انه ليس مصدر فيه في هذا التركيب ولو اعتبر قيد الخشية
لوصف بكونه ما فعل فيه فعل مذكور فباعتبار قيد الخشية في هذا التوسع لم يخرج يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة ان الاعتبار
لا اخراج لان الجمعة من حيث جهته ما فعل فيه ومن جهته ما وقع عليه الفعل وبالنظر الى الثاني يخرج فيكون ما ادا على الاول فلا يكون
بغير الخشية ينفع اعلم ان التحقيق ما فعل فيه فعل والمراد … ما ينسب اليه الفعل ق نسبة الفعل اليه الى يوم الجمعة
ق بتغير معنى وهو قيد الخشية ق ما يشتمل اي في شهدت يوم الجمعة ق على انه خرج اي يوم الجمعة يوم طيب ق الشديد
الصريح وهو المذكور ق الظرفية اي زمان ق والمظروفية اي المصدر ق العاين اعني الشمس ق على ان في اي لفظ في
الظرفية المجازية او المجازي ق والا اي وان لم يكن بمعنى المذكور والقسم ق في الارسال وهو اسم الكتاب ق من قبيل …

اى المكان

اى المكان المبهم … والمبهم ق ما فسر المبهم وهو ان الحضر الهم من الزمان ما لم يعتبر له حدود نهاية الخ ق ينتصب باول الرن نحو جلست والمصدر و
المادون والمسند والمتعلق والمسبب بفعل له تمت مقامه وجلست مجلسه وادبته ما وراء … وسر … وينتصب ايضا كل ما
فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق من مشتق منه نحو جلست موضع القيام … مكان السلو وقعدت بوضعك
ومكان … وجلست منزله فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وليس فيه معنى الاستقرار لا ينتصب فلا يقال المكان
… بيت موضع بكير ق واما نحو دخلت اعلم ان ما بعد دخلت … بعد دخلت وسكنت ونزلت ينتصب
على بعد الظرفية … دخلت عليه … الدار ونزلت الحياة … اي بحسب النص و
نحو ضربت زيدا تأديبا فان التأديب مقدم على الضرب بحسب التصور اعلم ان التأديب علة ما دلته ق او كالتحقيق
مثل قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن مقدم على القعود بحسب التحقق اعلم ان الجبن علته الحقيقة ق انه ينتصب
عنده الى … شرط المفعول له لان التأديب فعل … وقع عليه الضرب ق وقعدت عن الحرب جبنا قبل
لو قال … اي اصلح بمقام المنازعة الزجاج … بخلاف العقود ق والظاهر
… ق ويحتمل ان يقال … في قوله قعدت عن الحرب … ق تو يخفى عليه
اي على الزجاج بان يقال ان ما ذكره الزجاج من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا … تأديبا فان
معناه ادبته بالضرب تأديبا … بينهما بان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا … مضمون
العامل … غير جار في هذا المثال اعني قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس بيان الجبن … بيان
عليه فبهذا … بالتمثيل ق لكان اصح لانه لا يعلق التأديب بالمفعول المطلق لان الشئ … بالمصدر بل …
… وقال البعض انه ق لو قال وطاربه … بمقام المنازعة الزجاج …
منازعته بخلاف العقود ق والظاهر اجلالة لكون الشئ … بخلاف الجبن ق ويحتمل ان يقال … فوقه
قعدت عن الحرب جبنا ق تو يخفى عليه اي على الزجاج بان يقال ان ما ذكره الزجاج من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا
وبيانا وبيان … تأديبا فان معناه ادبته بالضرب تأديبا وصحة الحمل بينهما بان يقال الضرب هو التأديب
فصار مثل ضربته ضربا … مضمون العامل والمفعول غير جار في هذا المثال اعني قعدت عن الحرب جبنا فان القعود
ليس بيان الجبن ولا يصح حمل الجبن عليه فيكون توبيخا بالتمثيل ق ويتنبه على عدم تحقق اي تحقق الزجاج
لانه لو تحقق … بعدم جريان ما ذكره في هذا المثال ق والا كتفاء … الامثلة … هذا المثال … المفعول له
وقال البعض المحقق انه لو قال ق وطاربه شيئا عنه … اي اصلح بمقام المنازعة والظاهر …
يعني ان … من قولك قعدت عن الحرب جبنا … المحاربة والمنازعة والمعلوم … من قولك وطاربه شيئا عنه
شبرت المحاربة والمنازعة والظاهر … وهو مقام المنازعة فيكون قوله وطاربه شيئا عنه اصلح
بالمقام ق ويحتمل عطف على ما فهم من التنفير السابق اي وجه الاصلحية ما ذكر في … ويحتمل ان يقال في وجه
الاصلحية ان فيه اي في قوله وطاربه شيئا عنه توبيخ عليه اي على الزجاج ووجه التوبيخ انه لا يخفى … وطاربه

شيء عنه او افكر في حكم المنازعة الا ما ربع ومنازعتي بشيء عنه جدا دائما ادركه ومنازع عنك ليس بشيء عنه ولا يخفى عليك ان
المراد به الغاية المنازعة كناية عن التحقق والحمل على الظاهر والتبادر فيكون المراد منازعتي بالتحقق والحمل على الظاهر والتبادر
فيكون هذا الاحتمال اصح وصحة الاحتمال في انتساب احد على كافية في المحل ق وتنبيه لانه لو تحقق يعلم عدم جريان ما ذكر في هذا
الاحتمال ق فكيف يصح اي فلا يصح فالاستفهام انكارية ق مصدرا ومفهوم المصدر جزء مفهوم فعله وبين هنا ليس كذلك لان
الجبن مقدم فلا يصح كونه مصدرا آه ق كما في ضربت سوطا اي ما يقال للسوط مثلا المصدر من غير لفظ فعله فكذا الاتيان للجبن
والضرب مصدر من غير لفظ فعله ق على هذا التقدير اي على تقدير الثاني لا على التقدير الاول لان التأديب مثلا ليس نايبا
عن ضربت ق اي يصدر قوامهم آه فالصدق في الاول والثاني في الاخرة فلم يتحد فاعلهما ق بان يكون اخره اي اخر زمان المفعول له
ق اول الحدث اي اول زمان الحدث هذا ناظر الى الاحتمال الاول اعني قعدت عن الحرب جبنا ق او بالعكس اي بان يكون
اخر زمان الفعل اول زمان المفعول له هذا ناظر الى المثال الثاني اعني شهدت آه ق او بغير ذلك اي بان يكون اوسطه اي او
سط زمان الفعل زمان المفعول له فان المفعول له اول الحدث او اخره ق ما هو محل الفائدة آه لانه اذا جاء معه فالمقام
الفاعل والمسند الفعل اليه يكون فيه فائدة ومناط الفائدة واذا اسند الى المصدر المؤكد لا يكون فيه فائدة ومناط الفا
يدة لولا انه الفعل على المصدر ق من غير تخصيص ولا فائدة وفيه لان معنى المصدر بلا تخصيص يفهم من الفعل من
غير احتياج الى اسناده الى مصدره ق فان الالف آه جواب ان زيدا فيه مفعول معه فان قيل مع الى علمه كون زيدا مفعولا
معه قلنا ان زيدا في المثال المذكور وقع منصوبا في الاوجه ليعطف على الكاف لكونه ضميرا مجرورا فتعين كونه مفعولا معه
بالضرورة فلا يجوز آه لعدم مصاحبته معمول فعل لان الغالب يصدر من طلوع الشمس كما يصدر من زيد ق وعكس
آه هذا جواب عن ظرف الاضفتي ق ولو ترك الناقة آه لان الفعل مشاركته لناقة في كون الناقة متروكة كما في كان واحد فان
المطلوب انما الذي هو ترك فيه الناقة مع ولدها ق في كل رجل وضيعته فان قيل لم ينصب ما بعد الواو على انه مفعول
معه اجيب بان ما بعد الواو وانما ينتصب اذا كان قبل الواو فعل او معناه والا فلا ينتصب ق اعطى النصب آه
فيكون ما بعدها منصوبا بنصب الظرف ق على انك آه اي عبارة عن استوى الماء والخشبة ق كما جاز تقديم المعطوف آه
مثله ان المحققين من النحاة ذكروا ان تقديم المعطوف جائز بشرط تنتفيه الضرورة وعدم تقديمه على العامل وهو ان لا يعطف
الحرف او في الجملة اعني الواو والفاء وثم واو ولا ق وبجعلك آه فمع هذا لا يكون المعنى وان الفعل لفظا يتناول
المقدر بمقابلة قوله وان كان معنوي فلا يصح اشتراط الثاني بلا تعسف وعلى هذا اوجه قوله المعنى والاول اوجه تأمل
تعرف ق اظهر لان المعطوف عليه منصوب ق واما في السعة آه واذا ارادوا وجه الجواز في السعة فلينظر في بحث
العطف الى الشرح قوله نحو مررت بك وزيد ق والارحام بالجر فان الارحام معطوف على الضمير المجرور في به بلا اعادة
جار وهذا في السعة ق كلمة الاستفهام لانها تدل على الفعل غالبا وقوله وحرف لا بد له من متعلق والفعل اولى
بان يكون متعلق له ق يعني الفعل والصفة او تقع مصدره ق والا طريق ويكلا ضربا كما اراد منهما
معا المثال [illegible] الذي ان ذكر في الجميع اعني قوله هذا لك وابالي وانت وزيدا ق ثم انقلب اي مثلا ان
الركوب

ان الركوب في جاء زيد والكتاب ينتقد الى الجلوس في فيه ق مثالبا وانما قال غالبا لان الحال هو كثيرة لا تنفك غيرها ق اي مقدرا بيان الخلوة
كان [illegible] فلما ليس الجنة ليس في حال خلوه [illegible] في حال تقدير الخلو حال اعلم ان الاصل في هذا التقدير مقدرا خلوه [illegible] حذف ا
بظيم وهستر في الصفقة كما في اصح الوجه ق ليس هيئته لان قيامه ليس مخصوصا بوقت من الاوقات فلم يبين الهيئة
ق بيانهما اي بيان الفاعل الاتيان او مفعوله وبيان زمان الاتيان ق واحد المؤكدة اسم غير صارت آه [illegible] الحق
لا تنكر لان قوله لا اشكال حال مؤكدة وليس بكم اللهم الا ان يقال لانه انه حال عنه ق فاعل يعني انه لا اشكال ان المراد من الفاعل
والمفعول المذكور في تعريفي اي ما هو الفاعل والمفعول النحوي لانه المتبادر [illegible] يجب حمل الفاظ التعريف على المتبادر
منها واذا لم يكن صادق عند [illegible] عليه الاعتراض المذكور ق او المفعول واعلم ان الحال تدل على هيئة ما قام به الفعل
او وقع عليه وهو لا يعم في الكلام النحوي الا فاعلا او مفعولا النحو با وما يقال من نحو قام الضرب بزيد او وقع عليه فهو عبارة
عن معنى ضرب او ضربته وبيان له فاعل [illegible] وليس [illegible] الفاعل ق ليقع الحالين بحسب صاحب نحو
لقيت زيدا مصعدا متحدرا فالاول للثاني والثاني للاول ليكون الفصل واحدا اولى من فصلين ق لزم جواز الحال آه
واعلم ان الاصل في التعريف ان يكون للافراد وبالافراد لكن لما كان طرد التعريف متعذرا او منعكسا اعدل الى التعريف للجنس وبالجنس
ومعنى هذا التعريف ان في المحدود وافراده ما يوجد منه هذا المفهوم فليس من افراد الحد وما يوجد الله فمع ما يقال
من انه لا يخفى ان الحد فرع [illegible] لزم جواز الحال عن المفعول فيه ق وينتج آه ويمكن دفع الاشكال بان يقال ان المراد
المخصص بالمعنى [illegible] ان يقال مثل الفاعل والمفعول غيره كما سبق لان مراد هو هلا بالمعنى [illegible] الحقيقة فيه
مراد الحكمي لكنه خلاف الظاهر ق لا يصير فاعلا معنويا لان فاعليه زيد معنى لا تحاده مع الضمير الذي فاعل الظرف والفاعل
المعنوي على التفسير المذكور هو كون الفاعل المعنوي اي باعتبار المعنى الذي [illegible] الكلام الا باعتبار اللفظ
ومنطوقه فلا يكون فاعليه زيد في قوله وزيد في الدار فاعلا فاعلا معنويا على التفسير المذكور ق مع تقارب الاسم المراد من
الاسم لفظ اسم الاشارة ومن الفعل فعل اشير المفهوم من الاسم الاشارة ق وكانه اي هذا جواب عن دخل مقدر وهو ان يقال
ان التفصيل [illegible] لانه توطئة لا اختلاف والى [illegible] الظاهر قوله وشرطها الا قوله وجب تقديمها عن قوله ولا تتقدم آه ان يكون
ما هو توطئة له عقيب ذكر التفصيل ق اي من صيغة اي من قبيل ذكر العام [illegible] وارادة اي [illegible] واما آه
يعني ان في قوله قيد والسؤال ينافي المعلومية لان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون معلوما ومجهولا الا باعتبارين مثلا يكون معلوما
من حيث [illegible] ومجهولا [illegible] الا بتقبيلتين الا غير [illegible] هذا الفعل جواب عن سؤال مقدر كانه قيل
انه اذا صح ان يكون المفعول له معلوما فكيف يصح السؤال عن المعلوم ق لكان الحسن ويعلم ان يراد باعوصوفته اي محمو
مجازا [illegible] واراده اللازم فيتمثل النكرة المضافة ق ولا يخفى انه ان هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال انه اذا
وقع الجملة صفة [illegible] اجيب بقوله ولا يخفى آه ق والاستثناء هذا جواب دخل مقدر وهو انه قلتم ان الاستثناء
الممنوع يكون الشيء لا لغيره ق اي لكل واحد آه جواب عن سوال مقدر كانه قيل ان ضمير متناول [illegible] يرجع الى الاستثناء و
[illegible] شنه باعتبار الجماعة فاجاب بقوله اي لكل آه ق فيه ان هذا الانسب آه يعني مراده [illegible] مستقلة

يوجب التقديم فوجب التقديم في الصورة الاتية وان كانت النكرة النائبة محضة مع الاسم يجب فيه ق اولام الموصول نحو الضارب زيد هو
قائما ولا يجوز تقديمها اي الحال على عاملها لان الاسم جزء ولا يجوز تقديمها على الاسم الموصول وهو بعض ولذا لا يجوز تقديمها على سائر الموصول لكن
يجوز تقديمها على عواملها ق فيما عدا اشتهر زيد قائما كالحال اي عمل العامل المعنوي في احد شيئين اي حالا على الحال فيجب يلزم ان كل منهما
اي حالين متعلق منهما بقوم احدهما على العامل المعنوي ويتاكد الى اخرى كالمثال المذكور فان الواو في اي الحال معنى التشبيه وهو يدل
على حالين حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه يستدعي طرفين والتقديم تعلق حدث المشبه فيجب اليه وهو زيد والتقديم تعلق
حدث المشبه به فيجب على كل من الاحتمالين ق كما مرت الاشارة حيث قال المتنبي لا الحال جعله في شرحه مثل زيد في الدار قائما مثل
لا للفاعل المعنوي وجعل متعلق الظرف كحكم العامل المعنوي ق الا في صورة واحدة واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني
نحو جاءني راكبا زيد بمشقة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل والحال والى الفاعل فلا يكون الاضمار قبل الذكر ق كما مرت الاشارة
اليه اي في بيان قول المص ما يبين هيئة الفاعل آه ق والتاء الاتية للمبالغة جواب عن سؤال مقدر وهو ان الالف مذكر و
التاء مؤنث وهي الحال يجب ان يكون مطابقا لذي الحال وحاصل الجواب ان التاء فيه للمبالغة لا للتانيث كعلامة والمعنى واما
ارسلناك والكافة اي مانع الناس من الشر والكبائر مبالغة فيه ق فعلم لك ان لا يشترط ان يكون آه واني اورد مثالين لان الحال
الموطئة موصوفة بالمشتق اوفي حكمه فمثال الموصوف بالمشتق نحو جاءني زيد رجلا بهيا مشتق من بهي ومثال الموصوف بما في
حكمه قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ليس بمشتق بل في حكمه ق لان تبعيد و[illegible] لان الحال فيه يدل على الانقضاء وهي الحال يدل
على عدم الانقضاء فلا بد من لفظ قد لتقريب الماضي الى الحال ق وسفه نفسه ما نفس بيان الابهام لان السبق يجوز
ان تغيير ... وغلامه فاذا قيل سفه نفسه ببيان والجزء في نحوه ق كما سيجي حيث قال الشارح في شرحه نحو على التمر مثلها
زبدا ق كما اشرنا اليه في تحقيقه قال الشارح في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له ق الى الموصوف كالشعير والحنطة
وغيرهما ق الفصيح وجه الافصحية ان تشبيها منا بالعلم افصح من تشبيهه الى بالتشبيه ق كما في خمسة عشر آه في
ارادة تحقيقه فيرادع الى السعيد على في هذا المقام ق ولا جواب جواب عن سؤال مقدر وهو ان جلسة من بفتح الفاء والسر في
الكلام الشعير ليس من المجلس الذي نحن فيه فان الجنس هو هنا ما هو المجرد عن التاء والهاء فاجاب ان جواب الشارح مبني على تسليم ان
جلستها من جنس على التنزل واما في الجملة يتحقق ان المثال الذي صورته غير اي الا عن المنافية ق قال رضي الله اعلم انه لا
ان عرض المحقق من هذا القول دفع اعتراض الشارح على المص المفهوم من ايراد المصدر بالمثال التشبيه بالجملة وهو انه اورد المصدر
مثلا لا المنافية فيما بعد مع انه المتعلقة بشبه الجملة كما ذهب اليه الشيخ الرضي ق من حيث انه فاعل بمعنى بينا واي شبت الحكم
بهم في المعنى ثبت الصفة للصفة لها كان زيد قائما وهو في تاويل ثبت القيام لزيد ق ان المنصوب اي المراد بالمنصوب
قولهم لفظا ومعنى ق في قولهم آه صفة عبارة اي الواقعة في نحو آه ق ان لشر ابتداء آه ببيان لعبارة النحاة وقوله
تميز عن النسبة تقديرا في بعلة ان المنصوب في عبارة النحاة والضمير في قولهم راجع الى الى دون العبارة ق اي كالتميز آه تقديره
ان تشر كالتي مبتداء لفظا ق بمعنى كالتي لفظ مبتداء هذا ناظر الى قوله آه تشر مبتداء لفظ فقوله لفظ فاعل كالتي ق وكالتي معناه
فاعل هذا ناظر الى قوله فاعل معنى لقوله معناه فاعل كالتي ق في القسم الاول وهو التميز عن ذات مذكورة ق مطلق اي سواء كان

كان

80

كالمنصوب عندي لوا ق وفي قسم الثاني اي التميز عن ذات مقدرة ق مطلق اي سواء كان كلا التصب منذ او المتعلق ق ونحو
آه هذا التفصيل الا ان يكون علة الخفاء العوام تفرقهم التميز على عامله الاسم التامة ق وفي الحكم عليه اي في كونه محكوما عليه بمتصل
ومنقطع ق ايضا اي كما كانت كافية في تقسيمه ق ونحو قسمي في انواعه اي معلومية هذا الباب غير كافية في كونه معلوم عليه
اي المحكوم عليه لا بد وان يكون امرا معينا معلوما [illegible] يفيد الحكم بالشيء عليه ولا يستوعب ... القوام المعلومية فتامل ق
كما اشير اليه حيث يقول في شرح قول المص وهو منصوب ... تقسيمه اعني المذكور بعد الاول ولا فخوا ايها
ق وتقسيم الى قسمين فان قلت هذا ليس تقسيم الكلي الى الاجزاء وفي ذكرها والتقسيم الكل الى الجزء ... لان ان يكون مقوا
طبا لا متعين كما قيل يمكن ان هذا من الاخبر باداة فهو المشترك بين القسمين على وجه التعميم المجازي وعلى ان يكون مرادا
به اللفظ ويكون بالاجمال المدلول على الدال ويعبر ... الله اعلم وقال البعض انه الطف في تقرير الاشكال ان المص ا
عتقدت ان المتنع على نوع الاسم الدال عليه فلولم يقتصر هذا الاعتراض احدهما مخرج والاخر غير مخرج آه فمنع ان المستثنى المطلق
يمكن جعله في المذكور بعد الاله من جهته ان يكون المستثنى الدال فاذا اعتقد هذا اشكل عن المطلق اي المدلول من المنصوب
التي سبق من قبيل الاسماء وتقسيمه اي المطلق الذي هو المدلول الى قسمين متصل هو مدلول ومنقطع هو الدال ورجع الضمير
في قوله الاتي وهو اليه اي المطلق الذي هو المدلول وتقرير الدفع ان المراد من لفظ المستثنى عموم المجاز اي يطلق عليه لفظ
المستثنى فيمكن ان يراد منه المعنى الحقيقي اعني المدلول والمجازي اعني الدال ق فعلى من المنصوبات باعتبار المعنى المجازي و
التقسيم باعتبار معنيه ورجع الضمير باعتبار المجازي او ان المستثنى حال المدلول اعني الشخص المعين في نحو جاءني القوم الا زيدا
يجري على الدال اعني زيدا فيصح الحكم فحينئذ يبقى الاشكال يرجع الضمير في قوله الاتي فيحتاج الى ان يراد بالضمير في قوله الاتي هو اللفظ
على طريق الاستخدام الذي هو ان يكون للفظ معنيان احدهما حقيقي والاخر مجازي وههنا يكون المستثنى معنيان المدلول
والدال الاول حقيقي والثاني مجازي فيراد به الحقيقي وبالضمير الراجع اليه المجازي الذي هو اللفظ الدال والله اعلم ق
الى تطلق عموم مجاز آه فالضمير عائد الى المستثنى باداة فهو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجازي لا على عموم المشترك و
في كلام هو انه المنصوبات صفة الاستخدام ان اريد بالمستثنى المدلول اللفظ وكان حمل المتصل والمنقطع عليه حمل المدلول
على الدال وان اريد بعموم المجاز لا حاجة الى الاستخدام اعلم ان الاستخدام هو ان يراد بلفظه معنيان احدهما ثم يراد بالاخر الاخر
سواء كان آخر مثلا جاءني ثلثة رجال الا واحدا او على هذا القياس غيره وشرط البعض كون المستثنى اقل من المستثنى منه
البالغ بعد الاستثناء منهم السكاكي فلا يقال لفلان الف الا تسعمائة وتسعة وتسعين كما ذكره في العرى ق كما ظاهرا و
مما عدا او تحقيقهما سيذكر في قول ابن الحاجب ما خلا وما عدا ق بالا غير الصفة آه وانما قيد الا بغير الصفة
لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يرتفع المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا فان الله بعد الا التي [illegible] اي الالهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة كما في الواقعة ق ببيان للواقع لان
الواقع [illegible] الاتي للصفة غير ما خلا المستثنى كما سيجيء ق كلمة مخففة اي معدودة من غير اخلا
و ما عدا وما خلا وكاعدا وليس ولا يكون وسوى ق مطلق اي سواء كان كلمات مخففة ...

الا بعد الا وهو قد يسد الا الا انه لا يجيء مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصل وانما يمتنع بدل في الاشغال كما في حتى جليس ق
اصطلاحا لان المعنى اللغوي ... ق والنول بالاسلب فيه خلاف الموجب وكان الاستفهام ق بعد الا في كلام موجب وانما وجب
النصب فيه لان المواضع لفساد المعنى لان لو ابدلت زيدا في جاءني القوم الا زيدا من القوم لكان في تقدير تكرار العامل فيصار معناه جاءني
القوم الا زيدا وهذا عكس الوضع لان الوضع في القوم ق واذا في غير الموجب جواب عن سؤال مقدر تقديره فاعل من له
ان يتاب ق فيكون في حكم الموضع يعني اذا كان المبدل منه في حكم التنحية والعدم يكون المستثنى في حكم المستثنى الموضع وهو الذي
حذف منه المستثنى منه نحو لا ثبت الا زيدا ويكون المستثنى مفرغا في الايجاب يمتنع لعدم استقامة المعنى نحو ضربني الا زيدا بخلاف نحو
ما ضربني الا زيد على ما سيجيء في المفرغ والله اعلم ق في سهو المعنى اي باب الاستثناء ق في باب الاستثناء انما قيد به لان الكلام
التام المصطلح عليه في غير باب المستثنى الاستثناء وتحمل الكلمتين باسناد المقصود لذاته فلم يكن الخبر الجملة ولا الصفة الجملة
ولا الحال التي كانت جملة وغير ذلك من الجملة الناقصة كلاما تاما ق ويعتد عطف على قوله فقال الشارح قوله بعد الا متعلق
بمحذوف كان بهذا استوجبا بعيد والاقرب كما قال الفاضل المحشي ان يكون قوله ان يكون قوله في الكلام موجب فيه بعيد ضربه وحالا
وان يكون مفعولا عطف عطف عليه والمشارك في حكم المستثنى بعد الا بجملة منه وانما يجعل الشي قوله او مقدما عطف
على قوله بعد الا لانه المستثنى في الحكم في كلام الموصى ق وذكره اي كون المستثنى مقدما وكونه بعد الا ق من العبارة
اي من المصنف على تقدير العطف على قوله بعد الا ق وهو خبر كان وحال جواب عن سؤال مقدر كانه قيل على هذا اي على ان
يجعل معطوفا على قوله في الكلام موجب لم يطابقه اي المعطوف اعني قوله ومقدما ومطلق والمعطوف عليه اعني قوله
في كلام موجب في الاعراب مع ان المطابقة فيما ... طاهرا باعتبار تقديره وهو خبر كان ق بما قبل الا من الكلام فقوله الكلام
بيان لما في قوله بما قبل الا في هذا الكون لفظ ما عبارة عن نحو جاءني القوم فيكون العوامل في المنقطع مجموعة وهذا اي انه
للسببية لانه فيه عند الفعل ومعناه فقط والمحصل لانه فيه عنده المستثنى منه فقط مع انه لا يصح اطلاق الكلام
على كل منهما اي من قال جاءني القوم مما فالا ما يمثل ق والا في المنقطع اي لفظ الابتداء وقوله لكن خبره ق متعلق
بمنصوب الملحوظ بحكم الاستثناء بالعطف وجواز الفاضل الهندي والفاضل المحشي عند الغفور ان يكون خبرا محذوف
ولم يلتفت اليه المحشي عصام الدين لان ارتكاب الحذف بلا ضرورة ليس بجيد واذا المنصوب فليس بمحذوف
بل ملحوظ فافهم ق مقدرة ... فليس بمخصص باعتبار كما يحكي ان يتيه ... الاختصاص من تمثيل الشيخ ق
لان صيغة الفعل ... فعلا وما خلا وما عدا اي وقت فلما ... جمع الضمير الى ... انه لا يكتب ... ورد
ق لا يستعمل اي لا تتغير لا يكون الا غيره ان يكون وما كان ولم يكن عصام الدين ق معناه اه ويقدر من رجع
الضمير الى مصدر الفعل المذكور وتقديره مضاف على زيد وهو مصدر الفعل ايضا اي جاء القوم ليس مجيئهم مجي زيد و
لا يكون مجيئهم مجي زيد ق فيما بعد الا اه قوله فيما بعد بدل من قوله والنسخة ... يقع فيه ظرف متنازع فيه
على ان فاعل الثاني وحذف الظرف من الاول فيكون العمل للثاني ويكون العمل يجوز محذوف ق وعلى تقدير النسخة
الاولى ... فيه والنسخة الثانية ويعمل لا ... ق ... فعلها اي يجوز ويختار
ق وبالاخر

ق وبالاخير اعني يختار ق ان يبدل بعض من الكل واعلم ان هذا البدل في باب الاستثناء يخالف سائر الابدال من وجهين الاول
عدم احتياج الى الضمير الرابط المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض والثاني انه لا يحتاج اليه لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء
منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير والثاني ان المبدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء ق
اي بنوع من الحمل اي بنوع من مجاز بان يقول المراد بالابدال صالح ... بالواسطة والا لا يصح قوله واحد ابدل الا صالحه
لانه من التوابع الحكمة فيكون اي كنته بالتبعية ق الا الظاهر وجه الا الظاهر يعني انه لو قال ثبت فاعيا لكان موافقا لقوله ثبت زيد ايجابا
وانما قال الا الظاهر اه لان اثبت بعيد الدوام كما يظهر مثلا من ثبت اللغة على المجتهد في بيانها فلا احتياج الى ان يقول قائما
اي مستلزم اي ملزوم والا لزم الاثبات ق للصور الاربع وهي لا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا ... اه وما جاءني
من احد الا زيد وليس زيد ق لكنه اي نصب عمرو على الاستثناء ق نصب لا انه اه وهو فاعل ضعف بخلاف لا احد فيها
الا عمرو ولان العامل فيه هو القياس عامل ق ابعد اي كما قبح قوله سكان في الاطلاق ق لان من آه فلم يفيد ... ينهم
ما قصد ... قوله اتلاق ... لا من الاستثناء آه اتفق ق يعني انه علته آه ... ان النفي علته تامة تحمل على ان و
جر او علته يحمل على ليس لان العلة الناقصة يحمل ... ما على ليس بجمع النفي والنفي اي لا ... على الجملة
الاسمية ولا دخول على المعارف والنكرة ... دخول الباء على خبر ما النفي فقط ... العلة ولو كان النفي فقط علة
تامة لم يكن عمل لا النافية وغيرها ق على ليس وان الاول ناظر الى ما لان ما عملت مشابهته ليس والثاني ناظر الى
الا لا ان النفي ... عملت مشابهة ... المبالغة فان اردت التحقيق فانظر الى قول المحشي في بيان جر لا التي لنفي
الجنس ق جاز اعتبار رد الى المقدر بلا ضرورة فان ... الحروف الزائدة وفائدتها التوكيد والتحقيق يكون الا معدوم ... زيد
اعتبار المقدر بلا ضرورة ق كما تحكي فيه من ... لا احد فيها الا عمرو ولانه اعتبر فيه ذلك المقدر ... البدل على اللفظ ق والتناع
وقوع ... جنسه اه ... جاءني القوم ما عدا زيدا كما تقول جاءني القوم ما عدا زيدا لان الفعل لا يجر ما بعدها ... ونعل
فيجوز نصب ما بعدها لانه ... الاجابة لكم قوله تعالى ما ثبت ... وان لم يكن ... فاستثنى ويجوز ... الا
لو ... ق كما قال بعض ... ان اعلم ان ... اذا كان مضافا ... فليس ... العلم لا ... واذا
لم يكن مضافا فهو علم غير منصرف للعلمية والالف والنون ق لان ذلك فيه ... والاعتبار بالاصل ولهذا قال الفاضل ...
حيث قال ... ما تضمن معنى الحرف على الدوام ... الواضع على التعيين ق من كونه آه انما لا يكون موصوف
الا مقدرا ... لان ... صفة ليس على الاصل فيكون فيه نوع ضعف فوجب ذكر موصوفها ... بعلم
وصفتها بخلاف موصوف غير لان كونه صفة على الاصل فيعلم وصفته سواء كان موصوف مذكورا ومقدرا ... اب
ق ان سوى في الاصل صفة ولا يجوز في سوى القطع من المضاف اليه كما يجوز في غير ... والتزم بعضهم وجوب اضافته الى
المعارف فلا يجمع جاءني القوم سوى رجل فيه طويل وهو الظاهر من الكلام ق ثم جر الحد عبارة الرضي ثم جر عن الظرفية مطلق
معنى الاستثناء ق والكوفيون نظروا الى ذلك ... معنى الظرفية الى معنى الاستثناء ق ان اه ... وهو
ان ... في تريق استثنى ... ان ... في ... [illegible]

المحقق يلزم تنوين الشيء بنفسه ق واقعا بعد دخول ال بتركه قوله على الصحيح وهو مذهب الخليل والا فلا تقدير ان يقال اخذ خبر [illegible] وتنوين الشيء
بنفسه وان الكوفي دفعه باعراب المضاف في التنوين ما يجيء خبرا اعلم انه لا معنى للدخول بدون الصلة وان قدر ضمير يعود
المحل [illegible] وان قدر غيره فلا يستقيم المعنى اللهم الا ان يقال الدخول الضمير الراجع الى الموصول فيكون المعنى [illegible] الذي
[illegible] بدخول كان عليه ق لانه مقدر فعلهم [illegible] ان كان الخبر ماضيا [illegible] لفظا ومعنى لم يجز [illegible]
على اطلاق [illegible] ذلك [illegible] مذكور ق والفعل المقدر [illegible] بسبب التقدير والدلالة على الفعل المحذوف ق
اي قرائة [illegible] مذهب البصريين يكون معنى البيت لان كنت ذا نفر [illegible] فان قومي لم [illegible] الكلام البصري وعلى
مذهب الكوفيين ان كنت ذا نفر فان قومي [illegible] مستقبل فان قومهم لم [illegible] الكلام البصري اعلم ان الكوفيين مستغنون عن ذلك
اي عن تقدير الفعل ق بحسب [illegible] الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس تعمل عمل ان المشابهة لها لانه ادا [illegible] الا تثبيت
ولا نفي [illegible] لا على ان حملا للنقيض على النقيض وان الاجزاء ان التحقيق [illegible] ولا التحقيق النفي فحمل لا على ان من حيث انهما
نظير ان من حيث التحقيق ق وقيل في اقرانه اي في [illegible] مثل [illegible] غلام [illegible] قوله [illegible] المسند اليه الذي
[illegible] فيه [illegible] المسند اليه خبرا ق وعليه اي يرد عليه ق ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم
فاعله اي المسند اليه وقوله خبرها يعني انه ايضا انه يلزم حذف مفعول ما لم يسم فاعله مع انه غير جائز [illegible]
[illegible] الذي [illegible] اليه خبرها لانه [illegible] وقدم في باب [illegible] حيث قال [illegible]
[illegible] الرضي ان [illegible] المضاف [illegible] او [illegible] اي [illegible] او تعطف
وعلى ان يكون المعطوف والمعطوف عليه [illegible] سواء كان علما نحو يا زيد وعمرو [illegible] الا اعلم
ق بخلاف ما جاء [illegible] انه لا يجوز [illegible] رجال [illegible] ق نحو [illegible] وفي [illegible] الا بن
الاضافة اللامية [illegible] لا يعتد به ق لنفي اي [illegible] ق على [illegible] اي [illegible]
بفصل ق واذا [illegible] فلم يجب [illegible] اللفظ [illegible] المعنى [illegible] موقوف [illegible]
المعنى الجنس ق والنكرة اي وجب [illegible] وهو [illegible]
[illegible] ظاهرا او حقيقة [illegible] وجب [illegible] ظاهرا [illegible] ق اي لا حول اي لا [illegible]
[illegible] ولا طاقة [illegible] والصدقة والصوم والحج وغيرها
الا بالله [illegible] ق واحد في [illegible] ق [illegible] ق وانما جاز ذلك اي رفع [illegible] الواحد
بلا الاولى والثانية مع انهما [illegible] مستقبلان [illegible] كل واحد منهما [illegible] لا يجوز توارد العاملين على معمول
واحد [illegible] العلة [illegible] حقيقة لان [illegible]
[illegible] حقيقة على [illegible] مستقلين [illegible]
[illegible] ق وانما جاز ذلك اي رفع خبر الواحد بلا الاولى والثانية ق [illegible] لا يقول

[illegible]

[illegible] وفي [illegible] ولا [illegible] ان يكون التقدير موجودا وعدم التقدير موجود ق [illegible] زيد او [illegible]
[illegible] الثانية [illegible] ق الا [illegible]
[illegible] عدم الاحتياج الى التاويل [illegible] واحد وانما قال [illegible] موجود وصحيح ايضا بتاويل [illegible] احد
ق ذلك اي في العطف على المحل الاول ق مضى [illegible] لم يمض [illegible] ق كما في [illegible] زيدا قائما وعمرو وقد
[illegible] في بحث حروف المشبهة بالفعل [illegible] لفظها [illegible] عصام [illegible]
[illegible] الثانية [illegible] لانه جاز [illegible] ق [illegible] الثلاثة [illegible]
[illegible] الحصر ق فالاولى [illegible] حيث [illegible] عليه الشارح
[illegible] ق مصدر [illegible] مطلقا [illegible] مفعول مطلق [illegible]
[illegible] رفعا ق وجه البناء ان تابع المنادى [illegible] حكم المنادى [illegible]
[illegible] المنادى [illegible] توابع المنادى [illegible] بناء تابع اسم لا [illegible]
[illegible] بهذا الاعتبار اي اعتبار [illegible] ق والمعاني الاخر [illegible]
والاضافة [illegible] والعلة اي علة حذف [illegible] او علة عدم حذف [illegible]
ق [illegible] ضعيفة [illegible] غير منصرف [illegible]
ق [illegible] ق فلا [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] المصدر [illegible]
على كون المضاف اليه [illegible] التعريف [illegible] التعريف [illegible]
على موقوفة [illegible] حقيقة [illegible]
الاصطلاحي [illegible] ق مع ان [illegible]
عن سؤال مقدر وهو ان يقال [illegible] اللفظ [illegible] ق ولا [illegible]
ان هذا الاسم لا يثبت [illegible] موضع [illegible]
[illegible] والجواب ان هذا الاسم [illegible] والله اعلم
ق والتقدير اي [illegible] اللفظ فافهم ق لا [illegible] غير مختصة
[illegible] ق وفيه ان المصدر [illegible] اسم الفاعل او المفعول والله اعلم
ق [illegible] ق والقول [illegible] سؤال مقدر كانه قيل [illegible]
[illegible] اقسام [illegible] ق لا [illegible] اي [illegible] اللفظ والتقدير صفة
حرف [illegible] اقسام [illegible] فافهم ق [illegible]
الذي [illegible] معناه اي [illegible] ان الواجب [illegible]

او في مثال العبارة قلب اي بحو اسمه هو تنوينها اعلم ان الشارح اراد بالتجرد الانسلاخ فيكون مجازا مرسلا بذكر السبب وارادة المسبب
وانما ارتكب الشارح التجوز لان التجرد في اللغة يقال جرد فلان ثوبه اي عرى عنه فيستلزم الاصل بطريق حقيقة لا استلزام الطارى الزائل
لا بطريق التجوز فيه والانسلاخ بمعنى الانتزاع فحينئذ ان يستلزم الطارى الزائل والاسم الاصل والتنوين والتنوين الطارى الزائل والاول
اما ان يجعل من قبيل التضمين او وجه الارادة بمعنى اللازم من الشيء من قبيل المجاز والتضمين شايع واسع من قبيل الحقيقة مع الاتصال
الى مجاز فيما امكن الحقيقة تقدير [illegible] ق التحول بالقلب اي من قبيل [illegible] الخوض لان المعنى [illegible]
الى الناقة الله اعلم ق يحمل على الحس الوجه آه ووجه الحمل [illegible] المضاف الصفة والمضاف اليه [illegible]
بالادام فافهم ق ولو كان التنوين الى قوله وجه بيت الله فان التنوين فيها مقدر وسهو كذا في افندي ق تصحيح [illegible]
اي تقديره انه لو كان فيه تنوينا او نون الحرف ق في تحقق شرط الشيء اي اضافة الغلام الى زيد واهم [illegible] تقديره انه لو كان
في الغلام تنوينا او نون الحرف ق تحقيق ذلك الشيء اي اضافة الغلام الى زيد الله اعلم ق [illegible] بحذف المعطوف اعني
والمسنوى لانه في حكم الصفة في [illegible] والاضافة الى معمول فلا فرق بين [illegible] ق وكذا حال الباقية [illegible]
جمع يوف بالتاويل ق [illegible] وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان الله اعلم ق لانه اي قطع الاضافة ق
لزم ارتكاب مجاز كثير ق لانه ان ارادت الاضافة بمعنى نزاع الاضافة بمعنى اللام لزم ارتكاب مجاز كثير الله اعلم ق ولا يخفى
آه [illegible] على الشيخ الرضي الله اعلم ق وسهو اي [illegible] ان اللام اي في الرجل [illegible] ق مشترك بينها معهودية [illegible] اي زيد
مثلا لان المراد باللام في الرجل معهود [illegible] ق وبينها معلومية الجنس اي رجل مثلا لان المراد باللام
في الرجل معلومية جنس رجل ما سوى [illegible] الله اعلم ق واما اللام [illegible] توجيه مراد الشارح الله اعلم ق باد [illegible]
عنايته وجه العناية ان [illegible] قول الشارح على خلاف وضعه [illegible] الحرف [illegible]
بالوضع في قول الشارح وذكر [illegible] على خلاف وضعه الله اعلم بحقيقته اي [illegible] ق وكذا [illegible] اي مثل واحد وعبد
يطلبه يليق الله اعلم ق ان يكون مؤكد [illegible] وخبره محذوف تقديره ان يكون مؤكدا كذا والتوسعة على حذف كذا قوله و
كذا [illegible] وقيل قوله ان يكون من الافعال الناقصة بمعنى ان يقع [illegible] الاحتياج الى تقدير الخبر الله اعلم ق صدر بلبله
لان الظلم فيه لا [illegible] المضاف الاول اعني صدر [illegible] ما يقوم عليه اي المضاف الاول من صاحب ذلك المضاف
فتقدير مثال [illegible] صدر بلبل وكذا قوله [illegible] الله اعلم ق الا [illegible] مثلا اذا قيل جاءني
غير [illegible] وغير زيد [illegible] كل [illegible] الافات [illegible] زيد فافهم ق [illegible] مثلا والتوسعة على تلك
[illegible] قوله [illegible] علمية موثثة [illegible] حرف في [illegible] غير المنصرف من بيان [illegible]
[illegible] ق فان [illegible] العلم قد يكون باراد [illegible] اشتهارا وصافه نحو لكل فرعون موسى اي لكل ظالم عادل الاول للاول و
الثاني للثاني واى لكل مبطل محق الاول للاول والثاني للثاني [illegible] ق نحو زيد الشجاعة اي غاية [illegible] الا
ضافته اعلام الشجاعة لا التوسعة والتخصيص والاعلام من [illegible] الله اعلم ق وهو [illegible]
[illegible] العلم [illegible] الحقيقة [illegible] ق يعني ان المتفق [illegible] والاعلام [illegible] مرتبة المعرفة
متفاوتة

متفاوتة بالاعلى والادنى [illegible] العلم [illegible] مرتبة المعرفة بلام التعريف فلو [illegible] العلم [illegible] الا ان تحصل
لا بهذا على مرتبة فلم يلزم [illegible] ق فقط يعني ان دليل الشارح لا يثبت مدعاه لان عدم ثبوت الاسم في موضع لا يثبت
عدم ثبوت في موضع الآخر وانما [illegible] الفاضل [illegible] عبد الغفور [illegible] قوله فقط يفيد [illegible] لانه يعني الا الكسرة
[illegible] الفاضل [illegible] ق [illegible] الظرف ق تلفيه الا [illegible] فاعله وهو يكتفي على
سبيل التنازع [illegible] معمول [illegible] لانه [illegible] والاولى [illegible] عبد الغفور
اي [illegible] الله اعلم [illegible] كان مصدر [illegible] يكون [illegible] لان مصدر [illegible] متعديا [illegible] سبيل [illegible]
ق [illegible] الاعلام [illegible] الفعل [illegible] الرفع [illegible] الرفع بالفعل [illegible]
والمصدر [illegible] الظرف [illegible] غير اعتبار [illegible] الفعل [illegible] ق والضافات ان
[illegible] اسم الفاعل والمفعول لان السبب [illegible] المتعلق [illegible]
[illegible] الفاعل والمفعول
[illegible] فاعلا [illegible] متعلقة موصوفه اعني رجلا
[illegible] ق وعلى الثالث [illegible] لان [illegible] الاضافة [illegible] كانت معنوية [illegible]
[illegible] معنى [illegible] المستمر [illegible] وجوه [illegible] الاستقبال [illegible] ق
[illegible] الاضافة اسم الفاعل الى [illegible] لا يجوز في ذلك
بل يجوز [illegible] المفعول لان اسم الفاعل صفة في المعنى والصفة لا تضاف الى الموصوف اذا كانت [illegible] في المعنى لان
[illegible] ق واذا [illegible] لان المستقبل [illegible]
لتحقق وقوعه [illegible] المستقبل [illegible] ق [illegible]
مفعولا لان [illegible] ق [illegible] الاضافة اللفظية [illegible] قيل لم يحذف [illegible]
[illegible] الصفة الى موصوفها لان الاتصال في اللفظ دون المعنى الله اعلم ق من [illegible] اي [illegible]
[illegible] اللفظية [illegible] من التعريف والتخصيص ق والاستدلال بالاحق على السابق [illegible]
[illegible] على وجه [illegible] كالاستدلال [illegible] ويسمى [illegible] وعلى [illegible]
ق كما يقال فلان [illegible] ق [illegible]
المطلق اعلم ان [illegible] على المطلق على اربعة اجزاء [illegible] ان يكون [illegible] على الدليل والثاني ان يكون
جزء الدليل والثالث ان يكون موقوفا عليه لصحة الدليل والرابع ان يكون موقوفا عليه لصحة جزء الدليل
والكل باطل [illegible] على الباطل [illegible] يتوقف الدليل على [illegible] الذي [illegible] الشارح الفاضل [illegible]
[illegible] ق لان [illegible] وهو امتناع تركيب الفاضل يتوقف على ابطال دليل الخصم والخصم
[illegible] قوله الا [illegible] آه ووجه التوقف بينها وقوله وابطاله اي ابطال دليل الخصم يتوقف

على اثبات المطلق ووجهه بيان الجملة فوقف الشيء على ما يتوقف عليه فلزم الدور الذي يشتمل عليه المصادرة فهو باطل اعلم

ان وجه الدور ان هذا القول اي وضعف الواهب دليل الامتناع الضمائر ذكره وذكر الامتناع دليل لضعف هذا القول

فيتوقف امتناع الضمائر ذكره على ضعف هذا القول وضعف هذا القول يتوقف على الضمائر ذكره فيلزم الدور وهو

مراد بقوله شوب المصادرة على المطلق والله اعلم ق اي هو مشترك الخ والمراد به هنا الجمع بقرينة المائية سيما اذا كان صفة

للمائية وهو هنا كذلك وهو انه اذا كان ق قبيل ق التثنية الا انه لفظ الجمع الجمع بل بتاويل كونه مؤولا الا ان المائية لا يضاف الا

الى الجمع ق اذا الرجع فيقيد الخ الحكم الذي ترتبط به صوف فيكون الحج او في معنى وجود الحكم في الصفة ح وكذا

في النصب لان ح بالاضافة او في نصب المثبت بالفصل واذا كان الخ مختار ح جاز حذف ما هو كثير شائع عليه وعامة

في بحث المبتدأ ق و هذا اي التبيين الرضي ق والمراد في احد قوليه يعني ان الا اذا قال مرة ان الضمائر مضاف

الى الكاف ومرة ان الكاف مفعول الضمائر ق اي مجموعها اي الضمائر ذكر فانما فاعل المفعول اعني قول جملة

المفعول المطلق اعني قوله وانما جاز اعني الضمائر ذكره ~~[illegible]~~ وفاعل المفعول له اعني الضمائر ذكر فا

تكرر اولا اي وان لم يكن بمعنى المجموعية لا يتجه الا ان فاعل جملة النحاة وفاعل جاز الضمائر ذكر المعنى الرضي ق بخباياه

علمتم لقوله او في جملتهم لولا لقوله اي المجموعية المراد ق على هذا التقرير والمراد في هذا التقرير ~~[illegible]~~

~~[illegible]~~ التنوين وصار الضمير في الخ قوله لا انها لا تحتاج الى واحد دون التقرير السابق والمراد في التقرير السابق

قول الشارح وبانه اي او جملة الخ قول الشارح بل بمعنى اتصال الم ق اذا احاط علمه الخ علمنا انا قلنا الخ ق

ان قلت الخ هذا السؤال نشأ من قوله بيان او بان بانتفاء التخفيف الخ بهذا القول اي قول من قال انه غير مضاف

والكاف منصوب اي على المفعولية والتنوين محذوف الخ ق قلت فعلى هذا اي على هذا القول وهو قول

قلنا لعل الجملة لم يرض ق ينبغي ان لا يجوز الضمائر ذكر بعدم التخصيص فيه ووجود التخفيف في ضمائر ذكر بحذف التنوين

المقدر بعد الاضافة ولم يقدر التنوين في الضمائر قبل الاضافة مثل كان الام حتى يعتبر حذفه بعد الاضافة ق

والفائدة ومن جانب التوضيح وصلوحه الاول الخ ق بخلاف حسن الوجه الخ جواب عن سؤال مقدر تقريره

ظ عن قوله او في لبب ق فالاضافة اي الاضافة مسجد الجامع ق سيف بجلي تقديره سيف

جلى شيء ح وحاصله اي حاصل الوجه الثاني ح وجه التناول ق من قبيل اضافة الغلام اعني المسجد ق الى

الخاص اعني الجامع ق كاضافة طور جبل من الجبال لا على التبيين ق سيناء اي شاس والا يتبع به طور عنز

موسى عليه السلام مثلا ح ايلاي كذا في الصحاح الكبير بالفتح كشيح ولا كلي مراد في الخ يعني الا الخبري ق

في مجرى السيول اي في مكان سيلان الماء ووطئ الاقدام اي في مكان مشي الانسان وغيره ق وعليه

نشأ للاضافة اضافة العام الى الخاص العين مثل ذات الممتنع والواجب والممكن والشيء

اسم غير الممتنع اي الى نحو الشيء اخص والولي اعم نظرا لانه كليا صدق العين صدق

الشيء لا يتعين قلنا في العين البرهم الام اي الشيء بعينها بخلاف الشيء لانه حيث [illegible] معلوم بخلاف العين

كذا

كذا في الرضي ق ان الاسماء مصحح اي مرجح ودخول سيان معنى الا التفاوت بينهما ق لم يجد الضمير الا ح ان ضمير الغائب

لا يرجع الى ما سبق ذكره او ما سبق ذكره هو المضاف اليه دون المضاف ق رجع الضمير الى المضاف المفهوم

من السياق ق وان الكلام مسبوق لغاية الاضافة ويعين في المضاف كما عرفت في قوله وتقدير تنوينه او نحوها

ق فيصح الخ والا يرد حينئذ انه انما اصح الخ الضيف الى النكرة واذا الا الضيف الى المعرفة فيه فلا يصح الحم

بل ينبغي ان يقول فالتخصيص او يتوقف ق منها خفاء وخفاء اعيا جاهر جعل الشيء شاملا لاسم الموجود في اي

كما هو الصحيح اشتراك في بعض النحو ح ان لفظ الشيء قبل الاضافة جاز ان يطلق على عام يمحض والعام المطلق

وبعد ما يختص بالشيء الذي لا يطلق الا على الموجود [illegible] تكلمنا ايضا كذا في الحم ق ومنه

فاته الخ واعلم ان غير المنصرف ما لم [illegible] ان واذا صاحب واصح فعلية المرور وذات

و [illegible] السماء ~~[illegible]~~ التبيه واذا [illegible] المقصود بالنسبة يحتاج في ذكر الى تاويل [illegible]

المضاف [illegible] الى الاسم [illegible] [illegible]

وذات صفة موصوف محذوف [illegible] الذي الصادق [illegible] بمعنى كثر منها مما يحتاج الى السماع كذا في [illegible]

ق كقولك ذا صباح [illegible] وتحقيقه [illegible] وليس منادى [illegible] فهو على ان يكون خبر

المبتدأ المحذوف اي هو ق او منصوب [illegible] منصوبا على الظرف والزام فيكون مفعول الفعل المحذوف اعني

امدح او اذم ق فيما الخ اي الكلمة التي على حرف واحد كواو العطف وغيرها ق فيما الخ تكون اي

الكلمة التي على حرف واحد كياء المتكلم فانه لو كانت ساكنة يلزم الابتداء بالساكن حكما فانه

المستقبل [illegible] في حكم ابتداء [illegible] الله اعلم ق في حكم الابتداء هو بالاستثناء الى ان قوله حقيقة او حكما متعلق

بالابتداء ق يعني ان الاسم [illegible] خاتمه هذا التفسير ان الخ قوله فلان لكان الخ جواب شرط محذوف اي

سبيل الرشاد وعمت الكلمة ياء المتكلم اي المصدر هنا مضاف الى المفعول والفاعل قوله اي بمثل الكلمة تلك

الياء المطلوب ابتداء المتكلم كذا في محرم افندي ~~[illegible]~~ والا تقلب الف

التثنية ياء لانها حروف اعراب لانه الرفع وقلت لتغير الاعراب بدون تغير العامل وهذا محال كذا في محرم

افندي ق واو الجمع في الجمع مسلمون ق للالتباس اي التباس المرفوع بالمجرور والمنصوب ق واما [illegible]

[illegible] التقلب لانه يعني انه يعني انما جاز هذا التقلب القلب الا لانه يعني كلمة ياء المتكلم

فلم يجز قلب الف التثنية لانه يلزم الالتباس ويترك فان قيل فلم يترك الادغام الموجب وهو الاجتماع

الواو والياء اللزوم والالتباس لم يخف في بعض المواضع فاجيب بقوله ولا يترك الخ ق الادغام والواو

وهو قلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء بسكون ~~[illegible]~~

او الالحاق ق نحو الخ اصله لوي كجري اجراءان للصفة فقلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاول

منهما ساكنة وادغمت الياء في الياء فصار لي بضم اللام [illegible] سبيل الرشاد ق في صورة تلك اي

اي في الواو واو الالف واو الياء ق قد جاء الياء ساكنا مثل عصاي ق محياي [illegible] بسكون الياء في محياي فقط
فهو اي في الياء ساكن مع الالف ق ثم جرت [illegible] الاجتماع اي اجتماع [illegible] الياء ق فالحال [illegible] ان هذه الاشكال
الى البقية لحوق الياء الاضافة ببعض الاسماء فيقال في اخي وابي [illegible] كما يقال في دمي ويدي ودمي ويدي وبعضها ان
اللام الفعل محذوف من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم فلما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير اعادة لام الفعل المحذوف
اجاز رد لام الفعل في اخ واب فتقول فيهما مع رد لام الفعل وادغام الياء في الياء فافهم ق او فيقال اي [illegible]
بحال ق عليه اي على فعله فالحرف [illegible] مبتدأ والجملة التي بعده خبره والمبتدا اي المنكرة تخصص [illegible] في المعنى
فاعلا والمتقدم [illegible] ان [illegible] وقد تكون النكرة في هذه المواضع [illegible] الياء على
انه ادغم [illegible] في الياء المتكلم ق فلا يصح [illegible] مذهب [illegible] لان مذهب [illegible] بدليل قطعي ق
للغائبة بقرينة قوله اي [illegible] ق ولو ثبت [illegible] سؤال مقدر [illegible] ق ولا بدل [illegible] جواب
عن سؤال مقدر وتقريره [illegible] متماثل ق لان الحركات الاعرابية [illegible] حركة الفاعل
ثلثة ق لان الحركات والالف [illegible] ق واصلها [illegible] قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ق باب [illegible] وواو [illegible] اجتماع الواو والياء [illegible] عنده من
لاجتماع الياء [illegible] ق [illegible] علة القلب فيه [illegible] الا ان [illegible]
على فتح عينه [illegible] بالمؤنث [illegible] ق [illegible] صفة [illegible]
[illegible] ق واما [illegible] هذا جواب عن سؤال مقدر كانه قيل ان الضرب والقتل [illegible]
الا [illegible] صفة ق الى نوع اي مطلق [illegible]
غيره ق واما التابع فانه [illegible] بجنب الاصل [illegible] ق لبيان اي اصل [illegible]
[illegible] مطلق اي سواء كان ثانيا او ثالثا او رابعا ق عموم مجاز [illegible]
[illegible] وهو خلاف الاصل ق ورحمة الله عطف على السلام ق فلا [illegible] والمفعول الثاني [illegible]
لان [illegible] السابق والمسبوق [illegible] بالنسبة الى [illegible] بالاصالة وبالاخر [illegible]
[illegible] وبالنسبة [illegible] هو الثاني والاول لبيان الذات [illegible] خلاف [illegible]
[illegible] لبيان الذات [illegible] ق الا [illegible]
[illegible] ق وفي متابعته لانه يتبع المنعوت في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث بخلاف سائر التوابع ولانه اكثر استعمالا [illegible] والتوضيح والتخصيص
وغير ذلك من الفوائد [illegible] ذكره ق [illegible] ق [illegible]
ق وهو التابع [illegible] هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان [illegible] التابع الاصطلاحي [illegible]
سابقه [illegible] فليحمل على التابع اللغوي ق فيما تقدم [illegible] مطلق قال [illegible]

هذا

[illegible] القيد [illegible] ضربت زيدا قائما [illegible] انه تابع على معنى [illegible] قلت
دلالته على [illegible] مطلق [illegible] على [illegible] اي على حصول المعنى في المتبوع ق
فقيد الاطلاق اي قوله مطلق ق من [illegible] التخصيص والتوضيح [illegible] والبحث
عن المعاني وصفة البيان [illegible] ق الجسم [illegible] الجسم [illegible] لتحقيق
تقاطع الابعاد [illegible] على [illegible] والتوضيح و
[illegible] ق ان هذا الجواب اي في الجواب عن سؤال مقدر [illegible] ق لا يجري [illegible]
الحيوان [illegible] فقط [illegible]
الله اعلم ق في الجواب اي في جواب [illegible] منع قوله [illegible] ق ان [illegible]
[illegible] الوصف [illegible] صفة [illegible] المعنى [illegible]
بحسب اللفظ والاعراب [illegible] الجسم [illegible] ق اعلم ان [illegible]
[illegible] الوصف [illegible] معنى [illegible] الفاعل
او المفعول فافهم [illegible] ق [illegible] سيبويه [illegible] الصفة [illegible] ق [illegible]
[illegible] على حصول معنى [illegible]
[illegible] الصفة [illegible] ق
[illegible] المشتق [illegible] قوله [illegible]
[illegible] اي رجل [illegible]
الالفاظ مشتقا ق بناء [illegible] اي علته [illegible] ق بناء على ان [illegible] اي علته [illegible] ق [illegible]
[illegible] والوصف ق [illegible] فقوله [illegible] المعنى [illegible] يقال [illegible] الشارح
اي [illegible] الدلالة على المعنى الواقع [illegible] المعنى [illegible] الدلالة على المعنى الواقع [illegible]
[illegible] الدلالة [illegible] اللفظ الدال [illegible] ق [illegible] الدلالة [illegible]
ان الذات [illegible] ق ليس وضعها [illegible] موصوف [illegible] ق [illegible]
[illegible] اي قائم مقام الفاعل [illegible] موصوف ق على فائدة زيدية [illegible]
اي على فائدة [illegible] تحصل [illegible] الاسماء [illegible] ق [illegible]
[illegible] فائدة زيدية ق [illegible] الموصوف على فائدة زيدية على [illegible]
على الفائدة التي تحصل من الصفة في مثل رجل طويل بحذف [illegible] ق [illegible]
[illegible] ق الى توجيه [illegible] وهو ان [illegible] حقيقة او [illegible]
وان لم [illegible] حقيقة [illegible] ق و [illegible]

قولهم ان سنعت بوافق المنعوت تونيفا وتنكيرا والله اعلم ق لا تقع صفة اى الاشتاقة لا تقع صفة ولا
ضرا ولا صلة ولا حالا الا ان الاشتاقية لا ثبوت لها فى نفسها وانما اثبات الشئ للشئ فرع ثبوت فى
نفسه كذا فى الوسيلة ق بعزق وهو الذى الخلو بالماء ق مثل وجدت الناس اهل وجدت الناس مفعولا
فى حقه الخ ق اضافته ونسبته عطلق الوهم على الخالى اذ الاضافة بين النسبة التى تكون بتقدير حرف الجر
كما فى الوافى زيد على المصطلح المشهور والجرف الجر الملفوظ ايضا على مصطلح النحاة كما فى مررت بزيد على ما بيانه
فى الشرح فى اول النحو و على كلام ان الاصطلاحى جع اخص مطلق من النسبة يصدق النسبة على نسبة الواحد
الى معموله مطلقا سواء كان مطلقا الاول وعله انما احتيج الى هذا العطف ليتضمن تفسير المتعلق مثلا قولك قام
رجل ضارب اياه زيد فان اياه فى هذا المثال مضاف اصطلاحا الى ضمير رجل لكونه ضمير منصوبا منفصلا ولا يجوز
اضافة الضمير كذا له نسبة الى الرجل بالرجوع اليه ق قام رجل ضارب اياه زيد فان الضارب صفة فى هذا المثال
ليس حال له اضافة الى الموصوف وهو الا بل حال له وانما الحاله بلا الاضافة وهو زيد فان زيد الذى ضارب
باياه نظيره الاشتغال بين الفاعل والمفعول بل بينهما المفعول بينهما مطلق اعلم ان اياه بابعاد التحتانية الى
لا بالياء التحتانية المثناة حتى يكون منصوبا منفصلا بل هو مركب اضاف اضيف فيه الى زيد ثم انظر
ان تقديم على الفاعل الا اجتماع لئلا استوهم الاخر اول الامر خلو الصفة عن ضمير الموصوف ق بالامتناع واغاحى
بلفظ الجمع وان كان العطفة مؤذا الا ان المراد المجموع من الرجل والمراة و لكل منهما مختلط الاخير اء مسبح اى
مختلط عام المراة والرجل ق اى الموصوف فيه اشارة الى ان المراد من الموصوف الموفقة لا الموصوف
مطلق والى ان الاخفى بعض الاعرفات اولى ق لا بل فى سجح ام وهو فى الوقف ان بلفظ فعلا له معنيان فيه اوحد
هما اتم بالضمير الراجع اليه معناه للاخر ق لان انحى طلب اى اشارة الى ان الموفقة انما هو بحسب موقفة الكما
طلب وهذا قلل الادباء الموفقة ما يوفقه مخى طلب الله اعلم ق او النقص منه معنى ان توقف المضاف
يكون انقص من توقف المضاف اليه على خلاف الواقع بان سيبويه وغيره فعند سيبويه توقيف المضاف
فى مرتبة المضاف اليه لانه اخذ التوقيف والشبه لان الاخذ وان لم يكن اقوى معنى اخذه حماه ان يكون ادون منه ولان
المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة فلو لم يكن توقيفها وبالتوقيه لكان الكلمة الواحدة انقص واتم
فى التعريف وذا غير جائز فوجب ان يكون توقيف المضاف على قدر توقيف المضاف اليه لا انقص منه ولا ازيد ق
مع يثبت الاحكى واحد على الانحصار وصف الموصوف باللام فى مثله او المضاف الى مثله فعلى تقدير ان يكون
توقيف المضاف انقص من توقيف المضاف اليه ان لم يزيد علم فى الاعلاه يبقى النقيصة التوقيف من توقيف المضاف
اليه بحسب تنصيص على وجه بنحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه فيبطل الانحصار المذكور حيث يجوز
وصف الموصوف باللام بالمضاف الى الاعرف منه ق وقال الخ مررت بهذا العالم والاصل فيه ان يكون العالم
صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس ويقال مررت بهذا الرجل العالم الرجل العالم وفيهم الجنس الموصوف الذى وقع

الاان لهم الجنس حذف من البين اختصار وجعل العالم وصف لهم الاشارة بقيامه مقامه ق لانه اى اسم الاشارة ق
تبع تابع اى يجعله العالم وصف لهم اسم الاشارة ق ان المشار اليه اى المشير اليه ق بهذا انسان لان العلم
متمحض به والبيع جح فى غيره لانه المذكر والكاتب ق بل شار اليه بهذا ق رجل لان لفظ هذا مذكر ومؤ
الصفة مذكر فعلم بصيغة المذكر فيها ان المشار اليه وهو موصوف فرد من افراد الرجال لانه بصيغة المذكر الايستاد الى مؤ
نث ووصف المذكر ايضا لا يكون صفة للمؤنث اعلم ان قول المحى وصح مررت بهذا العالم جنس المواد
فصلا لان قول مررت بهذا يتناول الحيوان والانسان وقول العالم يخرج الحيوان ولان قوله العالم
يتناول الملك والجن والشيطان ق والانسان وقوله مررت بهذا يخرج الملك والجن والشيطان الله اعلم ق على
مثل البيت سقف اى على المعطوف الذى فى المثل البيت سقف وجدران واجزاء بعلم كل تركيب
مشتمل على المبتداء والخبر فيها مجموع المعطوف والمعطوف فعليه مثل فى انواعه رفع والنصب والجر
وملوضع عدل ووصف آه ق جاء زيد اخوك فاعم اى وهو المجموع فال واحد لا اشتقاق الا تكون
فلو لم يكن المراد بالاسم ما ذكر الا المحشى لا يتضح توضيف البدل جعلا بهذا المثال المذكور فلا بد فيه من اعتبا
رامفعا الاخراج مثلكما المذكور المثال ولم يتوضح بهذا بهذا الاشتقاق ويشفع الشارح ولا
بهذا المحشى والاولانه عصمه الاجماع فهذا امر واضح اى كان المتواتر للعطف الله القادر والله بانه الياء ان يكون
مقوله مقصود بالنسبة من قبيل زيد مضروب غلامه وجعل ذلك الا يناسب بل لا يصح فى قوم التوضيف
فافهم اعلم ان حاصل هذا المثال جاء زيد اخوك وجاءه وجاء عمرو وقائع زيد تبعا جى زيد وجاء او
مجيئه مع عمرو ق وان كان مقصود اذا لا يكون له بلا ان يحى انه المقصود ق مع متبوعه وهو زيد
آه فى زيد ليس بمقصد بالنسبة فى الكلام الاول لوقوعه مبدلا منه فيه ومقصود بالنسبة فى الكلام
الثانى لوقوعه معطوف عليه ق لكن لا فى الكلام اى لكن لم يكن مقصود الا بالنسبة مع متبوعه فى كلامه الى آه
المتبوع مفعول تبعا ق اى الوا الى العطف وشبه كثيرا ما عرفت من انه للاكثر من الاوقات الا قطار منه
وبراد منه اهلها وذكر لان التأكيد مقدم العطف فينبغى ان يكون سببا وعلة التأكيد للاداة مقدم
على التأكيد قال سهو الارحقة ونوافسره بما ق حضر القاضى امرأة واعلم ان الامراة مونث فالحاق
العلامة بحضر مسند الى الامراة واجب الا ان الفصل اذا وقع بين الفعل والفاعل جاز ترك العلامة
نحو حضر القاضى امرأة لان الحضور الفاعل اذا بعد من الفعل ولم يسبق لم وما استحق الحاق
العلامة لان ما يقصد اعلم تانيث الفعل واجب اذا كان فاعله مؤنثا حقيقيا وتذكير
لطول الفصل بالفعل اعنى القاضى ق عما سوى الواجب واجب حافظون لان
النون علامة الاعراب فيكون واجبا الا انه حذف نطون الكلام لانه كان فى اول الامر حافظون
فاخذ الالف واللام وهو بمعنى الذى وعمل النصب لانه اعتمد بالموصول فاذا نطق

اى افظوا عورته اى عورة العشيرة قد طال الكلام بصلة الموصول فحذف النون رومًا للاختصار ق وى افظون حذف
النون لطول الكلام بدخول الموصول اعنى الف واللام ق بالنصب لا بالجر لانه ان كان به لا يكون مما نحن فيه وانما قيد
بقوله بالنصب لانه حذف اسم الفاعل على شرطين الاول ان يكون معرفا باللام والثانى ان يكون عاملا فيما بعده على
المفعولية فلذا اوجب الشرط ان فيه حذف النون منه تخفيف لان الكلام يطول بالموصول والصلة والمفعول كما يجئ
نظيره فى بحث اسم الفاعل اى اصل ان التقاء حذفت من حضر التواضع والنون فى الحافظون لطول الكلام ق بمنزلة
الحرف وهو ما اذا عطف على الضمير المجرور لكون العطف عليه كما يعطف على حروف الكلمة ق لم يجز اى اعادة العامل
الاسمى ق من الحروف الزائد وهى الباء فى قوله تعالى وكفى بالله شهيدا ونحوه ق نعم قابلية آه اى صلة الاعراب لا اى
العامل ق كذلك من الاحوال العارضة فى نفسه ق بحكم نحو مابى من رجل ق و وصفه نحو جاءنى رجل العالم ق ولا يجوز
آه قال البعض ان الضمير فى قائما لا يكون راجعا الى زيد والضمير فى ولا ذاهب يكون راجعا الى عمرو وح يكون
المعطوف فى حكم المعطوف عليه وهو لا يجوز لامتناع عمل ما فى الخبر المتقدم وهو ولا ذاهب وعمرو مبتداء
مؤخر اعلم ان سيبويه اجاز العمل مع تقديم الخبر واجاز يونس مع بعض النفى وهو لا ق فى الخبر وهو ولا ذاهب
ق لانه اى ولا ذاهب ق كالفاء نحو تزرنى فان اكرمتك ق بربطها اى بالصلة ق بمضمونها اى الصلة ق هنا اصلا
حرفان ق جاز حج آه اذا ق احدهما اى الثانى والاول ق وفى ذلك اى التجويز كانه اى التقابل .. آه التالى اى
الجزاء ق الملزوم اى الشرط ق وان لفظه عطف على ما قبله ق وان الصلة عطف على ذلك ق بين العاطف اى
الواو وكالى رفع الدار ق والمجرور ق وان اه عطف على ان مذهب آه ق مطلق اى سواء كان فصلا او لا
ق اذا تقدم المجرور رفع الدار ق ويتاخر المنصوب وهو زيدا او عمرا فى الدار زيدا آه ق وان
نوع وهو زيد فى المثال الاول ق لان المجرور وهو فى الدار وعمرو زيد فى الدار ق فى الاول زيد فى الدار ق وفى الثانى
وهو الحجرة عمرو ق الضابط المذكور وهو تقدم المجرور على المعطوف عليه آه ق متفق عليهما وهو ان مذهب
سيبويه والفراء المنع مطلقا ق من التعليقة الظاهر من بعضهم ويؤيده ما وقع فى بعض النسخ من فى ق بخلاف
الوصف فان موفقه الى طب بحسب العدد فيه لا يشترط ق فى التعليقة اى العطف والصفة والبدل ق انهما اى
التعليقة ق بقوله اى المص ق بمعنى الذاى الشأن ق لا يثنى اى لا يصير ق مدلول اللفظ اى لفظ الرجل ق
محكوم به اى ضرب زيد ق مطلق اى سواء كان كل واحد وغيره الى آخره ق لفظا ومعنى اما لفظا فلا
ن الفاعل لفظ علامة التثنية وكذا الالف فى هما علم الذى ينضا هما لزم اجتماع التثنيين وهو مذكور عند الجمهور
حيث اتصل بوجود الالف نفسا وهما واما معنى فلان مدلول نفسا وهما واحد ق كالدرهم السبعة
آه فانه لوليلحظ او لظ الذى هو الدرهم مجتمعة لم يصح توصيفه ق كانه مجاز والمجاز من الجوهرة
فى التنوين ثبت الحقيقة فلا يأتى واخر مقدر بقوله الاقوال ق وبين كا قيد فى البناء قيد بقوله من انها تبرهنه
ق كما يشيرها آه تمثيل بقوله اعم ق نظهور آه وجه ظهور بطلانه انه غير مانع لاغيار والتعريف يجب
ان يكون مانعا للاغيار ق يستلزم الدور وجه الدور ان الموقوف على المبنى الآن فى الموقوف اى مناسبة موقوفة
للبناء

للبناء لان قوله ما ناسب مبنى الاصل بمنزلة مناسبة موقوفة للبناء ق او التقابل آه فائدة هذا القيد تعميم
التعبير لان المفهوم من التعريف واحد ق مثال تشيخ آه والغرض من المثال تقريبه بما قبله ق قد يقال فتنى الى هنا
المناقشة وارد على مذهب البصرية ويمكن دفعها على مذهب الكوفية ق الاول آه يمكن ان يجاب بان الخبر الآخر
بات المبنية وما اعرب منها قليل ولا اكثر حكم الكل بخلاف الظروف فان الكثير منها معرب فافهم الكفاية ق ايضا اى كما
الاعراب فيه وعدم انتزاع شئ منها ق على ما ذكره وهو قوله المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه آه او المخاطب
السابق اعنى من حيث انه آه او الغائبة من حيث انه آه ق المراد آه جواب الاول بقوله فيه ان آه وجواب الثانى بقوله
ويمكن آه ق ... اى بقوله يتكلم به او يخاطب به ق وقس عليه اى على حال المتكلم ق حال المخاطب اى بقيد
الحيثية اعنى قوله من حيث انه مخاطب بها اى بقوله المخاطب بخروج زيد ان خاطب المسمى بزيد عن بعض بزيد ق
ونحوه اى ان لفظ المتكلم مشتق من التكلم ولفظ المخاطب مشتق من التخاطب ولفظ الغائب كذلك فيعلم الامر
ما قبله ق مبناء على ان الواحد ذاته فيه للمتبع اعنى يرد المفهوم من قوله فظاهر وان السعى اعنى قوله فظاهر وما توهم البعض
ق قلنا آه ويمكن ان يجاب بان المخرج بقيد الضمير اعنى ارادة الوضع بطريق الكناية لا ينافى المخرج بقيد الصريح
اعنى قوله تقدم ذكره ق تلزم اى القصد التفخيم والتعظيم وتحقيقه مذكور عند الجامى فى المقام ق اولا التعظيم
آه علته السابقة وهى اللذوجى قوله تعالى حتى توارت بالحجاب مثله لا بالالتزام فظاهر او التعظيم آه ق او التوا
قع آه فائدة هذا القيد ان السياق اعم ما قبله وما بعده بخلاف السياق فانه مختص بالاول ق ودفع توهم
آه جواب سؤال مقدر تقديره انه لم ذكر قوله وضربت الى ضربا على صيغة المجهول بوقع ما فيه ولم يذكر قوله
واضرب الى يضرب على صيغة المضارع لبيان المثنى اذا اجاب بقوله ودفع توهم آه .. مبتداء صفة بقوله
بيان وقيل يجوز ان يكون مضاف اليه ق لان المثنى اه جواب سؤال مقدر كانه قيل يلزم من هذا اى
من وجه لفظ المتكلم بلفظ ان على ستة معان الا التفريق بين المذكر والمؤنث والمثنى والجمع اذا اجاب بقوله ق
لان المثنى لهما اسم واحد ق تشابهما اى دليل ق على التفريق اى فرق المذكر والمؤنث والمثنى والجمع ق مطلق اى
ما ان مطلق وستنا ذا مطلق ق الا ان الوقت اى لا يسوغ المنفصل فى جميع الاوقات الا وقت تعذر
المتصل ق اولى لان المفعول الاول من باب عطيت فاعل من حيث المعنى لانه اخذ فكان الثانى المتصل بحكم
الفاعل ق اولى لانه فيه رعاية المبتداء والخبر الذى هما حقيهما الانفصال لان عاملهما ق مع ظهور آه آه
سهو من تقسيم العلة لانه لا يتم علته الشارح بدون هذه العلة لانه لا يصح الاختصار على ما هو الاصل الا اذا
لم يختلف حكم الاصل والفرع ق وفى غائبة آه الاول وفى غائبة وتثنية مع المخاطب تثنية ..... الخ
او مؤنثا ق كما عرفت من قوله الا فى غائبة المضارع مع المخاطب وفى غائبة مع المخاطب ق فان قلت ان
هذا انشاء من قوله واما الصفة الى قوله ويرفع بالتاكيد ق ولم يكن احدهما فيه استثناء الى ان هذا القيد
اعنى قوله ولم يكن آه ملحوظ فى ضرب والمص ق فى الاصل اه ويمكن ان يجاب بان مراد الشارح من قوله التحرز عن

عم تقدم او المساويين ضميري المفعول الاول والمفعول الثاني لا ضميري الفاعل والمفعول ق الى وقف امرا كالموقف
الظلم اثر ووضعها في غير موضعها يجعلهم اياها متعلقة بمع عدم ... او بسبب انه اي بشان
ق لا منقطعة لاي المنفصل ق في التعلق اي في تعلق ضمير الغايب ق بما اي بلفظ الخطاب الذي ... ق استترفيه
اي من ضمير الغايب ق صير ورته اي صير ورة الغايب الذي ... دون منه ق من جملته اي من جملة ما هو استتر في
منه ق بالاتصال متعلق بقوله لا منقطعة اي بوصف الاتصال وحاصله ان الاتصال به مبني على ادعاء الفصل
ما استتر فيه كلا فصل فلا منقطعة بوصف الاتصال فمدار الاتصال به ق لكونه ... والتحقيق ... في
الجامي وفي الحشي عبد الغفور في بحث ... في حذف الخبر ... فليرجع اليهما ق ... في
عصاي ... ناظر الى عطائه ق وقافية ... ناظر الى ... ق ... وسوء ... اضافته الموصوف
الى الصفة ... عند الكوفيين تأمل ق وتلخيص النظم ... ان يقول ... بكون عطفا على قوله
ان الجملة ق ... اي ... الاول لان السكون ... والثاني والفتح ... ق فيه تغليب ويمكن ان
يقال ان الامر الام ... مافوق الواحد ق لان الوصف ... علم الى ... الخ
فيعتبر الذات ... ق وفي الغايب معتبر ... اي ولا ... لكون الوصف ... معتبرا
ق ... اي على ... اي على كون الوصف ... معتبر ق ذكر ... حيث ... في
لا ... الشباب ... الذات ... والذات
لا ... بالشباب ... الذات
مع الوصف والحال ق ان ... فيه ليس من قبيل الوصف ... الوصف ق ... قبيل الوصف
بالغايب فيعتبر الوصف ... وذكره ... الفاضل المحشي رحمة الله ... الجواب بوجه
قياس مع الفارق فلا يصح ... الاعم اخفى ق وفي نظيره اي نظير قوله تعالى ... وقوله تعالى
وانه هو اضحك الآية ق لان المراد ... قبيله لا يجوز ان يقول ضمير متكلم او مخاطب او ضمير ... غايب
... بقوله لان الامر ... ق فرفع الخبر ... الاول قوله ... والثاني المصدر ... ق ... من جواز
ان يكون ... الجملة الواقعة ... ق في الحديث من قوله ... ان ... الناس عذابا
القيامة المصدرون ق ... سؤال مقدر تقديره ... الفاظ البعد ولم يذكر
الفاظ القرب والمتوسط من غير ... جائز ... فاجاب الفاضل المحشي
وحاصله انه ... الفاظ البعد لاحتياجها
... اي ... البعد لاحتياجها ... ولم ... في ...
الموثق ... البعد ... على الاصل ... على الاصل ...
البعد وقال البعض المحقق ... قوله ... سؤال مقدر تقديره ... الحق

في الترتيب

في الترتيب وذلك البعيد وذلك للمتوسط ... البعيد ... الحق ... في الترتيب وتالك للمتوسط
وتلك فاجاب المحشي عنه بقوله ق ... اي ... ذاك وتلك
و... اي ... وتالك ق في البعيد اي ... الفاظ البعيد
... ق ... اي ... قيد ... اللافوات
... وتالك ... فلم يصح الاطلاق ... على
... عنه بان المراد ... مافوق الواحد لان
... والحرف قد يراد ... مافوق الواحد
... في بحث التمييز وغيره ... المستقر ...
... الله ... ان يستغفروا
... وهو الذي ... بالجنة
والمتقين العاقبة ... لا
... الفاسق لا
... الله الذي
... جلاله
... الى
الصالحات
... الله
... رب
العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد
لله رب العالمين
تمت تمام ...

الفرق بين المشابهة والمماثلة ان المشابهة اعم موافقة لفظا ومعنى [illegible] المماثلة توافقة معنى لا لفظا قاعدة

الفرق بين الجواب والجزاء ان الجواب يستعمل في اللفظ والجزاء يستعمل في المعنى

والفرق بين المطلق والعام ان المطلق ما يتناول الافراد على سبيل البدل كرجل

والعام ما يتناول الافراد دفعة واحدة كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر اي

جميع الانسان او كل الانسان قاعدة

فان قلت ما الفرق بين ما بالكسر وما بالفتح في ما بالكسر في الاول وبالكسر في الثاني قلت لان علامة تعالهم حيث يشرب الحرام ويترك للمال الحلال جامع الفتاوى

قاعدة الفرق بين الذهاب والغواية ان الذهاب مع الغاية والغواية الادراك به

فان قلت ما الفرق بين الماهية والحقيقة قلت ما الفرق بين اذا واذ قلنا ان اذا للزمان المستقبل واذ للزمان ان الماهية اعم من الحقيقة لان الحقيقة لا تستعمل الا في الموجودات والماهية

الماضي وليس معنى الشرط قاعدة والفرق بين الالتفات والثناء ان تستعمل في الموجودات والمعدومات

الثناء يستعمل فيما يقصد فيه نوع واحد والكل يستعمل فيما يقصد فيه انواع مختلفة

في حكم المطلق ان يجري على اطلاقه مع يدل على المتبوع قاعدة

اعلم ان دخول الحرف على الحرف جائز الا اذا كانت من جنس واحد قاعدة خاصة الشيء يوجد فيه ولا يوجد في غيره شرح

اذا وجد الواو في اول مضارع المثبت لا يقع حالا قاعدة

جاهد متكلم

محمود

محمود عليه نعمت

محجوب به قاعدة نفس حمد

الاقسام عشرة اقسام واحد المصدر اقسام اثنين معلوم مجهول

اقسام ثلثة اسم فعل حرف اقسام اربعة ثلاثي رباعي خماسي سداسي

اقسام خمسة غايب غايبة مخاطب مخاطبة نفس المتكلم اقسام

ستة فتح ضم فتح كسر فتحتان كسر فتح ضم ضم كسر اقسام سبعة

صحيح مثال مضاعف لفيف ناقص مهموز اجوف اقسام ثمانية

ثلاثي مجرد سالم ثلاثي مجرد غير سالم رباعي مجرد سالم رباعي مجرد

غير سالم ثلاثي مزيد فيه سالم ثلاثي مزيد فيه غير سالم رباعي مزيد فيه

سالم رباعي مزيد فيه غير سالم اقسام تسعة ماضي مضارع اسم الفاعل

اسم المفعول امر نهي اسم زمان اسم مكان اسم آلة اقسام عشرة اليوم تنشاه

وانما قدم الحرف على النحو لان الحرف مشبه بالام والنحو مشبه بالاب وجاء تقديم الام على الاب في قوله

تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وتاكيد الحق عليه لانه الخالق

وانما جمع السموات وافراد الارض لان طبقات مختلفة بالذات المختلفة بخلاف الارض فنعم التعاضد

واعلم ان الجملة التي لا محل لها من الاعراب تسعة انواع الاول الجملة التي وقعت

ابتدائية والثاني الجملة التي وقعت بين المبتدا والخبر والثالث الجملة التي وقعت

بين الفعل والفاعل والرابع الجملة التي وقعت بين الصفة والموصوف والخامس

الجملة التي وقعت بين الصلة والموصول والسادس الجملة التي وقعت بين الحال

وذي الحال والسابع الجملة التي وقعت بين القسم والجواب والثامن الجملة التي وقعت

بين الفعل والمفعول والتاسع الجملة التي وقعت بين الجزاء والشرط شرح

[illegible]

اصل الله على خمسة اوجه اولها الاصل اله مثل قال يقول لان اصله لوه قلبت الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها

ثم ادخلهم ادخل الالف واللام في اوله فادغم لام الاول في الثانية فصار الله وثانيها الاصل اليه فقلب ياء على بيع اصله بيع

قلبت الياء الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم ادخل الالف واللام في اوله فادغم الاول في الثانية فصار الله وثالثها

وله مثل وعد يعد قلبت الواو همزة فصار اله ثم ادخل الالف واللام في اوله ثم حذفت الهمزة فادغم الاول

في الثانية فصار الله ورابعها اله فادخل الالف واللام ثم حذفت الهمزة وادغم الاول في الثانية فصار الله و

خامسها الاله فحذفت همزة الثانية فادغم الاول في الثاني فصار الله كمال سبحانه

الله م

وكلمة تارة اما منصوب على المصدرية او على الظرفية على قياسه مرة وكلمة ايضا نصب على المصدرية على ان يكون

مفعول مطلق لفعل محذوف اي اض يئض ايضا وكلمة ابدا منصوب على الظرفية وهو للاستغراق المستقبل وكلمة الآن

منصوب على الظرفية مبني على الفتح دائما وعرف بالالام تنبيها على تعينه من الزمان المتكلم وكلمة ذات مرة منصوب على

الظرفية ظرف زمان وكلمة البتة منصوب على المصدرية اي ليبت هذا الامر البتة وكلمة جميعا حال في اللفظ وتاكيد

في المعنى قاعدة المشهورة واذا اضيف الى المذكر مثل ذات اليوم واذا اضيف الى المؤنث مؤنث مثل ذات ليلة معناه

ثبت وتحقق قاعدة

الفرق بين افعل التفضيل واسم التفضيل ان افعل التفضيل هو الذي غلب عليه الفعل واسم التفضيل

هو الذي غلب عليه الاسم

قال لقمان حكيم لابنه يا ابني لو كان الكلام من ذهب ولو كان السكوت من فضة فاطلبنا

الفضة لا الذهب لان البلاء موكل بالنطق بالسكوت

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين رب يسر ولا تعسر علينا

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين
بوندان صونكره معلوم اولكه اولاهر عاقل وبالغ اولان كشي كركدر اوكرنسون
وكركدر عورة اولسون كركسه ار اولسون وكركسه قول اولسون ايمان بلمك اوزرينه فرض عين دركه
ودخي هر كشيه بورجدر كه اهلينه وعيالنه يدي ياشنده ايمان واسلام اوكرته
كركه يدي ياشنده اوغلان اولسون وكركسه قز اولسون صفاة ايماني واسلامي
بلمك كركدور حتى بر مسلمانه قزي عاقل وبالغ اولدقدن صونكره اره ويرسه لكن مسلمانلق ندر ونه ايمان دور
كوكلا ايله بلمسه ويا اقراره في بيان ايليوب سويلمسه اول قز مرتده كافره اولوب ارندن بوشش اولور زيرا عاقله وبالغه اولدن
اناسنه واناسنه تابع اولمقله ويا دار الاسلامه تابع اولمقله اسلامنه حكم اولنور صونكره عاقله وبالغه اولمقله اتاسيه اناسيه
ودار السلامه تابع اولمدن چقار بشنه ملحق اولور پس اول وقتده ايماني واسلامي بلمسه بلمكله مرتده
وكافره اولور نكاحي بوزيلور اندن بوشش اولور نقل رساله رومي ايمانك حكمي وار وركني وشرطي وار
ايمانك حكمي ايكي دور بيرسي دنياده خراجدن وقتلدن واسيرلكدن اولمقدن ونعمته لردن قوتقاردر
وبيرسي اخرتده كناهلري مقدارنجه جهنم عذابنه كورر بعده ايمان كامل ايدن عذابدن قوتقارر
ايمانك ركني ايكي دور بيرسي ايمان بش اسلامك معنالرين بلمك بردكندر وبيرسي مسلمان مؤمن
اولدوغمه شكيم وشبهيم يوقدر ديوب اقرار حكم اتمك بردكندر اكر بركمسه ان شاء الله تعالى مؤمن ومسلمانم ديسه كافر اولور ديمشلر العياذ بالله ايمانك شرطي بر ديدر اول آمنت بالله يعني اناندوم تنكريكنك بر ليكنه
وبازلغنه اوبقدور لو صفاتلرينه اناندوم تو قز طقوز اسمالرينه اناندوم وجميع احكاملرينه
اناندوم والله تعالى عظمه شانه نكه مرادي اوزره اناندوم حقدور اكر حضرت الله تعالى نيله بلورسه
جو وتعالى الله تعالى عظم شانه هر بار ده و رازلعدن ابدور مكاندن وزماندن شكلدن واركلكدن

وار لكدن ودخي شاننه لايق اولميان نسنه لردن منزهدر والثاني وملائكته يعني اناندوم
ملائكه لره تنكرينك نوردن وبعضيلين ناردن يرتغان قوللريدور الآن موجودلردور كناه
اتمز بكح يمز صو ايچمز عورة اولماز ار اولماز ودخي هر صورته مراد اتسه كيررلر تنكرينك
امرينه مطيع اولورلر احلاف اخلاف اولمز وغير ذلك من اللوازم والثالث وكتبه يعني جميع
كتابلرينك مرادي اوزره اناندوم مجموعسي يوز درت كتابلردر زبالهسي في اردور يغلدور
جمله تنكرينك اردور تورات موسى عم زبور داود عم انجيل عيسى عم قرآن محمد عم حكمي
باقي دور الى يوم القيمة والرابع ورسله يعني اناندوم جميع پيغمبرلر تنكرينك حق
رسوللريدر يعني بش درلو صفاتلري موجودلردر صدقه يعني يلان سويلمز
عصمة يعني كناه اشلمز امانة يعني خيانة اتمز فطانة يعني فكرلي اشلمز تبليغ يعني نقصان
وزياده اشلمزده في اسمالرين بلمك لازم اولان پيغمبرلري كسكز پيغمبرلردر اوتوز سكزي وتلك حجتنا
آيتنده مذكوردر ودخي آدم عم ادريس عم هود عم صالح عم شعيب عم ذو الكفل عم محمد عم
افضل المخلوقات مبعوث الى الانس والجن وخاتم الانبياء كلهم عليهم السلام سكز صنعتله
بلمك لازمدر ور مسلمان مؤمن دوره ذو القرنين عم وعزير ولقمان عم والخامس واليوم
الآخر يعني اناندوم اولمك واحيا الميت في القبر حقدر وسؤال المنكر ونكير والبعث والحساب
ونصب الميزان حقدور جمع البتة اي جنتنه اوغرسه كرك بعده لطف الهي ايله ايمان
كامل قوتقارر والطراط على جهنم اوزره قوره جمله حقدور والشفاعة الحوض حقدور ودخي قيامة
كوننك نشانلري حقدور مثلا بي احق اولاد رومي وخروج الدجال ونزول عيسى عم
ويأجوج ومأجوج وخروج المهدي ودابة الارض وطلوع الشمس من مغربها وغير ذلك
من علامة القيمة حقدور والسادس وبالقدر خيره وشره من الله تعالى يعني
اياندوم الخير والشر النفع والضر والاسلام والكفر والطاعة والعصيان والارادة
والقدرة والحركة والسكنات بالكل بقضاء الله تعالى

وبقدره والحاصل ان الله تعالى يخلق الخير ويأمر به ويرضى ويخلق الشر ولا يأمر ولا يرضى يعني قلدرتي
هر نه حاصل اولسه خير وشر حق تعالينك مخلوقيدر وقولك كسبيدر حاصل الكلام حق تعالى
فاعل مختاردر قوللري دخي فاعل مختار ايلدي بش امدي قول كندي اختيار ايله خير ايله
اول سبب ايله جنته كيدرلر اگر شر اختيار ايتسه اول سبب ايله جهنمه كيدر بس امدي خير وشر خلق ايلمك
الله دن اولدي وكسب ايلمك قولدن كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر
والسابع والبعث بعد الموت يعني انلدر انس وجن وجميع جانلر بعد الموت
جمله سي درلوب عملنه كوره سورلور حتى جانلر دوشمش ودخي درلوب محشره كلكه كرسي اتاكه وانا
شفاعت اتمك اوجون عقيده نجات حاصل كتور مسلم هر زمانده نجه فرض ايسه دخي شندة
ايچنده اولان فرض لر بيله ودخي اجبلرنك مفسد اتلرنك ومكروهاتلرنك وغيرذلك هر برينك
ادلرن بيلوب حفظ ايلمك دخي فرضدر صوم وزكوة وحج بونلرنيك دخي حكمي وارركني دخي شرطي وار ودخي
سببي وار بعضلرك بلمك دخي فرضدر بعضا والايمان سكز اول الله تعالى عظيم شان شريك دخي اولاد دخي ودخي تماثل
تصديق اولميان معنالردن منزهدر والثاني احوال الاخرت تصديق ايلمك كوريموب والثالث
حلاله حلال بلمك والرابع حرام حرام اعتقاد اتمكدر مثلا ايلا سويلمكدر زنا واغرلق وبهيمة
الحيوان واللواطة وغمازلق وبر مسلمان انجتمك وحيض كورمش عورة ياتنه وارمق والخامس
حق تعالى دن دايما خوف اتمكدر والسادس رحمتدن امزين كسيمك والسابع كاهنلري ومنجملري
اكا تصديق ايلمكن بونلر كرچك ديمك كفردر والثامنة كلام الله تعالى يا خود فقرة كتابلرين
قصد ايله چيكلك يره براقمه واردينه ويا غنه اوجنه قومية لوازم الايمان ايكيدر الاول الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر والثاني في سبيل الله مع النفس والشيطان واحيانا مع الكفار سبب الايمان ايكيدر
الاول دليل عقلي كالسموات السبع والارضين وسائر المخلوقات فانهم شاهدون بوجود الله
تعالى ووحدانية والثاني دليل نقلي يعني قرآن شاهدر بوجوده ووحدانية الله تعالى تمت تمام

هذا الكتاب شرح سيد علي

بلا علامة باب مؤنث
السماء والارض والنار والشمس والنجم والسماء فيها والدار والحرب والكاس والقدوم والفنع والرحى والعصا والعقرب
والارنب والعناق والرجل والريح والضفدع واليد والرجل والدماغ والقلع والقدم والكف والقلب والعين
والكف والكتف والكرس والكبد والفخذ والدبر والذرع والحديد والقوس والشمس والدور والخيل والغنم
والمعز والنخل والعشب والبئر والمقاد والطباع والعطش والافعى والضحى والتوسعة البعد فهذه كلها اناث
والنفس والروح كلها مؤنث سماعي

ت ت

حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيوردي كه
ضعيفه ... صاغ قولين صالوب بو دعا اوقورسه
اجل يتمشن ايسه البته شفاء اوله كيسم الله

اسأل الله العظيم رب العرش العظيم ان يشفيك

ودخي بو دعا اوقورايدي
اعوذ بعزة الله وقدرته من
شر ما اجد
واعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما اجد

اللهم اذهب الباس رب الناس واشف
انت الشافي لا شافي الا انت شفاء لا يغادر سقما

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لمن جعل النحو نور الثمار حديقة الكلام قوله ونور الحديقة بعيون التركيب والنظام قوله وعرفنا به
وجوهه بالتمام قوله والصلوة على رسوله محمد سيد الانام وعلى آله واصحابه وازواجه الكرام
وجعلنا مستدركين بقية الايام بعد مضي اشراف العرب والترك والاعجام الذين حصلهم
الله تعالى بالنفوس القدسية والكمالات الشريفة الانسية ونور قلوبهم بانوار المعارف الالهية
وزين السنتهم بالمسائل الشريفة النبوية سيما الذين شرفهم الله تعالى بالمذهب الحنفية
اما بعد فان لنا جماعة من خلاصة الاصحاب الذين توطنوا اباؤهم واجدادهم في المدينة عين تاب
سلمهم الله تعالى شانهم وصانهم عما شانهم قد التمسوا مني ان اكتب لهم على شرح ديباجة المصباح
حاشية مشتملة على دقايق حقايق الملاح ومسطورة غرايب النكتة الاعرابية ومتضمنة على العجايب قوله
انوار الكتب النحوية التي لا توجد في غير هذا المختصر والمطولات بحيث لم يوجد مثلها في هذا العصر ما انتظرت
متواصفة اللطيفة وتمحلت عليه من الابحاث الشريفة بلا [illegible] عين رأت ولا اذن سمعت
والنكتة اللطيفة بعبارات رواجية [illegible] معانيها في الاذهان وتعذرت رسالة مع اختراع
مني بعيد استماعها عن الاذهان وقد [illegible] طلع في صدري اذا كررت فكري ونظري في افضل
مجلس موفق مفضل لانه قائل [illegible] وقائل القاعدة ما كاشفا مكتونه ومبرزا مخزونه
اللهم يسر لي [illegible] نظر [illegible] الاوراق بحسن النظر اللطيف اوقرأة اوطالعها بالتامل
والانصاف وحفظها عن التغيير والانحراف واجعلهم يكرمك العظيم علماء الدين رحمة الله على من قال بالصدق
[illegible] وسميتها بتحفة [illegible] الكتاب الحميدية وما توفيقي الا بالله ومنه العناية [illegible] وتوكلت
على من بيده التوفيق وهو احب على كل الفريق وهو صوا [illegible] الامام [illegible] احمد بن الامام الحنفي عنهما
عفى الله واتخذه الى حضرت الشيخ الامام مصلح الدين والاسلام حفظه الله الملك العلام
الممدوح بين الخواص والعوام ادام الله تعالى ونورا [illegible] قوله اما الكلمة آه فان قلت لم قال
الشارح الفاضل اما الكلمة ولم يقل اما اسم او فعل او حرف قلت اطلاق اللفظ الكلمة على اما
دون اطلاق الحرف لا ينافي كونها حرفا لان اطلاق اسم الجنس على الشيء لا يخرجه عن نوعه كما لا
ينافي كون زيد الحيوان كونه انسان ولعل الشارح في ذلك خفاء في بنائها من حيث انها علمت
في الظروف فقط وليس غيرها من الحروف كذلك فافهم قال سيبويه اما زيد فمنطلق معناه
مهما يكن من شيء فزيد منطلق فلهذا يطلق اسم نوع الكلمة لذكر عليها وهو الحرف والاسم جنسها

وهو

97

وهو الكلمة [illegible] لم يقل اما حرف او كلمة فيعينها [illegible] الا [illegible] ليعلم انها لم يخرج عن اسم نوعها
وجنسها فاحفظه فانه بحث غريب وقيل انما لم يقل ذلك ليكون شاملة على الانواع
الثلثة فان قلت لم قال اما الكلمة متضمنة ولم يقل اما كلمة موضوعة قلت انما لم
يقل الشارح الفاضل كذلك ليكون شاملة على اما المفردة والمركبة وقيل اختار الشارح
قول جار الله العلامة فان اما عنده ليست للشرط بل هي متضمنة بمعنى الشرط كمهما ومتى
واما عند ابن الحاجب فهي موضوعة للشرط كان ولو فاختار الشارح الفاضل الاول دون
قوله بمعنى الشرط فلذلك لزم دخول الفاء في جوابها وفيه نظر لانه استدل على لزوم الفاء في جوابها بان
فيها معنى الشرط وليس كذلك بل الصواب عكسه لانه يلزم منه استدلال الظاهر بالخفي فالاولى الاستدلال
الخفي بالظاهر يعني الاستدلال بلزوم الفاء على ثبوت معنى الشرط فيها او جوابه ظاهر على من له ادنى
لب وفي قول الشارح نظر ايضا لان تضمن اما معنى الشرط موقوف على لزوم الفاء لانه جعل علته له
وهو موقوف على تضمنها معنى الشرط وهذا دور صريح ويمكن ان يجاب عنه بان توقف تضمنها معنى
الشرط على لزوم الفاء توقف عقلي وتوقف لزوم الفاء على تضمنها معنى الشرط توقف خارجي فحينئذ
لا يكون دورا لان جهة التوقف متغايرة فان قلت ما الفائدة في دخول الفاء في جوابها قلت
الفائدة وهي ان اما لما كانت متضمنة معنى الشرط وهو السببية والمسببية فادخل الفاء في
جوابها ليكون دالة عليها اولا يدل عليها غير الفاء فلذا اختير الفاء دون غيرها من الحروف
او اقول لما كانت اما متضمنة بمعنى الشرط الذي هو امر عقلي ولا بد له من علامة ظاهرية ليكون
دالة على الامر العقلي فادخل الفاء لتدل عليه قوله من التلويح والايماء آه التلويح والايماء
بمعنى الاشارة وهما لفظان مترادفان قوله مهما يكن من شيء آه قال سيبويه لفظ يكن
ههنا تامة واسمه ضمير مستكن فيه راجع الى مهما ومن في مهما يكن من شيء بيان لذلك الضمير المستكن
اي مهما وقع او حدث او وجد في العالم من شيء قوله روما للاختصار اي طلبا للاختصار
فان قلت ما الفرق بين الاختصار والاقتصار قلت ان الاقتصار هو الذي يكون المحذوف
نسيا منسيا والاختصار هو الذي يكون المحذوف منويا والايجاز من احد الاختصار قوله
ثم اخرت الفاء الى الجواب آه فان قلت لم اخر الفاء الى الجواب قلت لكراهتهم الموالات
بين حرف الشرط والجزاء فاخر دفعا للكراهة فان قلت لم يكره توالي الموالات قلت لانه لا بد ان يكون
بينهما فاصلا والا يلزم ان يدخل الحرف على الحرف وهو غير جائز عندهم فان قلت لم لم يجز دخول الحرف

على الحرف قلت لان الحرف وضع للادوات فلو دخل الحرف على الحرف يلزم وجود اداة بدون ذي اداة
وهو عندهم فان قلت قد دخلت في مثل قوله تعالى كيلا تأسوا على ما فاتكم قلت دخول الحرف على
الحرف انما يجيء اذا كانتا من جنس واحد واما اذا لم يكن من جنس واحد فيجوز دخول الحرف على الحرف
وهنا كذلك فاحفظ فانه بحث لطيف قوله لدلالة المقام فان قلت كيف يدل المقام عليه
قلت لان المقام مقام التقرير وهو لا يكون الا بالقول النفسي وهو لفظ اقول قوله
لان الاصل فيه لان ذا وفيه منظر لانه يلزم منه ذكر تركيب الشيء من النقيضين لان لا ان دالة
على معنى وهو النفي فيكون وجوديا من جهة المفهوم وما لفظ غير دالة على معنى لانه زائد
فيكون عدميا من جهة المفهوم فالتركيب من النقيضين محال والجواب عنه ان الزائد على نوعين
زائد في نفسه كالباء في بحسبك درهم وزائد في النسبة الى الغير لا في نفسه كحروف الثنائي فانها
زوائد على معنى المضارع بالنسبة الى الماضي مع انه يدل على معان معلومة فالزائد الا يدل
على معنى ليس على الاطلاق فيدل لفظ ما على معنى وهو التأكيد او تحسين اللفظ فيكون
وجوديا من جهة المفهوم فلا اشكال قوله فادغم لقرب المخرج الخ فان قلت يلزم ح ادخال
الاصل في النوع لان المدغم فرع المدغم عليه وهو غير جائز قلت يجوز ذلك اذا كان الاصل ضعيفا
والنوع قويا وهنا كذلك لان النون مشابهة لحرف العلة في تجيئها من هواء الخيشوم فادخل
الضعيف في القوي لئلا يكون كلاهما قويين في الصوت قوله ثم فتحت لدفع الالتباس الخ
فان قلت يفرق بالفاء بين اما الشرطية وبين اما العاطفة لان الفاء لا تدخل على جواب اما
العاطفة قلت يلتبس بينهما احيانا حذفت الفاء عن جواب اما الشرطية ففتحت معها ايضا
وان لم يلزم يلتبس طرد الباب فان قلت فعلى تقدير الفتحة ايضا يلزم الالتباس بما في
المركبة التي في نحو قولنا اما انت منطلقا انطلقت قلت يفرق بلزوم دخول المركبة على
الضمير المنفصل نحو انت وكذا بلزوم عدم دخول الفاء في جوابها وقيل اصل اما ان ما فادغما
للجنسية فصار اما وقيل اصل اما ما فا على تقلب الميم ثم حركة الهمزة بالفتحة للخفة
فادغما للجنسية فصار اما وقيل اصلها مهما وهي مركبة من مه وما فجعلت الهاء
همزة لقرب المخرج فصار ماما فادغما على كلام انقا هذا مقالة الافاضل في اصل لفظة اما والا
صح عندي انه لا يقدر لها اصل لانها على تقدير ان يكون لها اصل لا يخلو عن تصرف وتبدل وهما من
خواص الاسم والفعل المتصرف فلا يكون لادوات لفظا اما فيه متصرفة قوله لان جاء الاعمى الخ فان

قلت

فان قلت اللام المحذوفة لا يخلو اما ان يكون من القرآن او لا منه لا سبيل الى الاول لان القرآن لا
يزاد ولا ينقص لان الزيادة والنقصان من امارات الحدوث في كلام الله تعالى عن ذلك علوا
كبيرا ولا الى الثاني لانها اذا كانت من غير القرآن فلا يستشهد بحذف اللام الا لا يكون من
القرآن قلت لا مخلص عن هذا السؤال الا ما قال النبي عليه السلام ان الانهم يقولون حذفت
اللام اليائين من المثالين وغيرها مجازا حفظا للقواعد الادبية لا على سبيل الحقيقة حتى
يلزم ما ذكرتم فاحفظ فانه بحث عجيب لطيف قوله على ان اللام متعلقة الخ يعني تحذف
اللام اذا كان المتعلق مقدما على المتعلق وهنا ليس كذلك بل الامر بالعكس فكيف اجاز
الحذف مقدما او المتعلق مفوضا الى الطريق الاول فان قلت ما الفائدة في المتعلق
على المتعلق في الاية وغيرها قلت التقديم يفيد القصر كما افادت في قولك ما زيدا
لا شاعر وما شاعر الا زيد وكما وجه القصر في الاول فانك اذا قلت ما زيد
توجه النفي الى وصف زيد دون ذاته ووح لا النزاع في طوله وقصره وما اشبه
ذلك بل في كونه شاعرا او غير شاعر فيجب قوله فيثبت ان النفي فاذا قلت الا شاعرا
جاء القصر وهو قصر الموصوف على الصفة ووجه القصر في الثاني انك اذا قلت ما شاعر
فادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته صدق الفعل النفي لا ثبوت الوصف
لمن يصح فيه النزاع فاذا قلت الا زيد جاء القصر وهو قصر الصفة على الموصوف
وكذا وما محمد الا رسول الله اه هو مقصور على الرسالة وهو قصر الموصوف
على الصفة وقيل فائدة التقديم هي رد الخطاء في التعيين من اعتقد انك
ضربت انسانا واصاب في ذلك ولكن اخطأ اعتقد انه غير زيد واخطأ فيه فقلت له ردا
عن الخطاء زيدا ضربت تعيين المتكلم ما ضربه محصول هذه الفائدة بالتقديم واعلم ان
التقديم يجري في الجار والمجرور ~~ومثال المفعول~~ والمفعول به والظرف والحال
والمفعول له وغيرها مثال الجار والمجرور بزيد مررت ومثال المفعول به زيدا ضربت ومثال
ظرف الزمان يوم الجمعة صمت ومثال المكان خلف المسجد صليت ومثال الحال راكبا جئت
ومثال المفعول له تأديبا له ضربت وقد يكون التقديم لرد الخطاء في الاشتراك عن من
اعتقد انك ضربت زيدا وعمرا فقلت له ردا عن الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في وقوع
الفعل على المفعول لا يجوز ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا لا يقال ما زيدا ضربت بل اكرمته

الا بمحل باطالة النفي آه نخ

اي المسلم ثبوته صرف الفعل النفي الى ثبوت الوصف لمن يصح فيه النزاع نخ

لان التقديم يدل على ان وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا بمعنى الاختصاص فقولك ولا غيره
يبطل الدلالة بنفي الاختصاص فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوقه ولا غيره ومما ذكرنا تأمل
فانه بحث لطيف قوله فزيدت ما عوضا عنه فادغمت النون في الميم الخ فان قلت ما
المناسبة بين كان وما حتى عوضا ما عنه قلت المناسبة وقوع لفظة ما جزاء من تركيب
كان في قولنا كنتما وكنتم تثنية الخطاب وجمعه فان قلت النون والالف والواو تقع جزاء
كذلك اذا قلت كن وكنت وكنا وكانوا فيلزم الترجيح بلا مرجح قلت المرجح ههنا
حاصل وهو عدم الالتباس بشيء بخلاف مع هذه الحروف لو قلت اما بالنون والتاء
او الالف او الواو يلتبس بان وانت وانا وانوا بالحركات الثلث وهو لم يوجد في كلام
العرب الا ملتبسا بشيء تأمل فاختير الميم لرفع هذه الالتباس ثم ادغم بعد قلبه الميم
فصار اما قوله ومذهب ابن الحاجب انها الشرط كان ونحوه الخ وفيه نظر لانها لو كانت
للشرط لكان بعدها فعل داخلة هي عليه كما ان ان تكرم زيدا واما ليس كذلك ويمكن ان يجاب
عنه بانها داخلة هي عليه تقدير الكلام حذف لفظ الفعل … انشاء الله تعالى فمن
ضرورة دخولها عليه ليس لو جب ان يكون لفظا وان كان وان يكن مستكنا فانظر
الى قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ليزول الشك منك فان قلت ما الداعي الى حذف
الفعل والاصل عدمه قلت الداعي اليه كثرة الاستعمال المقتضية للخفة والدلالة اما على الفعل
المحذوف لانها الشرط وهو لا يوجد الا مع الفعل فان قلت لم لا يوجد الشرط الا معه قلت
لان الشرط يقتضي الانتقال والتعليق وهما لا يوجدان الا في الفعل فاذا دخلوا اما عليه
لفظا او تقديرا اقتضاء حق ما اقتضاءه وان كان كذلك وان علم انها متضمنة بمعنى الفعل
لتنبيها بتركها هنا به فائدة اذا قلت اما زيد فمنطلق فتقديره اما يكن من شيء فزيد منطلق
بمعنى ان يكون او مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذف يكن من شيء كما ذكرنا وانيب منابه
فان قلت هذا ينافي قول صاحب الوضوء حيث قال لم يلها صيغة الفعل فلا يليها الا الاسم
لان الفعل يليها تقديرا قلت المراد بقوله لا يليها الا الاسم انما هو من جهة اللفظ وكون يليها
تقديرا في ذلك فاحفظ فانه بحث عجيب وفي كلام صاحب الوضوء نظر لانه قد وقع الفعل
في قوله تعالى اما اشتملت عليه ارحام الانثيين والوقف في قوله تعالى واما ان كان من المقربين
فروح وريحان الآية واجيب عنه بانه لا يرد شيئا من ذلك اما على الاول فلان اما فيه مركبة لا

شرطية

لا شرطية وكلامنا فيها واما على الثاني فلان الاسم فيه مقدر لان تقديره اما المتوفى ان كان الآية
فالموصوف اعم من ان يكون لفظا او تقديرا كما سبق قوله مع بلي اللفظ الخ وفيه نظر اعجب
من العجيب ان النزاع في اما الموضوعة لا في اما المطلقة حتى يتقوى الاشكال الواصل … ابن
الحاجب بان اما الثانية التي اصلها ان ما ومراد الزمخشري باما الاولى المتضمنة
بمعنى الشرط قوله تضمنت معنى الابتداء الخ فان قلت لو كان اما ههنا متضمنة بمعنى
الابتداء لكان ما بعدها مرفوعا على ما يقتضيه اما وهذا الكلام قام زيد واما عمرو فقد
مرتبة بالرفع اقوى منه بالنصب ولولا اما لكان النصب اولى للمناسبة قلت ان
عدم الرفع فيما بعدها لا يستلزم ان لا يتضمن اما معنى الابتداء ويجوز ان يكون الظرف
مانعا من رفع ما بعدها في قوله اما بعد حمد الله واما عند زيد فعمرو فوقع ونحوه وفيه نظر
لانه لو كان الظرف مانعا من الرفع لوجب الرفع في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وجوابه
ظاهر بما انه … اعلم ان وجه التضمن بمعنى الابتداء في اما هو ان اما تقطع ما
بعدها عن الاتصال فيما قبلها فيكون ما بعدها بمنزلة جملة ليست فيما قبلها باتصال شيء
فيكون ما بعدها موضع الاسم لان الموضع الذي ليس فيما قبله شيء موضع الاسم و
يؤيد هذا ما ذكره النحويون من ان يكتب في قولنا يكتب زيد يستحق الاعراب اعني
الرفع فيه لوقوعه موقع الاسم في اول الكلام سواء تقدم اجمالا او لا وقيل وجه
التضمن فيها انه لما وجد وهي في الاعم الاغلب داخلة في المبتدأ حكموا بانها متضمنة
بمعنى الابتداء فوجب ان يقع الاسم بعدها لان الابتداء من خواص الاسم لوقوعه مسندا اليه
وفيه نظر لانه منقوض باذا المفاجاة لانها في اغلب الاستعمال ايضا داخلة على المبتداء
مثل خرجت فاذا السبع ومع هذا يجوز ان تقع بعدها الفعل وايضا يلزم على هذا
مصادرة على المطلوب لان المدعي عين الدليل وهو لزوم الاسم فكيف يمكن الاستدلال به
وقوع الاسم بعدها … من النظر انه لما وقع الاسم بعد اما غالبا حكموا انها متضمنة
بمعنى الابتداء اللازم للاسم على وجه التغليب وهو لا ينافي ما عداه وقيل ان اما
بمعنى مهما وهو يقع مبتداء نحو مهما يكن الخ فلما كانت بمعناه وهو مبتداء حكموا
على انها متضمنة بمعنى الابتداء مجازا لا حقيقة فلا اشكال قوله فليها الاسم حالكا
يعني اذا تعذر دخول اما على الاسم والفعل معا نظرا الى كلا المقتضيين فاختير الاسم على

اما نحو قوله واما عمرو

بتقدير

على الفعل لاصالته الاسم فيليها الاسم دائما قوله فقضاء بحق ما كان آه لفظة كان ههنا تامة لا ناقصة
فح يكون تقديره فقضاء بحق ما وجد بعد الاطلاق قوله وما وقع من قوله تعالى وان كان من
اصحاب اليمين الآية جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لو وجب ان يليها الاسم لما جاز و
قوع الحرف بعدها لكنه قد وقع في الآية فاجاب عنه بقوله مؤول قوله ويليها تقديرا اعلم
ان التقدير على قسمين الاول لتصحيح اللفظ والمعنى كما في قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك الآية فلولا هذا التقدير لما صح اللفظ والمعنى واما عدم صحتهما لفظا فظاهر عند من له
حظ من النحو والثاني لتوضيح المعنى كتقدير اللام في مثل غلام زيد اي غلام لزيد فان قلت
تقدير الاسم في الآية هنا من قبيل الاول او من الثاني قلت تقدير الاسم بعدها من قبيل الاول
دون الثاني فان قلت لم لا يجوز من قبيل الاول قلت لو كان منه لما جاز فهم معناها اي معنى
الآية وهي وان كان من اصحاب اليمين الآية من غير احتياج الى التقدير وهو بعيد لانه يلزم
منه وجود الراجع اي ضمير المستكن في قوله تعالى ان كان من اصحاب اليمين الآية بدون المرجع
اليه وهو المتوفى ويلزم ايضا ان يكون لفظ ان كان مبتدأ ولم يقدر المتوفى في الآية فقط
لذلك بخلاف مثل غلام زيد فانه يفهم معناه من غير تقدير اللام وانما قدرت للتوضيح فهو مثلا
توضيح لمعنى هو ما قيل للبحث فيكون ان في بحث اما من التوفيق بعون الله التوفيق وهم
ان فيه معناه الشرط حتى قضيت من قد قعة الوطر وجاء ان ليذكرني بذلك ام جبريل يوم الحساب
او ذكر حبيب فيما بين الطلاب قوله بعد آه اعلم ان بعد ظرف لان فيه معنى في بطن تقسيم فيه
معنى في وهو ظرف كان اليوم مثل صمت اليوم والليل مثل نمت الليل فان قلت
لو كان في الظرف مقدر معنى في يكون مبنيا كما يكون المكان مبنيا لانه مقدر بالحرف كاين
وكيف ونحوها قلت ان الظرف مقدر بفي بخلاف اين ونحوها فانها متضمنة لا مقدرة
والفرق بينهما ظاهر لان اظهار المقدر جائز نحو سرت في يوم الجمعة ولا يجوز اظهار
متضمنة كهمزة الاستفهام في مثل اين والظرف من قبيل الاول فلذلك اعرب الاول
وبني الثاني ولو بنيا كلاهما لزم الالتباس بين المقدر والمتضمن فان قلت لم لم يعكس
الامر قلت لان الظرف غير مختلف في السمية بخلاف الاسماء المتضمنة فان الاسم مستحق
للاعراب فاعرب الاول وبني الثاني وقيل وضع الاسماء المتضمنة كوضع الحرف ثم اعلم
ان الظرف ينقسم اولا الى الزمان والمكان وكل واحد منهما متصرف وغير متصرف فالمتصرف

ما كان

ما كان استعماله ظرفا وغير ظرف وغير المتصرف ما لا يكون فالاول كاليوم والثاني كالفوق وكل واحد منهما
ينقسم الى الظرف المستقر والى ظرف اللغو كما سيجيء ان شاء الله تعالى قوله لكن استعيرت
للزمان آه فان قلت لم قال الشارح الفاضل لكن استعيرت للزمان ولم يقل لكن يراد بها
الزمان مجازا قلت لفقد شرط المجاز وهو كون اللفظ مستعملا في غير ما وضع
له مع قرينة لفظية صارفة عن ارادة معناه الحقيقي مثل ضرب الامير اللص لان الضارب
في الحقيقة هو الجلاد وقيل فيشترط وجوب وجود المناسبة بين المنقول عليه والمنقول
والمجاز في الاصطلاح استعمال اللفظ في غير ما وضع له مع قرينة لفظية صارفة عن ارادة
ظاهر معنى اللفظ لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة اللفظية هو الحقيقة فلما فقد
شرط المجاز استعير ظرف المكان الى الزمان لوجود شرط الاستعارة وهو كون اللفظ
مستعملا فيما شبه بمعناه الاصلي بعلاقة المشابهة بين المستعار والمستعار له نحو
كقولنا رأيت اسدا في الحمام اي رجلا شجاعا كالاسد في الحمام وتمام البحث مذكور في علم البيان
قوله لكونها مضافة الى الزمان آه يعني لما اضيف الى الزمان صار له ذلك لانه
تبعا يكون حال المضاف كحال المضاف اليه فيسمى المضاف باسم المضاف اليه استعارة
فاعلم ان بعد ظرف لغو غير متصرف لانه لا يستعمل الا ظرفا اما انه لغو فلان العامل فيه
اما كما او اوردت عند بعض او اقول محذوف او اذكر او نحو ذلك فعلى كلا التقادير
لا يكون مستقرا لوجوب ان يكون عامل المستقر من الافعال العامة وهذه من الخاصة
فان قلت اليس اما نائبة مناب الفعل الذي هو يكون وهو من الافعال العامة مع
انه محذوف وجوبا كما مر في بحث اصل اما قلت لا شك في متانة هذا السؤال لكن
الظرف لم يبق معمولا للفعل ولا بد في المستقر من ان يبقى الظرف مستندا بالشيء مستقرا
هنا اما او لو اعملت في بعد فاحفظ فانه بحث لطيف قوله والاول معرب منصوب
آه يعني اعرب لعدم المشابهة بينه وبين الحرف وهي الاحتياج الى ذكر المضاف
كما يحتاج الحرف الى متعلق تركها فاعرب الظرف ثم المضاف اليه والحبسيان قوله الا انهم
يليها العوامل آه فان قلت ان الظرف لا حالة له الا ان يليه العوامل لانه معمول في كل حال فلابد
من عامل فيها معنى قول الشارح الفاضل الاول معرب منصوب على الظرفية الا انهم يليها العوامل
والحال انه قد اعترف من الشارح بعد هذه الصحيفة بقوله بل تكون منصوبا على الظرفية

والعامل فيه اما لقيامه مقام الفعل ومثل هذا التناقض يتحقق بمنع ظ وايضا يفهم من هذا الكلام
وجود المعلول وهو النصب بدون العلة وهي العامل الا ان النحاة جعلوا علة الاعراب فح يلزم
تخلف المعلول عن العلة وانه مح قلت لا تناقض في كلام الشارح لان مراده من العامل في قوله
والاول معرب ومنصوب على الظرفية ان لم يلبسها العوامل اللفظية بدليل الفعل ومراده من
قوله تترك منصوبا على الظرفية والعامل فيه اما آه العامل التضعيفي فاندفع الاشكال
معا فاحفظ فانه بحث غريب قه والاول مبني على الضم آه لوجود المشابهة بينها
الظرف والحرف وهي الاحتياج فان قلت احتياج الظرف الى ذكر المضاف اليه حاصل في
حالة الاضافة فيكون مشابها بالحرف فيها فلا يمتنع تمكنها كالموصول فانها مبنية لاحتياجها
الى الصلة قلت والحق ما ذكرت الا ان ظهور الاضافة يرجح جانب اسمية الظرف
لاختصاصها بالاسماء فان قلت قولهم هذا النحو يجب ان يكون اذ واذا وحيث ونحوها
معربة حين الاضافة وليس كذلك قلت فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة
بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة لان الاضافة في الحقيقة في
المصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف في الحقيقة كما بني الظرف حين
حذف المضاف قه وعلى هذا الضم جبر المحذوف آه قيل بني الظرف على الضم ليكون
حركة البنائية مخالفة لحركة الاعرابية قه اما خبر كان ان كانت آه قال بعض الا
فاضل ان قبلا منصوب على الظرفية ان كانت لفظة كان ناقصة وعلى هذا التقدير
يكون الضمير المتصل اسمها وجملة اكاد واغص آه خبر كان قوله والعامل فيه
اما كاد لانه لا يعمل الا في الظروف خاصة فان قلت لم خص اولا ان يكون عاملا
في الظروف قلت لانها عامل ضعيف لمشابهة مناب الفعل فيكون ضعيفا
والظرف ايضا معمول ضعيف واذا كان كذلك خص العامل الضعيف
بالمعمول الضعيف لمناسبة بينهما قه لا ان تقطع ان يعمل آه هذا
عند البعض الآخر العامل في بعد فعل محذوف وهو اقول اذ اخفر ونحوها مما ذكره وقال
بعضهم العامل فيه ارت كما مر لانهم لا يشترطون القطع فيجعلونها فاحتج لتصحيح التقديم
لا يمتنع وتمامه مذكور في شرح المفصل فاحفظ فانه بحث غريب لطيف قه حمد آه
الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل قصدا مطلقا الا على جهة الاستهزاء سواء

تعلق

تعلق بالفضائل او بالفواضل قولنا الوصف اشارة الى ان المعتبر في الحمد هو فعل اللسان لا فعل ما
يتعلق بالجنان والاركان والجوارح مما يشعر من التعظيم ليس بحمد قولنا بالجميل اشارة الى ان
التنزيه ليس بحمد بل هو مشعر بعدم ثبوت النقصان فلا يوجد حمد فح قولنا سبحان الله
لما لم يكن فيه الوصف بالجميل بهذا المعنى وفيه اشارة ايضا الى ان الذم خارج عن تعريف الحمد لكونه
ليس بالجميل بل بقبيح قولنا على جهة التعظيم اشارة الى مطابقة الحال والبال في اللسان والمتوا
شرط لكون فعل اللسان حمدا فما لا يكون فيه هذا الشرط لا يصير حمدا قولنا قصدا اشارة
الى قول من قال زيد عالم فاضل لكن قرا على سهل لا يكون حمدا لانه مقصود ليس الا مدح نفسه
قولنا مطلقا اشارة الى ان الحمد غير بالنعم بل يعمها وغيرها وبه يخرج الشكر لا
ختصاصه بالنعم قولنا الا على جهة الاستهزاء اشارة الى ان التبليغ والسخرية كما في قولنا زيد
شجاعا والحال انه جبان لا يكون حمدا اليس فيه مطابقة الداخل والخارج قولنا سواء تعلق
بالفضائل او بالفواضل اشارة الى عمومية الحمد والفضائل جمع فضيلة والفواضل جمع فاضلة
اعلم ان معنى الاول ما يلزم الانسان ولا ينتقل منه الى غيره كالحسب والنسب والعلم
والشجاعة ومعنى الثاني ينتقل منه الى غيره كالعطية من الدراهم والملك هذا معنى الحمد
اصطلاحا واما معناه لغة فهو الشكر وهو فعل ينبئ عن التعظيم المنعم بسبب الانعام سواء
كان ذكرا باللسان واعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان قولنا فعل اشارة
ان الشكر مخصوص باللسان وقيل قد يكون بالجنان والاركان من الجليل والعبد
قولنا ينبئ عن تعظيم اشارة الى ان ما لا ينبئ عن تعظيم لا يصير شكرا وبه يخرج الذم
ايضا لكونه وصفا بالقبيح على ما مر قولنا المنعم بسبب كون الانعام اشارة الى كون
ذكر الفعل في مقابلة النعمة شرطا ان يصير شكرا فما لا يوجد هذا الشرط لا يصير شكرا وبهذا
القيد يخرج الحمد والمدح عن تعريف الشكر واما الفرق بين الحمد والشكر فهو ان مورد
الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان
وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار
المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما على الثناء باللسان في مقا
بلة الاحسان وتصادقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة و
صدق الشكر على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان واما الثناء فهو فعل يشعر

باستيظلم فعلى هذا التعريف لا يخرج الثناء عن تعريف الحمد والشكر لانه اعم منهما والاعم لا يخرج عن
تعريف الخاص لانه عام مشترك بين انواعه فلا يحكى ضروجه فان قلت ان الشكر اعم كالثناء و
الحال قد خرج عن تعريف الحمد قلت ان الشكر جهة مباينة للحمد اما الاول لانه اخص من وجه واعم
من وجه آخر فيحتاج الى اخراجه نظرا الى خصوصيته وهو الجوارح والثاني فمغايرا ان من جهته الحمد
على تعريف الشكر تامل فانه بحث حسن واما المدح فهو الثناء مطلق فان قلت ما الفرق بين
الحمد والمدح والشكر قلت ان كل شكر حمد وليس كل حمد شكرا وان كل حمد مدح وليس كل مدح
حمد وقال بعض الفاضل ان الحمد هو الثناء على الجميل الاختياري من نعمة وغيرها والمدح هو
الثناء على الجميل مطلق فهما يشتركان في الثناء الذي هو الذكر بالخير مطلق او نعمة فان باختصاص
الحمد بالعلم دون مدح لان الحمد لا يكون الا على الافعال الاختيارية من الفواضل والفضائل بخلاف
المدح فانه يعم الافعال الاختيارية وغيرها كما يقال حمدت زيدا على الفواضل ومدحته على الشجاعة

وفيه شبهة تنبه

علة

ولا يقال حمدت زيدا على صباحة خده بل يقال مدحت زيدا على صباحة خده فكان المدح اعم من
الحمد مطلقا واما الشكر فعلى النعمة خاصة لكن له موارد ثلثة القلب واللسان والجوارح قال الشاعر
افادتكم النعماء مني ثلثة يدي ولساني والضمير المحجبا فبين الشكر والحمد والمدح عموم و
خصوص من وجه على وجه هذا القول فتحفظ فان قلت تعريف الحمد غير جامع لانه لا يشتمل على حمد الله
تعالى لان الله تعالى لا يكون باللسان ولا بالقلب ولا بالجوارح قلت ان المراد بالحمد هو هنا حمد المخلوق فقط
او نقول ان الحمد في الاصطلاح هو جميع المحامد التي متعلق بالاعيان والاعراض فالله سبحانه
وتعالى مستحق الحمد اولا لكمال ذاته العالية وعظمة صفاته الكاملة وثانيا بالجميل نعمائه وخزائن
الالاء التي من جملتها التوفيق لتاليف كتاب الحديث الذي فيه ادق الدقيق فاحفظ فانه بحث
شريف لا يوجد بتمامه في غيره من المختصرات والمطولات وقد استنبط باسرها من هو التيات وافكار من هو التراث
لكونه مضاف اليه بعد آه وفيه نظر لانه قد اعترف الشارح الفاضل من قبل بقوله لكن اسم
هو هنا زمان لكونها مضافة الى الزمان وهو يوهم ان لا يكون بعد مضافا الى الزمان وان معاني الحمد
سوى احدهما مذكور والاخر محذوفا ومثل هذا وهم للقول اعني الحمد بعد ان هو من قبيل حذف المتعلق
ثم اقيم المتعلق مقام المتعلق تامل الا تغفل مضاف اليه هو اسم للذات الواجب الوجود والمستحق
بجميع المحامد ولهذا لم يقل الحمد رحمه الله اذا بعد الخالق او الرازق او غيرهما وفيما لتوهم بالا
ختصاص اسم الاستحقاقية الحمد بوصف دون وصف فان قلت اذا كان الله مستحقا

بجميع

بجميع المحامد فما الحاجة الى ذكر قوله في ما الانعام قلت انما ذكر الانعام لعدم الدلالة على استحقاق
الذات بشيء على تحقق الاستحقاق قيل ان الاستحقاق بحسب الذات والاستحقاق بحسب
الصفة وقيل الله علم دال على الاله الحق دالة جامعة لمعاني الاسماء الحسنى كلها ما علم منها
وما لم يعلم ولذلك يقال في كل اسم من الاسماء الكريمة هو اسم من اسماء الله تعالى ولا ينعكس لا وصف
لان الله لو كان وصفا لم يكن لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه مفهومه لا يمنع
الشركة لان مفهوم الوصف اذا قطع النظر عن الموصوف لا يمنع تصور الشركة بين الكثيرين
وان كان الرحمن مختصا بالباري تعالى آلهة اصله اله فحذف الهمزة وعوض عنها الالف
واللام ولذلك قيل يا الله بالقطع قال اله فعال بمعنى مفعول اي معبود كالامام بمعنى
الماموم نحو وهو عند الخليل وابي الكيسان اسم غير مشتق تفرد به الباري تعالى يجري مجرى اسماء
الاعلام لا اشتراك كما قال الله تعالى هل تعلم له سميا اي هل تعلم احدا يسمى الله تعالى غيره وان
كان الاجنس كاسماء الاجناس كالرجل والفرس وهو اسم جنس يقع على معبود
بالحق او باطل ثم غلب على المعبود بالحق كما ان النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا و
كذلك السنة على عام القحط والبيت على الكعبة والكتاب على كتاب سيبويه في عرف النحويين والامام
الولد على الجارية التي ولدت من مولاها في عرف الفقهاء ثم بعد تغليبه على الاله الحق لا يجوز اطلاق
الله على الاله الباطل لانه صار علما للذات واجب الوجود فذهب الاكثرون الى ان لفظة
الله مشتق من اله بفتح اللام بالاله الوهة والوهية والوهية وقيل من اله تحير الله تعالى
اله الرجل اذا تحير فسمي الله الها لان العقول تحيرت في معرفته وقيل من اله الفصيل اذا
ولع بامه اذ العباد يولعون بالتضرع الى الله في الشدائد وقيل من وله بفتح الواو و
اللام يقال وله الرجل اذا تحير وتخبط عقله في الوله وكان اصله ولاه فقلبت الواو
همزة لثقل الكسرة عليها كما في اعاء واشاح فان اصلهما وعاء ووشاح فاعلا مثلها قلنا
في ولاه قلبت الواو همزة لثقل كسرة عليها كما في اعاء واشاح فان اصلهما وعاء
ووشاح مثلا في ولاه الها وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه ليها ويقال لاه الرجل
اذا احتجب وارتفع لانه الله تعالى محجوب عن كل شيء وعن لا يليق به كما قال الشاعر تخلقه اي خلقه
من ابي رياح يسمعها لاهه الكبار فادخل الالف واللام فصار اللاه ثم حذفت عينه
فعله من الخط حذفا لازما لكن حفظها حذفها عن التلفظ حسن جلي هو تفسير الحلوق

السكون فلا ينعقد بوجوب اليمين كذا في تعقيب البيضاوي وقد جاء الحذف لغير ذلك كقول
الشاعر الا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال هذا ثم الاصح عندي ان اللفظة الله
ليست بمشتقة لان الاشتقاق يقتضي سبق المشتق منه على المشتق وهو ممتنع في لفظة الله
لاستلزام حدوث اسمائه تعالى عن ذلك علوا كبيرا ولان الهمزة ان حذفت من آله ابتداء فهو غير سبب
نقلها حركتها الى ما قبلها فحذف الشيء بلا سبب ولا مشابهة فهو سبب من كلمة ثلثة اللفظة
وان حذفت بعد نقل حركتها الى ما قبلها لزم مخالفة الاصل من وجوه الاول نقل الحركة بين الكلمتين
على سبيل اللزوم ولا نظير له في كلامهم والثاني نقل الحركة الى ما بعدها وهو اللام وذلك يوجب
اجتماع مثلين متحركين او تسكين المنقول اليه وهو اللام الاولى والثالث ادغام المنقول
اليه فيما بعد الهمزة المحذوفة وذلك ممنوع عن القياس لان الهمزة في التقدير ثابتة فلا
يجتمع حرفان من جنس واحد فيمتنع الادغام تأمل فانه بحث شريف قال الخلخالي ان الله اسم لمفهوم
الواجب لذاته او اسم المستحق للمعبودية له وكل واحد منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون
علما لان مفهوم العلم جزئي ولا شيء من الكلي بعلم هذا كلامه اقول في كلامه نظر لان
قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد اتفاقا فلو كان الله اسما لمفهوم الواجب او لمستحق المعبودية
لما افاد التوحيد لان التوحيد للمفهوم من حيث هو مفهوم يحتمل الكثرة
وايضا لا يتجه ما ذكره الخلخالي على التقدير بالا الله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم
استثناء الشيء على نفسه لان الآله اسم على زعمه او مطلق المعبود فيلزم الكذب من الاستثناء
لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون آله بمعنى المعبود بالحق ويكون الله علما للفرد الموجود
منه فاحفظ فانه بحث حسن قوله والثاني على متروك آه فان قلت لم قال الشارح الثاني
والثاني على متروك ولم يقل والثاني على المحذوف قلت لان فيه اشارة الى ان المحذوف غير مستغنى عن
الاحتياج اليه لوضوح دلالة المقام عليه لان المتروك غير محتاج اليه بخلاف المحذوف
وقيل هما لفظان مترادفان اعلم ان الحذف محتاج الى الشروط الاول قابلية المقام وهي ان يكون
السامع عارفا به والثاني وجود القرينة الدالة عليه والثالث ان يكون توجب رجحان الحذف
على الذكر والرابع ان لا يلزم الاجحاف من الحذف اعلم ان الغاية من الحذف وهي تحصيل الدلالة
الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر دلالة اللفظ من حيث الظاهر و
عند الحذف يكون الاعتماد على دلالة العقل وهو اقوى الدليلين لاستقلاله بالدلالة

بخلاف

في ذكر الفرق بين المتروك والمحذوف

بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك دالة من الدليل الاضعف
الى الاقوى وقيل فائدة الحذف اشارة الى صون المحذوف عن لسانك تعظيما له او تحقيرا او تأتي الانكار
لدى الحاجة او ضيق المقام او احتراز عن العبث او ادعاء التعيين او نحو ذلك فاحفظ فانه بحث
لطيف قوله ام من ان ضرب آه فعل ماض وزيد فاعله فان قلت وضع لشيء غير معين او جد له
المصدر كما ان ضربة بالتاء اسم الثلث فهو وضع لشيء معين وجد له المصدر فيمتنع ان يقال ضرب زيد
لان ما وضع لشيء غير معين لا يصح حمله على ما يقابله وهو المعين لان اسناد المصدر الى ما يوجب
عدم الانحصار وعدمه يدل على تنافي المدلولات فلو حمل على الشيء المعين يلزم التنافي وانه
محال قلت ان ضرب فعل وضع لشيء ما معين في نفسه وعند القائل ولكن مجهول عند السامع
فيكون من قبيل حمل المعين على المعين نظرا الى علم المتكلم ليفيد السامع فائدة يصح السكوت
عليها فيكون معينا عنده الآن كما ان عند المتكلم فاعلم ان هذا الاشكال وارد على جميع صيغ
الغائب والغائبة من الماضي والمضارع والامر والنهي والنفي وغير ذلك مثل قتل زيد ويقتل
زيد وليقتل ولا يقتل زيد وقامت هند وتقول هند ولتقم هند ولا تقم هند الى غير ذلك من
الامثلة فاحفظه فهو في هذا المثال قررت لتكون مشارا اليه بين الافاضل في المجالس
لان هذا البحث بحث عجيب قوله واما المصدر اللازم فمتهم واحد وفيه نظر لوجود و
جه الآخر وهو جئت بعد ضرب زيد بلا اضافة كما يقال عجبت من ضرب زيد
ويمكن ان يجاب عنه بان هذا البحث في هذا المقام من قبيل الاضافة فهذا ليس منه
قوله فيعمل عمله آه اعلم ان المصدر يعمل عمل فعله ماضيا كان او مستقبلا لانه مشابه الفعل
باعتبار انه يتقدر بان مع الفعل ومن ثم لا يتقدم معموله عليه لان معمول المصدر في الحقيقة
معمول الفعل الذي هو صلة ان وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ومن ثم لا يعمل
المصدر المصغر والموصوف لانهما ليسا مقدرين بان مع الفعل فلا يقال اعجبني
ضريب شديد زيدا عمرا وكذلك لا يعمل المصدر الموصوف باللام عند الاكثر لتعذر
دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو ان مع الفعل فبطل المشابهة وكذا
لا يعمل المصدر المعرف باللام اي يعني اذا اريد بالمصدر الحال لم يعمل عملا لان ان لا تدخل
على الفعل الذي اريد به الحال لانها من حروف الاستقبال فلا يقال اعجبني ضرب زيد عمرو الآن
وكذا لا يعمل اذا كان مفعولا مطلقا فالعامل في قولنا ضربت ضربا زيدا الفعل لا المصدر

عمروا

لوجهين الاول ان الفعل هو الاصل في العمل فلا يتجاوز من الاصل الى الفرع بلا موجب والثاني ان المصدر
انما يعمل مقدرا بان مع الفعل تقول اعجبني ضرب زيد عمروا ولا يمكن تقديره ان مع الفعل الا اذا وقع مفعولا
مطلقا اذ لا يقال ضربت ان ضرب زيد عمروا اذ لا يتوكد الفعل بان مع الفعل بل بالمصدر صريحا فان
قلت لم قدر المصدر بان مع الفعل حين العمل قلت لان الاسم حقه ان لا يعمل والاصل العمل
للفعل فقدر بان مع الفعل تصحيحا للعمل وفيه نظر لانه يلزم على هذا التقدير ان يكون المصدر
مبنيا لكونه مشابها للحروف في كونه محتاجا الى ان مع الفعل عند العمل وجوابه قد مر في بحث بعد
فارجع اليه ان غفلت عنه فان قلت اسمي الفاعل والمفعول ايضا اسم فعلى هذا يلزم ان يقدرا بان
مع الفعل للعمل وليس كذلك قلت انما يقدر فيهما لكمال مشابهتهما بالفعل في الحركات والسكنات
وغيرهما بخلاف المصدر فانه ليس كذلك فاحتيج الى تقديره ان مع الفعل فيه لا فيهما فان قلت لم
لا مشابهة بين اسم المفعول والفعل المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف لا في الافعال
كلها منها الى وزن يخالف الاخير مثل مضروب ويضرب وكيف يعمل مشابهة له قلت ان الاصل
مضروب مضرب فاعلاله مشهور بين الصرفيين ثم ولد والواو من اشباع ضمة من عين فعله
لم يفهم صيغة مفعل من كلامهم فصار مضروبا فان قلت ان الصفة المشبهة يعمل عمل
فعلها مع عدم المشابهة بينهما فيلزم ان يقدر بان مع الفعل وليس كذلك قلت لا ريب
في هذا السؤال الا ان عملها محمول على اسم الفاعل لاجل المشابهة بينهما في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث فيكون مشابهة التي مشابهها ان ذكر التي فلم يحتج الى تقديره ان مع الفعل
وانما يلزم ذلك ان تقديره ان مع الفعل لو كانت عاملة من نفسها ولست كذلك فلم يقدر
انه قلت لو كان عمل الصفة المشبهة لاجل مشابهة الاسم الفاعل يلزم ان يكون الفرع مزية
على الاصل لعدم القيد لعملها بازمانه بخلاف اسم الفاعل قلت عملها على الاستمرار والاستمرار لا يقدم
الحال والاستقبال فلا يرها مفيدة بهما ايضا قوله في الاكثر اي في الاكثر المذاهب ومن النحاة
يجعلون اعراب الاسماء الستة بالحركات حين يضاف الى غير ياء المتكلم مثل جاءني ابوه ورايت اباه
ومررت بابيه وكذا البواقي واكثر النحاة يجعلون اعرابها بالحروف وانما جعلوا اعرابها بالحروف
لان في معانيها تعددا لان لها امور نسبية تتوقف على الاضافة فيكون لمعانيها زيادة
فاقتضت الزيادة في المعاني الزيادة في الاعراب والحروف زائدة على الحركات فجعلوا اعرابها بالحروف
قضاء حق ما اقتضاه فان قلت لم خصوا اعرابها بالحروف حالة الاضافة قلت لان الاضافة

في المضاف اليه

في المضاف اليه يشبه المثنى لانه مركب من الواحدين وكذا الاضافة مركبة من المضاف والمضاف اليه
وكذا لكل حرف من هذه الحروف مركبة من الحركتين فاعطي المركب للمركب للمناسبة ثم اعطي
المشابهة ايضا فان قلت ان كان ذا وفوك زيد في الاعراب في يوجد في كلامهم اسم متمكن
على حرف واحد وانه يرد ان كان اصليا فيوجد اسم آخره واو قبلها ضمة وهو مرفوض عندهم
ايضا فذلك يقال آخر في اجوبته قلت المراد بالاسم المتمكن الا لا يكون اصله اقل من ثلثة احرف
فان الاصل فوه فعلك قوله اعلاله ظا قه وهو مرفوض اقول انما يرفض اذا لم يكن الواو للاعراب
واما اذا كان للاعراب فغير مرفوض وقيد مثل فوك غير مرفوض لتوجه من الالف بالاضافة
وهذا الوجه مشهور بين الطلبة قه انما يضعف لكون اعرابها بالحركة اي اعراب الاسماء
الستة بالحركة عند عدم الاضافة نحو جاءني اب ورايت ابا ومررت باب فان قلت
ان الامور النسبية التي هي علة اعرابها بالحروف باقية في معانيها حينئذ فكيف لا يكون موجبة
بها كما في الاضافة الى غير ياء المتكلم قلت نعم مشابهتها في النسبة من حيث التركيب
بخلاف المضاف الى غيرها فانه مشابه لها في التركيب كما مر انفا قه او واسطة بين
المعرب والمبني اه اي لا يكون المضاف الى ياء المتكلم من قبيل الخنثى اي ليس بمعرب
ولا بمبني اما انه ليس بمعرب فلعدم ظهور الاعراب فيه واما انه ليس بمبني فلان
الاضافة تمنع البناء او علته كما مر قه الانعام اه وهو ايصال النعمة في الاصل
الحالة التي يستلذ بها الانسان ثم اطلقت النعمة لما يستلذ من النعم فاعلم ان
نعم الله نوعان دنيوي واخروي فالاول قسمان ايضا موهبي وكسبي فالموهبي
قسمان روحاني كنفخ الروح في البدن واشراقه بالعقل والنطق والفكر والفهم و
جسماني كتخليق البدن والهيئات العارضة له من الصحة وكمال الاعضاء واما
الكسبي فهو تزكية النفس عن الرذائل وتحليتها بالاخلاق والملكات الفاضلة وتزيينها
البدن على الحسنة وهو الجاه والمال ونحو ذلك واما الاخروي فهو ان يغفر الله ما فرط
من العبد اي تجاوز عن الحد ويرضى ويرثه ويدخله في اعلى عليين مع الملائكة
المقربين هكذا في كتب المشايخ والمراد من النعمة ههنا هو الاخروي لان ما علا
ذلك مشترك فيه المؤمن والكافر فان قلت لم يتعرض المصنف والشارح الى المنعم به
قلت ايهاما للقصور العبارة عن احاطة النعم التي لا تعد ولا تحصى سمعت

وان خطرت على قلب بشر واليه يشير بقوله القديم وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ولهذا اتبعوه
الاختصاص بشيء قوله جاعل آه اعلم ان جعل يجيء في لغة العرب على اربعة معان الاول بمعنى خلق
كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلق والثاني بمعنى صير كقولك جعلت ثوبا اسود اي صيرته
اسود الثالث بمعنى التسمية كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا
اي سموهم اناثا الرابع بمعنى اخذ وشرع تقول جعلت الشيء اي اخذته وشرعته قوله
لكونه بدلا من الله آه البدل هو الذي لو حذف سابقه لكان الباقي مفيدا صحيحا بدون المبدل منه
وقيل هو تابع مقصود بما نسب الى المتبوع بدونه فان قلت فعلى هذين التعريفين يلزم ان لا
يكون بدلا مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم من انعمت عليهم لانه لا يصح ان يقال على امثال ذلك لان
المبدل منه او السابق غير مقصود ولان تقديره ح يكون صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب
عليهم لكن فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه ومع لا يقال الضمير الراجع اليه موجود وهو
الضمير المجرور في عليهم الثاني لانا نقول لا يجوز رجوعه الى الذين لانه لو جاز رجوعه اليه لبقي
الالف واللام في المغضوب بلا ضمير ولا يقال ايضا الضمير المستتر في المغضوب راجع الى الالف واللام
لانا نقول لا ضمير فيه لانه لو كان فيه ضمير لوجب ان يقال غير المغضوبين لان الالف واللام عبارة
عن لفظ الذين لوجوب المطابقة بين المرجوع والمرجع اليه قلت ليس المراد ان المبدل منه
او السابق غير المقصود مطلقا ومعنى حتى يلزم ما ذكرتم بل معنى فقط ومن عرف هذه
النكتة جعل غير المغضوب بدلا من الذين لا من ضمير عليهم وجعله بعض النحاة صفة للذين فان
قلت الذين معرفة وغير المغضوب نكرة غير معرفة بالاضافة فكيف يكون صفة له قلت ان
الذين قريب من النكرة لانه لا يقصد به قوم بعينه فجاز جعله صفة له لقرب اليهما في عدم التعيين
فاحفظ فانه بحث شريف وقيل غير مضاف الى هذه مثل عليك بالحركة غير السكون وهذا
الوجه مشهور قوله فالوصف صحيح عند اكثر النحاة وواجب عند ابن الحاجب ان قلت
لم وجب او صح النعت اذا ابدل النكرة من المعرفة قلت وذلك لئلا يلزم ان يكون منحطا
عن درجة غير المقصود من كل الوجوه فانه بالنعت ليتنقح ويقرب من المعرفة قوله وما عداها
معنوية آه اي عدا اضافة اسم الفاعل الى المفعول له او اسم المفعول الى ما يقوم مقام الفاعل
اذا اريد بهما الحال او الاستقبال او اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها فان اضافة هذه
الثلثة لفظية قوله نحو غلام زيد آه هذا مثال المعرفة بالاضافة فان قلت كيف يكون غلام
زيد

زيد معرفة والحال ان النحاة اتفقوا على انه بمعنى غلام لزيد وهو نكرة بالاتفاق فلو كان غلام
زيد معرفة لزم التخالف بين اللفظ وهو غلام زيد والمعنى وهو غلام لزيد تعريفا وتنكيرا وهي
معزول عن الاستعمال بيان التخالف انك اذا قلت غلام زيد فمعناه واحد مخصوص من الغلمان
باعتبار عهد بينك وبين مخاطبك مخصوص بالاضافة كما خصصت الغلام والرجل
باللام وكما صح اطلاق المضاف الى المعرفة على المعرفة نكرة واذا قلت غلام لزيد فمعناه
واحد من غلمان منسوبا الى زيد كما في قولك رجل وغلام قلت والحق ما ذكرتم لكنهم لما قصدوا
ان يثبتوا اعمال الجر في المضاف اليه قالوا ان اللام مقدر في مثل غلام زيد لانه بمعنى غلام لزيد
يلزم ان يكون مبنيا لكون الحرف مقدر فيه ولو كان كما جاز الا انا نقول لزم البناء في المتضمن
لا في المقدر كما مر في بعد او نقول منعه المانع وهو وجود الاضافة في غلام زيد قوله مررت برجل
ضارب زيد الآن آه اي مثال اضافة اسم الفاعل الى مفعوله بمعنى الحال لان الآن للحال
وفيه نظر لانه ليس المراد من الحال الآن المختلف في كونه جزءا بل المراد طرفي الآن معه او
القدر المشترك بين الزمانين اي الماضي والاستقبال ولا حرج ولهذا جاز ان يقال زيد يصلي
الآن مع ان بعض صلوته ماض وبعض صلوته مستقبل فلو كان الآن حالا لما جاز مثل
ذلك تامل فانه بحث دقيق ولطيف قوله والاعتماد باحد الاشياء الستة آه ومعنى
ذلك ان لا يكون اسم الفاعل مصغرا ولا موصوفا لانه اذا كان مصغرا او موصوفا فلا يعمل
فلا يقال زيد ضويرب عمرا الآن ولا زيد ضارب ظريف عمرا قوله في تقدير الانفصال فان
قلت لم يتعرف اسم الفاعل او اسم المفعول بالاضافة الى المعرفة اذا كانا بمعنى الحال
او الاستقبال قلت لان المشابهة الكاملة فيهما بالفعل المضارع مانعة عن التعريف
كما ان الفعل لا يتعرف فكذا ما شابهه وهو اسما الفاعل والمفعول واما اذا كانا بمعنى
الماضي فيتعرفان بالاضافة لانتفاء المشابهة اللفظية بين اسمي الفاعل والمفعول
وبين الماضي فالمشابهة الناقصة بينهما غير موثرة فتعرف فافهم قوله وهو النحو آه اعلم
ان النحو في الاصطلاح هو علم مستنبط من مقاييس كلام العرب مختص باواخر الكلمة يعرفون
بها صحة تاليف كلام الامم وفسادهم وقيل هو علم بقواعد يعرف بها احوال التراكيب
العربية اعرابا وبناء فان قلت من واضع هذا العلم قلت الواضع لهذا العلم هو الله
والمعلم للناس اولا هو امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وقد روي

روي ان بنت ابي الاسود الدؤلي قالت له ما احسنُ السماء برفع احسن حيث ارادت التعجب منها

واحسن افعل او هما واسبقه انطلاق لفظها اشيها او رحق الاستفهام فقال نجومها فقالت انما اردت

التعجب فقال ابو الاسود ينبغي ان تقولي ما احسنَ السماءَ بنصب احسن فقالت ما سبب ذلك فقال

بلحن او بالخطا فمنع علي كرم الله وجهه ثم قدم النحو ببعض الافاضل بانه اوجب فايدة وذا يجعلها

علاية وذا فعلها مناسب واسمها واسنادها والسنة في فايدته ومعدادا وسهوم فايدة

لا يمكن الاطلاع الا بها على حقايق ما يدير من الطبايع وعلى نكتة نظم القران وعلى دقايق

معرفة ما قم فيكون بدل منه آه فان قلت فايدة البدل الايضاح او تبيينها او وضع الا

لتباس ونحو ذلك وهذا لا يمكن في الله تعالى لعدم المشابهة له فلا يصلح جعل جاعلا بدلا منه //

مفقود ان فايدة قلت فايدته هنا زيادة التقريب لان طب حتى لا يقطع عن المبدل منه

وافوال فايدة البدل هنا ايماء الى استحقاق الله الحمد بهذا الوصف كما استحقاق بذاته

في الانتحم فايدة البدل في الثلثة حتى يلزم ما ذكر ثم اعلم ان البدل في اللغة العوض فان

قلت ما الفرق بين البدل والعوض في الاصطلاح قلت ان البدل خاص لا يقع الا موقع

المبدل منه بخلاف العوض فانه عام لانه يقع غير موقع العوض عنه كالتاء في عدة فانها عوض

لا بدل فاحفظ فانه بحث شريف وظريف فان قلت بعد جعلكم الجاعل بدلا من الله تعالى

يلزم تتابع الاضافات المشتمل عليها كما وقع في مصرع من قصيدة ابن مالك قوله حمامة

جرعى حومة الجندل اسجعي فانت من مرعاها وسمع ففيه ثلث اضافات مشتمل عليها وكذا فيما

جعلتم بدلا تقدير من اما بعد حمد جاعل النحو ومثل هذا قبيح عند الفصحى والشارح الفاضل

فقبيح لا يختار القبيح قلت نعم لكن قباحته مخصوصة بالنظم او الظاهر لا بالنثر وبا

التقدير قوله بدل الكل من الكل آه وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان

مفهومها متغايرين نحو جاءني زيد اخوك قوله بدل البعض من الكل وهو الذي ذاته //

بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه نحو جاءني القوم //

بعضهم وقد جاء نحو ثلثا الى عمرا فلكك فانه بدل الكل من البعض وقيل انه بدل الاشتمال تامل

بدل الاشتمال آه وهو الذي لا يكون ذاته عين المبدل منه ولا بعضه بل يكون

المبدل منه مشتملا على المبدل قوله لا كاشتمال الظرف على المظروف وفيه بل من حيث

كون المبدل منه دالا عليه اجمالا ومقتضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر

المبدل

المبدل منه متشوقة ومنتظرة الى ذكره فيجيء البدل مبينا وموضحا لما اجمل اولا نحو سلب زيد ثوبه

قوله بدل الغلط آه وهو الذي لا يكون ذاته عين ذات المبدل منه ولا بعضه ولا مشتملا عليه

بل لا مناسبة بينهما نحو مررت بانسان حمار قوله بدل الغيا من الغاير وفيه نظر لانه انما يصح ذلك

ان لو جاز اطلاق الغاير على الحق تعالى وهو ليس كذلك لانه ليس كذلك لانه صفة قايمة بذات الله تعالى

قايم بذاته حتى يكون عينا فثبت ان لا يجوز الجاعل بدل الغيا من الغاير قوله وبدليته جاعل آه وهو

قال الشارح الفاضل فبدليته جاعل باق بناء التقيير ثم لكان احسن لان مراده تقيير بقوله ان //

القول ببدليته جاعل من الله تعالى آه فان اردت البيان من اي نوع من انواع البدل تامل قوله وان

امكن كونه بدلا من الاول وفيه نظر لانه لا يجوز ان يكون جاعل بدلا من الله تعالى هكذا اي بدل الكل

من الكل لانه يلزم ان يكون الذات عين الصفة وانه صحيح تامل قوله لان عدم كونه من الاول والثاني

ظاهر ان يعني لا يصح ان يكون المذكور بدل الكل من الكل لان معنى بدل الكل من الكل هو الذي

ان يكون ذاته عين ذات المبدل منه وهنا ليس كذلك لان اضافته البدل الى ضمير الغايب تمنع

بدل الكل من الكل بخلاف اضافته البعض الى ضمير المخاطب فيصح للايقاع جاءني زيد غلامه بدل

الكل من الكل بل يقال جاءني زيد غلامك فانه بحث غريب وايضا لا يصح ان يكون المذكور

بدل البعض من الكل لان معناه هو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وهنا //

ليس كذلك قوله فلا يكون بدل الاشتمال آه ويمكن ان يجاب من السؤال الذي يورده الشارح

هنا بان وجود التعلق بينهما كاف لان يكون بدل الاشتمال وفيما ذكره الشارح التعلق

موجود بين البدل والمبدل منه فيكون من بدل الاشتمال لامي انه ويرد قوله لكن فيه

ما فيه ان لكن حصل فيه اي في امثال المذكور وهو جاءني زيد غلامه آه ما حصل في بدل الاشتمال

وهو التعلق بينهما قوله في الكلام ان الكلام في اللغة اسم للمصدر الذي هو التكلم

كالسلام بمعنى التسليم وانما سمي الكلام كلاما لانه اشتد تاثيره وتغلغله في القلب

وفي الاصطلاح هو ما فيه حكم المفيد باحد جزئيه على الآخر نسبة تامة وقيل الكلام ما

تضمن كلمتين بالاسناد وفيه نظر لانه منقوض بحديث النايم ومحاكات

بعض الطيور كالطوطي فان كل واحد منهما ليس بكلام مع انه يصدق عليه

الحد ولو قيد بالحكم موضع الاسناد لم يرد النقض عليه لان الاسناد اعم من الحكم

لانه موقوف على التصورات الثلث شرطا وشطرا ولا يمكن من النايم وبعض الطيور

فلا تكون ثان كلاما فاحفظ فانه بحث عجيب قوله كالملح اشارة الى ان النحو يشبه الملح اعلم ان
وجه التشبيه بين النحو والملح ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما مطلقا ويكون
هذا الوجه شاملا لطرفي المشبه والمشبه به على ما فسره الشارح فان زعم زاعم ان وجه التشبيه هو من حيث قلة استعمالهما
مصلحة وكثرة استعمالهما مفسدة ولان القلة والكثرة يختص بالمشبه به دون المشبه لا يكون هذا
الوجه شاملا لطرفي المشبه به والمشبه واعلم ايضا انه لا بد في التشبيه بين الشيئين من ستة اشياء
المشبه وهو النحو والمشبه وهو حصول الصلاح والفساد وغرض التشبيه وهو مدح النحو ثم
اعلم ان عدد التشبيه [struck through] بين الشيئين ترتقي باعتبار التقسيم الى ثمانية وعشرين
نوعا وانا نذكر منها ثلثة امثلة حصول المقصد الاول عقليان والثاني حسيان والثالث
مختلفان فمثال العقليان اي المشبه والمشبه به كتشبيه العلم بالحيوة فيقال العلم كالحيوة ووجه
التشبيه كونهما بمعنى ادراك واكثر لا با بعلم ههنا العلة التي يقتدر بها الادراكات الجزئية لا
نفس الادراك ولا يخفى انهما جهة وطريق الى الادراك كالحيوة ومثال الحسيان اي المشبه والمشبه به
كتشبيه الشمس بالمراة في كون الاشراق فيقال الشمس كالمراة في كون الاشراق ووجه التشبيه بينهما هو ان
الهيئة الحاصلة من الاستدارة والاشراق والحركة السريعة المتصلة مع الاشراق حتى يرى
الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع من الانبساط
الذي بدأه الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط كان رجحها الشمس اخفى الحصول الا ان اشاع
النظر اليها ليتبين حركتها ووصفها فانه هو يؤدي الى بيان الهيئة وكذا المرآة المتعيبة ليكون في كون
الاشراق ومثال المختلفان المشبه عقلي والمشبه به حسي كتشبيه العلم بالنور فيقال العلم
كالنور ووجه التشبيه بينهما هو ان كل واحد منهما موصل الى المطلوب فان قلت بعد جعلكم النحو
مشبها والملح مشبها به من اي نوع من انواع التشبيه قلت من النوع الذي اختلف طرفاه اي
المشبه والمشبه به لان النحو امر عقلي والملح امر حسي فشبه العقلي بالحسي فاحفظ ليكون
مرغوبا بين اولي الالباب لا سيما بين علماء عاية تاب قوله ومثال اللغو زيد حاصل في الدار
وجه التسمية هو انه قد لغى من الاعراب او لعدم الاحتياج اليه سمي لغوا قوله وحاله حفظ آه
وهذا الكلام اشارة الى الفرق بين اللغو والمستقر ثانيا قوله وهو المستقر آه وجه
التسمية هو انه قد افضى به من الاعراب فاستقر عليه فسمي مستقرا بهذا الاعتبار او لانه
متعلق بمستقر فيكون من قبيل تسمية الشيء باسم متعلقه او لانه قد استقر لكونه جزاء

من المتعلق

وهو النحو والمشبه به وهو الملح واداة التشبيه وهي الكاف ووجه التشبيه وهو

من المتعلق فحينئذ يكون من قبيل تسمية الشيء باسم لازمه قوله الصلوة آه وهي اشارة الى الدعاء
من الله تعالى على رسوله على طريق الوجوب فان قلت لم وجب الدعاء على الرسول بالصلاة
قلت لانه لما كان الانسان مدني الطبع فلا بد المدني الطبع من التمدن وهي يحتاج
الى الاجتماع ولا بد من الشارع الذي به جهتان جهة التجرد وجهة التعلق فبالجهة
التجردية يناسب البارئ وبالجهة التعلق يناسب الناس وبها يعلمهم امور الدين
والدنيا بالكمال وجه فحينئذ يكون وسيلة بين الخالق والمخلوق فاستحق الى الشرع واسم الصلوة
التي هي وسيلة بين الرب والعبد فوجب الصلوة على الرسول الخ اما يستحقه
فان قلت اذا كان معنى الصلوة الدعاء فما معنى قوله تعالى وبيع وصلوات الاية قلت
هذا من قبيل ذكر الحال وارادة المحل مجازا لان المراد من الصلوة ههنا موضعها وهي
كنائس اليهود فاعلم ان الصلوة اسم موضع للمصدر لا مصدر فان قلت لم لا يجوز
ان يكون مصدر الصليت قلت لا يجوز ان يكون مصدر له لانه يجي تصلية والفعال
لا يجوز ان يكون مصدر الثلاثي لان مصدره يجي صلية لا صلوة فعلم انها اسم
موضع للمصدر لا مصدر واعلم ايضا ان الصلوة تجي على ثمانية معان الاول الكنية
كما مر في الاية والثاني بمعنى الدخول نحو صليت الرجل بالنار اي ادخلته الثالث بمعنى
اللينة نحو صليت العصى بالنار اي لينتها والرابع بمعنى الشوي نحو صليت اللحم و
غيره في التنور والاربعة الباقية مشهورة بين الطلبة ومن جملتها الاركان المعلومة والا
فعال المخصوصة فان قلت لم سمي الاركان المعلومة والافعال المخصوصة بالصلوة قلت
لانها مشتملة على الدعاء فحينئذ يكون هذا من قبيل تسمية الشيء باسم المشتمل عليه قوله لما كان
للصلوة معنى حقيقية آه وفيه نظر لان هذا الجواب مستلزم على حصر معنى الصلوة الحقيقة
في الغاية فحينئذ يلزم خروج صلوة الملائكة وهي الاستغفار لعدم دخولها في الغاية لا يجوز
ان يقال رحمت الملائكة الله تعالى وايضا لا يقال فعلت الاركان المعلومة والافعال
المخصوصة وكذا لا يقال رحمة الملائكة فظهر خروجها عن مطلق الصلوة والحال انها منها
قوله حمل على غايته وهي الرحمة فان قلت غاية الشيء مباين له فحينئذ يلزم حمل الشيء على مباينه
وانه محال قلت ان المضاف محذوف تقديره الصلوة غايتها الرحمة فحينئذ يلزم ان يكون الموضوع
غايتها وفيه نظر لان هذه مرحومة لا رحمة وكلامنا فيها لا في مرحومة واجيب عنه بان هذه

وهذه ... مرحومة على غاية ما في الباب ان الاسم صلاحية لا لازمة لو ار**قال** والواو حرف ما قلنا آه اى
الواو لعطف اداة الثانية على الاول وههنا قد عطفنا ثم اعلى زيد بمعنى لما كانت على اداة الاولى
فوقعت اداة الثانية على معطوفة على مقارنة اداة الاولى من حيث العطف واما لفظ زيد فمؤخر
لفظا ومقدم رتبة فسبب التاخير هو تصحيح المعنى على روى من قال اداة الاولى للعطف فان قلت
لا يجوز عطف عمرو على زيد باداة لكونها مقدمة عليه قلت يجوز ذلك لانها مقدم لفظا ومتاخرة
معنى فان قلت لو كانت اداة الاولى واداة الثانية والواو لعطف عمرو على زيد يلزم اجتماع ثلثة
احرف وهو ممتنع **قال** فيكون معنى النبي الذي شرف على ساير الخلق آه وفيه نظر لانه لو كان معنى
النبي الذي شرف على ساير الخلق يلزم كون نبي اشرف من كل ملك ورسول وهو غير جائز و
انما الاختلاف فيما بين رسل البشر ورسل الملائكة لا بين الانبياء ورسل الملائكة وايضا
يلزم التساوي بين النبي والرسول لصدق ان يقال الذي شرف على ساير الخلق على كل
منهما وهو خلاف المشهور تامل **قال** من غير عكس آه وفيه نظر لانه يقال ارسل القاضي رسولا
الى زيد ولا يقال ارسل نبيا فيلزم ح ان يكون النبي اخص من الرسول وليس كذلك **قال** محمد
صلى الله عليه وسلم آه معناه الوضعي اولا هو البليغ في كونه محمودا فيجوز ان يكون تسميته
كذلك قبل احد الانبياء لحمد بثبوت هذا المعنى من ذاته وقيل انما سميت محمدا لكثرة خصاله
المحمودة لان المقصود فيه هو الاول دون الثاني وفيه ما قلنا في بحث توقيف ...
البدل فارجع اليه ان غفلت عنه **قال** سيد آه اصله سويد قلبت الواو ياء فادغمت
الياء في الياء كما تبين في قاعدة التصريف من ان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة واحدة
وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فان قلت لم قلبت
الواو ياء ولم ينعكس الامر قلت ان الواو ثقيلة والياء خفيفة فقلبت الثقيل الى
الخفيف وهو واجب عندهم فان قلت من اين عرفت ثقالة الواو وخفة الياء قلت الواو
يحتاج عند التلفظ في الخروج الى تحريك العضوين وهما الشفتان بخلاف الياء فانها
يحتاج الى تحريك عضو واحد وهو اللسان لا يقال يلزم على القاعدة المذكورة في علم الصرف
ان تقلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء في بويع مجهول بايع مع انه ليس
كذلك لانا نقول انا ما اعللنا مثل ما قلتم لالتبس بين مجهول باب المفاعلة والتفعيل
في مثل بيع وقيل بويع وغيره فما لالتباس فاحفظ فانه بحث غريب **قال** وعلى آله

آه

وعلى السراة آه اعلم ان اصل الآل على صحة اوجه الاول اصله اهل لان تصغيره اهيل قلبت الهاء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار آل على قاعدة بعضهم الثاني اصله اول لان تصغيره اويل
اعلل اعلال ما مر الثالث اصله اول لان تصغيره اويل اعلال ظاهر الرابع اصله ويل لان
تصغيره ويل قلبت الواو همزة فصار ادل ثم قلبت الواو الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار آل فان قلت فعلى هذا يلزم الاعلال الثاني فيه فهو غير جائز عند الصرفيين قلت يجوز
ضرورة بثبت اعلالا اذا كانت في حالة كما في نحو ابريق واذا في حالة بناء او في حالات خلافا اتفاق
اصله آه ان سكون اشتغال اعلاله ظاهر ثم اعلم ان الاول يطلق بالاشتراك اللفظي على ثلثة معان الاول
بمعنى الجند والاتباع كقوله ادخلوا آل فرعون اي جنده واتباعه والثاني بمعنى النفس كقوله تعالى
آل موسى وهارون اي نفسهما الثالث بمعنى اهل البيت خاصة نحو آل محمد وهم من جهة
النسب اولاده وحكيمه واولاد علي واولاد جعفر واولاد عباس رضوان الله عليهم اجمعين
ومن جهة الدين المؤمنون لقوله تعالى كل مؤمن تقي نقي فهو يوم القيمة فهو آل والفرق بين الآل
والاهل مذكور في الشرح **قال** والصحابة اي الصحابي من خدم النبي عم سنة او ستين او
قيل كل من راه من المسلمين ولو ساعة **قال** والاشباع ايضا الفتح آه اما في الفتح
فلان الهاء حرف ضعيف لا يحتمل الحركة وان كانت خفيفة واما في الضم فلانه لو ضم
يلزم الخروج من كسرة الدال الى ضمة الياء وهو غير جائز لثقالته **قال** واذا كان
بمعنى الماضي آه يعني اذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت الاضافة الى متعلق ان كان
له متعلق بقصد فلو نحو زيد ضارب عمرو امس لانه متعلق اذا لم يكن له عمل **و قصد**
الى ذكر متعلقه فيعين ان يضاف اليه كما في ساير الاسماء الغير المشتقة فان لمتعلقاتها
لا بد من الاضافة فهي اليها فح كانت الاضافة معنوية لفوات علة الاضافة اللفظية
وهي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فلهم يتعرف وان كان المضاف اليه معرفة
هذا علم ان الكسائي والسيرافي والاندلسي قد خالفوا اجمع النحاة في اضافة اسم الفاعل
وعمله بموجب الاول بتلقة ثم جعلوا اسم الفاعل لفظية سواء كان بمعنى الماضي
او الحال او الاستقبال نحو مررت برجل ضارب زيد امس او الآن او غدا فان ضارب
زيد صفة لرجل عندهم انهم يعملونه في الازمنة الثلثة متمسكين بقول النحاة
مررت برجل معطي عمرو درهما امس وهو باتفاقهم فقال الشيوخ الثلثة اذا عمل في درهما

فقد فرق عمرو ايضا والا يلزم الاختصار فرية اعطيت على احد المفعولين وهو غير جائز
عند بعض فيكمو ابانى اضافة لفظية في كل حال فعلى هذا يكون قوله ومؤيدا من الاسلام بدلا
من احيى به لا صفة نائبة قوله ومعنى الايمان الاعتقاد آه لا يقال يعلم ان معنى الايمان عبارة
عن الاشياء المذكورة في الشرح لم يكن آدم عم مؤمنا لانه لم يكن قبله ولا في زمانه رسول حتى
يؤمن به وكذا يلزم ان لا يكون الملائكة مؤمنين لانه لا يوجد منهم الايمان بالملائكة ولا
يلزم ان يكون المؤمن والمؤمن به واحدا او يوهم لانا نقول ان الايمان بالملائكة وبالرسل سواء كان
تلك الرسل قبل المؤمن او بعده او في زمانه فادم كان رسولا فيجوز ان يؤمن برسالة نفسه وبرسالة
يأتي من ذريته بعده واما قوله والا يلزم ان يكون المؤمن والمؤمن به واحدا لانه لا يلزم الاتحاد بينهما لان
مفهوم الملك غير مفهوم الملكية فيجوز ان يؤمن بملكية انفسهم فيحصل المقصود او نقول يؤمن
به بعض الملائكة بملكية البعض الآخر او نقول الايمان بالملائكة ليس بشرط في ايمانهم قوله وبالقدر
خيره وشره آه الضمير في خيره وشره راجع الى القدر فان قلت ما الفرق بين القضاء
والقدر قلت القضاء عبارة عن جميع وجود المخلوقات في الكتاب المبين واللوح
المحفوظ مجتمعة ومجملة على سبيل الابداع والقدر عبارة عن وجودها منزلة
في الاعيان بعد حصول شرائطها مفصلة واحدا بعد واحد قوله هما لفظان مترادفان آه ومنشاء
الترادف ههنا هو قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام اعلم ان الترادف بين الشيئين يطلق
على معنيين احدهما الاتحاد في الصدق والثاني الاتحاد في المفهوم ومن فرق بينهما اي بين الاسلام والايمان
نظر الى المعنى الثاني ومن لم يفرق نظر الى المعنى الاول قوله لما جاء بهم الآية خبر ان عند بعضهم وعند
البعض الآخر خبر محذوف وهو خسروا في الآخرة وقيل ويصدون عن سبيل الله خبر ان لان
الواو زائدة عند البعض وقيل خبر ان هلكوا فيكون التقدير ان الذين كفروا عن سبيل الله والمسجد
الحرام هلكوا في الآخرة قوله فلضعفه لم يحذف آه لانه لو حذف المشبهة المشابهة بالفعل
بالمعمول ايضا يلزم ان يكون الضعيف مساويا بالقوي قوله يدخل على المبتدا والخبر آه
اعلم ان المبتدا على ثلثة اقسام الاول ان يكون اسما محضا نحو زيد قايم الثاني ان يكون
فعلا في اللفظ واسما في التقدير نحو وان تصوموا خير لكم اي صيامكم خير لكم ونحو تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه اي سماعك والثالث ان يكون حرفا في اللفظ واسما في الحقيقة نحو
مظنة الكذب فمن عمل مبتدا ومظنة خبره متساويان بمعنى هذا اللفظ مظنة الكذب ونحو
سواء عليهم أانذرتهم فسواء خبر مقدم وانذرتهم مبتدا مؤخر اعتبارا بمعنى سواء عليهم

الانذار وعدمه الثالث ان يكون اسما في اللفظ وفعلا في الحقيقة نحو اقايم بكر فاقايم مبتدا وبكر خبره
بمعنى الا قايم بكر فان قلت لا يجوز ان يكون بكر خبرا لان الخبر يجب ان يكون محمولا على المبتدا فبكر اسم
جامد لا يمكن حمله عليه فكيف يكون خبرا عنه قلت متأول بمسمى فيكون تقديره اقايم مسمى
بكر ثم اعلم ان الافعال الناقصة تدخل على القسم الاول فقط لا على مطلق المبتدا والخبر فاحفظ فانه
بحث حسن قوله مسعودا بالنصب مع التنوين فان قلت لم كتب فيه الالف في حالة النصب
ولم يكتب الواو والياء في حالة الرفع والجر قلت لان التنوين نون ساكنة والنون الساكنة
تقلب الفا اذا كان ما قبلها مفتوحا كما في مثل اضربن فنقول يا رجل اضربا ويوم ما قلنا
قوله تعالى لنسفعا فان تنوينه نون ساكنة تقلب الفا لان اصله لنسفعن فقلبت الفا
لفتحة ما قبلها واما اذا كان ما قبلها مضموما او مكسورا فلم تقلب فيهما واوا او ياء لثقل
الواو والياء والخفة موجودة في الالف فلذلك قلبت اليها والخفة فيهما فلم تقلب
التنوين اليهما في حالة الرفع والجر فان قلت لم لم تقلب الفا في مثل رحمة قلت لان التاء
علامة التانيث وهي ثقيلة والالف اذا قرنت معها ثقلت بثقلها فتركت على صورة
الحركة فاحفظ فانه بحث غريب قوله لان الاشتمال اعم آه هذا اشارة الى جواب سؤال
مقدر تقديره ان يقال لا يجوز ان يكون مسعودا بدل الاشتمال لان شرطه ان يكون البدل
شاملا والمبدل منه مشمولا نحو سلب زيد ثوبه فان ثوب شامل وزيد مشمول واما
قوله الاسم مسعودا فليس كذلك بل الامر بالعكس لان الاسم شامل ومسعود مشمول فاجاب
عنه بقوله لان الاشتمال اعم آه اي اعم اشتمال المبدل منه على المبدل وبالعكس او الاشتمال البدل
على المبدل منه قوله وانما يقال لهذه الافعال ناقصة آه لا لاشتمالها على معنى غير تامة اي لا
يصح ان يخبر بها وحدها وقيل لانحطاط درجة الافعال الحقيقية التامة بنقصان
مدلول واحد لان ساير الافعال تدل على ثلثة معان اول الحدث اي امر يقوم بالفاعل
والثاني نسبة ذلك الحدث الى موضع ما والثالث زمان تلك النسبة والافعال الناقصة تدل
على المعنيين الاخيرين فقط فلذلك سميت افعالا ناقصة وقيل لانها لا تفيد فايدة تامة
بمرفوعها بخلاف ساير الافعال وقيل لنقصانها امتناع التعلق بها اي لا يصح
تعلق الحدث بالافعال الناقصة فصارت ناقصة واعلم ان بعض المشايخ سماها
افعال وجودية اذ ليس معنى مفهومها الا ثبوت نسبة في زمان قوله وقد تقدم معمول معمولها آه

اه وجه الاستدلال بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم
خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس لامتناع وقوع المعمول الا من حيث
يصح وقوع العامل فيه وفيه نظر لانا لا نسلم ان يوم يأتيهم معمول مصروفا بل هو مبني على
الفتح مرفوع المحل بالابتداء خبره ليس مصروفا فان قلت لم بني وهو معرب ثم بعد لم رفع
على الفتح قلت لان اضافته الى الفعل كما في قوله يوم ينفع الصادقين صدقهم سبب ا
الاختصاص على الفتح للخفة وثانيا سلمنا انه منصوب لا مفتوح لكن لا نم انه منصوب بمصروف
بل هو منصوب بفعل مقدر تقديره يلازمهم يوم يأتيهم العذاب قه جملة معترضة اه
الجملة المعترضة هي التي تتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة لتفيد معنى يتعلق بها
او باحد اجزائها والجملة المعترضة ههنا تتوسط بين اجزاء المستقلة وهي اسم
ان وخبرها وتفيد معنى يتعلق باحد اجزائها وهو اسم ان قه لا محل لها من الاعراب اه
اعلم ان الجملة التي لا محل لها من الاعراب عشرة الاول الجملة الابتدائية مثل ان زيدا رحمة
الله عليه مات الثاني الجملة التي وقعت بين المبتدا والخبر مثل زيد الحال الله تعالى عالم
الثالث الجملة التي وقعت بين الفعل والفاعل مثل زيد قائم غفر الله تعالى له علامه
الرابع الجملة التي وقعت بين الصفة والموصوف نحو جاءني رجل صلى الله تعالى عليه عالم
الخامس الجملة التي وقعت بين الحال وذي الحال مثل مات زيد رحمة الله عليه مسافرا
والسادس الجملة التي وقعت بين القسم وجوابه مثل والله قم لافعلن زيد السابع
الجملة التي وقعت بين القول والمقول مثل قال زيد نور الله تعالى وجهه ضربت عمرا
والثامن الجملة التي وقعت بين الشرط والمشروط والجزاء مثل ان ضربت زيدا
احسن الله خبرك والتاسع الجملة التي وقعت بين الصلة والموصول مثل زيدا
كرم الله له قام ابوه العاشر الجملة التي وقعت بين اسم كان وخبرها مثل كان زيدا
عظم الله شانه راكبا او اقول كل جملة تقع بين معمولي شيء واحد مثل زيدا
صلى الله تعالى حاله تعالى صائما او بين شيئين احدهما متعلق الآخر فهو جملة معترضة
مثل جاءني زيد صان الله تعالى اخوه وهذا بين القول الشيء من الوجوه الذي لو تفا
حفظ فانه بحث عظيم قه رعاية لامر السجع اه السجع في اللغة هدير
الحمام كما قال الشاعر وحمامة جدعا وصرت الجنون السجع فانت بن
سعاد

سعاد ومسجع وايضا يقال الهدير القمري كما قال الشاعر نوفل سنوكة بين آمد بطون سجع
قماري واعلم ان السجع في الاصطلاح هو توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر
وعند السكاكي هو توافق الفاصلتين في الحرف الاخير من النثر وقيد السجع في النظم كالقافية
في الشعر والى حضرات السجع يتنوع على ثلاثة انواع مطرف وترصيع ومتوازن وجه الحصر ان
اختلفا الفاصلتان في الوزن كقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فيما يختلفان
وزنا فمطرف وان لم يختلفا في الوزن فلا يخلو اما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثر ما في
احد القرينتين مثل ما يقابله من القرينة في الوزن والقافية فترصيع كقول الشاعر فهو يطبع
الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية موافق
لما في القرينة الاولى وان لم يكن في البيت بعد الاسماء الاخرين لكن مثلا الا هو يكون اكثر ما
مثل ما يقابله من الاخرى فمتوازن كقوله تعالى فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة
لاختلاف سرر واكواب في الوزن والقافية وقد يختلف الوزن فقط كقوله تعالى والمرسلات
عرفا فالعاصفات عصفا وقد تختلف القافية مثل حصل الناطق والصامت وهلك
الحاسد والشامت وقيل احسن السجع ما تساوت قرائنه مثل قوله تعالى في سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم احسن السجع ما طالت قرينته الثانية على
الاول مثل قوله تعالى والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى الآية فاحفظ ليكون
مشارا اليه بين الشعر والنثر قه استظهر فعل ماض اه اعلم ان الفعل على نوعين
جامد ومتصرف اما الاول فهو الذي لا يجيء له جميع امثلة المختلفة مثل نعم وبئس
وحبذا ونحو ذلك من الافعال الجامدة واما الفعل المتصرف فهو الذي يجيء له تلك الامثلة
الا ان الفعل المتصرف لا يثنى ولا يجمع والاسم يثنى ويجمع لوجوه الاول ان لفظ
جنس يقع بلفظه على كل انواعه والغرض من التثنية والجمع تعدد الاجناس والجنس لا يتعدد
والثاني ان الفعل وضع دليلا على الحدث والزمان فلو ثني او جمع لدل على الحدثين
او احداث والزمانين وهو باطل والثالث ان الفعل لا بد له من فاعل فيكون جملة و
تثنية الجملة او جمعها محال فلهذا لا يثنى ولا يجمع نحو تابط شرا وزرى حبا وشاب
قرناها الرابع ان الفعل لو ثني او جمع كنت تقول في رجل واحد ان قام مرة واحدة قام
رجلا وفي شيئين قاما رجلا او مرارا قاموا رجلا وهو غلط عظيم فاحفظ فانه بحث غريب

واما نحو قوله سلام يضربان ويضربون فالتثنية والجمع فيه للفاعل دون الفعل واما نحو قوله تعالى و
القيا في جهنم فانه تثنية والفاعل مفرد لانه مقرر بالالف بالف وكذا قوله تعالى رب ارجعوني
جمع الفعل والفاعل مفرد وهو الله لانه مقرر بارجع ارجع ارجع والجواب عنه ان هذين الفعلين
ليسا بمثنى ولا مجموع بل اورد الفعل ههنا بصورة التثنية والجمع لتفيد المبالغة فيه و
اما نحو اكلوني البراغيث فالجمع فيه ليدل على جمعية الفاعل لا الفعل قوله الاضافة المسمى
الى اسمه وفي عبارة الشارح الفاضل تسامح لانه عبر اضافة المختم اعم من الاقناع و
يحتمل ان يكون من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف لانه صفة في الحقيقة فالاولى ان
يقول اضافة المختم الى الاقناع يشبه ان يكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه كما قال
صاحب الخ قوله الباء فيه للاستعانة الخ عند بعضهم ثم نقل الباء بالباء السببية
لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ولكن يجوز استعمال السببية
فيها قوله متعلق بكشف الخ وفيه نظر لانه ليست الباء متعلقة بكشف بل متعلق
باستعنت لانه بمعنى الاستعانة ويمكن ان يجاب عنه بان هذا من قبيل المجاز لانهم
يقولون الباء في بحفظه متعلق بكشف مجاز وحقيقة باستعنت لان المراد استعنت
الوالد في الكشف بحفظه كما في قولنا خرجت من البصرة الى الكوفة اي ابتداء خروجي من البصرة
فان المتعلق في الحقيقة ههنا هو الابتداء فان قلت لا نم المتعلق في الحقيقة هو الابتداء
بل حاصل او حصل لانهم فسروا هذا المثال بقولنا ابتداء خروجي حاصل او حصل من
البصرة فكان المتعلق احدهما قلت لا نم فسروا بهذا القول بل بقولنا ابتداءات من الخروج
من البصرة فيكون المتعلق ابتداءات ولئن سلم انهم فسروا بهذا القول لكن لا نم ان
لا يكون المتعلق هو الابتداء لان الحصول منسوب الى الابتداء فكان المتعلق هو الا
بتداء معنى فان الى اصل عبارة من الابتداء في الى آخره فاحفظه فانه بحث غريب حسن مليح
قوله فيه استعارة الخ الاستعارة هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي لعلاقة
المشابهة بين المستعار والمستعار اليه وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم في
استعمال اسم المشبه به كقولنا رأيت الاسد في الحمام اي رجلا شجاعا اعلم ان الاستعارة
في مثل رأيت الاسد في الحمام يفتقر الى ستة اشياء المستعار له والمستعار عنه والمستعير
والاستعارة وما يقع به الاستعارة اما الاستعارة ههنا فهو اللفظ المعبر عنه بالاسد

مثلا

مثلا والمستعار له فهو الرجل الشجاع والمستعار عنه فهو الاسد بلا الخصوص والمستعير فهو المتلفظ
بلفظ الاسد والاستعارة فهو اللفظ بلفظ الاسد وما يقع به الاستعارة فهو المناسبة
بينهما صورة ومعنى قوله بالكناية الخ الكناية في اللغة مصدر كنيت بكذا اذا تركت
التصريح به وفي الاصطلاح لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته فاذكر الملزوم مع لازمه كما
يقال فلان طويل النجاد اي يراد به طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول القامة ايضا
فان قلت ما الفرق بين الكناية والمجاز قلت الكناية يخالف المجاز من جهة جواز ارادة المعنى
الحقيقي مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز
فيه ارادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي كما يقال جاءني حاتم
ويراد به لازمه اي جواد لا الشخص المسمى بحاتم وكذا يقال رأيت ابا لهب اي جهنميا هذان
المثالان للكناية واما مثال المجاز فكما يقال انبت الربيع البقلة وهزم الامير الجند اي
انبت الله البقلة وهزم جند الامير جندا قوله استعارة تخييلية الخ وهي اثبات اللازم
للمشبه به على المشبه واثبات ما يلازمه من يشبه فسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق
لمعناه حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من تحقيق العقلي والحسي كلفظ
الاظفار يقال انشبت المنية اظفارها بفلان فانه لما شبه المنية بالسبع في الاعتبار اخذ
الوهم في صورة المنية التي لا تحقق لها فيهما والاستعارة المكنية والكناية بمعنى واحد
فيها اي المكنية اي تخييلية مثلا ازدان الخ اي كلما وجدت المكنية وجدت فيه تخييلية لانها
قرينة بها قوله استعارة تبعية الخ الاستعارة التبعية ما هي التي تقع في الافعال مثل نطقت
الافعال بكذا اي دلت وفي الصفات المشتقة ههنا مثل ناطقة اي دالة وفي الحروف
مثل جلست بالمسجد اي في المسجد فاحفظه فانه بحث حسن وفي هذا المقام كلام
طويل لا يليق ذكره في هذا المختصر فليطلب في علم البيان قوله منصوب على التمييز الخ التمييز
مصدر بمعنى المميز بكسر الياء على معنى ان هذا الاسم تمييز مراد المتكلم من غير مراده او بفتحها
على معنى ان المتكلم ميز هذا النوع من سائر الاجناس التي ترفع الابهام وعرفه ابن الحاجب
بما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة وفيه نظر لانه منقوض بمثل
رجع القهقرى لانه لا يرفع الابهام المستقر عن ذات لان القهقرى نوع لم يكن مفعولا ما
من قولك غزوت واجيب عنه بان القهقرى بيان لهيئة الرجوع لان الرجوع موضوع

للذات فيكون الذات مفهوما منه لكن من حيثية مبهمة والغرض تعيين … فيكون الحال في بيانها
تخرج عنه بقوله للذات بخلاف عشرين فانه لم يوضع للذات اصلا وانما وضع لكمية الذات فيكون
ذاته مبهمة والتمييز يعين انما يكون ذاته وايضا منقوض بالحال في قولك جائني هذا الرجل لانه يصدق
عليه تعريف التمييز لانه يرفع الابهام المستقر عن لفظ هذا مع انه صفة لا تمييز وحاصله بعض من
النحاة انه يصح التمييز عن كل مبهم من المضمر واسم الاشارة مثل عارضا في قوله تعالى فلما رأوه عا
رضا ومثلا في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا انهما منصوبان على التمييز فعلى هذا يكون الحال
تمييزا عن لفظ هذا فلا بد من قيد اخر ليخرج الحال … من الاشارة والمضمر مستقرا في التمييز انما يخص بعدد او ما
يعرف به والاشارة لا تتعلق باعتبار الوضع ان شاء بالذات نحو جائني هذا الرجل قوله
فاعل في المعنى لان المعنى اطاب حفظا اعلم انه اذا كان فاعله يعرف ان التمييز بمعنى الفاعل او التمييز
بمعنى المفعول وهي ان التمييز يكون بمعنى الفاعل ان اقترنه والصفة الى فاعل فعل مذكور نحو
طاب زيد نفسا بمعنى طاب نفس زيد ويكون بمعنى المفعول ان اقترنه والصفة الى مفعول
فعل مذكور نحو حصدت الارض زرعا بمعنى حصدت زرع الارض قه او بمعنى مفعول
كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي فجرنا عيون الارض اي شققنا الارض عيونا لا
انهارا اولى … وقيل منصوب مفعول به اي فجرنا عيون الارض وقيل منصوب على الحال
من الارض اي فجرنا الارض حال كونها عيونا وهذا الوجه ضعيف لانه لا يجيز جمع الارض
عيونا الا ان يكون صاحب الى … المعنى وقيل منصوب بنزع الخافض والتقدير وفجرنا
الارض بعيون فحذف الباء ثم نصب عيونا قال بعض النحاة ان عيونا في قوله تعالى تمييز بمعنى
الفاعل اذ تقديره تفجرت عيون الارض قه من النسبة حال الا انه يفيد فائدة التمييز في رفع الابهام
للزوم البيان بحيث ههنا فان قلت ما الفرق بينه وبين لفظ في رفع الابهام قلت الاول
رفع الابهام من اسم الموصول فقط والثاني رفع الابهام من مضمون الجملة اعني وقوع الا
تقان على معموله وهو ما مع صلته قه قد يقع الحال من المبتدأ الخ مثل زيد قائم قاعدا وزيد
جاء قاعدا ومررت بغلام راكبا قه يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة الخ
كقعدة الجبل المؤلف من الشوك قه يفيد الجزئية كالحيوان الناطق مثلا فانهما
كليان لكن افاد الجزئية بانضمام احدهما الى الآخر وهي الانسان لانه جزئي اضافي
اما فعل مضارع زعم المتأخرون ان الفاظ المضارعة مركبة من اسمين او من اسم

وحرف

وحرف لان ما بعد حرف المضارعة ليس حرفا ولا فعلا ولا الكلام ماضيا او مضارعا او امرا او من
الظاهر انه ليس كذلك فيجوز ان يكون اسما وحرف المضارعة ايضا اما حرف او اسم فعلى التقادير
المذكورة يلزم التركيب اما من اسمين او من اسم وحرف لان المضارع من انما اطلب والمتكلم
يدل جزء لفظه على جزء معناه وكلما يدل جزء لفظه على جزء معناه فهو مركب بيان الاول ان الفاء
تدل على انا طلب وانما اطلب والهمزة تدل على المتكلم المفرد ونون تدل على المتكلم المتعدد
فيج لا يكون فعل المضارع كلمة واحدة الغائب والغائبة فانه مفرد وكلمة لان الياء لا تدل على الغا
والغائبة لان كل واحد منهما موضوع لشيء غير معين او لانه لم يسمع من احد ياء الغائب او بالغا
بخلاف تاء انما طلب والهمزة المتكلم فيج لا يكون الغائب والغائبة مركبا تأمل فانه بحث
غريب قه تخليط اه التخليط في الاصل تتبع اللسان في الفم ليزيل بقية الطعام وقد يكنى به عن
الاكل لان … الاكل … يكون كناية ويحتمل ان يكون
الغط بمعنى احرك لسانه لان التخليط يقتضي معنى التحريك قه وفيه استعارة مكنية قد مر بحثها
فارجع اليه ان غفلت عنه قه وهذا الاثبات اي اثبات الاظفار والاطعام اي من كلام
الامام استعارة تخييلية كلام قه وانما سبب الحيوة اه الحاق الشاعر حيوة القلب علم فاجتنبه
وموت القلب جهل فاجتنبه قه وانما عطف على الاخبار اه وفيه نظر لانه اورد حكم على الانشاء
ابعد معنى … على الاخبار … لفظا فالعطف اما من حيث المعنى او من حيث اللفظ وعلى كلا التقديرين
يكون المطابقة بين المعطوف والمعطوف عليه مرعية فلا وجه لقول الشارح وانما عطف على الاخبار
باعتبار الصورة والجواب عنه بان المراد من قوله انما عطف على الاخبار باعتبار الصورة بناء على زعم
من اراد من الاول الاخبار ومن الثاني الانشاء فاشار الى دفعه بقوله باعتبار الصورة قه ولا
محل لها من الجملة التي لا محل لها من الاعراب عن كلام قه وهو هذا اه وانما خالف سائر الاسماء
بالعين لان الحم اقارب زوج المرأة واحد الاخيف اخيف اي الاناث ليفهم معناه فاحفظ فانه بحث
غريب حسن قه الثالث في التثنية الى قوله الرابع في الجمع اه وانما جعل اعراب التثنية
والجمع الصحيح بالحروف لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركة فا
عطي الاصل للاصل والفرع للفرع لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل لان اعراب الآحاد بالحروف
كان سماء الستة قه الخامس في كلاه وهو اسم موضوع لمفهوم … بالاضافة وهو مؤنث
للمثنى في المعنى فلذلك كان له حكم المثنى وانما يكون له حكم المثنى اذا كان اضافة الى المضمر ومرجعه

تقديم الخبر الواقع على ذكر النحو

وهو ان اتصال الضمير خصوصاً الضمير المجرور بما قبله اشد من اتصال المظهر به فيصير المضمر جزءاً كالالف و
النون في المثنى فيكون حكمه حكم المثنى واما اذا اضيف كلا الى المظهر فانه يكون بالحركات الثلث
تقديراً لفظي اسم مفرد في آخره الف فوجب ان يعرب بالحركات الثلث تقديراً كالعصى والرحى و
قيل ان كلا مفرد اللفظ ومثنى المعنى فيقتضي الاعراب بالحركات نظراً الى لفظه والاعراب بالحروف
نظراً الى معناه فاعرب بهما رعاية للحقيقة وانما كان كلا المضاف الى المضمر معرباً بالحروف لانه فرع
المظهر فلما اضيف الى الفرع روعي الى جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف التي هي فرع
الاعراب بالحركات فلما اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل
فاعرب بالحركات التي هي الاصل قوله من لفظ اي اللفظ في اللغة مصدر يقال لفظت الرحى
الدقيق اي رمته وفي الاصطلاح الصوت المعتمد على المخرج فهو ههنا مصدر يراد به اسم المفعول
بمعنى اللفظ ههنا بمعنى الملفوظ على سبيل المجاز كقولهم هذا ضرب الامير اي مضروبه و
تمامه سيجيء قوله الحلو اي الحلو في اللغة ضد المر يقال الشيء يحلو حلاوة ويقال احليت
الشيء اي جعلته حلواً ويقال حالية اي طالبة حلوت فلانا على كذا مالا اذا اعطاه حلوا وحلوانا
اذا وهبت له اشياء على شيء يفعله لك بغير الاجرة والحلوان ان يأخذ الرجل من مهر ابنته لنفسه و
كانت العرب تعير به قالت امرأة لا يأخذ الحلوان من بناتنا وقيل الحلوان اسم بلدة و
يقال الحلوى الرجل شيئاً فانه من باب الافعيل [illegible] المتعدي منه الا [illegible] اعلم ان
توصيف اللفظ بالحلو من قبيل المجاز لان الحلاوة وامثالها لا تتصور الا في المطعومات
والمشروبات قوله وهو ما الموصول الا الموصول لا يحتاج في جزئيته الى صلة وكذا عائد ما لم
يكن الموصول حرفاً لانه لو كان الموصول حرفاً لم يحتج الى عائد وانما يحتاج في جزئيته الى الصلة
مثل ان المصدرية ثم ان الصلة وجبت ان تكون جملة خبرية معلومة للسامع وانما
وجبت ان تكون جملة لان وضع الموصول ليطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب
يعرفه بكونه اي يكون متعلقه بحكم ما عليه بحكم معلوم المحصول له او المتعلق عنده نحو زيد
الذي ضربني غلامه تأمل فانه بحث بحيث حسن قوله ثم اعلم ان اللام في الذي زائدة لان
اصله لذي على وزن عمي وانما زيدت اللام لتحسين اللفظ تقول مررت بالرجل الذي فعل
كذا فيكون لفظ الرجل ولفظ الذي شيئا الا يقين في زيادة اللام على لفظهما اذ لو قلت مررت
بالرجل الذي فعل كذا لم تجد له ذلك النظام قوله ينبوع اي اعلم ان اطلاق النبع على ينابيع النحو

من قبيل

من قبيل المجاز لان النبع هو السيلان [illegible] وهو لا يتصور الا في سيلان المطلق ولكن ههنا مخصوص للماء
لانه مجاز عن الماء بقرينة الينابيع ويمكن حمله على الاستعارة بالكناية بعد نظر دقيق وتامل حقيقي
في ان يكون ذكر الينابيع تخييلا لها او يكون استعارة تبعية تدبر قوله فوجدت الخ فهو فعل من
افعال القلوب وانما سميت بها لتعلقها بالقلب وهي حسبت وخلت وهما للظن وز
عمت وهو القول بان الشيء على صفة قولاً غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وهو يستعمل في
في التحقيق وغيره كما في قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا اي انكروا البعث فان في الاية يجوز
ان يكون للتحقيق وان لا يكون له فان الرجل قد ينكر ما هو متيقن به عنده مكابرة وعنادا لما
او ما هو شاك فيه ومتحير وظننت وهو للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع اليقين
لانه صفة المؤمن كما في قوله تعالى اني ظننت اني ملاق حسابيه فانه في الاية اليقين وعلمت
وهو اليقين فقط ورأيت وهو الاعتقاد في شيء على صفة معينة سواء كان مطابقاً للواقع
او لا ووجدت وهو الاصابة الشيء على صفة فان كان الخ او وجدت الشيء على صفة يلزم ان تعلمه
عليها بعد ان لم تكن معلوما فلا جل ذلك عدة من افعال القلوب لان عدم العلم غيرها وينصب هذه
الافعال المبتدا والخبر على المفعولية والمفعولية تتعلق معناها بمضمونهما لاقتضائهما منسوبا
ومنسوبا اليه قوله وهو متعدي الا اي المتعدي الذي يتوقف فهم معناه على متعلق وهو
فان قلت غير المتعدي يدخل في تعريفه لان معناه يتوقف على متعلق وهو الفاعل
قلت ان الفاعل موجد لا متعلق حتى يتوقف فهم معناه عليه لا يقال غير المتعدي ايضا يتوقف
فهم معناه على متعلق وهو الزمان والمكان لانا نقول قد يتعقل الفعل مع الذهول عن الزمان
والمكان ولو كان تعلقه موقوفا على الزمان والمكان لم يمكن الذهول عنهما او نقول لكل فعل قوله
متعدد ههنا ان احدهما تعلقه بمحل صدور الفعل وهو الفاعل والثانية تعلقه بمحل وقوع الفعل
عليه والمفعول به فلا جرم لا يتم تعلقه الا بهذين المحلين والزمان والمكان في البسائط الخارجية [illegible]
فلا يرد الاشكال بهما اعلم ان المتعدي يجيء على اربعة اقسام لانه اما متعد بنفسه كضربت
زيدا او بزيادة الهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بواسطة
حرف الجر نحو مررت بزيد فليحفظ فانه بحث حسن لطيف قوله لانه تم بالتنوين تقدير الخ
وهو قال الشارح الفاضل تم بالاضافة فنصب على التمييز لكان اصح قوله كهذا التنوين
اعلم ان التنوين على ستة انواع الاول التنوين الترنم وهو ما يلحق القافية المطلقة بالالف حروف الاطلاق وهي

القافية المتحركة التي تولدت من حركتها اصلح مدى حرف المد والايا وانما سمي بهذا التنوين الترنم
لانه يجيء به لوجود الترنم وترجيع الصوت يقال ترنم بكذا اي رفع صوته به مطرفا ومعنيا السكا التنوين
الغالي وهو ما يلحق القافية المقيدة وهي القافية الساكنة وانما سمي به الغالي لخروجه الشذوذ واسطة
عن الوزن كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي مخترق بسكون القاف فلما لحق التنوين به التقي
الساكنان فيفتح ما قبلها تشبيها له بالنون الخفيفة او بكسر لتحريك الساكنان الاخر حرك بالكسر
فان بهذين نوعين من التنوين لا اختصاص لهما بالاسم بل يدخلان الفعل ايضا مثل قول الشاعر
اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن واما الاربعة وهي تنوين التمكن
وتنوين التنكير وتنوين العوض عن المضاف اليه وتنوين المقابلة فكلها مختصة بالاسم
وفي هذا المقام بحث طويل لا يليق ذكره ههنا قوله ما هو صلته ان قدم [illegible] بيانه
فارجع اليه ان غفلت عنه قوله وذكر الفاعل متروك ان قدم البحث بين المتروك والمحذوف
والانزكر ثانيا قوله والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه آه وجه التعويض سوى ان المضاف
اليه يقع موقع التنوين من المضاف فلما ترك المضاف اليه لدلالة ما سبق من ذكر الكتب
المشتمل عليه ناسب ان يقع موقعه التنوين قوله استقلالا منصوب على انه مفعول له الخ
لمفعول له علة الباعث على الفعل اي هو الحامل على مضمون الفعل العامل فيه سواء كان علة
غائية متاخر عنه في الوجود الخارجي كالاصلاح فان الاصلاح علة غائية للتجي في وجود الا
صلاح سبب عن وجود التجي الا ان تصوره في الذهن سبب متاخر الاقدام على الفعل
فان الوجه كان به مسببا غير الوجه الذي كان به سببا باعثا على الفعل ومتقدما عليه في الوجود نحو
قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن سبب باعث للقعود وليس علة غائية او فيه نظر لانه
منقوض بمثل تاديبا في ضربت زيدا تاديبا لانه لا يجوز ان يكون التاديب فيه سببا
باعثا للفعل لان التاديب نفس الضرب لانه لم يصدر ههنا عن المتكلم الحدثان احدهما الضرب
والاخر التاديب بل الصادر عنه حدث واحد وهو الضرب ولا يجوز ان يكون الشيء علة
لنفسه وجوابه ان العلة في الحقيقة انما هي اثر التاديب وهو التادب واقول الا ههنا //
مضاف محذوف اذ التقدير ارادة تاديب فان قلت كيف يكون التاديب علة للضرب
والضرب علة له قلت ان التاديب له جهتان هو باعتبار احدهما علة والاخرى معلول
باعتبار علته ومعلوليته وغايته علة للضرب وباعتبار وجوده معلول الضرب في الوجه
الذي

اي ساكن بيان

١٠٩

فان الوجه الذي كان به معلولا غير [illegible] فيرتفع الاشكال فان قلت لا يرد فانه حد المفعول له تاديبا فيما ضربته
تاديبا لانه لم يفعل له فعل مذكور معه الذي هو الحد وقد قلت المراد من الفعل اعم من ان يكون ايجابا
او سلبا قوله فضلة النصيحة منصوب مفعول مذكر اي مفعول به لم يذكر المفعول به في الاصطلاح
هو ما يقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر او بها فسمي ح مفعولا به غير صريح لانه غير صريح
وانما سمي مفعولا به لانه واقع الفعل به او تعلق به فان قلت هذا التعريف منقوض بمثل
عبد الله وعلمت زيدا او رحمت زيدا او سافرت زيدا قلت ان المراد بالوقوع التعلق سواء
كان حسيا عقليا كالامثلة المذكورة او حسيا نحو ضربت زيدا او اعطيا في التعريف نظر لانه ان
منقوض بمثل زيد في قولنا زيد ضربته لانه يصدق عليه التعريف المذكور وليس مفعولا به
بل هو منصوب على الظرفية لانه مفعول فيه وهو ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا او
فيه نظر لانه منقوض بمثل لا يات ابني شانه الدهر وبمثل يوم الجمعة حقيقة فان الدهر ويوم
الجمعة يصدق عليهما التعريف المذكور مع انهما ليسا بمفعول فيه قوله لا يليق ذكر
وجه التصريح بهذا آه وجه التصريح ان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات توضيحه
انه اذا تكررت المستثنى السابق بعد المستثنى الاول من الاول مما يصح دخول الثاني فيه كان ا
الاستثناء من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا يعني يكون الاستثناء الثاني من الاستثناء
الاول فان كان اول الكلام منفيا كان الاستثناء الثاني موجبا يكون منفيا واذا
كان موجبا كان الثاني منفيا يكون الاول موجبا مثلا اذا قلت لزيد علي عشرة دراهم
الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا كان
اللازم على المقر خمسة دراهم لان نصف الكلام اثبات ونصفه نفي على اللف والنشر مرتب
فلا بد من اعتبار كل واحد منها باسقاط النفي وايقاع المثبت وبهذا هو القاعدة
فيما اذا كان الاستثناءات بعضها من بعض واذا عكست المثل المذكور وكررته بعد
المستثنى الاول وهو الواحد بالا يصح دخوله فيه كما تقول لزيد علي عشرة دراهم الا واحدا
الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فلم يكن
الاستثناء الاخير من الاول لبطلان استثناء الاكثر من الاول بل يكون المجموع من المستثنى منه
المقدم كان اللازم واحدا لان المجموع منفي فاسقاط الاول يشتمل على اسقاط فيكون
غايته النفي اسقاط تسعة من العشرة فبقي واحد فقط وهو اللازم وهذا احق محاسبات الدوانية

قوله يستغني بانواه فان قلت لا خفاء في ان الدلالة على موضوع غير معين عند السامع لا يخ
اما ان يكون معينا في نفسه او غير معين فيه اما بحيث يكون في قوله قولنا شيء ما يستغني
لي في وقت كان كاذبا في سلب الخفاء عن جميع الاشياء واياما من البين انه ليس كذلك
بل صدقه وكذبه بالنسبة الى المعين الوجه الثاني انه لو كان معنى يستغني شيء ما يستغني
في العام لم يصح حمله على الوجه المعين لان موضوع لغير معين قلت لا ريب في متانة هذا
سوال لكن دلالته يستغني على موضوع غير معين عند السامع بحسب وهم الواهم وان
بحسب وضع الواضع فيرتفع الايراد السوال فاعلم ان هذا السوال يمكن ايراده على جميع
صيغ الغائب والغائبة من الماضي والمضارع وما اشتق منه فيندفع الاشكال
بما قلناه فاحفظ السوال والجواب يكون مثار النزاع بين العلماء فاحفظ هذا البحث
فانه بحث عجيب وغريب قوله ويستغني بانواه السلام فيه كلام في يستغني قوله
في الاشكال الخ وفي قوله الاشكال ان لكل ان الياء في النحوية لو كانت للنسبة
على زعمكم للزم ان يكون الاصطلاحات المذكورة في اصطلاح غير النحو لان المنسوب
لان المنسوب غير المنسوب اليه لانه لا يقال رجل بغدادي الخ ومن المعلوم ان الرجل
غير بغدادي فيما ذكره وجوابه ظاهر بحاله ادني تنبيه قوله العوامل القياسية الى قوله
في العوامل المعنوية فيه اشكال كالاشكال في يا النحوية وجوابه جوابه قوله حصر جعلي الخ
اه اعلم ان الحصر على ستة اقسام جعلي وعقلي وقطعي الخ واستقرائي ويوقفي وشرعي
شرعي وانما تركت ذكر الامثلة لئلا يطول الكتاب لعبد الفقير احمد بن عماد الحمد لله
اللطيف بالعباد على اتمام كتاب الحديثة حمدا يوافي نعمه الظاهرة والباطنة نعما
موافقا للنحو التوفيق وجعله شافعا يوم لا حميم ولا صديق وذكر العبد الضعيف
النحيف سبب الكل وضع وشريف ان يسمح له بشواب تلاوة آية من القرآن او مرة قرة
سبعة الثاني من القرآن ويكون كتابي ذريعة لكم مني ووديعة عندكم عني وفي زمان
تاليف قد استطول ابن الظالم والفساد واستحكم اقدام الفتنة والاختلاف وفيما
فيما بين الناس من الاحاد والعوام لا سيما بين ملوك الروم والشام مما انتشر وافيرها بينهم الى ان وقع اضطراب
فهو وقتا بين منقد اسهر على نار فكيف يمكن اتيان مسألة في هذه الايام لان العلماء كانت منعوفة
ومطروحة فيما بين الانام قوله تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب واليه يرجع المآب والله اعلم بالصواب

هذا النسخة الشريفة المباركة في يوم
چهارشنبه وفي الوقت العشاء وفي زمان خلد الله
خلافته وعبد صد الله في وقت العشاء وفي وقت شهر جمادي الآخر
وفي صوريت صغير وفي مدرسة مسر ومدرسه محمد شاه افندي
كاتبه مسرعلي بن اسماعيل بن قول محمد بن تاقوقلي
غفر الله ذنوبه وطوف ذنوب ابويه واحسن
اليهما واليه اجمعين والسلام
تاريخ
سنة

الجمع القلة

الجمع الكثرة

الجمع المكسر

الجمع الصحيح

من قرأ هذا الدعاء ثلث مرات قبل الدرس يفتح على البنة بلا شك
ولا شبهة سبحان الله الكلا اعوذ الخ بسم الله الخ
اللهم اخرجنا من الظلمات الوهم واكرمنا بنور الفهم اللهم افتح علينا ابواب
فضلك ويسر علينا هدايت رحمتك برحمتك يا ارحم الراحمين

اشارة البعيد

اشارة البعيد

اشارة متوسط

اشارة قريب

اشارة الى المونث القريب

اشارة الى المذكر القريب

اشارة الى المونث البعيد

اشارة الى المذكر البعيد

نحو قد تری تقلب وجهك

نحو قد يعلم الله المعوقين

نحو ان الكذوب قد يصدق

نحو قد قامت الصلوة

فان قلت التنابيك عبارة عن الذى لا يتحقق الكلام الا على حقيقة بل يتحقق على المجاز حسن چلبى

فمن ان اشارة فلابد من امتثال اليه الموجود فكيف قال فى اول الكتب فهذه فوائد وافية والفوائد قلت الوجود على ثلثة اقسام وجود فى الاعيان ووجود فى الاذهان ووجود فى البيان فى التلفظ والفوائد موجودة فى الاذهان //

اعلم ان لابد فى قوله لابد وان يكون لا لنفى الجنس بد مبنى على الفتح ومحل لابد من الاعراب رفع على الابتدائية وخبره محذوف وهو فيه والواو فى قوله وان يكون بمعنى من وقع بيان لابد فان قيل مجيء الواو بمعنى من قلت نعم كما قال السيرافى فى شرح كتاب سيبويه الواو يجيء بمعنى من نحو لابد وان يكون فان قيل لا حاجة الى الواو فى لابد وان يكون قلت الواو فيه لدفع الالتباس بالمستثنى //

المستثنى المفرغ وهو عبارة عن الشيء الذى لم يذكر فيه الا الآخر انا اذا قلت ما جائنى الا زيد فزيد مرفوع يجيء الابدا لان الا لا يعمل فى الكلام غير موجب التام وانما يسمى مفرغا لانه فرغ عن العمل فاعلة

الاسناد فى اللغة اضافة الشيء الى الشيء وفى الصناعة اضافة احدى الكلمتين الى الاخر على وجه الافادة فاعلة

فان قيل ان اسم الآلة والزمان والمكان ايعملان ام لا قلنا ان اسم الآلة والزمان والمكان غير عاملة //

وقد يكون تقديم الخبر على المبتداء واجبا اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قاعدة

المشهور بين الناس استعمال المستوى على صيغة اسم المفعول بفتح القاف والظاهر انه خطاء لان استوى وقرء بمعنى واحد فالظرف قار اى قائم مقام عامله لا مقدر لانه لازم لا يجيء منه اسم المفعول وما جاء فى التنزيل فمستقر ومستودع اسم المكان لا اسم المفعول فى كشف الحجب حاشية

فان قيل ان الآل واحد وسائر الاعضاء الاثنان مثل العينان واليديان والرجلان اليدان والانف الاربع //

قيل له ان الآل هو الذكر والانثى فهو واحد ايضا وهو الله تعالى فيلون الذكر فى السجدة واحدة بخصال كالعقلب تنابع على كرم الله وجهه اذا تم العقل صح

قال الزمخشرى الباء اصل حرف القسم والواو بدل منه والتاء بدل من الواو بمعنى الحبيب // نقول الواقعات

الاسم يطلق على معان ثلثة احدها ما يقابل الفعل والحرف وثانيها ما يقابل الصفة وثالثها ما يقابل اللقب والكنية منلا خسرو

الاستاذ موفق جمعه استاذون واساتيذ واساتذة اختيرى // والكلام بتسع الابواب

واعلم لا احتياج الى الخبر فى كل جملة تكون عبارة عن المبتداء نحو قولنا زيد منطلق وقوله عليه الصلوة والسلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله حسن چلبى

اللغة فى الاصل لغو او لغى وزن فعل ابدلت التاء من الواو صح لا تقع الحركات الثلث المختلفة على حرف العلة رافع

فحفظ الواو نية تنبيه فقط اسم من اسماء افعال بمعنى انتهى فتقديره اذا كان الامر كذا فانته عنه غيره مثلا اذا جعلت اعراب النحو مستثنى تقديره بايه النحو فانته جعلك اياه تقدم باب النصب والجر

الفرق بين الاقتصار والاختصار ان الاقتصار قليل اللفظ والمعنى والاختصار قليل اللفظ كثير المعنى //

والفرق بين اذ واذا ان اذ يستعمل فى الموضع الذى للتحقيق وان يستعمل فى الشك سرام

التقدم على خمسة اقسام الاول التقدم بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين والثانى التقدم بالشرف كتقدم العالم على الجاهل والثالث التقدم بالذات كتقدم العلة على المعلول //

والرابع التقدم بالرتبة كتقدم الامام على المأموم والخامس التقدم بالزمان كتقدم الاب على الابن

التركيب ستة اقسام

تركيب اسنادى كزيد قائم تركيب تعدادى كاحد عشر تركيب مزجى كبعلبك تركيب اضافى كغلام زيد تركيب صوتى كسيبويه تركيب توصيفى كالحيوان الناطق //

البتة منصوب على انه مفعول مطلق وفعله محذوف وهو بتة بمعنى قطع فانه فى الاصل بتة فادخلوا الالف واللام عليه واسقطوا التنوين

العلة ما يتوقف عليه شيء وهى اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية اما المادية فحصار البتة حاجى بابا

فهى التى تكون جزءا من المعلول لكن لا يجب بها ان يكون موجودا بالفعل كالطين للكوز واما العلة الصورية فهى التى تكون جزءا من المعلول لكن يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة للكوز واما الفاعلية فهى التى منها وجد المعلول كالنجار للكوز واما الغائية فهى التى تكون لاجلها وجد المعلول كالتوقف المطلوب من الكوز

الدلالة وضعية عقلية طبعية

لفظية او غير لفظية لفظية او غير لفظية لفظية او غير لفظية

مطابقى تضمنى التزامى

كدلالة الانسان على الحيوان الناطق كدلالة الانسان على الحيوان او على الناطق كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة

كدلالة الاثر على المؤثر // كدلالة الدوال الاربع على الدوال

كدلالة المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ //

كدلالة النظر الى على الربع كدلالة السعال على وجع الصدر //

الفرق بين التناقض والتضاد ان الاول تناقض النوع والثانى الى ضعف شرح مفتاح

اول منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو ح منصرف لا وصفية له ولا وزن فله التنوين مع انه افعل التفضيل بدليل الاولى والاوائل كالفضلى والافاضل وهذا معنى ما قال فى الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه فى الاول اول من هذا العام وفى الثانى قبل هذا العام حسن چلبى

الفرق بين الجنس واسم الجنس ان الجنس يطلق على القليل والكثير كالماء فانه يطلق على قطرة و بحر واسم الجنس لا يطلق على الكثير بل على واحد على سبيل البدل كرجل توفيقات

اعلم ان المولى ايضا يطلق على الخواص والمشائخ ايضا يطلق على اعيان العوام واعظم المولى والمسئول يطلق على ادنى العوام وامر قوم يطلق على الكفار ولا تتقيد من صعلوك ابن الوزير عثمان

والفرق بين الاعظم والمعظم ان المعظم وبناء الاعلم ان اللفظ ومن ثمة قوله واغا وادا ولا الاشك وهما وما كلها مع سؤال مقدار عبد الرحيم

مشاكلة الى ما قبله والمبهم مشاكلة الى بعده كمال الايجاز // اللاحق على السابق ولذا وهذا ولاجل ولذلك كلها للاثبات الى نظر اللاحق // والله اعلم

اعلم ان النسبة على اربعة اقسام الاول نسبة تامة كزيد والثاني نسبة اضافية نحو غلام زيد والثالث نسبة توصيفية نحو زيد العالم والرابع نسبة تعليقية نحو ضربت زيدا عبد الولي

الفرق بين النعت والصفة ان النعت لا يستعمل الا في المدح والصفة يستعمل في المدح والذم بينهما عموم وخصوص مطلق والعام هو الصفة والنعت هو اخص

القول يتعدى بخمسة احرف نحو قال به اي حكم وقال له اي خاطبه وقال عليه اي افترى وقال عنه اي روى عنه وقال فيه اي اجتهد فيه حسن افندى

مبتداء دن كلمه ايله تعبير اولنور ؛ خبر دن در ايله تعبير اولنور ؛ فاعلدن كم ايله تعبير اولنور ؛ مفعولدن نه ايله تعبير اولنور ؛ مضاف اليه دن نك ايله تعبير اولنور ؛ صفتدن اويله كه ايله تعبير اولنور ؛ تميزدن نه يوندن ديمكله تعبير اولنور ؛ حالدن نه حالده ديمكله تعبير اولنور ؛ عطف بياندن كم ايدى اول ديمكله تعبير اولنور ؛

مرفوعات

مبتدانك حقى مرفوعدر معرفه ده ؛ خبرينك حقى مرفوعدر نكره ده ؛ فاعلك حقى مرفوعدر ؛ قائم مقام فاعلك حقى مرفوعدر ؛ ان بابنك خبرينك حقى مرفوعدر ؛ ليس يه مشابه اولان ما ولانك اسمنك حقى مرفوعدر ؛ اسماء افعالك بعضنك مدخولنك حقى مرفوعدر ؛ نفى جنس ايچون اولان لانك خبرينك حقى مرفوعدر ؛ كان بابنك اسمنك حقى مرفوعدر ؛ عسى بابنك اسمنك حقى مرفوعدر ؛ نعم بابنك مدخولنك حقى مرفوعدر ؛ مرفوعه تابع اولانك حقى دخى مرفوعدر يا لفظا يا تقديرا يا محلا

منصوبات

مفعولك حقى منصوبدر ؛ حالك منصوبدر ؛ تميزك حقى منصوبدر ؛ كلام موجب تامده واقع اولان مستثنانك حقى منصوبدر ؛ ان بابنك اسمنك حقى منصوبدر ؛ ليس يه مشابه اولان ما ولانك خبرينك حقى منصوبدر ؛ اسماء افعالك بعضنك مدخولنك حقى منصوبدر ؛ كان بابنك خبرينك حقى منصوبدر ؛ منصوبه تابع اولانك حقى دخى منصوبدر يا لفظا يا تقديرا يا محلا

مجرورات

مضاف اليه نك حقى مجروردر ؛ حروف جارك مدخولنك حقى مجروردر ؛ مجروره تابع اولانك حقى دخى مجروردر يا لفظا يا تقديرا يا محلا ؛

توابع بشدر

صفت موصوفنك اعرابيله معرب اولور ؛ تاكيد مؤكدك اعرابيله معرب اولور ؛ بدل مبدل منهنك اعرابيله معرب اولور ؛ عطف بيان مبيّنك اعرابيله معرب اولور ؛ عطف بالحروف معطوف عليه اعرابيله معرب اولور ؛ تمت

الفرق بين السباق والسياق ان الاول يستعمل قبل الكلام والثاني يستعمل بعده

الفرق بين الكمال بالضم والكمال بالفتح قبله وبعده ان الاول بمعنى المنع والثاني الشك

الفرق بين الترك والحذف ان الحذف اسقاط شي بعد الاتيان والترك هو الاتيان وعدمه

لا لا لا لا لا لا لا

زائدة نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين // نافية نحو لا تأخذه سنة ولا نوم //

لا الاستفهام لنفي الجنس وسمي مبنيا على الفتح اسمه بمعنى ليس

التسامح والتساهل والمسامحة والمساهلة وهذه الاربعة يستعمل بمعنى واحد فلهذا قال بعض الاكابر التسامح وهو ان لا يعلم الغرض من الكلام ويحتاج في فهمه الى لفظ اخر توضيحات // التسليم نقل من سعد الدين //

ما صفتها سوى وما اذا نكرة موصوفة او موصولة صفتها او صلتها محذوفة اي لا امثلته الذي فلم شي فافهم //

الفرق بين التميز والحال ان التميز لا يقع جملة والحال يقع جملة //

ف ف ف ف ف ف ف

للجواب //

فان قيل لم جعل زيد فاعلا وعمرو مفعولا دائما في كلام مرام قلنا لان زيدا من قوم النبي عليه الصلاة والسلام وعمرو من قوم يزيد فلذا جعل زيد فاعلا وعمرو مفعولا دائما اعتبار جانبه //

صفت موصوفله اون ايكى صفته واقع اولور اون بردن مطابقه شرطدر ؛ دردى وجودى التيسى عدمى اوله اون شرطلردر ؛ تعريف تنكير تانيث تذكير افراد تثنيه جمع اوچ وجه اعراب رفع نصب جر ؛ صفت موصوفله بيش ايچون صفته واقع اوله بشنده مطابقه شرطدر ؛ تعريف تنكير اوچ وجه اعراب ؛ حروف جاره وظروف متعلق در متعلق ... متعلق يا فعل اولور يا شبه فعل اولور يا معناى فعل اولور اول دخى يا مذكور اولور يا مقدر اولور ؛ تمت

ويكسر ان في عشرة مواضع

بعد ثم // ثم ان علينا // وبعد كلا // كلا ان الانسان // وبعد الا // الا انهم // وبعد الام // الا ان اولياء // وبعد النداء // يا لوط انا // وعند الابتداء // وبعد القول // قال انى // ان الذين كفروا // وبعد القسم // والعصر ان الانسان // وعند وجود اللام في خبر ان // والله يعلم انك لرسوله // وبعد الدعاء // ربنا انك //

ان ان ان ان ان ان ان

شرطية // مخففة // زائدة // وصلية // نافية // تفسيرية // مصدرية //

هل // ما // لم // اين // كيف // سؤال عن الحال // سؤال عن الماهية // سؤال عن الشخص // سؤال عن الزمان // متى // اي // معا // سؤال عن المكان // متى // سؤال عن الزمان //

اعلم ان اللام موضوعة على اربعة معان الاول للاشارة الى الحقيقة من غير اعتبار الوحدة من الافراد يسمى لام الحقيقة والجنسية نحو الرجل خير من المرأة والثاني للاشارة الى فرد معين يسمى لام العهد الخارجي نحو جاءني الرجل ورأيت الرجل والثالث للاشارة الى فرد غير معين يسمى لام العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم والرابع للاشارة الى الافراد يسمى لام الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر //

الفرق بين إمّا وأمّا أن أمّا المفتوحة لتفصيل الإجمال وفيها معنى الشرط وإمّا المكسورة لتفصيل الإجمال فقط

والفرق بين ما الموصول و[illegible] الموصول وبين من الموصول أن ما الموصول يستعمل في ذوي العقول وغيرهم ومن الموصول يستعمل في غير ذوي العقول فقط

الفرق بين الألف والنون في مسلمان وبين الألف والنون في يفعلان أن الألف في مسلمان حرف الإعراب والنون عوض عن التنوين والألف في يفعلان ضمير الفاعل والنون قائم مقام الحركة شرح

فإن قيل ما الفرق بين زيدون ويضربون قلت الفرق بينهما أن الواو في زيدون علامة الرفع والنون علامة الجمع وفي يضربون الواو علامة الجمع والنون علامة الرفع فرق بين الاسم والفعل

قاعدة الفرق بين الحشو والزائدة أن الحشو ما لا فائدة أصلا والزائدة ما يكون فائدة في الجملة

الفرق بين الوقف والغاية أن الوقف هو التصور قبل الإيجاد والغاية هو التصور بعد الإيجاد

فإن قلت ما الفرق بين النفي والنهي أن النفي خبر عن عدم الفعل كما أن الإثبات خبر عن وجود الفعل والنهي طلب عن عدم الفعل كما أن الأمر طلب عن وجود الفعل شرح

الفرق بين المضاعف والملازمة [illegible] عموم وخصوص مطلق لأن كل ملازمة مضاعف ولا كل مضاعف

فإن قلت ما الفرق بين الصواب والأولى أن الصواب يستعمل في مقابلة الخطأ والأولى يستعمل ليس بمعلوم فافهم

الفرق بين الآن وآنفا أن الآن هو الزمان الذي أنت فيه وآنفا هو ساعة الشيء قبل ساعتك التي أنت فيها قاعدة

الفرق بين الإعجام والإعراب أن الإعجام يستعمل في المعرب والمبني والإعراب يستعمل في المعرب فقط قاعدة

فإن قيل بين عن ومن الابتدائية مع أنهما من حروف الجر قلنا أن عن يستعمل فيما لا ينفك عما أخذت منه ومن يستعمل فيما ينفك

الفرق بين الواحد والأحد أن الواحد اسم لما يشاركه شيء في صفاته والأحد اسم لما لا يشاركه شيء في ذاته وبهذا انتهى الفرق كما أخذت عن المال

الفرق بين الحمد والشكر أن الحمد يستعمل في مقابلة النعمة وغيرها والشكر يستعمل في مقابلة النعمة فقط قاعدة

الفرق بين الباطل والفاسد أن الباطل لا ينقلب جوازا والفاسد ينقلب جوازا

الأسماء الموصول بمعنى الذي والأسماء الموصوف بمعنى الشيء إن قيل ما الفرق بين المصدر واسم المصدر قلت أن في المصدر ملاحظ الحدوث وصدور الفعل عن الفاعل

اعلم أن عمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والظرف موقوف على اعتماد أحد الأشياء الستة المبتدأ وذي الحال والموصول وحرف النفي وحرف الاستفهام ووقوعه على المفعول في الفعل المتعدي وفي اسم المصدر يقطع النظر عن هذه الملاحظات

الفرق بين الواحد والمفرد أن الواحد يستعمل في مقابلة الجمع والمفرد يستعمل في مقابلة المركب

الفرق بين العظيم والكبير أن العظيم نقيض الحقير والكبير نقيض الصغير فلان العظيم دون الكبير أن الحقير دون الصغير

الفرق بين اللفظ والكلمة أن اللفظ أعم من الكلمة لأن كل كلمة لفظ ولا كل لفظ يسمى كلمة

الفرق بين السهو والنسيان أن السهو هو الذي غفل عن القلب والنسيان هو الذي غاب عن القلب

الفرق بين الذات والشخص أن الذات يطلق على الجسم وغيره والشخص يطلق على الجسم فقط قاعدة

الفرق بين لا الناهية ولا النافية أن لا الناهية تغير صيغة ومعنى وأن لا النافية تغير معنى المضارع ولا تغير

فإن قيل ما الفرق بين تمام وبين كمال أن تمام كلام يذكر سابق بعلته وكمال علته ولذا كما قلنا وتما قلنا الصفة [illegible] غاية ما بيناه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي نور قلوبنا بمصباح العلم والحكم وجعلنا من أمة حبيبه أشرف الأمم والصلوة على سيدنا محمد فخر الجود والكرم وعلى آله وأصحابه مصابيح الظلام وبعد فهذه أوراق كتبتها شرح المصباح مستعينا بخالق الإصباح وسميتها بمشكاة المصباح المغني عن الضوء والافتتاح قال المولى نعمه الله بفضله والسكنى في أعلى جنانه أما بعد حمد الله أما كلمة فيها معنى الشرط فلذا لزمت الفاء في جوابها وهو قوله فإن المولى الأعز وبعد ظرف من ظروف المكانية وههنا للزمان والعامل فيه أما لنيابتها مناب الفعل لأن تقديره مهما يكن من شيء أما بعد من الفراغ من حمد الله ذي الإنعام أي صاحب الإنعام وهو إيصال النفع إلى الغير جاعل النحو في الكلام [illegible] جاعل على الله صفة من آله وهو بدل من الله تقديره آله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام شبه النحو بالملح ووجه التشبيه بين الملح والنحو أن استعمال النحو في الكلام مصلح له وترك استعماله فيه مفسد له كما أن استعمال الملح في الطعام مصلح له وترك استعماله فيه مفسد له وبعد الصلوة وهي الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء على نبيه النبي فعيل بمعنى الفاعل بناء بمعنى الخبر أصله نبيء قلبت الهمزة ياء ثم أدغم الياء في الياء ويسمى الرسول نبيا لأنه مخبر عن الله تعالى محمد عطف لنبيه سيد هو [illegible] الموصوفة محمد الأنام أي البشر وبعد الصلوة على آله أصله أهل قلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفا وأصحابه جمع صحب وهو جمع صاحب مؤيدي الإسلام المؤيد بمعنى القوي صفة آل والأصحاب أصله مؤيدين حذف النون لأجل الإضافة فإن المولى الفاء في فإن فلجواب أما المولى منصوب بأنه اسم إن الأعز صفة المولى وخبر إن قوله أردت وقوله لا زال مع [illegible] جملة معترضة بين اسم إن وخبرها أي لا زال [illegible] كاسمه منصوب محلا بأنه خبر لا زال أي لا زال كائنا كاسمه ومسعود [illegible] كاسمه وفيه إشارة إلى أن اسم المولى مسعود الأزال [illegible] النجيب [illegible] أي محبوبا ولا زال [illegible] أي حفظ وقرأ عن ظهر القلب وعلمها ظرف بمعنى [illegible] والعامل فيه أردت تقديره أردت ما به [illegible] أن مختصر اسم كتاب في النحو وكشف المولى الأعز عنه أي مختصر قناع بحفظه أي بسبب حفظه فضلة الإقناع والقناع ما يستر المرأة رأسها وفضلة بقية وأراد بكشف المولى فضلة القناع عن مختصر إزالة الجهل عنه [illegible] فضلة القناع وعلما [illegible] المولى الأعز [illegible] أي [illegible] ذلك المختصر حفظا من جهة الحفظ وعلما [illegible] أي حاكم المولى ما فيه أي الذي [illegible] ذلك المختصر حال كونه من النحو معنى ولفظا [illegible] بمعنى المفعول أي [illegible] ما في المختصر ولفظ أردت أن [illegible] أي [illegible] والطمع قال [illegible] جميع الناس [illegible] الطعام في النحو [illegible] الأرقة والأطوام [illegible] كلام الإمام المحقق هو الذي يثبت متعلوبه والحبر المدقق [illegible] العالم

بيان

الإقناع

تبجيل الامام التنزيلية المرقق هو الذي يشبه لبيل بطلوع وبغيره التجبر ويجور رابانه بدل من الامام عبد القاهر
بحور ورعع انه عطف بيان للامام ابي بحر ورابانه صفة عبد القاهر مضاف الى عبد الرحمن الجرجاني بحور رابانه صفة
لنبيه لعبد القاهر وصعاء عبد القاهر بقوله سقى الله علاه رحمته ثراه اي اتراب قبره وجعل الجنة مثواه
اي موضع اقامته حتى يعلق متعلق بلفظ التمكين ويثبت بطعمه الطبع الوارد الاعز من لفظ الحلو اي من
لفظ الامام الذي هو حلو لامرة تسع اي يتنبع الذي ينبع منه اي من ذلك التسع الموصول مع صلته مرفوع محلا
لانه فاعل يعلق ينابيع النحو مرفوع بانه فاعل يتنبع وهي جمع ينبوع وهو فنظرت اي تفكرت وتأملت في مختصر انه
في العوامل المختصرات لذلك الامام المضبوطة صفة المختصر دون كتب جمع كتاب اي لم انظر في الكتب الامم المبسوطة
صفة الكتب فوجدت معطوف على فنظرت اكثرها تلك اي اكثر تلك المختصر تعاوروا من جهة التداول
بايدي الائمة جمع المائية والمحل والتتمة من هذه الثلثة من مصنف عبد القاهر فاستطلت اي رايت
طويلا ان الطفه اي الطوالوارد جمعها اي جمع تلك الكتب الثلثة في الحفظ والضبط واحمله اي استطلت
ان احمله اي الطوف فلكن الوارد فعدها اي رفع الكتب الثلثة كراهته مصدر مضاف الى المفعول والفاعل المحذوف
تعقيبو الاجل الى تخطو اي التبع الذي فيها اي في الكتب الثلثة من الاشياء المعادة اي المكروهة وان كانت
تلك الاشياء والمكررة لا تخلو عن الافادة فاستضعفت اي انتحبت واخترت منها اي من تلك الثلثة هذا
المختصر ونقيت اي فرحت ونبهت من كل منها اي من كل واحد من مسائل الثلثة ما تكرر ما سوي هنا مصدر به
بعني تكفيت من كل واحد منها تكرر بمعنى تكرار مسئلة المذكورة في كل منها استقلالا للفوائد وهو بمعنى ///
المصدر استقلالا اي تلك المسئلة واستقلالا اي حال كونه مستقلا للفوائد اي الافادة المتكرر
وبمعاد ايضا بمعنى المصدر غير مصدر منصوب على الحالية من فاعل استضعفت فضلك النصيحة اي فايدة
الزايدة غير عائبة متعلق بعد في عبارته اي عبارة عبد القاهر النحية صفة العبارة وله الطول اي ام اترك
ذكر شيء من مسائلها اي من مسائل الكتب الثلثة الامام اي الاشيء الذي ندر وقوعه او شاع
فيما بينهم اي بين القوم وانتشر وهم اذ رفيه اي في هذا المختصر شيئا واجنبيا اي جارعن الكتب الثلثة
الامام اي الازدحة الشيء الاجنبي الذي كان بالزيادة حريا اي لائق وترجمته اي سميته هذا المختصر بكتاب
المصباح ليستضيء اي يطلب الوارد حصول الضوء في طلبه بانواره اي بانوار هذا المختصر ويستغني اي
يغتنم بغنائمه جمع مغنم بمعنى الغنيمة الثان اي اثار هذا المختصر وهي مسائله وكثيرا جعلته هذا الكتاب
وجعلته مشتملا على خمسة ابواب الباب الاول في الاصطلاحات اعلم ان المصطلحات النحوية
المنسوبة الى النحو والمصطلح اللفظ الذي نقلها طائفة مخصوصة من معان سماها اللغوي اي من الباب الاول
في اصطلاحات
في العوامل اللفظية القياسية الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية الباب الرابع في العوامل
المعنوية الباب الخامس في فصول متفرقة اي المعنوية الى العلم الوضع والمراد بها علم النحو الباب
الاول في اصطلاحات في اصطلاحات النحوية كل لفظ دلت على معنى مفرد بالوضع اي بسبب الوضع فهي اي
اي تلك النوع اللفظ المذكورة كلمة كلمة مبتداء مضاف اللفظة ودلت على معنى صفة لفظ ومفرد
صفة معنى بالوضع متعلق بدلت فهي اي مبتدا وثاني كلمة خبر جملة اسمية وقعت خبر مبتداء الاول
هو لفظ كل اعلم ان هذا التعريف حد في كلمة ومشتملة على خمسة اجزاء احدها اللفظ وثانيها
الدلالة وثالثها المعنى ورابعها المفرد وخامسها الوضع اما الاول اعني اللفظ فهو في اللغة
الرمي وفي الاصطلاح ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا كان او مستعملا واما الثاني اي الدلالة
فهي في اللغة عبارة عن ايصال الطريق وفي الاصطلاح استدلالها المعنى من اللفظ واما الثالث اي
المعنى فهو في اللغة المقصد وهو اسم موضع من عني يعني بمعنى قصد وفي الاصطلاح ما يستفاد
من اللفظ واما الرابع المفرد فهو في اللغة الواحد وفي الاصطلاح عبارة عما لا يدل جزء لفظه الرشيئا
على جزء معناه واما الاصطلاح اعني الوضع فهو في اللغة ظاهر وفي الاصطلاح تخصيص الشيء بشيء
متى ذكر الشيء الاول او احس فهم منه الشيء الثاني وجمعها اي جمع كلمة كلمات وكلم اي الكلمة ثلثة
انواع احدها اسم والثاني فعل والثالث حرف وجه الحصر ان يقال كل الكلمة لا يخلو اما ان يدل
على معنى نفسه اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الذي لا يقترن باحد الازمنة الثلثة اسم
والاول الذي يقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل فالاسم ما اي اللفظ الذي جاز ان يحدث عنه اي يخبر
عن ذلك اللفظ كزيد كلفظ زيد والعلم والجاهل كقولك في جاء زيد والعلم حسن والجاهل قبيح فانك تخبر
زيد بالمجيء في قولك جاء زيد وعن العالم بالحسن في قولك العلم حسن وعن الجاهل بالقبيح في قولك
الجاهل القبيح او كان الاسم في معنى ما اي في معنى الشيء الذي يحدث عنه اي يخبر عن ذلك الشيء كاف كلفظ
اذ او متى ونحوها اللزوم الظرفية اي ظرفية اذ واذا ومتى ونحوها ومثل هذه الاسماء منعقوا البدا
والخبرت عنها لزم ان يكون مرفوعا فيلزم ان يكون الشيء الواحد منصوبا ومرفوعا في حالة
واحدة وانه ممتنع ولكنها اي اذ واذا ومتى ونحوها في معنى الوقت وهو اي الوقت مما
اي من الشيء الذي يحدث عنه في قولك مضى الوقت فانك تحدث عن الوقت بالمضي ويحدث الضحك
عن الوقت في قولك مضى طاب الوقت بالطيب وكذا حيث في معنى المكان وهو مما يحدث عنه
في قولك اتسع المكان فانك تحدث عن المكان بالاتساع ثم علامة ومن علامة ودخول الالف واللام اي على الاسم

نحو الغلام والفرس وحرف الجر نحو بزيد والتنوين نحو رجلٍ وزيدٍ والفعل ما اي كلمة دخلته قد والسين
وسوف بهذا التعريف الفعل فانه لما كان التعريف المذكور للاسم بالخاصة قوله نحو قد خرج مثال لما دخل قد و
سيخرج وسوف يخرج مثال دخل السين وسوف وحرف الجزم اي من خواص الفعل دخول حرف الجزم
عليه نحو لم يخرج وايضا من خواصه ما اتصل به اي بذلك الفعل معنى من خواص الفعل اتصال الضمير المرفوع نحو
اكرمت واكرم واكرموا واتصال التاء تاء تانيث الساكنة نحو نصرت ونعمت وبئست وكله اي الفعل
ثلثة امثلة اي امثلة انواع احدها مفتوح الاخر اي الفعل الذي يبنى اي الاخر يبنى على الفتح نحو نصر
ودحرج واكرم ويسمى الماضي اي المفتوح الاخر والثاني اي من الامثلة الثلثة ما اي الفعل الذي يتعاقب
على اوله احدى الزوائد الاربع وهي اي الزوائد الاربع الياء فانها اعطيت للغائب المذكر سواء كان
مفردا كان او تثنية وجمع وللجمع المؤنث [illegible] الغائب والتاء وهي اعطيت للمخاطب المذكر والمخاطب
المؤنث مطلقا والغائب المؤنث مفردا والتثنية والالف فانها اعطيت لما فوقه المتكلم الواحد والنون
فانها اعطيت لما فوقه اي فوق للمتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا ثم اورد امثلة ما يتعاقب على
اوله احدى الزوائد الاربع بقوله يفعل او هو يفعل [illegible] تفعل انت اي في المخاطب المذكر او هي
اي تقول تفعل هي في الغائبة المؤنث وافعل انا ونفعل نحن ويسمى القسم الذي يتعاقب
على اوله احدى الزوائد الاربع المضارع بمعنى المشابهة وهو اي المضارع مشترك بين الحال و
الاستقبال اي يصلح لهما فاذا دخلت عليه اي المضارع لام الابتداء اي لام التاكيد نحو ان زيدا
ليقوم فلهو اي اختص ذلك المضارع للحال قال الله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به اي اللام في يحزنني
اختص المضارع للحال واذا دخلت عليه اي على المضارع السين وسوف نحو سيخرج وسوف
يخرج فلهو اي اختص ذلك المضارع للاستقبال والثالث من امثلة الثلثة الموقوف الاخر اي
الساكن الاخر وانما قال الموقوف الاخر ولم يقل المجزوم الاخر لان الاعراب في الامر عند الكوفيين المجزوم الاخر
وعند البصريين مبني موقوف الاخر والصحيح ما ذهب اليه البصريون وكذا قال الموقوف الاخر الامر
نحو انصر وكذا اي مثل نصر كل ما اي كل امر كان مشتقا على طريق افعل اي على طريق
افعل من تفعل اي من المخاطب الفعل المضارع وانما قال على طريق افعل ولم يقل على صيغة افعل ليدخل
فيه نحو عد فانه مشتق من تعد وضع فانه مشتق من تضع ودحرج فانه مشتق من تحاسب فان هذه
الامثلة ليست على صيغة افعل ولكنها مشتق من تفعل على طريقة اشتقاق افعل ولما فرغ من بيان
الفعل شرع في بيان الحرف فقال الحرف ما جاء اي الذي جاء بمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل نحو بل
وذلك

وذلك اي بيان مجيء الحرف بمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل لان الاسم له معنى مستقل يكون حديثا اي خبرا
او محدثا عنه اي يكون مخبرا عنه والفعل ايضا له معنى مستقل يكون حديثا ولا يجيء محدثا عنه والحرف اي واما اي الحرف
و واسطة بينهما اي بين الاسم والفعل ليس له احدهما على الاخر اي لان الحرف ليس له معنى مستقل بمعنى ان
الحرف لا يدل على معناه بالاستقلال يحتاج في دلالته على معناه الحاصل عليه من اسم وفعل فان هل في دلالته
على الاستفهام يحتاج الى الكلمة تدخل عليه وكذا بل فانه يحتاج في دلالته على الاضراب يحتاج الى الكلمة تدخل عليه
فلما لم يكن معنى مستقلا لا يكون حديثا ومحدثا عنه واذا عرفت في اول الكتاب ان الكلام اي كل واحد من هذه الا
قسام الثلثة التي هي اسم وفعل وحرف يسمى كلمة فاعلم انه اي ان الشان اذا تعلق اي اذا تركب
منها اي من اقسام الثلثة اسم وفعل وحرف نحو ضرب زيد واذا تركب من الاسمين نحو زيد قائم وافادا
اي الاسم والفعل او افاد الاسمان فائدة تامة للمخاطب سميا اي الاسم والفعل او الاسمان كلاما وجملة
والكلام ما تركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى اي تعلق احدهما الاخرى بحيث يفيد
المخاطب فائدة تامة يصح سكوت المتكلم عليها والجمل الاربع الاول جملة الفعلية نحو ضرب زيد
والثاني جملة اسمية نحو زيد قائم كما ذكرنا مثالهما في بيان تعريف الاسم حيث قد خرج زيد والعلم حسن
والثالث جملة الظرفية والرابع جملة شرطية مثال الجملة الظرفية عندي مال لما كان مال مبتدا و
عندي مع متعلق خبر مبتدا والمبتدا اي خبره ظرف يسمى جملة ظرفية ومثال جملة شرطية نحو ان تاتني
اكرمك ولكل منها اي لكل واحد من الجمل الاربع تقوم مقام المفرد فتكتسب اي توجب تلك الجملة التي تقوم
مقام المفرد اعرابه اي اعراب المفرد اعرابه اي بالمفرد الذي يقوم تلك الجملة مقامه محلا اي من جهة المحل
ويكون فيها اي في الجملة التي تقوم مقام المفرد ضمير عائد الى الاسم الاول اي الاسم الذي ذكر قبل الجملة
وذلك قيام الجملة مقام المفرد ضمير عائد الى الاسم مختص بالاستواء في مواضع احدها في خبر المبتدا او سوى كان
اسمية نحو زيد ابوه قائم فان زيد مبتداء وابوه قائم جملة اسمية وقعت خبر المبتدا او فعلية نحو زيد
قام ابوه فقام ابوه جملة الفعلية وقعت خبر زيد او ظرفية نحو زيد في الدار مع متعلق جملة ظرفية و
قعت خبرا او شرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك فان الجملة الشرطية وهي ان تكرمه يكرمك وقعت خبرا وثانيها
في الخبر الباب ان اي في باب الحروف المشبهة بالفعل نحو ان زيدا ابوه شرف وان زيدا شرف ابوه وان زيدا
في الدار وان زيدا ان تكرمه يكرمك فان هذه الجمل الاربع مرفوع محلا على انه خبر ان والثالثها في الخبر كان في باب
كان اي في باب الافعال الناقصة نحو كان زيد ابنه عالم وكان زيد علم ابنه وكان زيد في الدار وكان زيد
ان تكرمه يكرمك فان هذه الجمل الاربع منصوب المحل على انه خبر كان والرابعها في المفعول في باب ظننت اي في باب الافعال القلوب ا

ـا مفعوليه نحو ظننت زيدا ابوه قايم وظننت زيدا قايم ابوه وظننت زيدا في الدار وظننت زيدا ان تكرمه يكرمك فان جملة
ابوه قايم في محل النصب على انه مفعول ثان لظننت وخامسها في الصفة النكرة نحو مررت برجل غلامه حسن ومررت برجل
حسن غلامه ومررت برجل عندي ومررت برجل ان تكرمه يكرمك فان جملة الجار والمجرور في محل الجر على انه صفة رجل وسادسها
في الحال نحو جاءني زيد وغلامه راكب وجاءني زيد قد ركب غلامه وجاءني زيد على كتفه سيف وجاءني زيد ان تسأله
يعطك فان جملة منصوب المحل على انه حال وقعت حال الزيد وستعرف اي وستعلم ذلك اي وقوع الجمل موقع
المفرد في المواضع الستة فان المصنف لم يتبين مواضع وقوعها موقع المفرد في المتن فصل
في بيان الاعراب والاعراب اي اختلاف آخر بنية الكلمة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف
العوامل التي عملت في المعرب وفي الاعراب الرفع والنصب والجر فان بنية آخر المعرب مثل زيد يختلف باختلاف
باختلاف تلك الحركات اذا كان العوامل مختلف نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وما اي الاسم الذي حصل
في آخره الف لا يظهر فيه اي في ذلك الاسم الاعراب لامتناع قبول الالف الحركة كالعصا والرحى فان الاعراب فيهما
غير ظاهر تقول هذه العصا والرحى ورايت العصا والرحى ومررت بالعصا والرحى وما اي الاسم
الذي حصل في آخره ياء مكسور ما قبلها في آخر الاسم في حالة الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء وتحرك
آخره اي ذلك في حالة النصب لخفة الفتحة عليها نحو جاءني القاضي ورايت القاضي ومررت بالقاضي قال
الله تعالى اجيبوا داعي الله على انه مفعول اجيبوا وكذا اي الاسم الذي يكون آخره واوا او ياء وسكن
ما قبل الواو او الياء كدلو وظبي فحكمه اي حكم الاسم حكم الصحيح في جريان الاعراب على آخره في احوال الثلثة
تقول هذا دلو وظبي بالرفع ورايت دلوا وظبيا بالنصب ومررت بدلو وظبي بالجر وان اصل
الاعراب ان يكون بالحركة لكونه اقدم من الحروف ولكنه قد يكون بالحروف وقد اي يكون الاعراب بالحروف
في مواضع احدها الاسماء الستة المعتلة مضافا الى غير ياء المتكلم وهي اي تلك الاسماء المذكورة ابوه
واخوه وهنوه وحموها بالواو في حالة الرفع وفي حالة النصب رايت اباه بالالف وفي حالة الجر مررت بابيه بالياء وكذا
البواقي من الستة وهي الكلمة الباقية فتدل الواو في تلك الاسماء على حالة الرفع وتدل الالف فيها على حالة
النصب وتدل الياء على حالة الجر والثاني من تلك المواضع في التثنية يكون الاعراب فيها بالحروف
الناقصة لان الاعراب يكون بالالف والنون في حالة الرفع او [illegible] بالياء والنون
في حالة النصب والجر والثالث من تلك المواضع الجمع المذكر السالم الذي بالواو والنون في حالة الرفع
او بالياء والنون في حالة النصب والجر مثال التثنية في حالة الرفع نحو جاءني مسلمان ومثال الجمع في حالة
الرفع نحو جاءني مسلمون ومثالهما في حالة النصب نحو رايت مسلمين بفتح الميم وكسر النون في التثنية و

ومسلمين بكسر الميم وفتح النون في الجمع ومثالهما مررت بمسلمين ومسلمين والرابع من تلك المواضع كلا
المواضع لفظ كلا حال كونه مضافا الى مضمر فحكمه اي حكم كلا الذي كان مضافا الى مضمر حكم المثنى في كون اعرابه با
تقول جاءني كلاهما بالالف في حالة الرفع ورايت كليهما بالياء في حالة النصب ومررت بكليهما بالياء في حالة الجر
هذا الذي ذكرنا وان كان كلا مضافا الى مظهر واذا اضيف كلا الى اسم مظهر فحكمه اي حكم العصا في كون الاعراب تقديريا
في الاحوال الثلث وانما قال لفظ كلا لانه ليس حكمه حكم العصا بالجمع لانه مثنى المعنى بخلاف العصا تقول جاءني كلا الر
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع وهما اي الموضع خمسة
التثنية والجمع كما ذكرنا في حروف الاعراب بل وفقان النصب والجر فيهما بالياء والثالث من تلك المواضع التي يستوي
الجر والنصب فيهما جمع المؤنث السالم وهو الذي يكون بالالف والتاء نحو جاءني مسلمات بالرفع ورايت مسلما
بالنصب ومررت بمسلمات بالجر والرابع من تلك المواضع ما اي الاسم الذي لا ينصرف نحو جاءني احمد ورايت احمد
ومررت باحمد بالنصب والجر والخامس من تلك المواضع الضمير المنصوب نحو اكرمتك والضمير ايضا ومررت بك و
الضمير المجرور في مررت بك فان الكاف في اكرمتك ضمير منصوب كما ان الكاف في مررت بك مجرور وكذا اي مثل الضمير
الجمع نحو اكرمكم ومررت بكم ومن قيام الحرف اي مواضع التي تقوم الحرف مقام الحركة النون في يفعلان بالياء وتفعلان
بالتاء وفي يفعلون وتفعلون وتفعلين فان النون في هذه الافعال علامة الرفع تثبت في حالة الرفع
وتسقط في حالة الجزم والنصب سقوط الحركة اي مثل سقوط الحركة في غيره حالة الجزم نحو لم يفعلا في الجزم و
لن تفعلا في النصب وكذا لم يفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلي ومن ذلك اي مواضع التي تقوم الحرف مقام الحركة حروف
العلة التي حصلت في الفعل المعتل اللام فانها اي الحروف العلة تثبت حال كونها ساكنة في حالة الرفع
نحو يغزو ويرمي ويخشى وتسقط تلك الحروف في حالة الجزم مثل سقوط الحركة حال الجزم من الفعل الصحيح
نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش ويحرك الواو والياء بالفتحة في حالة النصب نحو لن يغزو ولن يرمي و
تثبت الالف حال كونها ساكنة في حالة النصب مثلها اي مثل ثبوت الواو والياء ساكنة في حالة
الرفع نحو لن يخشى وانما ثبت الالف ساكنة في حالة النصب لامتناعها اي الامتناع الالف عن قبول
الحركة فصل في بيان الاسماء [illegible] الاسماء على ضربين احدهما معرب وهو
اي معرب ما اي الاسم الذي اختلف بنية آخره باختلاف العوامل كما ذكرنا في الفصل المتقدم وثانيهما
مبني وهو اي المبني ما اي الاسم الذي كان حركته وسكونه لا بعامل يوجب ذلك الاختلاف في المعرب
على ضربين احدهما منصرف وهو اي منصرف ما اي الاسم الذي يدخله اي يصلح ان يدخل عليه الجر مع التنوين
وثانيهما غير المنصرف وهو اي غير المنصرف ما اي الاسم الذي لا يدخله الجر مع التنوين الذي يتمكن وكان [illegible]

الحروف الناقصة
رجلين
مسلمات
بالرفع

الغير المنصرف في موضع الجر اي مقام كونه مجرورا لانه مشابه للفعل كمررت باحمد بفتح الدال والاسباب المانعة من الصرف
تسع وهي التانيث وهو فرع التذكير والتعريف وهو فرع التنكير ووزن الفعل وهو فرع وزن الاسم و
الوصف وهو فرع الموصوف والعدل وهو فرع المعدول عنه والعجمة وهو فرع العربي والتركيب وهو فرع الافراد
والجمع الاقصى وهو فرع الواحد والالف والنون وهو فرع ما يزاد عليهما كما يجيء كعثمان اي المشابهتان للالف التانيث
اي الالف الممدودة والالف المقصورة اذا هما تزادان زيدتا معا في كون الزائد الاول فيهما الفا متى اجتمع في الاسم
سببان منها اي من تلك الاسباب منع الصرف وما اي الاسم الذي وجد ذلك اي كونه غير منصرف فيه اي في ذلك الاسم احد عشر
اسما خمسة منها اي من تلك الاسماء لا ينصرف في حالة التنكير وهي اي تلك الخمسة افعل اي الاسم الذي يكون افعل حال كونه
صفة في الاصل نحو احمر فانه غير منصرف في حالة التنكير ووزن الفعل والوصف وفعلان اي من تلك الخمسة الاسم الذي فيه
الالف والنون المزيدتان وفي مؤنثه على وزن فعلى نحو سكران فانه مؤنثه يجيء سكرى وغير منصرف في حالة التنكير الالف و
النون المزيدتان والصفة والمعدول من تلك الخمسة المعدول اي الاسم الذي اخذ من لفظ اخر نحو ثلث ثلاث
ورباع فانهما عدلا اي اخذا من ثلثة ثلثة واربعة اربعة وهما غير منصرفين في حالة التنكير للصفة و
العدل ومن تلك الخمسة ما اي الاسم الذي حصل في اخره الف التانيث فانهما يمنع الاسم من الصرف سواء كان ممدودة
او مقصورة لقيام الالف التانيث مقام السببين مثال الممدودة نحو حمراء وصحراء ومثال المقصورة
حبلى وبشرى والجمع الاقصى اي من تلك الخمسة الجمع الذي كان صيغته منتهى الجموع وهو مفاعل ومفاعيل كمساجد
والجمع الاسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام وهو جمع نعم وما اي الاسم الذي كان على مثالهما اي على وزن واناعيم
من الجموع حال كونه من تلك الجموع مما اي من الاسم الذي كان بعد الفه اي الالف في ذلك الاسم حرفان او ثلثة احرف اوسطها
ساكن كمساجد فانه مثال الجمع الذي بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح فانه منتهى الجموع
غير منصرف في حالة التنكير للجمع والجمعية ولكونها على صيغة منتهى الجموع فان كان حرف الاوسط في الجموع
الذي بعد الفه ثلثة احرف متحركة كان ذلك الحرف الجمع منصرف كصياقلة فانه منصرف لكونه مشابها بكراهية
وطواعية صورة فان كان منتهى الجموع الذي كان بعد الف الجمع يا فحذفها اي [illegible]
اي حذفت تلك الياء في حالة الرفع والجر وتنون اي جعلت ذلك الاسم منونا وانتسبتها اي اثبت تلك الياء
في حالة النصب بغير التنوين مثال في حالة الرفع نحو جائني جوار الطلبة جوار اي اشتغلت [illegible] على الياء
حذفت الياء ثم نون ما قبلها او قبل جوار ومثاله في حالة الجر نحو مررت بجوار حذفت الياء وهو هنا
او الام غير حذفت الحركة اكتفاء بالكسرة لانها قد حذفوا الياء واكتفاء بالكسرة مثال فواعل وزنه كغير
حركة الياء وكسرة لانه جمع وبناؤه اسنده فلما حذفت الياء في جمع الاسم من وزن افعل اقصى الجموع انحصار

منونا واما في حالة النصب فلم يحذف الياء لان الياء ليس بمنزلة الجر ومنها في حالة النصب والياء ثابت كجواري
فاعلم ذلك الامور وستة من احدى عشر اسما لا ينصرف في حالة التنوين فقط وهي اي تلك الستة الاسم الاعجمي
الذي كان علما في العجمة فاذا انكرتهما بان سميتهما ايضا نحو ابراهيم واسماعيل فانهما غير منصرفين في حالة التنوين
للعلمية والعجمة فاذا انكرتهما بان سميتهما اشخاصا معدودة صرفتهما وان سميته بها نحو لجام او فرس رجلا
ان سميته الاسم الاعجمي منصرف صرفته لان العجمة المشروطة اي الاسم الاعجمي صار نكرة في العجمة غير موثر في منع الصرف والثاني
من تلك الستة التي لا ينصرف في حالة التنوين وما اي الاسم الذي حصل في اخره الالف والنون مزيدتان حال كونها غير صيغة
في الاصل كعثمان وسفيان فانهما يكونان غير منصرفين في حالة التنوين للعلمية والالف والنون المزيدتان فاذا
نكرتهما كانا منصرفين والثالث من تلك الستة ما اي الاسم الذي وجد فيه وزن الفعل حال كونه غير صيغة في الاصل
كاحمد ويزيد ويشكر فان هذه الاسماء غير منصرفة في حالة التنوين للعلمية ووزن الفعل فاذا نكرتها صارت
منصرفة والرابع من تلك الستة الاسم المعدول حال كونه غير صيغة كعمر وزفر عدلا اي عمر وزفر من عامر وزافر والعلم
صيغة عامر وزافر فهذان المعدولان غير منصرفين في حالة التنوين للعلمية والعدل فاذا نكرتهما صارا منصرفين والخامس
من تلك الستة المؤنث بالتاء لفظا اي من حيث اللفظ كطلحة وحمزة وسلمة فانها غير منصرفة للتا
اللفظي والعلمية او التانيث معنى كسعاد وزينب فانهما غير منصرفين للتانيث المعنوي والعلمية
والسادس من تلك الاسماء الاسمان الذان جعلا اسما واحدا كمعدي كرب وبعلبك فانهما ممتنعان من الصرف
للتركيب والعلمية وكل ما اي كل الاسم لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة الا نحو احمر اي الاسم الذي يوجد فيه
وزن الفعل والصفة فانه غير منصرف بوزن الفعل والصفة فان سميته به رجلا كان غير منصرف ايضا
بوزن الفعل والعلمية وكذا اي مثل احمر يكون غير منصرف في حالة التنوين والتنكير وما اي الاسم الذي يوجد فيه
الف التانيث [illegible] الذي جاء علامة التانيث سواء كان تلك الالف مقصورة كحبلى و
بشرى او ممدودة كحمراء وصحراء فان هذه الاسماء غير منصرفة للتانيث ولزوم التانيث سواء كان
معرفة او نكرة وكذا فعلان اي الاسم الذي كان على وزن فعلان يجيء مؤنثه فعلى وكان صفة في الاصل
كسكران وسكرى فانه غير منصرف في حالة التنكير للالف والنون والعلمية وكذا الجمع الاقصى اي
الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع كمساجد فانه غير منصرف في حالة التنكير للجمعية المكررة فاذا سمي
رجلا لم ينصرف ايضا اعتبارا للجمعية الاصلية والثلاثي الساكن الاوسط اي الاسم الذي
في الاسم الثلاثي الذي سكن وسطه علة منع الصرف يجوز فيه اي في ذلك الثلاثي الصرف وترك
منع الصرف نحو هند ومصر فانهما منع الصرف للعلمية والتانيث المعنوي ونوح ولوط

فقبلها

تانيث

فان فيهما العلمية والعجمة فيجوز فيهما منع الصرف نظرا الى وجود السببين او يجوز الصرف نظرا الى خفته وسكون الاوسط
احد السببين وهو اى الاسم الذى وجد فيه سبب ثالث مع كونه ثلاثيا ساكن الاوسط كماه وجور فى تسمية امرأة فان فيهما
العلمية والعجمة والتأنيث لم ينصرف اى لم يجر صرفه البتة اى وجب منع صرفه وكذا اى مثل الاسم الذى وجد فيه سبب
ثالث وجب منع صرف الاسم المتحرك الاوسط اذا وجد فيه سببان نحو سقر فان حكمه اى حكم الاسم المتحرك الا
وسط حكم الرباعى كسعاد وزينب فان حركة الاوسط بمنزلة الحرف الرابع ونحو حذام وقطام اى الاسم الذى على وزن
فعال من اعلام الاعيان فيه اى فى مثل هذا الاسم مذهبان احد مذهبهما الاعراب اى كون مثل هذا الاسم معربا مع منع الصرف لكونه
اى لكون الاسم معدولا عن فاعلة فوجد فيه العدل والعلمية وقاطمة والاخر مذهب الاخر البناء اى كون الاسم مبنيا
على الكسر وعليه اى وعلى البناء وعلى الكسر قول الشاعر اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام فان حذام مبني
ههنا على الكسر مع كونها فاعلا للفعل وفى موضع الرفع وكذا اى مثل حذام مبني على الكسر ما يكون على وزن فعال التى تختص بنداء
المؤنث بمعنى ان الاسم الذى يكون بوزن فعال حال كونه صفة مختصة بنداء المؤنث مبني على الكسر نحو يا لكاع بمعنى قبيحة
ويا خباث بمعنى خبيثة ويا فساق بمعنى فاسقة وكذا اى مثل فعال التى تختص بنداء المؤنث مبني على الكسر وفعال
التى كانت بمعنى الفعل نحو نزال وتراك بمعنى انزل واترك وكلما اى كل اسم [illegible] فى آخره [illegible]
ذلك الاسم الالف واللام انجر بالكسر اى بصورة الكسر تقول عند دخول الالف واللام ومررت بالاحمر وبالحمراء
بالكسر فان الاحمر والحمراء [illegible] ههنا بدخول الالف واللام عليهما وتقول عند الاضافة مررت باحمركم و
بعثمانكم بالكسر [illegible] ههنا الاضافة الى الضمير ولما فرغ من احوال المعرب شرع فى بيان
احوال المبني فقال والمبني اى الاسم الذى المبني [illegible] اللازم والثانى مبني عارض فالاول اللازم
اى المبني اللازم اى الذى يكون استعماله على البناء دائما وان كان بحسب وضعه معربا ما تضمن اى الاسم
الذى تضمن معنى الحرف كأين فانه متضمن بمعنى حرف الاستفهام فمعنى [illegible] زيد بمنزلة قولك أزيد فى الدار ام فى
المسجد ام فى السوق ام فى غيرها وكذا متى فانه متضمن بمعنى حرف الاستفهام فاذا قلت متى القتال
فانه بمنزلة قولك اليوم ام غدا وكذا كيف فانه متضمن معنى حرف الاستفهام فاذا قلت كيف زيد فهو
فى تقدير قولك اصحيح ام سقيم او شابه اى المبني اللازم الاسم الذى شابهه اى شبه الحروف فى الاحتياج الى الغير
كالذى والتى ونحوهما من الموصولات وغيرها فان الاسم الموصول يحتاج الى الصلة كما ان الحرف يحتاج
الى المتعلق والمبني العارض وهو الذى يكون مبنيا تارة ومعربا تارة وهى خمسة اشياء احدها
الاسم المضاف الى ياء المتكلم ان كان معربا نحو غلامى فان الغلام مبني على الكسر عارضا لان الغلام قبل الاضافة
الى ياء المتكلم كان معربا وعند الاضافة اليها صار مبنيا والثانى من المبني العارض الاسم المنادى المعرفة
نحو يا زيد

يا زيد فانه مبني على الضم عارضا لانه قبل النداء معرب ثم مبني بسبب النداء والثالث من المبني العارض الاسم النكرة
المعمول التى اقترنت مع لا النفى التى لنفى الجنس نحو لا رجل فى الدار فان الرجل مبني على الفتح بناء عارضا لانه قبل
دخول لا معرب ثم مبني بسبب دخول لا عليه والرابع من المبني العارض المركب من اسمين الثانى منهما متضمن
للحرف نحو خمسة عشر تقديره خمسة وعشر فان هذه المركب من اسمين كل منهما مبني على الفتح بناء عارضا لانه
قبل التركيب كان معربا ثم مبني بسبب التركيب والخامس من المبني العارض ما اى الاسم حذف منه ونوى
المضاف اليه ويبنى على الضم وهو اى ما حذف منه المضاف اليه لفظا قبل وبعد وتحت وفوق وكذا
باقى الجهات الستة مثال المبنى فان هذه الجهات الستة مبنية على الضم بناء عارضا لانها قبل حذف المضاف
كانت معربة ثم مبنية بسبب حذف المضاف اليه تقول جئتك من قبل زيد ثم قبل بترك الاضافة
وتنوى نحوها اى تجعل تلك الاضافة معنوية اى مقدرة فتقول جئتك من قبل ومن بعد مبنيا على الضم ويسمى
هذه الجهات الستة غايات على معنى ان غاية المضاف بالمضاف اليه فلما انقطع اى حذف عنها
اى الجهات الستة المضاف اليه صارت تلك الجهات الستة حدودا [illegible] نهايات ينتهى الكلام
عندها اى عند تلك الجهات الستة ولما فرغ من بيان المبنى اللازم والعارض من الاسماء شرع فى اللازم
والعارض من الافعال فقال والمبنى اللازم من الافعال الفعل الماضى والامر بغير اللام اى الامر الحاضر
فان الفعل الماضى مبنى على الفتح والامر الحاضر مبنى على السكون بناء لازما اى بناء واقعا بسبب
الوضع والمبنى العارض من الافعال المضارع لا مطلقا بل اذا اتصل به نون جماعة النساء
او اتصل به نون التاكيد مثال ما اتصلت نون جمع المؤنث نحو يفعلن ومثال ما اتصل به
نون التاكيد نحو هل يفعلن واما الحروف فلا يكون بناء وهكذا الحروف الا لان [illegible]
لا حظ لها اى للحروف من الاعراب لان المعنى المقتضى للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والا
لا يوجد فى الحروف اعلم ان هذه الكلمات اى انواع الكلمات التى الاسم والفعل والحروف منها
اى من هذه الكلمات ما يعمل بصيغة المعلوم اى يكون عاملا ويعمل فيه بصيغة المجهول
اى يكون معمولا [illegible] اى كاكثر الاسماء المتمكنة مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمضاف واسم التام فان اسم الفاعل مثلا ان يكون عاملا ومعمولا فى قولك اريد
ضاربا غلامه عمرا ونحوه وكذا غيره والفعل المضارع نحو لن يضرب زيد ومنها اى من تلك الكلمات
ما يعمل اى يكون عاملا ولا يعمل فيه لا يكون معمولا كالحروف العاملة فى الاسماء والافعال
نحو ان زيدا ولم يضرب والفعل الماضى نحو ضرب زيد والامر بغير اللام اى الامر الحاضر نحو اضرب زيدا

فى البناء

ضافية

والاسماء المتضمنة معنى ان كما في قولك تجلس اجلس فان اي تجزم الفعلين ايضا لتضمنها معنى ان ومتى

تجزم فان متى ايضا تجزم الفعلين لتضمنه معنى الشرط وكذا غيرهما من الاسماء المتضمنة بمعنى ان غيرها اي يعني

ان الاسماء المتضمنة معنى ان تجزم المضارع وقد بنيت لتضمن الحرف الا ايا فانه لم يبن وان تضمن معنى

الحرف فيكون عاملا ومعمولا معا كقوله اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فان ايا جازمة لتدعوا وما زائدة و

تدعوا ناصبة ايا ومنها ما [illegible] ما لا يعمل اي لا يكون عاملا ولا يعمل فيه اي لا يكون معمولا كغير

العوامل من الحروف مثل قد وسين وسوف وحرف الاستفهام ونحوها [illegible] عطف على غير العوامل

ونحوها مثل اسماء الاشارة والموصولات وغيرهما من الاسماء المبنية الغير العاملة والعامل عندهم اي

عند النحويين ما اي الشيء اوجب اي جعل واجبا كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب مثل

جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فان جاءني يرفع ورأيت ينصب والباء في بزيد يجر والعامل ضربان

الاول عامل لفظي والثاني معنوي فاللفظي اي العامل اللفظي ضربان الاول قياسي وهو اي العامل

القياسي ما اي عامل صح ان يقال فيه في صيغته كلما كان كذا فانه يعمل كذا كقولك كل فعل متعد فانه يعمل

الرفع في الفاعل [illegible] والنصب في المفعول وكقولنا كل مضاف فانه يعمل الجر في المضاف اليه نحو

غلام زيد [illegible] اي الاسم الاول اي اسم المضاف وهو الجر في الثاني واي في المضاف اليه وعرفت

علته اي علة الاسم الاول [illegible] عليه اي على غلام زيد سائر المضاف اليه مثل دار بكر وثوب عمرو والقسم الثاني

من العوامل اللفظية سماعي وهو اي العامل اللفظي السماعي ما صح ان يقال فيه اي في حقه هذا العامل

يعمل كذا اي مثل هذا العامل يعمل كذا اي مثل هذا العمل وليس لك ان تتجاوزه كقولنا ان الباء

تجر اي يعمل الجر ولفظ لم تجزم اي تعمل الجزم واما العامل المعنوي فسنذكره في موضعه الخمس اي الباب

الرابع ان شاء الله تعالى [illegible] من الباب الاول [illegible] في الباب الثاني فقال الباب الثاني في العوامل

اللفظية القياسية ثم اشار الى وجه التقديم بهذا الباب الثاني بقوله قدمنا القياسية اي قدمنا

هذا الباب على باب العوامل السماعية لاطرادها اي لكون القياسية مطردة والمطرد مقدم على غير المطرد

قوله ولان الفعل [illegible] التقديم القياسية على السماعية منها اي من العوامل القياسية وهو

اي الى ان الفعل اصل في العمل وجملتها اي مجموع العوامل القياسية سبعة الاول الفعل على الاطلاق

اي سواء كان متعديا او لازما فان كل فعل لازم يرفع الفاعل فقط والثاني اسم الفاعل والثالث

اسم المفعول والرابع صفة المشبهة والخامس المصدر والسادس الاسم المضاف والسابع

الاسم التام اما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب في الاسماء اما عمل الفعل الرفع فعام لان كل فعل

سواء كان

سواء كان متعديا او لازما فانه يرفع اسما واحدا ايا ما اي فاعله اي فاعل ذلك الفعل الذي اسند الفعل اليه

اي ذلك الفاعل حال كون ذلك الفعل مقدما عليه اي على الفاعل نحو قعد زيد فان لم يكن الفاعل مظهرا

فمضمر اي فيكون مضمرا وذلك المضمر اما بارز كالتاء في قعدت او مستكن اي المستوي اي المقدر نحو افعل

فان انت مستتر فيه ثم ان الفعل منقسم على ضربين احدهما متعد وهو اي الفعل المتعدي ما اي الفعل

الذي ينصب المفعول به والثاني لازم وهو اي الفعل اللازم ما يختص برفع الفاعل ولا يتعدى الى

لغيره كذهبت وقمت وقعدت واما الفعل المتعدي فانه منقسم على ثلثة اضرب احدها متعد الى

مفعول واحد كضربت زيدا وثانيها متعد الى مفعولين ولا يخلو اما ان يكون ثانيهما اي ثاني المفعولين

غير الاول كاعطيت زيدا درهما او يكون ثانيهما عين الاول كحسبت زيدا عالما فان المفعول الثاني وهو

عالم عين الاول لانهما يتحدان صدقا وثالثها متعد الى ثلثة مفاعيل بكسر اللام كاعلمت زيدا عمرا فاضلا

اي صيرت زيدا اخا علام بان عمرا فاضلا فانه علمت ههنا متعد الى ثلثة وقد يقام المفعول مقام

الفاعل اي وقد يترك الفاعل ويقوم المفعول به مقام ذلك الفاعل اذا بني اي ذلك المفعول الفعل

وذلك بجعل الفعل المعلوم مجهولا فيرتفع ذلك المفعول الذي اقيم مقام الفاعل باسناده اي باسناد

ذلك الفعل المجهول اليه اي الى ذلك المفعول به كقولك ضرب زيد بصيغة المجهول واعطي زيد درهما

ويجوز اسناده اي اسناد الفعل المجهول الى المفعول الثاني كما يجوز اسناده الى المفعول الاول

نحو اعطي درهم زيدا الا في باب حسبت اي في باب افعال القلوب فان اسناد الفعل المجهول في ذلك

الباب الى المفعول الثاني غير جائز ولا يجوز نحو ظننت زيدا اخاك ظن اخوك زيدا [illegible]

منصوب الفعل منقسم على ضربين الاول منصوب خاص اي يختص ببعض الافعال والثاني منصوب

عام اي لا يختص ببعض الافعال فالخاص اي المنصوب المختص ببعض الافعال ثلثة احدها

المفعول به وانما كان المفعول من المنصوبات المختصة ببعض الافعال لانه المفعول به انما يكون

للمتعدي اي الفعل المتعدي كما ذكرنا من قبل ان الفعل المتعدي ما ينصب المفعول به نحو

ضربت زيدا وثانيها التمييز وانما كان التمييز من المنصوبات المختصة ببعض الافعال لانه اي لان

التمييز انما يكون لابهام فلا يعمل فيه الا ما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا فان في نسبة الطيب

الى زيد الابهام فيرفع ذلك الابهام التمييز الذي هو نفسا وكذا اشتعل الرأس شيبا وكذا في التنزيل

اي القرآن واشتعل الرأس شيبا وثالثها الخبر المنصوب وهو ايضا من المنصوبات المختصة

ببعض لانه اي الخبر المنصوب انما يكون في افعال معدودة مسماة بالافعال الناقصة نحو كان زيد عالما وكذا غيرها

على ما سيجيء في باب الافعال الناقصة واما الكلام اى منصوب الفعل التام فخمسة الاول المصدر اى المفعول المطلق والثاني
المفعول به والثالث المفعول له والرابع المفعول فيه والخامس المفعول معه الاول منها اى الاول من الخمسة المذكورة وهو
المصدر فكل فعل سواء كان لازما او متعديا فانه ينصب مصدره على انه مفعول مطلق سواء كان ذلك
المصدر مبهما او محدودا او موقتا او نكرة او مركبا والمبهم ما لا يدل على الكثير مما اوجد عليه الفعل ومن المحدود
ما دل على الكثير مما اوجد عليه الفعل مثال المبهم نحو ضربته ضربا ومثال المحدود نحو ضربته ضربة فضربت يدل على ما اوجد
عليه الفعل وهو الضرب وعلى الكثير وهو النوع الا انه ووزن فعلة لبناء النوع ومثال الموقتة
ومثال الموقتة نحو ضربته الضرب الذي تعلم والتمام نحو امثال النكرة اكتفاء بمثال المبهم وكذا ينصب الفعل
ما اى الشيء الذي كان بمعنى المصدر ايضا اى كما ينصب المصدر نحو ضربته سوطا فان سوطا ليس
بمصدر بل هو آلة الضرب اقيم مقام المصدر ومن المنصوبات العامة المفعول فيه وهو الذي فعل
فيه فعل مذكور وهو ظرف الزمان اصله ظرفان حذف نون الاول للاضافة ومكان اى ظرف مكان فالزمان
اى ظرف الزمان كله اى سواء كان مبهما او محدودا ينصب بالظرفية اى على الظرفية بالفعل المذكور سواء كان
لازما او متعديا فالمبهم من الزمان ما لا حد له كالحين والوقت والمحدود من الزمان ما له حد كاليوم والليلة والشهر والحول
تقول في الزمان المبهم سهرت حينا او في الزمان نحو ضربت يوم الجمعة واما المكان المبهم فانه ينصب
بالفعل على الظرفية ايضا اى لا ينصب من المكان غير المبهم بالفعل الا في ستة وهي فوق وتحت ويمين و
شمال وامام وخلف ومن المكان المبهم ايضا لفظ عند ووسط الدار بالسكون اى سكون السين
واما المحدود من المكان فلا بد له من لفظ في وتقول في المكان المبهم جلست امام المسجد وخلفه
وفوقه وتحته ويمينه وشماله وعنده ووسطه بالنصب ولا يقال ايضا جلست المسجد ولا وسط
المسجد بالنصب بل انما يقال فيه جلست في المسجد او في وسط بالتحريك بحركة السين فقوله وانما
قلت الدار [illegible] جواب عن سؤال مقدر وهو انتم [illegible] اى المكان المحدود [illegible] لا ينصب با
لفعل والدار [illegible] قلت الدار مع انه من المكان المحدود [illegible] بقوله قلت الدار منتزع
يعني [illegible] الدار [illegible] الفعل [illegible] الاتساع فيه بكثرة الاستعمال
ومن المنصوبات العامة المفعول له وهو اى المفعول له اسم يدل على معنى هو علة الاقدام اى السبب
الباعث لاقدام الفاعل الفعل اى على الحدث الذي متضمنه الفعل المذكور نحو ضربت تأديبا له فان
تأديبا له علة الاقدام الفعل على الضرب وكذا الحال في علة الاقدام الى وجه [illegible] قعدت [illegible]
الخامس من المنصوبات العامة المفعول معه وهو الاسم المذكور بعد الواو والتي بمعنى مع نحو استوى

والخشبة

والخشبة بمعنى مع الخشبة وجاء البرد والطيالسة اى مع الطيالسة والطيالسة جمع
طيلسان وهو ثوب يلبسه الرجال ومن انما المفعول معه بعد الواو والتي بمعنى مع والخامس من المنصوب
العامة الحال وهي اى الحال لبيان هيئة الفاعل نحو قام زيد ضاحكا ولبيان هيئة المفعول
نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه وهي اى الحال جواب كيف اى جواب السؤال بكيف كما ان
المفعول له جواب لم اى جواب السؤال بلم اى جواب السؤال عن علة الشيء نحو جاءني زيد راكبا فان
راكبا جواب السؤال بكيف فانك اذا سئلت عنك بكيف جاءك زيد قلت راكبا بمعنى حال الركوب
وكذا حال في قولك رأيته جالسا فانك اذا سئلت عنك بكيف رأيته قلنا جالسا بمعنى رأيته حال الجلوس
وكذا المفعول له جواب السؤال بلم فانك اذا سئلت عنك بلم ضربت زيدا قلت تأديبا اى ضربته
تأديبا وحقها اى حق الحال ان تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان تكون معرفة فان اردت
ايراد الحال من النكرة فقدمها اى قدم الحال عليها اى على النكرة التي هي ذو الحال نحو جاءني
راكبا رجل [illegible] راكبا حال من رجل قدمت على رجل لكونه نكرة وعليه اى على تقديم الحال على
ذي الحال النكرة قوله اى قول الشاعر لمية موحشا طلل فيه ضمير [illegible] مستتر معناه [illegible]
لمية وهو اسم حبيبة الشاعر خبر مبتدأ او نكرة وهو طلل موحشا [illegible] في الموحشة
طلل وهو اسم الاثر قديم صفة طلل [illegible] طلل [illegible] الدار
[illegible] وهي [illegible] الليل [illegible]
موحشا حال من طلل مقدم عليه لكون ذي الحال نكرة ومن العوامل القياسية اسم الفاعل وهو
كل اسم المشتق من المصدر لفاعل بمعلوم الذات من فعل اى للدلالة على ذات الفاعل ويجري على
يفعل الذي هو من فعله وفسر الجريان بقوله اى يوازنه بمعنى يوافق اسم الفاعل على الفعل
في الحركات والسكنات فانه اى الاسم يعمل عمل [illegible] اى عمل الفعل الذي يجري اسم الفاعل عليه اى ذلك
الفعل المطلق بشرط [illegible] اى باسم الفاعل الحال او الاستقبال نحو زيد ضارب غلامه عمرا [illegible]
وينصب [illegible] كما ان يضرب كذلك اى مثل اسم الفاعل يرفع وينصب ونحو زيد قائم غلامه
فيرفع قائم فقط اى لا ينصب كيقوم اى كما ان يقوم يرفع فقط ومن العوامل القياسية اسم المفعول
وهو كل اسم اشتق من فعل المجهول من مصدره لمن وقع اى للدلالة على ذات من وقع عليه الفعل
وهو اسم المفعول يعمل عمل الفعل من فعله اى عمل فعله المجهول فان المجهول كما يعمل الرفع في
المفعول الذي يقام مقام الفاعل كذلك اسم المفعول يعمل الرفع فيما يقام مقام الفاعل نحو زيد مكرم [illegible]

كما تقول ان يكرم الصبي ابوه بالرفع وكذا وقع في التنزيل ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع له الناس ومن العوامل القياسية الصفة
المشبهة وهي ما لا يجري على يفعل اي لا يطابقه في الحركات والسكنات على يفعل الذي من فعلها نحو كريم وحسن
فانهما ليسا بجاريين على يكرم ويحسن في الحركات والسكنات وشبهت الصفة المشبهة اي لاجل
تلك المشابهة تعمل الصفة المشبهة عمل فعلها تقول زيد كريم ابوه وشريف حسبه وحسن وجهه برفع
ابوه وحسبه ووجهه كما تقول ابوه وشرف حسبه وحسن وجهه برفع الكريم والحسب والوجه ومن العوامل
القياسية المصدر وهو اي المصدر الاسم الذي يشتق منه الفعل وصدر عنه الفعل عنه ذلك المصدر وهو
اي المصدر يعمل عمل فعله لا مطلقا بل اذا كان منونا اي نكرة نحو عجبت من ضرب زيد عمرا وكما تقول عجبت
من ان ضرب زيد عمرو وانما عمل الا مع الفعل لان الفعل المصدر ربما كان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا
ومفعولا ومبتدأ وغيرها كان المصدر ايضا بمنزلة المصدر في كونه عاملا وقد يضاف المصدر
الى الفاعل ويترك اي يبقى المفعول حال كونه منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فان دق مصدر
مضاف الى الفاعل وهو القصار الثوب مفعول وقد يضاف المصدر الى المفعول ويترك الفاعل حال كونه
مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد فان ضرب مصدر مضاف الى المفعول وهو اللص والجلاد فاعل
وقد يترك ان يذكر احدهما اي الفاعل والمفعول ويبقى الآخر كما كان ذكر الفاعل متروك في قوله تعالى
او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة فان اطعام مصدر منونا ويتيما منصوب بانه
مفعول اطعام فاعله محذوف تقديره اطعام احدكم يتيما واما في قوله تعالى الم غلبت الروم وهم
من بعد غلبهم سيغلبون فانه اي فان هذا القول متوجه على اختلاف القرائتين يعني ان المصدر
الغلب مصدر في قوله تعالى ومن بعد غلبهم جاز ان يكون مضافا الى الفاعل او المفعول على اختلاف
القرائتين نحو قراءة غلبت بضم الغين على صيغة المجهول وسيغلبون بفتح الياء مبنيا للفاعل فالمصدر
حينئذ يكون مصدرا من الفعل المجهول ومضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل وذكر الفاعل متروك ومعناه
غلبت الروم اي كانوا مغلوبين وهم اي الروم من بعد غلبهم اي من بعد كونهم مغلوبين سيغلبون
اي سيكونون غالبا ومن قراءة غلبت بفتح الغين مبنيا للفاعل وسيغلبون بضم الياء مبنيا للفاعل
وسيغلبون بضم الغين مبنيا للمفعول والمصدر حينئذ يكون مصدرا من الفعل المعلوم مضاف
الى الفاعل وذكر المفعول متروك غالبين سيغلبون اي سيكونون مغلوبا ومن العوامل القياسية
الاسم المضاف وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر فان الاسم الاول يجر الاسم الثاني ويسمى الجار اي الاسم
الذي يعمل الجر والثاني يسمى الاول اضافة معنوية اي مفيدة معنى اي من حيث المعنى

في المضاف

ومعناه غلبت الروم [illegible]

في المضاف تعريفا مفعول مفيدة اي يجعله معرفة ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد فان غلام
كان شائعا قبل الاضافة فيما عليه غير مختص بواحد معين وبسبب الاضافة الى زيد صار
مختصا بواحد معين او مفيدة من حيث المعنى في الاضافة تخصيصا اي بتقليل الاشتراك بحيث
يزيد عنه بعد الشيوع ان كان المضاف المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل فان هذا غلام قبل الاضافة
كان شائعا بين غلمان الرجال والنساء وبسبب الاضافة الى الرجل صار مختصا بغلام الرجل وزال
عنه بعض الشيوع وهي اي الاضافة المعنوية في التراكيب في اكثر الاستعمال تكون بمعنى اللام ان لم
يكن المضاف اليه من جنس المضاف اي لا يصدق احدهما على الآخر او يكون تلك الاضافة بمعنى من
ان كان المضاف اليه من جنس المضاف اي بما يصدق احدهما على الآخر مثال الاضافة بمعنى اللام
نحو غلام زيد فان غلام زيد ليس من جنس الغلام لعدم حمله عليه ومثال الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة
فان خاتم من جنس الفضة لجواز حمله عليه والنوع الثاني من الاضافة اضافة لفظية وفائدتها
التخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع وهي اي الاضافة اللفظية اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها مثال الاول نحو ضارب زيد فان ضارب
اسم الفاعل مضاف الى المفعول وهو زيد ومثال الثاني حسن الوجه فان حسن صفة
المشبهة مضاف الى فاعلها وهو الوجه والاضافة سواء كانت لفظية او معنوية
تعاقب التنوين اي لا تجتمع مع التنوين وكذا تعاقب نون التثنية والجمع اي نونين
الذين هما نون التثنية ونون الجمع ولا بد في الاضافة المعنوية المفيدة للتعريف او للتخصيص
من تجريد المضاف اي جعل المضاف مجردا من حرف التعريف فلا يجوز ان يقال الغلام زيد وتقول
في الاضافة اللفظية الحسن الوجه بحذف الضمير لان تقديره الحسن الوجه وتقول الضاربان
زيد بحذف نون التثنية والضاربو زيد بحذف نون الجمع واما قولهم الضارب الرجل بالاضافة
فانه جائز مع عدم افادة التخفيف لانه يشبه بضارب الرجل بالاضافة الحسن الوجه وهو الوجه
من حيث ان المضاف صفة معرفة باللام والمضاف اليه اسم جنس معرف باللام ولا يجوز
الضارب زيد بالاضافة لعدم التخفيف فيه ومن العوامل القياسية التام وهو الاسم الذي
ينصب الاسم على التمييز وانما ينصب على التمييز لانه اي الاسم التام قد تم بالتنوين اي
تم بالتنوين بشيء يمنع عن الاضافة فاستغنى عن الاضافة وهو اي الاسم
التام يقتضي تمييزا لابهامه وتمامه اي تمام الاسم التام باحد اربعة اشياء الاول ما يكون تمامه بالتنوين

ضافة

[illegible]

نحو ما في السماء قدر راحة سحابا فان قدر راحة تم بالتنوين فان فيه ابهاما يحتمل ان يكون الذي في السماء
قدر راحة من السحاب والغبار والظلام والضوء وغيرها فلما قلت سحابا ارتفع الابهام وتعين المراد
والثاني ما يكون تمامه بنون التثنية عندي نحو منوان سمنا وقفيزان برا وعشرون درهما فان
منوان قد تم هو بنون التثنية ويحتمل جميع اجناس الموزونات فلما قلت سمنا ارتفع الابهام
وكذا قفيزان تم بنون تثنية يحتمل اجناس المكيلات فلما قلت برا ارتفع الابهام والثالث
ما يكون تمامه بنون الجمع اي بنون يشبه نون الجمع نحو عشرون درهما فان عشرون قد تم بنون
يشبه نون الجمع ويحتمل جميع اجناس المعدودات فلما قلت درهما ارتفع الابهام والرابع ما يكون
تمامه بالاضافة نحو لي ملؤه عسلا وازى مثله رجلا فان ملؤه قد تم بالاضافة ويحتمل الاشياء كثيرة
فلما قلت عسلا ورجلا ارتفع الابهام عنهما وتبين المراد ويقال للثلثة الاول وهي ما يكون
تمامه بالتنوين ونون التثنية ونون يشبه نون الجمع مقادير وهي جمع مقدار وهو ما يعرف به
قدر الشيء وسمي اي المقادير المساحة وهي من قولهم مسح الارض اذا ذرعه نحو ما في السماء
قدر راحة سحابا والوزن والكيل والعدد فانك قد قدرت ما عندك باحد هذه الاشياء ويقال
للاخير اي يكون تم بالاضافة مقاييس وهو شيء موضوع لتبيين قدر الشيء نحو لي ملؤه
عسلا فانك قد قست ما عندك من العسل على هذا الاناء والتمييز هو الابهام اي الشيء والرابع للابهام
عن المعرف به الشيء الذي ليس بجملة لان الابهام [illegible] وهنا ما يقال للجملة كما هنا اي كان مثله المذكور قبيل
هذا او الشيء الرابع للابهام عن الجملة نحو طاب زيد نفسا فان نفسا [illegible] التمييز يرفع الابهام عن ذات مقدرة
في جملة طاب زيد وهو الذي اسند اليه الطيب بهما فلما قلت نفسا تعين ذلك الشيء وقد سبق ذكره
بحث التمييز عن الجملة في بحث منصوب الفعل لانه فرغ من الباب الثاني شرع في بيان الباب الثالث فقال

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية وهي اي العوامل اللفظية السماعية ثلثة
اصناف احدها حرف وثانيها افعال وثالثها اسماء وجملتها اي جملة العوامل اللفظية السماعية
احد وتسعون عاملا على ما ذكره الامام المحقق عبد القاهر الجرجاني والحروف العاملة انواع
منها اي من تلك الانواع ما اي حروف يعمل في الاسم ومن تلك الانواع ما اي حروف يعمل في الفعل وما
اي حروف التي تعمل في الاسم نوعان احدهما عامل في المفرد والثاني عامل في الجملة اي في جزئيها وما
اي حروف التي يعمل في المفرد نوعان الاول جار اي عامل الجر والثاني ناصب اي عامل
النصب اما الحروف اي [illegible] فسبعة عشر حرفا الاول من وهي موضوعة بمعان احدها الا[illegible]
الغاية

الابتداء المسافة المكانية او الزمانية مثلا في المكان نحو خرجت من البصرة الى الكوفة فكلمة من
من البصرة الى الكوفة اي ابتداء المسافة التي وقع سيري فيها البصرة والتبعيض اي الدلالة على
التبعيض نحو اخذت من المال اي بعض المال والبيان وذكره مثلا في عشرين من الدراهم فان في عشرين
ابهاما يحتمل الدراهم والدنانير وغيرهما فلما قلت من الدراهم تبين بها هو المراد وزائدة اي يجوز
زائدة في التركيب بحيث لو سقطت لم تخل المعنى المقصود نحو ما جاءني من احد معناه ما جاءني
والثاني والثانية من حروف الجر الى وضعت لانتهاء الغاية اي الانتهاء المسافة الغاية
اما في المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة اي لانتهاء المسافة التي وقع سيري فيها الكوفة واما
لانتهاء الغاية في الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل والثالثة من حروف الجر حتى وهي في معناه
اي معنى الى في كونها للانتهاء الا ان مجرورها اي مجرور حتى اما شيء ينتهي به شيء المذكور قبلها
اي بذلك الشيء الذي هو مجرور حتى نحو اكلت السمكة حتى رأسها فان رأس السمكة
شيء ينتهي اي السمكة به اذ الاكل من جانب الذنب او يكون مجرور حتى شيء ينتهي اي المذكور قبل
حتى عنده اي عند ذكره نحو نمت البارحة اي الليلة حتى الصباح فالمنتهي في قولك حتى رأسها
اي بذلك الرأس شيء ينتهي اي السمكة لانه جزؤها والصباح في قولك حتى الصباح عنده ينتهي اي الليلة
لان الصباح وليس جزؤها بل ملاقي لا جزء من الليل ومن الاجل جاءت حتى لانتهاء الغاية لو قلت نمت
الليل حتى نصفه او ثلثه لم يجز لان حتى في قولك حتى نصفها او ثلثها ليست لانتهاء الغاية لان
نصف الشيء او ثلثه لا يكون غاية لذلك الشيء وحقها اي حق حتى والاليق بها ان يدخل ما بعدها
اي ما بعد حتى فيما قبلها اي في حكم ما قبل حتى فان ما بعد حتى وهو الرأس في قولك اكلت السمكة
حتى رأسها داخل في حكم ما قبلها وهو الاكل وكلمة الى تدخل على المظهر نحو اتى زيد والحضر اليه وحتى لا
تدخل الا على المظهر والرابعة من حروف اي الجر في وهي موضوعة للظرف وظرف الشيء اما يحل فيه ذلك
الشيء وذكر الظرف اما ظرف حقيقة نحو المال في الكيس و[illegible] تقدير المنظرات في الكتاب فان [illegible]
ذكره لا يحل في الكتاب حقيقة بل في حفظه تقديرا او [illegible] من حروف [illegible] الباء وهي وضعت
للالصاق اي للاتصال نحو به داء اي [illegible] قولهم مررت بزيد فتوسع جواب عن سؤال
مقدر وهو انكم قلتم ان الباء للالصاق وانتم تقولون مررت بزيد توسع اي وارد على الاتساع والالصاق
المجازي والمعنى التصق مروري بموضع يقرب منه زيد ومنها اي ومن كون الباء للالصاق في قولك
اقسمت بالله اي التصقت قسمي بلفظ الله والسادسة من حروف اي الجر الواو اي واو القسم وهو [illegible]

اي باء القسم في قولك والله لافعلن كذا والسابعة التاء اي تاء القسم في قولك تالله لافعلن كذا وهو بدل
من الواو وفي الباء لاصالتها اي كون الباء اصلا في تدخل على المظهر والمضمر نحو اقسمت بالله نحو بك لافعلن
واما الواو فلا تدخل الا على المظهر اي مظهر كان نحو والله ورب الكعبة وبرجلي وغيرها واما التاء فلا تدخل الا على
مظهر واحد وهو لفظ الله تعالى ويكون الباء موضوعة للتعدية في مثل ذهبت بزيد ويكون بمعنى
اذهبته ويكون للاستعانة في مثل كتبت بالقلم اي باستعانة القلم ويكون للمصاحبة نحو دخلت
عليه بثياب السفر اي مع ثياب والثامن من حروف الجر اللام وهي موضوعة للتمليك وللاختصاص
نحو المال لزيد اي المال ملك مختص لزيد والجل للفرس اي جل مختص للفرس وهو اي
مختص له واخص منه والتاسعة من حروف اي رب وهي للتقليل اي يكون اكثر استعمال رب للدلالة على
القلة وان كانت للتكثير في بعض استعمالها وتختص رب بالنكرة اي لا يدخل الا على النكرة لما كانت
للتقليل والنكرة دالة على العموم والكثرة وجب اختصاصها بالنكرة لتفيد مع التقليل سواء كان
تلك النكرة ظاهرة او مضمرة مثال الظاهرة نحو رب رجل كريم لقيته ومثال المضمرة نحو ربه رجلا فالضمير
في ربه رجلا نكرة لانه مبهم لا يرجع الى امر ثابت في الذهن لانه دال ربه بشيء معين مثل الموصوفة بل الربه
الشيء ما وقد فصلنا هذا المقام في شرح الكافية فليطلب ثم والعاشرة من الحروف اي على
وهي موضوعة للاستعلاء وهو كون الشيء فوق شيء وذلك الاستعلاء اما حقيقي نحو زيد على السطح
واما عقلي نحو عليه دين لان الدين شيء ركب على ظهره والحادي عشر من حروف اي عن
وهي موضوعة للبعد والمجاوزة اما بسبب الزوال عن الشيء الاول والوصول الى الثاني وذلك
في مثل رميت السهم عن القوس فان السهم قد تجاوز وبعد عن المحل الاول ووصل الى الآخر او بالزوال
وحده نحو اطعمه عن جوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام او بالوصول وحده نحو اخذت العلم عنه
فان العلم وصول الى الآخذ مع ثبوته في المأخوذ ولكن تصور معنى البعد بها لا غير والثانية عشر
الكاف وهي موضوعة للتشبيه نحو الذي كزيد في الدار اي الذي يشبه ويشارك لزيد في وصف
حاصل في الدار والثالث عشر مذ والرابعة منذ وهما موضوعان لابتداء الغاية في الزمان الماضي
اي للدلالة على الزمان الماضي هو موصوف الغاية وهذا اذا كانت حرفا نحو ما رأيته مذ او منذ
يوم الجمعة وقد يرفع ما بعدهما اي ما بعد مذ ومنذ اذا كان اسمين سواء اريد بهما اول المدة او اريد بهما
جميعا اي جميع المدة قوله ما رأيته مذ يوم الجمعة برفع يوم مثال الاول اراد اول المدة قوله ومنذ يومان
برفع يومان لا اراد جميع المدة معناه جميع المدة التي انتفى فيها الرؤية يومان ويجب ذكر الخ

منذ ا

منهما اول المدة حال كونهما حرفين ان تقول ما رأيته مذ يوم او منذ يومين بالجر معناه انتفى الرؤية انما هو في مدة
اول يوم او يومين ... بعد ... باقي مذ ومنذ والخامس عشر حاشا زيد بمعنى ... من الاسماء
جاء القوم حاشا زيد وهو موضوعة للتنزيه اي لتنزيه ما بعدها عن حكم ما قبلها نحو ساء القوم
حاشا زيد بمعنى زيدا مستثنى من الاساءة ومن ... والسادس عشر خلا والسابعة عشر عدا وهما
موضوعان بمعنى الاستثناء نحو جاءني القوم خلا زيد وعدا زيد بمعنى الا زيدا وقد ينصب خلا وعدا ما بعدهما اذا
كانتا فعلين فيكونان بمعنى جاوز فاذا قلت جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا بالنصب فمعناه جاوز
بعضهم زيدا واذا قلت ما خلا وما عدا بدخول ما المصدرية عليهما يكونان فعلين وينصب
ما بعدهما البتة لان ما المصدرية لا تدخل الحرف والحروف التي تنصب الاسم فقط سبعة اي سبعة العوامل
على ما ذكره الامام المحقق في المائة منها الواو التي بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة ويسمى
هذا المنصوب المفعول معه كما مر ولا تنصب هذه الواو حتى يكون ما قبلها اي ما قبل تلك الواو فعل
كاستوى او يكون قبلها معنى فعل نحو ما شأنك وزيدا الان فيه اي في شأنك معنى ما تصنع
وما تلابس اي تفاعل لان معنى شأنك اي شيء فعلك وصنعك فهو بمعنى المصدر عند غيره وانما
قال على ما ذكره في المائة اي على ما ذكره عبد القاهر في الكتاب المسمى بالمائة لان الامام ... يعد
هذه الواو ومنصوبها مفعولا منه لا الذي هو جزء معنى الفعل الاصطلاحي فكان في شأنك معنى ما تصنع
كما جعل نصب هذه المنصوب من معمول الفعل فيما تقدم ومنها حروف النداء التي تنصب الاسم وهي حروف
النداء وهي خمسة يا وايا وهيا واي والهمزة فان تستعمل في المنادى القريب والبعيد
والمتوسط وايا وهيا للبعيد واي للمتوسط بين القريب والبعيد والهمزة للقريب وهي
اي حروف النداء انما تنصب المنادى لا على الاطلاق بل اذا كان المنادى مضافا نحو يا
عبد الله او كان المنادى مضارعا اي مشابها للمضاف من حيث ان الاول عامل في الثاني
والثاني متمم ومخصص للاول نحو يا خيرا من زيد فان خيرا اسم التفضيل عامل في زيد بواسطة من وان
زيدا متمم ومخصص للمضاف ... وهو اي المنادى المشابه للمضاف
كل اسم تعلق به اي بذلك الاسم كل اسم تعلق به اي بذلك الاسم شيء وهو اي ذلك الشيء من تمام معناه
اي معنى ذلك الاسم كتعلق من زيد بخير في قولك يا خيرا من زيد او كان المنادى نكرة اي ينصب المنادى
المضاف اذا كان نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي فان رجلا في قول الاعمى نكرة لعدم المقصد فيه
الى واحد معين بل المقصد فيه اي كل من يأخذ بيده بخلاف قول البصير فان رجلا في قول البصير يكون معرفة بتوجه القصد اليه

وهذا ما في قوله الاعم واما المنادى المفرد المعرفة فمضموم اي يكون مبنيا لوقوعه موقع المبني وهو كاف الخطاب
مع الضم فرقا بين حركة المنادى المعرب وهما النصب والجر وحركة المبني وهو الضم فان نحو يا زيد في تقدير ادعوك
حذف الفعل واقيم حرف النداء مقامه ثم يعمل في ضمير الخطاب اي الاسم المظهر وقيل يا زيد وكذا يا رجل ولكن محله
اي محل المنادى المفرد المعرفة النصب لانه مفعول به حقيقة للفعل المحذوف وهو ادعو او نحوه اي ولاجل
ان محل المنادى المفرد المعرفة النصب جاز في صفته اي صفة المنادى المذكور المفرد فانعت الصفة اي
الصفة التي وقعت مفردة فالمثل المنادى المذكور له وجهان احدهما رفع تلك الصفة حملا على لفظ المنادى
والثاني النصب اي نصب تلك الصفة حملا على محل المنادى نحو يا زيد الظريف برفع الظريف والظريف
بنصبه وكذا اي مثل صفة المفرد جاز فيما اي في الاسم الذي يوجد فيه الالف واللام من المعطوف فانت
المنفصلة حذف النداء عليه الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل نحو يا زيد والحارث بالرفع والحارث
بالنصب واما في النصب الصفة المضافة المنادى المفرد المعرفة فيجوز فيها النصب لا غير اي لا يجوز
النصب نحو يا زيد صاحب عمرو والا ان المنادى اذا كان مضاف لا يجوز فيه النصب فتابع المنادى
الذي هو ابعد من حرف النداء لا يجوز فيه الا النصب على طريقة الاولوية ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف
لكون المنادى مع صفة مفردة فان اي منادى مفرد معرفة مبني على الضم الرجل صفة مفردة له
لا في الرفع [illegible] بمعنى الحال اي حافظة للنكتة على ان المنادى ما بعدها الا انه لا يجوز فيه اي في
الرجل الا الرفع حال كونه صفة مفردة للمنادى المفرد المعرفة مع انه جاز ان يكون تلك الصفة تابعة
لفظ المبني ومحله لان ايا وان كان منادى صورة الا ان الرجل هو المقصود بالنداء وانما جاز اي يجوز
وسيلة الى نداء المعرفة باللام ولذا لا يجوز في الرجل الا الرفع وقالوا يا الله اي حرف النداء على ما اي اسم وجد فيه
اي في ذلك الاسم الالف واللام الا على اسم الله تعالى وحده يا الله لان الالف واللام فيه ليستا بمعرفة فقط
الهمزة المحذوفة وقيل من الاه اذا الاصل كان الاله فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فادخل الالف واللام عليه
عوض عن الهمزة ثم ادغم اللام في اللام فصار الله كان وصفة المنادى المضموم بابني وهو اي الابن
كان حقه بنيه على ما بنيه ذلك المنادى المضموم مع الابن على الفتح وان كان الاصل ان يبنى ذلك
المنادى على الضم نحو يا زيد ابن عمرو واذا لم يقع الابن بين علمين كان في ذلك الابن كسائر الصفات منه
التي وقعت الصفة للمنادى المضموم اي يكون الابن منصوبا نحو يا زيد ابن اخينا ويلحق
المنادى اللام المكسورة حال كونه تلك اللام مفتوحة للاستغاثة اي الدعوة لطلب نصرة نحو
يا الله للمسلمين او يلحق اللام اي لام مفتوحة وهي للتعجب نحو يا للماء فانه حين رؤية ماء تعجب فان [illegible]

مستغاث به نحو قوله تعالى حتى تركها في العجب شيئا ولا يوقف كل واحد ونحو لله وبعض يسمي جميع ذلك
وهي المفتوحة الندبية وانما فتحت اللام في المدعو اي المستغاث مع ان لام الجر اي تلك اللام التي
اذا دخلت على المظهر وجب كسرها نحو يا لزيد فرقا بينه اي المدعو وهو يا لله اي المستغاث والمدعو اليه
اي المستغاث له وقولهم اي قول العرب يا للبرهة بمعنى البرهان بالكسر على الترك المدعو او قولهم
يا للبرهة اي افترة جواب عن السؤال مقدر وهو ان يقال ان قولكم ان اللام هي فتحت مفتوحة مع المدعو
مغلوطة بقول العرب يا للبرهة بكسر اللام فان البرهة مدعو مع انه كسر اللام فيه واجاب بقوله ان البرهة
على حذف المدعو وتقديره يا قوم البرهة اي احضروا وهلا وشاهدوا وقد رخم المنادى التي ضم
حذف اخر المنادى للتخفيف اذا كان المنادى مفردا او كان علما زائدا كونه زيدا على ثلثة
احرف نحو يا حار وياسعي ويا روح في منصور حارث وسعيد ومروان ومنصوب قوله
الا ما استثنى من قوله علما زائدا على ثلثة احرف بمعنى يشترط في ترخيم ما ليس العلم بالتصغير تمت تمام اولري
المنادى نحو العلمية والزيادة على ثلثة الا في الاسم يكون في الاخر تاء التانيث
وسماء بنت فانه اي الشان لا يشترط فيه اي في الاسم الذي يكون في الاخر تاء التانيث
الزيادة على ثلثة ولا يشترط فيه ايضا العلمية نحو يا ثب اقبل او اقبلي في ثبة
على اختلاف المعنى يعني اذا اردت شيئا العلم قلت اقبل واذا اردت
اسم جماعة فان ثبت بمعنى الجماعة قلت اقبلي والسابع من حروف الناصبة
في الاسم المنصوب الاخر المستثنى هو اي الاستثناء احراج الشيء من حكم قد صد فيه
اي نحو ذلك الحكم ثم يكون اي بغير ذلك الشيء نحو جاءني القوم الا زيدا فان زيدا مستثنى
مخرج عن حكم سابق وهو المجي القوم فاخرج بالحكم غير زيد وهو القوم و
يسمى القوم في مثله مستثنى منه ويسمى زيدا مستثنى ثم المستثنى على ضربين احدهما
مستثنى متصل وهو ما يكون من جنس المستثنى منه وداخل في حكم المستثنى منه
قبل الاستثناء وثانيهما مستثنى منقطع وهو ما يكون بخلافه مثال الاول نحو
جاءني القوم الا زيدا فان زيدا من جنس القوم داخل في المجيء قبل الاستثناء و
مثال الثاني نحو جاءني القوم الا حمارا فان الحمار
من القوم وليس داخل في المجيء القوم الا انه ليس من جنس القوم فعلى هذا
تعريف الاستثناء هنا بالنظر الى المستثنى المتصل ثم هذا ابتناء على الاول وقيل

نار تعیبرها الوظیفة قبل الوظیفة والوظیفة فی الوظیفة والوظیفة بعد الوظیفة للموت قبل الوظیفة العالم قبل العمل
والوظیفة فی الوظیفة الاخلاص فی العمل والوظیفة بعد الوظیفة الخوف بعد العمل تمت الکلام

باب بر کمسنک اوقونلسه مرض اولسه بوده علاجی یازوب بر بیکی بر چاق ایچنه صو قیوب ایچنه بوده علاجی تا بر اغاجه الشفاء
اول بر دوقله صونه جمعه کیجه قویب حولسیه نه لوطه بعد صباح اولیجق لون دونمزدن اوتمدن اول صونی
چقاروب جمله قونیکه اوستنه جیکاله صنلر دعایی بر قوینلک بوینه بغلیه غادته جی بیرار اوب دعایی بودر
تعلیم بسم الله الرحمن الرحیم الحمد لله الذی خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذین کفروا
بربهم یعدلون والانعام خلقها لکم فیها دفء ومنافع ومنها تاکلون ولکم فیها جمال حین تریحون
وحین تسرحون صح صح صح

بسم [illegible]

یا من یری نفسه فی الدنیا فوقی العلی
یا ایها الذین امنوا وعملوا الصالحات
فقد یری نفسه فی الاخرة تحت الثری
وما من [illegible] جنات عدن یدخلونها

والذین

یا من یری نفسه فی الدنیا فوق العلی فقد یری